بسم الله الرحمن الرحيم

جامعــة مؤتــة

عمــادة الدراســات العليــا

ظاهــرة العــدول عــن المطابقــة فــي العربيّــة

حسيــن عبــاس الرفايعــة

رسالة

مقدمّة إلى

عمادة الدراسات العليا

استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة

الدكتوراة في النحو والصرف قسم اللغة العربيّة وآدابها

جامعــة مؤتــة، 2003

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة مؤته

إجازة رسائل جامعية

عمادة الدراسات العليا

تقرر إجازة الرسالة المقدمة من الطالب حسين عباس الرفايعة والموسومة بـــ:

" ظاهرة العدول عن المطابقة في العربية"

استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراة في اللغة العربية وآدابها .

القسم : اللغة العربية

الاسم	التوقيع	التاريخ	
أ.د عبد الفتاح الحموز		٢٠٠٣/١١/١١	مشرفا
أ.د نهاد الموسى		٢٠٠٣/١١/١١	عضوا
أ.د ابتسام الصفار		٢٠٠٣/١١/١١	عضوا
أ.د حسام المبيضين		٢٠٠٣/١١/١١	عضوا

عميد الدراسات العليا

د.ذياب البدايـــــة

الإهـــــــــداء

إلـــى كُـــلّ الذيـــن قدّمـــوا لـــي العـــون والمساعـــدة أُقـــدّم هـــذا العمـــل.

حسيـــن عبـــاس الرفايعـــة

جـــدول المحتويـــات

الإهـــداء	أ
جـــدول المحتويات	ب
المقدّمـــة	1
الفصـــل الأوّل: المطابقـــة وعدمهـــا لغـــة واصطلاحـــاً	1
الفصـــل الثانـــي: أنظـــار علمـــاء العربيّـــة والعـــدول عن المطابقـــة	18
أ- النحويّـــون القدامـــى	18
ب- النحويّـــون المحدثـــون	28
ج- أصحـــاب التفسيـــر	41
د- أصحـــاب البلاغـــة	52
الفصـــل الثالـــث: مسوّغـــات ظاهرة العدول عن المطابقـــة في العربيّـــة	60
أ- الحمـــل علـــى المعنـــى	60
ب- الحمـــل علـــى الفصـــل	67
ج- الحمـــل علـــى الجـــوار	71
الفصـــل الرابـــع: العـــدد (الإفـــراد، والتثنيـــة والجمـــع)	76
الفصـــل الخامـــس: التذكيـــر والتأنيـــث	124
الفصـــل الســـادس: التعريـــف والتنكيـــر	189
الفصـــل السابـــع: الحركـــة الإعرابيّـــة	208
نتائـــج البحـــث	235
قائمـــة المراجـــع	237

الملخـــص

ظاهــرة العــدول عــن المطابقــة فــي العربيّــة

حسيــن عبــاس الرفايعــة

جامعــة مؤتــة 2003

يحـــاول هــذا البحــث أَنْ يكشــف عــن كُنْــه ظاهــرة العــدول عــن المطابقـــة فـــي العربـيّـــة، مـــن حيـــث تحديـدُ مصطلحهـا، ودواعـي المصـــيـــر إلـيهـــا، وبـــيـــان أَنْظَـــار علمـــاء العربيّـــة فيهـــا مـــن نحويّيـــن، وبلاغيّيـــــن، ومفسّريـــن، وتلمّـــس مسائلهـــا المختلفـــة فـــي ميادِيـــن العربيّـــة فيمـــا حفظتـــه لنـــا مظانّهـــم.

ولعـــلّ هـــذه الظاهـــرة تطالعنـــا بإغفـــال أصحـــاب النظـــر لهـــا، إذ جـــاءت متناثـــرة فـــي أثنـــاء مؤلفاتهـــم، فحـــاول البحـــث أَنْ يجمـــع شتاتهـــا مـــا أمكـــن، وأن يفسّـــر مظاهـــر الخـــروج فيهـــا.

ولعـــلّ المطالـــع لهـــا يلحـــظ أَنّهـــا ليســـت مقصـــورة علـــى الشعـــر وحـــده، بـــل تجاوزتـــه إلـــى كـــلام العـــرب، وآي الذكـــر الحكيـــم حيـــث كثـــر دورانهـــا فيـــه، علـــى أَنّ تلـــك المسائـــل جـــاءت متباينـــة بيـــن أبـــواب هـــذه الظاهـــرة، فكـــثـــر دورانهـــا فـــي بـــاب المخالفـــة فـــي الأحكـــام المعـــنويّـــة (العـــدد، والـــنـــوع) وَقَـــلَّ مجيـــئهـــا فـــي الأحكـــام اللفظيّـــة (التعريـــف والتنكيـــر، والحركـــة الإعرابيّـــة).

وخلـــص هـــذا البحـــث إلـــى أَنّ العـــدول عـــن المطابقـــة فـــي اللغـــة العربـــيّـــة لا يُحْمَـــلُ علـــى الوهـــم أو الخطـــأ، ولـــو كـــان كذلـــك لا ستبعـــده النـــصّ القرآنـــي، وهـــو أفصـــح اللغـــات.

Abstract

Deviation From Arabic Rules Phenomenun

Hussein Abbas Al-Rafaie'a
M'utah University, 2003

The present study aims at investigating the essence of deviation from congruisy in Arabic, in terms of identifying its idiom and the reason for recoursing to it. It also discusses the views of Arabic scholars. This phenomenum was ignored by some scholars, as it appears scattered here and there in their writings. This study tries to collect what is possible, interpreting the forms of deviation. The reader can notice thst it is not limited to poetry only, but it exceeds it to literature and Quranic verse. These issues spread in this phenomenum mainly in giving different interpretations (number and gender) and they seldom appeared in syntactic forms. The present study has concluded that deviation in Arabic can not be based on mistaken concepts and if it were so. It would not have been used by Glorious Quran which is written in the most eloquent language.

الإهـــــــداء

إلـــى كُـــلّ الذيـــن قدّمـــوا لـــي العـــون والمساعـــدة أُقـــدّم هـــذا العمـــل.

حسيـــن عبـــاس الرفايعـــة

الفصـــل الأوّل

المطابقـــة وعدمهـــا لغـــة واصطلاحـــاً

المقدّمـــة :

فـــي العربيّـــة مسائـــلُ تثيـــر انتبـــاه الباحـــث المدقّـــق، وتتطلـــب منـــه الوقـــوف والـــتأمُـــل، وتشـــدُّ النظـــر إليهـــا، إذ يبـــدو وجـــه المخالفـــة فيهـــا بيّـــنـــاً لقـــاعـــدة نحويّـــة مقـــرّرة، ولعـــلّ تلـــك المسائـــلَ المتناثـــرةَ تشكّـــل ظاهـــرة فـــي العربيّـــة تستحـــقّ الـــدرس، فظاهـــرة العـــدول عـــن المطابقـــة فـــي العربـــيّـــة لـــم تجـــد حظّهـــا فـــي الـــدرس النحـــويّ، إذ لـــم يلتفـــت إليهـــا، وهـــذا بيّـــن فـــي أنّ النحويّيـــن القدامـــى والمحدثيـــن لـــم يفـــردوا لهـــا بابـــاً، أو فصـــلاً فـــي مصنّفاتهـــم، فهـــذا التجافـــي دَفَـــع الباحـــث دَفْعَـــاً إلـــى تـــنـــاول هـــذه الظاهـــرة التـــي تناثـــرت مسائلهـــا فـــي مظـــانّ القدامـــى مـــن نحويّيـــن، ومفسريـــن، وبلاغيّيـــن فـــي صـــورة شَـــذَرات لا ينتظمهـــا سمـــط؛ لـــذا بـــات استقصـــاء مسائلهـــا، والتنبيـــه علـــى أنظـــار القدامـــى والمحدثيـــن، والكشـــف عـــن دواعيهـــا، وسيرورتهـــا فـــي اللســـان العربـــيّ – هاجـــس الباحـــث ليوليهـــا فضـــل رعايـــة، ويبرزهـــا بوصفهـــا ظاهـــرة تستحقّ الدرس.

ولعـــلّ مـــن حُسْـــن الطالـــع أَنْ يستهـــدي الباحـــث بتلـــك الإيمـــاءات المـــتفرقـــة فـــي كتـــب التفســـير والإعـــراب علـــى وجـــه الخصـــوص، والبـــيـــان وكتـــب الأصـــول النحويّـــة، إذ فَـــرَضَ علـــيّ سلطـــان الجِـــدّة أَنْ أتـــنـــاول هـــذه الفكـــرة البكـــر – فـــي حـــدود مـــا أعلـــم – لأجمـــع شتاتهـــا، ومـــا نَـــدَّ مـــن مسائلهـــا، إذ ينهـــض عملـــي علـــى عـــرض مسائـــل هـــذه الظاهـــرة عرضـــاً يكشـــف عـــن خباياهـــا كمـــا وردت فـــي كتـــب التـــراث اللغـــويّ، وكتـــب أصحـــاب النظـــر مـــن المفسّريـــن والبلاغيّيـــن، محـــاولاً التحلـــيـــل والتعلـــيـــل مـــا استطعـــت إلـــى ذلـــك سبيـــلاً، وإن تملّـــك الباحـــثَ الحَـــرَجُ فـــي بعـــض الأحاييـــن تجـــاه آي الذكـــر الحكيـــم خوفـــاً وخشيـــةً.

علـــى أَنَّ ثمّـــة مسائـــل قـــد تتداخـــل أحيانـــاً بيـــن العـــدد والنـــوع، فآثـــر الباحـــث اســـتكمالهـــا فـــي موضـــع واحـــد محافظـــة علـــى صـــورة الموضـــوع لـــئـــلا تتهـــزّع أركانـــه. ولـــم يجـــد الباحـــث فـــي ضـــوء مـــا

عَنّ له من مطالعات حول هذه الظاهرة دراسة متخصّصة تناولت مسائلها، وإن كانت الأمانة العلميّة تقتضي منه أَنْ يشير إلى بعض الدراسات التي مسّت أطراف هذا الظاهرة مسّاً رفيقاً دون أَنْ تجعلها درساً منفرداً لظاهرة العدول عن المطابقة في العربيّة، ونطالع في هذا السياق[1](ظاهرة التثنية)، و[2](الوصف بالمصدر)، و[3](المذهب السلفيّ " ابن قيّم الجوزيّة وشيخه ابن تيميّة " في النحو واللغة)، إذ عَرَضَ فيه المؤلّف بعض مسائل العدول، نحو : أفعل التفضيل، ومسألة الجوار في بعض آي الذكر الحكيم.

وممّا يذكر في هذا المدار كتاب[4] (الحمل على الجوار في القرآن الكريم).

وارتأى الباحث أَنْ يكون هذا البحث في بابين، تندرج تحتهما سبعة فصول.

أمّا الباب الأوّل فقد وُسِم بـ (ظاهرة العدول عن المطابقة لغة واصطلاحاً، وتفسيرات القدامى والمحدثين لها، ودواعي المصير إليها).

تناولت في الفصل الأوّل تعريف المطابقة في العربيّة لغةً واصطلاحاً، مبيّناً شرطها وأحكامها، والمفردات التي دارت في فلكها، إذْ لا يُعْرَف العدول عن المطابقة إلاّ بمعرفة المطابقة نفسها؛ لأنّ مخالفة حكم من أحكامها يعني خروجاً من حيّزها الأصليّ إلى حيّز عدم المطابقة، فالأشياء لا تُعرَف إلاّ بضدّها.

---

(1) سلمان، د. عدنان محمّد (1981) ظاهرة التثنية في اللغة العربيّة، مجلة المجمع العلمي العراقي، المجلد (32)، (ج1 + 2).

(2) الجواري، د. أحمد عبد الستّار (1984) مجلة المجمع العلمي العراقي، المجلد (35)، (ج1).

(3) الحموز، د. عبد الفتاح (1986) مؤتة للبحوث والدراسات، المجلد (1) العدد (1).

(4) الحموز، د. عبد الفتاح (1985)، الحمل على الجوار في القرآن الكريم، مكتبة الرشد، الرياض، ط1

أمّا الفصل الثاني فقد أفردته لأصحاب النَظَر من النحويّين القدامى والمحدثين، وَوَقفت فيه على كُنْه نظرتهم تجاه هذه الظاهرة، وما زاده اللاحق على عمل السابق، ثُمّ عَرَضتُ لنظر المفسّرين الذّين أداروا هذا العدول على محور المعنى، وقد جاءت مسائل العدول عن المطابقة في تفاسيرهم متناثرة، إذ وقفوا عليها في الآية التي تطالعهم. أمّا أصحاب البلاغة فكان لهم حِسّ ذوقي التفتوا فيه إلى الأساليب المختلفة التي تحمل الجمال والإبداع الفنيّ دون النظر إلى القواعد التصحيحيّة التي هي من شأن النّحو.

أمّا الفصل الثالث فقد عقدته لمسوّغات هذه الظاهرة، إذ استلهمتها من معطيات نظر القدامى والمحدثين، فأخضعت هذه الظاهرة، لثلاثة دواعٍ بَدَت بيّنةً في تآليفهم، منها الحمل على المعنى الذي بدا مسوّغاً فاعلاً في بروز هذه الظاهرة، إذْ أَدَرْتُها عليه في غالب المسائل، إضافة على مسوّغي: الحمل على الجوار، والحمل على الفصْل، حيث شكّلا جانباً لفظياً لا يؤثر في مدار المعنى.

ثمّ وسمت الباب الثاني بـ (ميادين العدول عن المطابقة في العربيّة)، وأدرجت تحته أربعة فصول جَمَعَت مسائل هذه الظاهرة، إذ انفرد الفصل الأوّل بمسألة العدد من حيثُ المعاقبة بين الإفراد والتثنية والجمع، وقد بَدَت مسائل هذا الفصل معقودة على الاسم لاختصاصه بهذا المدار.

أمّا الفصل الثاني فقد جاء خاصّاً بمخالفة حكم التذكير والتأنيث، وجاءت مسائله متداخلة بين الاسم والفعل على خلاف الفصل الأوّل الذي أُدير على الاسم، وأُنبّه على أنّ بعض المسائل قد تداخلت بين الفصل الأوّل والثاني لاشتمالها على الأمرين معاً:

كإفراد الفعل وتذكيره، وتذكير أفعل التفضيل وإفراده في حال تجريده من (أل) التعريف والإضافة، أو في حال إضافته إلى نكرة، محاولاً جَمع المسألة في باب واحدٍ لئلاّ تتهزّع أركانُها مع استكمال الحديث عنها في حيزّ واحد.

أمّا الفصل الثالث فجرى في مدار التعريف والتنكير، وجاءت مسائله مقتصرة على باب الأسماء، إذ لاحظّ فيه للجملة الفعليّة، فعرضت فيه مسائل نعت النكرة بمعرفة على حسب مقتضى الظاهر، وبعض مسائل الحال، والتوكيد ، والعطف.

أمّا الفصل الرابع فأدرته على حكم المخالفة في الحركة الإعرابيّة، ومن مسائل هذا الباب النعت بالمجاورة، والتوكيد، والبَدلُ، والعطف على التوهم، والنعت المقطوع.

وبعدُ فإنّي تحرّيت الصواب ما أعانني الله، ولكنْ لا تَعْدَمُ الحسناء ذاما.

تذهب المعجماتُ اللغويّةُ في أثْناءِ حديثها عن مادّة الفعل (طَابَقَ) إلى قَوْل الخليل بن أحمد:[1] طَابقْتَ بين الشيئين إذا جمعتَ بينهما على حدٍّ واحدٍ، وقَوْل الأصمعيّ في هذا المعنى: طَابَقَ الفرسُ والبعير إذا وَضَع رِجْلَه مَوْضِعَ يده". وَمِثْلُ هذا قَولُهُم[2]: طَابَقَ بين قميصين إذا لَبِس أَحَدَهما فوق الآخر.

ويبدو لي أنّ استعمال العرب لهذا الفعل في لسانهم جَرَى لازماً مرّةً – على نحو ما ذُكِر آنفاً – ومتعدّياً مرَّةً أُخرى، نَحْو قولِهم[3]: طَابَقْتُه على الأمر، أي مالأته، وَطَابَقَت المرأةُ زَوْجَها إذا واتته على أموره كُلّها، ومِثْلُ هذا: طابَقَ الغِطاءُ الإناءَ.

وممّا يُعَدُّ على وزانِ هذا الفعل لفظاً ومعنىً قَولُهُم[4] : (ساوى) و (صَافَقَ) و (طَارَقَ) و (وَافَقَ)، وعلى اللفظ الأخير جاء المَثَلُ المشهورُ:[5] " وَافَقَ شَنٌّ طَبَقَةَ "، وهو مَثَلٌ يُضْرَبُ للمتوافقَيْن اللذين جَمَعَتْهما حالٌ واحدة اتّصف بها كل منهما. وهذا الوَزْنُ يُؤْذِنُ بمعنى المشاركة على نَحْوٍ بَيِّنٍ في استعمال العرب لهذا الفعل.

---

(1) الكَفَويّ، أيوب بن موسى، (1998)، الكّليات، ت: د. عدنان درويش، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط2: مادة (طبق).

(2) الزّبيدي، محمد مرتضى، (د.ت)، تاج العروس، مكتبة الحياة بيروت، لبنان: مادة (طبق). وانظر: الزمخشري، محمود بن عمر، (1998)، أساس البلاغة، ت: محمّد باسل، دار الكتب العلميّة؛ بيروت، لبنان، ط1: مادة (طبق). وانظر: ابن عبّاد، الصاحب إسماعيل، (1994)، المحيط في اللغة، ت: الشيخ محمد حسن آل ياسين، عالم الكتب، ط1: مادة (طبق) وابن االسّكّيت، (د.ت) إصلاح المنطق، ت: أحمد محمّد شاكر وعبد السلام محمد هارون، دار المعارف، ط4: مادة (طبق).

(3) الزّبيدي، تاج العروس: مادة (طبق).

(4) الزّبيديّ، تاج العروس: مادة (طبق).

(5) الميدانيّ، أحمد بن محمّد (1996) ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الجيل، بيروت، لبنان: 0418/3.

وقد حَفِظَ لنا تراثنا الشعريّ اسم الفاعل من الفعل (طَابَقَ)، قال الراجز[6] :

حَتَّى تَرَى البَازِلَ منْها الأَكْبَدَا مُطَابِقاً يَرْفَعُ عَنْ رِجْلٍ يَدَا

أَمّا مصدره[7] فهو الطِباقُ والمُطابَقةُ، فالسمٰوات طِبَاقٌ في قوله تعالى:[8] ﴿ الّذي خَلَقَ سَبْعَ سَمَـٰوات طِبَاقاً ﴾. جاء في الكشاف[9] " (طِبَاقاً) مطابقة بعضها فوق بعض، من طَابَق النَعْلَ: إذا خَصَفَها طَبَقاً على طَبَق، وهذا وَصْفٌ بالمصدر. أو على ذات طِباق، أو على: طُوبِقَت طِبَاقاً ".

وممّا جاء في الشعر قول الشاعر[10] : (الطويل).

إذا لاَوَذَ الظلَّ القصيرَ بخُفِّه فكانَ طِباقَ الخُفِّ أَوْ قَلَّ زَائِدا

وَمِنْ مُرادفات المُطابقة (الموافقة) و (المقاربة)، وهذا الأخير مأخوذ مِنْ قَوْلِهم[11]: " ومن المطابقة مَشْيُ المقيّد، وهو مقاربة الخَطْوِ "، (والمشاكلة)، أي المماثلة، وقد استأثر بها أَهْلُ البديع وهي عندهم[12] " أَنْ يُذْكَر الشيءُ بلفظِ غيرِهِ لوقوعه في صحبته تحقيقاً أو تقديراً "، كقول أحمد بن محمّد الأنطاكيّ (399هـ)[13]: (الكامل).

قالوا: اقْتَرِحْ شيئاً نُجِدْ لك طَبْخَه قُلْتُ: اطبخوا لي جُبّةً وقميصاً

---

(6) الزمخشريّ، أساس البلاغة: مادة (طبق).

(7) الزّبيدي، تاج العروس: مادة (طبق).

(8) الملك : (3).

(9) الزمخشري، محمود بن عمر، (2001) الكشّاف، دار إحياء التراث العربي؛ بيروت، لبنان، ط2: 580/4.

(10) الزّبيدي، تاج العروس : (طبق).

(11) الزّبيدي، تاج العروس : (طبق.

(12) القزويني، الخطيب، (د.ت)، الإيضاح في علوم البلاغة، ت: د. محمّد عبد المنعم خفاجي، دار الكتاب اللبنانيّ، ط2: 494، وأنظر: الحموز، د. عبد الفتاح، (1993)، ظاهرة التغليب في العربيّة، جامعة مؤتة، ط1: 15.

(13) القزويني، الإيضاح، 494. وانظر: الحموز، ظاهرة التغليب: 15.

كأنّه قال: خيطوا لي، فعبّر عن خياطة الجُبّة والقميص بالطّبخ لمجاورته الحقيقيّة لطبخ الطعام.[14] " ومن المشاكلة أنْ شهد رجل عند شريح، فقال إنّك لَسَبْط الشهادة، فَقَال الرجلُ: إنّها لم تُجعّد عنّي، وتجعيد الشهادة هو مراعاة المشاكلة ".

وعلى هذا السَّمتِ تمضي المعجمات اللغويّة في سَرْد معاني الفعل (طَابَقَ) ومشتقاته مقرّرة من خلال أمثلتها، وشواهدها أنّ المطابقة في معناها اللغويّ تَعْني: الموافقة التي تَجْري في مدار شرط الترابط بين شيئين؛ لأنّ الفعل (طَابق) يفيد المشاركة.

أمّا المطابقة في الحدّ الاصطلاحيّ فيبدو لي أنّ ثَمّة علاقةً واضحةً بين المعنى اللغويّ، والحدّ الاصطلاحيّ الذي نُقِل إليه ذلك اللفظ، إلاّ أنّنا لم نظفر بتقييد الحدّ الاصطلاحيّ للمطابقة عند النحويين القدامى، فَلَم يضعوا لها تعريفاً محدّداً، بل ذهبوا يسوقون لها المثال المصنوع مرّة، والشاهد النحويّ تارة أُخرى، إلاّ أنّك لا تعْدمُ شيئاً من الإشارة لهذه الظاهرة قد عبّر عنه سيبويه في بعض عنوان موضوعات الكتاب، أو في أثناء حديثه دون تخصيص، ونطالع ذلك في باب المبتدأ والخبر إذ يقول: [15] " واعلم أنّ المبتدأ لا بُدَّ له من أنْ يكون المبنيُّ عليه شيئاً هو هو "، وذكر في موطن عرضه للصفة[16] " واعلم أنّ الشيء يوصف بالشيء الذي هو هو، وهو من اسمه، وذلك قولك: هذا زيدٌ الطويلُ "، وَأَوْرَدَ في مكان آخر فصلاً وسمه بـ [17] "هذا بابُ مجرى النعت على المنعوت، والشريك على الشريك، والبدل على المبدل منه، وما أشبه ذلك. فأمّا النعت الذي جرى على المنعوت، فقولك: مررت برجل ظريف قبلُ، فصار النعت مجروراً

---

(14) القزويني، الإيضاح: 494.

(15) سيبويه، عمرو بن عثمان، (1983) الكتاب، ت: عبد السلام محمد هارون، عالم الكتب، ط3: 127/2.

(16) سيبويه، الكتاب: 121/2.

(17) سيبويه، الكتاب: 421/1.

مثل المنعوت؛ لأنّهما كالاسم الواحد "، ويعبّر بصورة عامّة عن معنى المطابقة ونقيضها بقوله:[18] " فقد يوافق الشيءُ الشيءَ ثُمّ يخالفه؛ لأنّه ليس مثله ".

والقول نفسه عند المبّرد من حَيْث إنّ الخبرَ هو المبتدأ دُوْنَ أَنْ يُحدِّد نوع المطابقة[19]: " واعلم أنّ خبر المبتدأ لا يكون إلاّ شيئاً هو الابتداء في المعنى ".

وذكر ابن السرّاج في كتابه الأُصول تحت باب (هذه توابع الأسماء في إعرابها)[20]: " التوابعُ خمسةٌ: التوكيد والنعت، وعطف البيان والبدل والعطف بالحروف، وهذه الخمسةُ: أربعة تتبع بغير متوسط، والخامس وهو العطف لا يتبع إلاّ بتوسط حرف، فجميع هذه تُجْرِي على الثاني ما جرى على الأوّل من الرفع والنصب والخفض ". وقال في موطن آخر:[21] " النعت ينقسم بأقسام المنعوت في معرفته ونكرته، فنعتُ المعرفةِ معرفةٌ، ونعت النكرة نكرةٌ، والنعتُ يتبع المنعوت في رفعه ونصبه وخفضه ".

ومِثْلُ هذا ما صدر عنه ابن جنّي [22] " وحُكم المعطوف أَنْ يكون وَفْقَ المعطوف عليه؛ لأنّ العطف نظير التثنية ".

ويبدو لي أنّ أبا هلال العسكريّ كان له قَصَبُ السبق في حدِّ ظاهرة المطابقة؛ إذ ذهب إلى أنّها[23] " حَمْلُ شيء على شيء

---

(18) سيبويه، الكتاب: 128/2.

(19) المبرّد، محمّد بن يزيد (د. ت) المقتضب، ت: د. محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت: 127/4.

(20) ابن السرّاج، محمد بن سهل، (1999)، الأصول في النحو، ت: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، ط4: 19/2.

(21) ابن السرّاج، الأصول في النحو: 23/2.

(22) ابن جنّي، أبو الفتح عثمان، (2000)، سر صناعة الإعراب، ت: محمد حسن محمد وزميله، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط1: 273/1.

(23) العسكريّ، أبو هلال، (د. ت)، الفروق في اللغة، ت: حسام الدين القدسيّ، دار زاهد القدسيّ: 60.

آخر في بعض أحكامه لوجه من الشَّبَه أو حَمْلُ الشيء على الشيء وإجراء حكمه عليه لشبه بينهما ".

وينبيء هذا التعريف عن أنّ المطابقة متباينة في درجة ورودها في الأبواب النحْويّة التي تقتضيها ، فقد يكون ورودها تامّاً، وهذا بيّن في قول أبي هلال العسكريّ (وإجراء حكمه عليه)، وقد يَكون الحكم ناقصاً، إذ عبّر عنه بالقول (في بعض أحكامه).

وقد وقف الثمانينيّ (442 هـ) عند حكم المطابقة في الجملة الاسميّة وقوفاً صريحاً[24] " وحقيقة الخبر هو المفرد، والأشياء التي ذكرتها إنّما تقع موقع هذا المفرد وتنوب عنه. فالذي يدلّ على أنّ (المفرد) هو الأصل في الخبر أنّه يرتفع برفعه، ويوحّد بتوحيده، ويثنّى بتثنيته، ويجمع بجمعه، ويؤنث بتأنيثه، ويذكّر بتذكيره، فلولا أنّ الثاني هو الأوّل لما لزمته هذه الأحكام، تقول: (زيدٌ قائمٌ، وهِنْدٌ جالسةٌ، والزيدان قائمان، والهندان جالستان، والزيدون قائمون، والهنداتُ جالساتٌ)، فقد رأيت كيف تبع الخبر المبتدأ في الأحكام التي ذكرتها، ولو قلت: (زَيْدٌ قائمان، أو الزيدان قائمون) لم يجز لمخالفة الثاني للأوّل ".

وقال في موطن آخر[25]: " ولابُدّ أنْ تكون الصفة موافقة للموصوف في تعريفه وتنكيره كما وافقته في إعرابه ".

وعلى هذا السَنَن سار النحويّون المتأخّرون، إذ وقفوا عند حدّ حكم الصفة مع موصوفها في حديثٍ متناثر جاء في مظانّهم النحويّة على نَحْو ما نطالعه في قول الزمخشريّ:[26] "والصفة

---

(24) الثمانينيّ، عمر بن ثابت، (2002)، الفوائد والقواعد، ت: د. عبد الوهاب محمود الكلحة، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط1: 160.

(25) الثمانينيّ، الفوائد والقواعد: 355.

(26) الزمخشريّ، محمود بن عمر (د. ت) الأنموذج في النحو، ت: د. حسني عبد الجليل، مكتبة الآداب، القاهرة، 70.

توافق الموصوف في إعرابه، وإفراده، وتثنيته، وجمعه، وتعريفه، وتنكيره وتذكيره وتأنثيه ". ودار في الفلك نفسه قَوْلُ أبي البركات الأنباريّ في فصل (موافقة الصفة للموصوف)، [27]"فإنْ قِيْل: ففي: كم حكماً تتبع الصِّفَة الموصوف؟ قيل: في عشرة أشياء، في رفعه، ونصبه، وجره، وإفراده، وتثنيته، وجمعه، وتذكيره وتأنثيه، وتعريفه وتنكيره ".

ولعلّ وقوفهم عند حكم الصفة دُوْنَ غيرها يَرْجع إلى توفّرها على جميع أحكام المطابقة، وعلى هذا فإنّهم لم يولوا بقيّة أبواب المطابقة اهتماماً، بل جاء حديثهم عنها عَرَضاً، جاء في (شرح ابن عقيل):[28] " ووجوب المطابقة بين المبتدأ والخبر لا تزول بالفصل بينهما على نقيض ما يكون بين الفعل الفاعل".

وقد نَبّه بعض النحويين المحدثين على هذا التشتّت في تناول هذه الظاهرة عند القدامى، فيرى الدكتور تمّام حسّان أنّ حديث النحاة عن المطابقة[29] جاء متناثراً في أبواب النحو، غير مقصود لذاته، بل يُذْكَرُ تَبَعاً لحديثهم عن الأحكام الإعرابيّة. ويَجري في المدار نفسه قَوْلُ الدكتور محمود نحلة:[30] " أنّ النحاة لم يفردوا للمطابقة بين المسند والمسند إليه مبحثاً خاصّاً، وإنّما أشار بعضهم إلى لَوْنٍ منها، وأغْفَل آخرون الحديث عنها".

وأُنَبِّه على أنّ ثَمّةَ فصلين صغيرين مَسَّا ظاهرة المطابقة مَسّاً خفيفاً، أولهما:[31](الوجوب في النحو) لِحَصّة الرشود في

---

(27) الأنباري، أبو البركات، (1999)، أسرار العربيّة، ت: بركات هبّود، شركة دار الأرقم؛ بيروت، لبنان، ط1: 214.

(28) ابن عقيل، (د.ت)، شرح ابن عقيل، ت: محمّد محيي الدين عبد الحميد: 200/1. وانظر: ابن هشام الأنصاريّ، (د. ت)، شرح شذور الذهب، ت: محمد محيي الدين عبد الحميد؛ 433.

(29) حسّان، د. تمّام (1979)، اللغة العربيّة معناها ومبناها، الهيئة المصريّة العامة للكتاب، ط2: 311.

(30) نحلة، د. محمود، (1988)، مدخل إلى دراسة الجملة العربيّة، دار النهضة العربيّة، بيروت، ط1: 97.

(31) الرشود، حصّة بنت زيد، (2000)، الوجوب في النحو، منشورات جامعة أُم القرى، السعودية، ط1: 309.

كتابها الموسوم بـ (الوجوب في النحو)، وثانيهما:[32] (المطابقة) للدكتور وليد العناتي في كتابه الموسوم بـ (التباين وأثره في تشكيل النظريّة اللغويّة العربيّة). لم يخرجا فيهما بجديد يُذْكر بل نهجا فيهما نهجاً تعليميّاً لا يُسْمِنُ ولا يُغني.

وقد تَعَاوَرَ على استعمال هذا المصطلح (الطِباق والمطابقة) علما النحو والبلاغة ،غيرَ أنّ علم النحو فيما يبدو لي – قد استأثر غالباً بمصطلح (المطابقة) دُوْنَ (الطِباق)؛ بينما جرى المصطلحان عند البلاغيّين على غير ما أراده النحويّون، فإذا وَقَفَ النحويّون نظرهم على النوع، والعَدَد، والتعريف والتنكير، والعلامة الإعرابيّة، فإنّ أصحاب النَظَرِ من البلاغيّين ذهبوا إلى التفريق بين المصطلحين أحياناً، وداخلوا بينهما تارة أُخرى، فقد حدّوا الطِبَاق بقولهم، هو:[33] " الجمع بين الشيء وضدّه في كلامٍ، أو بيت شعر (كالإيراد والإصدار)، و (الليل والنهار) "، ورُبّما عبّروا عن ذلك بالمطابقة، وفي هذه المداخلة بين المصطلحين عند أصحاب النظر من البلاغيّين نَعَى ابن شَيْث القرشيّ (625هـ) على الكُتّاب قَوْلَهم:[34] " فُلانٌ يُطابِقُ فلاناً، وهم يريدون بذلك أنّه يوافقه، وهو غَلَطٌ؛ لأنّ المطابقة (المضادة) كالليل والنهار "، وأدار البلاغيّون مصطلح البلاغة في مدار (علم المعاني):[35]على أنّ البلاغة في الكلام هي: مطابقته لمقتضى الحال.

---

(32) العناتي، د. وليد (2001)، التباين وأثره في تشكيل النظريّة اللغويّة العربيّة، منشورات وزارة الثقافة الأردنيّة، ط1: 213.

(33) الكَفَويّ، الكلّيات: 585، وما بعدها، وانظر: القزويني، الإيضاح: 477.

(34) ابن شيث القرشيّ، عبد الرحيم بن عليّ، (1988)، معالم الكتابة ومغانم الإصابة، ت: محمّد حسين شمس الدين، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط1: 181.

(35) القزويني، الإيضاح: 84. وانظر: المنياوي، الشيخ مخلوف، (1938)، حاشية على شرح حلية اللّب المصون للدمنهوريّ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر: 84. والهاشمي، السيد أحمد،(د.ت)، جواهر البلاغة، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان: 37. والمراغي، أحمد (د.ت)، علوم البلاغة، دار الكتب العلميّة، بيروت: 42.

أمّا الأسلوبيّة الحديثة فترى أنّ [36] " المطابقة تُلاحظُ من خلال عمليّة رصد انحراف الكلام عن نَسَقه المثاليّ المألوف، وهي على هذا تخالف النمط المألوف في الأداء على حَسْبِ شرط النحاة، وتقليدهم في صناعة الكلام ".

ويشير ريمون طحّان إلى أهميّة المطابقة شكلاً ومعنىً إذ [37] " يظهر التطابق أو التوافق في معظم الأسماء وذلك من قواعد الإتباع التي تبرز من معاملة الجنس (التذكير والتأنيث)، والعدد (الإفراد والتثنية والجمع) و (التعريف والتنكير) و (الحالة: الرفع والنصب والجر)، وقد تظهر عوامل التطابق مجتمعة، أو قد يظهر بعضها فقط، ولكنّها في كلتا الحالتين تجعل السياق متماسكاً، وتضفي عليه تجانساً شكليّاً معيّناً ".

ويقرّر هذه الحقيقة بأنّ [38] " يقوم المميّز أولاً بوظيفة كشف هويّة الكلمة، ويقوم ثانياً بربط أجزاء الجملة وبضمها في نَسَق متساوقٍ، وتؤدي عودة المميّز في أواخر الكلمات إلى تبعيّة نلاحظها بشكل جليّ بموجب قواعد الإتباع والمزاوجة، وتقوم هذه المطابقة بدور رئيسيّ في توثيق عُرَى الجملة، وفي أجزائها فيؤلّف المميّز اللُّحمة البنيانيّة أو الرابط الذي يُؤْمن متانة التركيب ويبعده عن كُلّ لَبْسٍ ".

ويجري في هذا المدار قَولُ الدكتور تمّام حسّان [39] " أنّ المطابقة توثّق الصلة بين أجزاء التركيب التي تتطلبها ومن دونها تتفكك العُرَى، وتصبح الكلمات المتراصَّة منعزلاً بعضها عن بعض، ويصبح المعنى عَسير المنال ".

---

(36) عبد المطلب، د. محمّد، (1984)، البلاغة والأسلوبيّة، الهيئة المصريّة العامة للكتاب: 198 وما بعدها.

(37) طحان، ريمون، (1972)، الألسنيّة العربيّة، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ط1: 39.

(38) طحان، الألسنيّة العربيّة: 42 وما بعدها.

(39) حسّان، تمّام، اللغة العربيّة، معناها ومبناها: 211.

وهـــذا التوافـق الشكلـيّ فـي مختلـف مفـردات السيـاق لا بُـدّ لـه مـــن وســائــل لتحقيقــه؛ لــذا أَجْمَــعَ النحويّــون علــى أَنّ وسيلــة تحقيــق المطابقـــة تتمـثّـل [40] " فـــي الدلائــل المشتركــة بيــن الفعــل والفاعــل، أو مـــا يُعْـرف بمسألـــة الإسنـــاد "، كقولـــه تعالـــى: [41] ﴿ إذا زُلْزِلَـت الأَرضُ زِلـزَالَهـا﴾، فإلحـــاق (الـتـــاء) بالفعــل (زُلزلــت) دليــلٌ علـــى تأنيــث المسنـــد إليـــه (الأرض)، فجـرى التطابـق بيـن الفعـل ومـا أُسنـد إليـه.

أمّـــا وسـيلـــة الصـــفـــة ففـي قولـــه عـزّ وجـلّ[42] ﴿ فِيهَـا عَيـنٌ جَارِيَـــةٌ﴾، فالصـفـــة (جاريـــة) مؤنثـــة دلّـــت علـــى مجـــيء الموصـــوف مؤنثـــاً؛ لإحـــداث التطابـــق بينهمـــا.

وتـــتحقـــق المطابقـــــة فـــي اســم الإشـــارة، قـــال تعالـــى[43]: ﴿هـــٰـذه النَّـــارُ الَّتـــي كُنتُـم بِهَـا تُكَـذِّبُـون﴾، فـدلّ باسـم الإشـــارة المؤنـــث (هـذه) علـــى المشـــار إليـــه المؤنّـــث (النـــار) فتوافقـــا فـــي التأنيـــث، والإفـــراد. أمّـــا الإضـــمـــار فَـنَحـــو قولـــه تعالـــى:[44] ﴿ والأَرضَ فَرَشنـــٰـهـــا فَنِعـمَ المـــٰـهِـدُونَ ﴾، فالضميـــر المؤنّـــث فـــي الفعـــل (فرشناهـــا) يعـــود إلـــى اســـم ســـابـــق مؤنّـــث (الأَرض) فتطابـــق الضميـــر المؤنـــث مـــع الاســـم الظاهـــر السابـــق المؤنّـــث.

وأمّـــا التطابـــق فـــي الخبـــر فقولـــه تعالـــى:[45] ﴿ وَقَالَـتِ الْيَهُـودُ يَـدُ اللهِ مَغْلُولَـــةٌ﴾، فتأنيـــث الخـــبـــر (مغلولـــة) دليـــلٌ علـــى تأنيـــث المبتـــدأ (يـــدُ الله). وتُعْـــرف وســـيلـــة المطابقـــة بالحـــال كقولـــه تعالـــى:[46] ﴿ ولِسُلَيمـــٰـنَ الرّيـــحَ عَاصِفـــةً تَجـرِي بِأَمْـره﴾، فتأنيـــث الحـــال (عاصفـــة)

---

(40) الزمخشـــريّ، الأنمـوذج فـي النحـو: 107. وانظـر: الخوارزمـيّ، القاسـم بـن الحسيـن، (1998)، ترشيـح العلـلـل فـــي شـرح الجمـل، ت: عـادل العميـريّ، منشـورات جامعـة أمّ القـرى، ط1: 307. وانظـر: أبـا المكـارم، علـي (1968) الظواهـر اللغويّـة فـي التـراث النحـويّ، المطبعـة الحديثـة القاهـرة: 208.

(41) الزلزلـة (1).

(42) الغاشيـة: (12).

(43) الطـور: (14).

(44) الذاريـات: (48).

(45) المائـدة: (64).

(46) الأنبيـاء : (81).

يدلّل على تأنيث صاحبها (الرِّيْح)، فتوافقت الحال مع صاحبها. على أنّ المطابقة لا يتحقّق كمالها أو تمامها في جميع أحكامها[47]، فقد تكون مجتمعةً في باب النعت الحقيقيّ، وما عدا ذلك فإنّها تتفاوت حتّى تَصِلَ في أدنى صورها إلى باب العلامة الإعرابيّة في باب البَدَل.

العدول عن المطابقة

لا يُعْرَف العُدُول عن المطابقة إلاّ بمعرفة المطابقة نَفْسِها؛ لأنّ الشيء لا يُعْرَف إلاّ بضده، والعُدُول مصدرٌ قياسيّ للفعل (عَدَل) اللازم، جاء في المعجمات:[48] عَدَل عن الطريق إذا (حَادَ)، و (جَارَ)، وعَدَل الفَحْلُ عَنِ الإبلِ إذا ترك الضِرابَ، أمّا إذا كان متعدّياً فإنّ مصدَرَه (العَدْلُ)، ومنه عَدَل الجمّالُ الفَحْلَ عن الضِراب (نحّاه)، قال رؤية[49]: (الرجز)

يَعْدِلُ عَنّي الجَدِلَ الشَّخِيْسَا
كَدَّ العِدَا أَخْلَقَ مَرْمَرِيسَا

فالعُدُول في اللغة يدور في فلك (المَيْل) أو (الانصراف) أو (الخروج) أو (الترك) أو (التنحية)، فالخروج على شرط المطابقة وأحكامها يُعَدُّ عُدُولاً عنها، وقد أومأ النحويّون إلى ذلك بمصطلح (المخالفة) الذي طالعنا به أبو عمرو بن العلاء في الخبر المرويّ عنه[50] " أنّ سائلاً سَأل أبا عمرو بن العلاء خبّرني عمّا وَضَعْتَ ممّا سميّته عربيّة أَيَدْخلُ فيه كلام العرب كُلّه ؟ فقال: لا، قال: فكيف تصنع فيما خالفتك فيه العرب وهي حُجَّة ؟ قال: أعملُ على الأكثر وأُسمّي ما خالفني لغات ".

---

(47) أبو البركات الأنباريّ، أسرار العربيّة: 214، وانظر: الجليس النحويّ، (1994)، ثمار الصناعة، ت: د. حنّا حدّاد، منشورات وزارة الثقافة الأردنيّة، عمّان، ط1: 157.

(48) الزّبيدي، تاج العروس: مادة (عدل).

(49) ابن جنّي، سر صناعة الإعراب: 259/1.

(50) أنيس، د. إبراهيم، (1975)، من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو المصريّة، ط5: 11.

ودار قَـــولُ سـيبويـه فـــي هـــذا المعنـى مـن حيـثُ إنّ العـدولَ مخالفـةٌ[51] "فقـد يوافـق الشـيءُ الشـيءَ ثُـمَّ يخالفـه ". ولـم يقتصـر هـذا المصـطلـح علـى المخالفـة بـل وسمـه ابـن جنّـي بالشـذوذ فـي أثنـاء كلامـه علـى تأنيـث المُذكّـر[52] " ونظيـر هـذا فـي الشـذوذ قَولـه، وهـو مـن أبيـات الكتـاب: (الوافـر)

إذا بَعْـضُ السِّنيـنَ تَعَرّقتنـا كفـى الأيتـامَ فقـدَ أبـي اليتيـم "

وذَكـر الثمانينـيّ أنّ عـدم المطابقـة مخالفـةٌ فـي قولـه[53]" ولـو قُلْـتَ: زيـدٌ قائمـانِ، والزيـدان قائمـون لـم يَجُـزْ لمخالفـة الثانـي للأوّل "، أمّـا الزمخشـريّ فذهـب إلـى القـول بـ (عـدم المطابقـة) فـي حديثـه عـن إضافـة أَفْعـل التفضيـل إلـى المعرفـة[54] " ويُعَبَّـرُ عـن الأمريـن بالمطابقـة وعـدم المطابقـة: نحـو : زيـدٌ أَفْضَـلُ النـاسِ، والزيـدان أفضـلُ النـاس، وأفضـلا النـاس.... أمّـا المطابقـة فلضُعْـف شبهـه بـالفعـل لدخـول الإضافـة، وأمّـا عَدَمُهـا فلشبهـه بالـذي مَـعَ (مِـنْ) فـي ذكـر المفضّـل عليـه ".

وجمـع السيوطـيّ بيـن مصطلـح الشـذوذ والمخالفـة فـي قولـه:[55] " وَشَـذَّ امـرأة صديـق بالمخالفـة ".

ويـبـدو لـي أنّ الدراسـات اللغويّـة الحديثـة قـد آثـرت مصطلـح (الانحـراف) أو (الخـروج) علـى نحـو مـا نطالعـه فـي قـول ريمـون طحّـان[56] " إذا أمعـنـا الـنظـر بـالجمـل غيـر الأُصوليّـة رأينـا أَنَّهـا تـتفـاوت فـي درجـات الخـروج الأُصوليّـة، ولا يجـوز حينئـذ أَنْ تقـوم كتـب اللغـة بـتعـداد كافـة الجمـل الأُصوليّـة بـل عليهـا أَنْ تبيّـن الـتعديـلات التـي يجـب أَنْ تدخلهـا علـى الجمـل غيـر الأُصوليّـة لكـي

---

(51) سيبويـه، الكتـاب: 128/2.

(52) ابـن جنّـي، سـر صناعـة الإعـراب: 25/1.

(53) الثمانينـيّ، الفوائـد والقواعـد: 160.

(54) الزمخشـريّ، الأنمـوذج: 132.

(55) السيوطـيّ، جـلال الديـن، (1986)، همـع الهوامـع، منشـورات المجمـع اللغـويّ السـوريّ: 331/3.

(56) طحّـان، ريمـون، الألسنيّـة العربيّـة: 48..

تصبح صحيحة، وأنْ تبيّن درجة انحراف الجمل غير الأُصوليّة عن محور الأصوليّة ". وقد فشا استعمال مصطلح الانحراف في الدراسات الأُسلوبيّة الحديثة التي ذهبت إلى أنّ علم الأسلوب[57] " هو بحث الدلالات الوجدانيّة للاستعمالات اللغويّة التي تنحرف (تخرج) عن النمط اللغويّ العاديّ ".

وبَعْدُ فليس ثَمّةَ حدٌّ لمصطلح العُدُول عن المطابقة في المظانّ النَحْويّة – في حدود ما أعلم – سوى ما طالعنا به الجرجانّي في كتابه التعريفات إذ يقول:[58] " والعَدْل في اصطلاح النحويّين خروج الاسم عَنْ صيغته الأصليّة إلى صيغة أُخرى ".

ويبدو لي أنّ هذا التعريف المتعلّق بالصيغة ينطبق على المدار الصَرْفيّ؛ لأنّه لا يحقّق شرط المطابقة وعدمها، إذ لا يتأتّى إلاّ بوجود شيئين مَعَ حكمهما، فلا بُدّ من التوفّر على قضيّة الإسناد على خلاف ما يكون في الجَنَاب الصرفي، وممّا يعزّز ما ذَهَبْتُ إليه قَولُ سيبويه: [59]" ومن المعدول الذي هو على غير قياس قولهم : في هُذَيْل هُذَلّيّ، وثقيف ثَقِفيّ ". وقال في موطن آخر[60]: " وممّا جاء محدوداً عن بنائه، محذوفةً منه إحدى الياءين، ياءي الإضافة، قولهم في الشأم شآمٍ "، وقد عَقَد النحويّون والتصريفيّون فصولاً صغيرةً (للعْدل) الصرفيّ على نحو ما يطالعنا به الثمانينيّ في الفصل الموسوم بـ (العَدْل)، يقول: [61] "اعلم أنّ العدل على ضربين: عدل نكرة عن نكرة، وعدل معرفة عن معرفة. فعدل النكرة يختصّ بالعدد. وهو من (واحد)

---

(57) عيّاد، د. شكري، (1981)، مذكرات في علم الأسلوب، دار المعارف بالسعوديّة، ط1: 13. وانظر: عبد المطلب، محمّد، البلاغة والأسلوبيّة: 198.

(58) الجرجاني، علي بن محمّد، (1991) ، التعريفات، ت: محمّد بن عبد الحكيم القاضي، دار الكتاب المصريّ، القاهرة، ط1: مادة (عَدل).

(59) الكتاب، سيبويه: 335/3.

(60) الكتاب، سيبويه: 337/3.

(61) الثمانينيّ، الفوائد والقواعد: 627 وما بعدها.

إلى (عشرة) هذا اكثر ما سُمِع منهم، وله لفظان: (فُعَال، ومَفْعَل) ..... فأمّا المعرفة المعدولة عن المعرفة فنحو: عُمرَ، وجُشَم.... ".

ولمّا كان الشذوذ أمراً بارزاً، ومصطلحاً بيّناً في الدرس الصرفيّ، وكانت المخالفة – التي تقابل المماثلة – كثيرة الدوران في الجَنَاب الصوتيّ في الدراسات الحديثة آثرت أنْ يكون العَوْدُ إلى (مصطلح العدول عن المطابقة) أَحْمَدَ؛ ليكون عنواناً تُوْسَمُ به هذه الدراسة، واضعاً له الحدَّ الاصطلاحيّ على ما تأدّى لي من فَهْم شرط النحويين في مدار المطابقة، وعباراتهم المتناثرة في مظانّهم النحويّة ذاهباً إلى القول بأنّ العدول عن المطابقة يعني: (المخالفة في الأحكام لشيء حُمِلَ على شيء آخر، سواءٌ أكان في النوع أم العدد أم التعريف والتنكير أم العلامة الإعرابيّة). ويُمْكنِ لي أَنْ أُقرّر ابتداءً أنّ هذا العدول عن المطابقة لا يُعَدُّ تجاوزاً، ولا اعتباطاً في أَمْر هذه اللغة، بِقَدْر ما يكون من أَمْر تحقيق غاية المعنى التي أرادها المتكلّم تجاه المخاطب، وممّا يقوّي هذا التقرير ويعزّزه ما ذهب إليه الخوارزميّ في ترشيح العلل:[62] "ولكنّ المطابقة خرجت عَنْ هذا الأصل لازدحام المعاني المتغايرة على ألفاظه، فأرادوا أَنْ يفرّقوا بين تلك المعاني".

وممّا يَعْضُد هذا القول ما ذهب إليه براجستراسر من:[63] " أنّ كُلَّ شيء يخالف العادة هو أكثرُ تأثيراً في الفهم من المألوف".

---

(62) الخوارزميّ، ترشيح العلل: 228.

(63) براجستراسر، (1929) التطور النّحويّ، مطبعة السماح: 86.

الفصل الثاني

أنظار علماء العربيّة والعدول عن المطابقة

النحويّون القدامى

لا نَجدُ مِنْ بين النحاة القدامى – في حُدود ما أعلم – مَنْ أَنْكر ظاهرة العدول عن المطابقة إذا ما استثنينا الخبر المبهم الذي نَبَّه عليه ابن كمال باشا من أوهام بعض الأفهام تجاه هذه الظاهرة ذاهباً بلا تردّد في نظرته السديدة إلى الكشف عن وجوه حُسْنها، فيما عَنَّ له من الكلام على مسألة عَوْد الضمير[64] " ومِن الأَوْهام السابقة إلى بَعْض الأَفْهام قُبْحُ الاختلاف في الضميرين تذكيراً وتأنيثاً مع الاتّحاد في المرجع إليه، وإنّما قُلْنا إنّه مِنَ الأَوهام، إذ لا شبهة في صحته بل في حُسْنه وفصاحته كيف لا، وهو مِنْ طُرُق التفنن، وأَمّا الدليل القاطع على عَدَم قُبْحه فوقوعه في كلام الله تعالى في غير موضع، منها قوله تعالى: [65]﴿ فمالِئُونَ منها البُطُون فَشَٰرِبُون عَلَيه مِنَ الحَميم﴾، فالضمير في (منها) و (عليه) للشجر أَنّثَ على المعنى وذَكّر على اللفظ ".

والمتلّمس لهذه الظاهرة في مظانّهم يرى أَنّهم يقفون على بعض مسائلها وقوف العجلان تارة، ويَجدّون في طلب تفسيرها تارة أُخرى إلاّ أنّه نَظَرٌ موزّع في أثناء مظانّهم، ولكنّه ينبيك عن صِدْق الحسّ اللغويّ الذي صَدَر عنه حُكم النحويّين تجاه هذه الظاهرة على نحو ما يطالعنا به الخوارزميّ فيما ذهب إليه في ترشيح العلل بالقول:[66] " ولكنّ المطابقة خرجت عَنْ هذا الأصل لازدحام المعاني المتغايرة على ألفاظه، فأرادوا أَنْ يفرّقوا بين تلك المعاني ".

---

(64) ابن كمال باشا، (1980)، رسائل ابن كمال، ت: د. ناصر سعد الرشيد، النادي الأدبي، الرياض: 139.

(65) الواقعة: (52، 53).

(66) الخوارزميّ، ترشيح العلل: 228.

ولعلّ الاهتمام بالمعنى قد دَفَع أَصحاب النَظَر من النحاة دَفْعاً إلى تفسير بعض مسائل هذه الظاهرة في مداره، وممّا يعزّز اهتبالهم بالمعنى ما حكاه سيبويه عن الخليل فيما يُذْكَرُ في مسألة العدد[67] " وسألت الخليل رحمه الله عن : ما أَحْسَن وجوهَهُما! فقال: لأَنّ الاثنين جميع، وهذا بمنزلة قَوْل الاثنين: نَحْنُ فعلنا ذاك ". وممّا يدور في هذا الفَلَك أَنّ النحاة قد تنبّهوا إلى توزيع الدلالة، فلا بُدَّ للمذكّر من علامة مخالفة لعلامة المؤنّث، فإذا أُمِنَ اللبس فإنّ العربيّ قَدْ يخالف في هذه المسألة البيّنة في حذف تاء التأنيث عند إسناد الفعل إلى المؤنّث المجازيّ [68] " وهذا في الواحد من الحيوان قليلٌ، وهو في الموات كثير، فرّقوا بين الموات والحيوان كما فرّقوا بين الآدميّين وغيرهم ". ويبسط سيبويه نَظَره في مسألة المخالفة في التأنيث، فيرى أَنّ جمع التكسير يستوي فيه المذكّر والمؤنّث، وعليه جاز التذكير والتأنيث في الفعل[69] " وأَمّا الجميع من الحيوان الذي يُكسّر عليه الواحد بمنزلة الجميع من غيره الذّي يكسّر عليه الواحد في أَنّه مؤنّث ".

ويذهب سيبويه إلى إبراز مسألة المعنى في باب ما يكتسبه المُضَافُ من المُضاف إليه، إذ يؤنّث الفعل مَعَ فاعله المذكّر؛ لإضافة ذلك الفاعل المذكّر إلى المؤنّث فيكتسب التأنيث[70] "ورُبمّا قالوا في بعض الكلام: ذَهبَتْ بَعْضُ أصابعه، وإنمّا أَنّث البَعْض لأَنّه أضافه إلى مؤنّث هومنه، ولو لم يكن منه لم يؤنّثه؛ لأَنّه لو قال: ذَهَبَتْ عَبْدُ أُمّك لم يَحْسُن ".

---

(67) سيبويه، الكتاب: 48/2.

(68) سيبويه، الكتاب: 38/2.

(69) سيبويه، الكتاب: 39/2. وانظر: الجليس النّحْويّ، ثمار الصناعة: 91.

(70) سيبويه، الكتاب: 51/1.

وينبئ نَظَرُ سيبويه في مسألة العُدُول عن المطابقة بأنّها لا تَقِفُ عند حَدِّ المعنى، فقد يزاحم المعنى شأن آخر، وهذا بَيّنٌ فيما ذهب إليه في مسألة المخالفة في التعريف والتنكير [71]" وممّا يكون مضافاً إلى المعرفة ويكون نَعْتاً للنكرة الأسماء التي أُخذت من الفعل فَأُريد بها معنى التنوين، من ذلك مررت برجلٍ ضاربِكَ، كأنّك قلت: مررت برجلٍ ضاربٍ زيداً، ولكن حذف التنوين استخفافاً ".

على أَنَّ سيبويه لم يتناسَ مسألة المخالفة في الحركات الإعرابيّة، وأنّها مسألة تصحّ إذا أُمِن اللَّبْس على نَحْو ما يجري في باب المجاورة في المسألة المشهورة[72] (هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ) فقد ذهب سيبويه إلى[73] " أنّه صار هو والضَبُّ بمنزلة اسم واحدٍ ألا ترى أنّك تقول: هذا حَبُّ رُمّان، فإن كان لك قلت: هذا حَبُّ رُمّانِي، فأضفت الرّمان إليك، وليس لك الرّمان إنّما لك الحبّ ".

والقول نفسه عند الفرّاء الذي اهتمَّ بالمعنى، ويظهر ذلك في كلامه على قراءة الحسن[74] ﴿ يلتقطه بَعْضُ السَّيَّارة ﴾ بتأنيث الفعل (تلتقطه)[75] " وذلك أنّه ذهب إلى السيَّارة والعرب إذا أضافت المذكّر إلى المؤنث، وهو فعل له أو هو بعض له قالوا فيه بالتأنيث والتذكير، وإنّما جاز هذا كُلّه لأنّ الثاني يكفي من الأوّل ألا ترى أنّه لو قال: تلتقطه السيّارة لجاز وكفى من بعضٍ".

---

(71) سيبويه، الكتاب: 425/1.

(72) سيبويه، الكتاب: 436/1.

(73) سيبويه، الكتاب: 436/1.

(74) يوسف: (10).

(75) الفرّاء، يحيى بن زياد، (1980)، معاني القرآن، ت: محمد علي النجار وزميله، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط2: 37/2.

ومن تهدّيه إلى المعنى في باب اختلاف العلامة الإعرابيّة في مسألة الجوار[76] أنْ حمل قراءة يحيى بن وثّاب على المعنى في قوله تعالى:[77] ﴿إنّ الله هو الرّزاق ذو القوّة المتين﴾، بخفض المتين وجعله من صفة القوّة وإن كانت أُنثى في اللفظ ذهب إلى الحبل وإلى الشيء المفتول.

ويجري الفرّاء على هذا السَمْت على نحو ما سنبسط القول فيه في أثناء تناولنا لمسائل ظاهرة العدول عن المطابقة.

وينبّه أبو حاتم السّجستانيّ على مسألة الحمل على المعنى في تفسير ما عنَّ له من مسائل التذكير والتأنيث فيذكر السجستانيّ أنّ التوّزيّ قد سأله عمّا أحدثه في كتاب المذكّر والمؤنّث، إذ سأله عن (الفردوس)[78] " فقال السجستانيّ: مذكّر، فقال التوّزيّ: فإنّ الله يقول:[79] ﴿هُمْ فيها خالدون﴾، قلتُ: ذهب إلى الجنّة، فأنّث، فقال التوّزيّ: يا غافل، أما تسمع النّاس يقولون: أسألك الفردوس الأعلى، فقلت: يا نائم، الأعلى ها هنا (أَفْعل) وليس (الفَعْلى) ".

أمّا المازنيّ فيطالعنا في نظره إلى مخاطبة الواحد بلفظ الاثنين أنّ ذلك من باب تكرير اللفظ في الفعل؛ لأنّ ذلك يدلّ على العناية والأهميّة بمسألة المعنى، وقد استوقف هذا النّظرُ الزوزنيّ في شرحه لمطلع معلّقة امرىء القيس[80]: (الطويل)

قِفَا نَبْكِ مِنْ ذِكْرَى حَبِيْبٍ وَمَنزِلِ بِسِقْطِ اللَّوى بين الدَّخولِ فَحَوْمَلِ

---

(76) الفراء، معاني القرآن: 90/3. وانظر: السجستاني، أبو حاتم، (1997)، المذكر والمؤنّث، ت: د. حاتم الضامن، دار الفكر، دمشق، ط1: 224.

(77) الذاريات : (58)

(78) السجستاني، المذكّر والمؤنّث: 164، وانظر: الزجاجي، (1983)، مجالس العلماء، ت: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط2: 41.

(79) المؤمنون: (11).

(80) الزوزني، الحسين بن أحمد، (1979)، شرح المعلقات العشر، دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان: 29 . وانظر: الزركشي، محمد بن عبد الله، (د. ت)، البرهان في علوم القرآن، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصريّة، بيروت: 235/2.

ويجوز أَنْ يكون المرادبه: قِفْ، قِفْ، فإلحاق الأَلِف أمارة دالّة على أَنّ المراد تكرير اللفظ كما قال أبو عثمان المازنيّ في قوله تعالى:[81]﴿ قال ربِّ ارجعون﴾، والمراد منه: ارجعني، ارجعني، ارجعني جُعِلت الواو عَلَماً مُشْعِراً بأَنّ المعنى تكرير اللفظ مراراً ".

ولعلّ مِنْ طَرِيف النَظَرِ عند النُحاة ما نبّه عليه (المبرِّد) وأَخَذَ به غيرُ واحدٍ، إذ ذهب إلى القول بالإقحام النحويّ (الزيادة)، وذلك بارزٌ في أثناء مناقشته للآية الكريمة[82] ﴿فَظَلَّتْ أعناقُهُم لها خاضعيْنَ﴾، قال:[83] " إنّما المعنى: فظلّوا لها خاضعين، والخضوع بيّن في الأعناق، فَأَخْبَرَ عنهم، فأَقْحَمَ الأعناقَ توكيداً ".

ويؤكّد هذا النَظَرَ في باب ما يكتسبه المضاف من المضاف إليه في أَحَدِ قوليه في تناوله للشواهد الشعريّة[84] "قال الشاعر: (الوافر).

إذَا بَعْضُ السِّنينَ تَعَرَّقَتْنا كَفَى الأَيْتامَ فَقْدَ أَبي اليَتيمِ

يُفسّر على وجهين، أحدهما: أَنْ يكون ذهب إلى بعض السِّنين يُؤَنّث؛ لأَنّه سَنة وسنون، والأجود أَنْ يكون الخبر في المعنى عن المضاف إليه، فأقحم المضاف توكيداً؛ لأَنّه غير خارج من المعنى ".

---

(81) المؤمنون: (99)

(82) الشعراء : (4)

(83) المبّرد، محمد بن يزيد، (1993)، الكامل في اللغة والأدب، ت: د. محمد الدالي، مؤسسة الرسالة؛ بيروت، لبنان، ط2: 668/2، وانظر: ابن السرّاج، الأصول في النّحو: 479/3.

(84) المبّرد، الكامل: 668/2.

وقد سمّى المتأخّرون من النُّحاة ما ذهب إليه المبّرد بالاستغناء على حدِّ قولهم[85]: " وشرطُ ذلك من الصورتين صلاحيّة المضاف للاستغناء عنه، عند سقوطه بالمضاف إليه مع صحّة المعنى في الجُمْلة ".

ولا نَعْدَمُ أَنْ نَجِدَ لابن قتيبة إشارةً إلى الاهتمام بالمعنى نبّه عليه في باب الوصف[86] " ومنه ناقة جَبَّار، إذا عَظُمت وسَمِنت، ونَخْلة جَبّارة، إذا فاقت الأيدي، وبلدة مَيْت لا نبات فيها وميتة بالهاء للحيوان". فخالف بين الصفة والموصوف في قوله (ناقة جَبَّار) فذكّر الصفة وصاحبها مؤنّث لتحقيق أَمن اللبس بين ذلك وبين (نخلة جَبَّارة) التي طابقت فيها الصفة موصوفها،[87]" قال الأصمعيّ: إذا صار للنخلة جِذْع يتناول منه المُتنَاول فتلك العَضيد، فإذا فَاتَت اليدَ فهي جَبَّارة ".

ومثل ذلك قوله (بلدة مَيْت) لم يطابق بين الصفة وموصوفها لتحقيق أَمْن اللبس بهذا العدول بَيْن المَوات والحَيَوان.

ومسألة اللبس هذه نبّه عليها سيبويه من قَبْلُ على ما يَجْري في باب الحمل على الموضع لا على الاسم الذي قَبْلَه، ممّا يُعَدُّ من مسائل العدول عن المطابقة في باب الحركات، فما دام اللبس مأموناً صحّ العُدّول[88] " وذلك قولك: ليس زيد بجبان و لا بخيلاً، وما زيد بأخيك ولا صاحِبَك، والوجه الجرّ لأنّك تُريد أَنْ تُشْرِكَ بين الخبرين وليس ينقض إجراؤه المعنى " فمسألة أَمْن اللبس شغلت نظرهم؛ لإصرارهم على إيضاح المعنى، فإذا أُمِنَ

---

(85) الأزهري، خالد، (2000) شرح التصريح على التوضيح، ت: محمّد باسل، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط1: 687/1. وانظر: الأنصاري، ابن هشام، (1986)، أوضح المسالك، ت: محمد محيي الدّين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط8: 279/2.

(86) ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم، (1963)، أدب الكاتب، ت: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط4: 230.

(87) الزّبيديّ، تاج العروس: مادة (عضد).

(88) سيبويه، الكتاب: 67/1.

اللبس جاز الخروج على مقتضى الظاهر[89] " فلّما لم يخافوا لَبْساً حذفوا الهاء، فإذا أرادوا الفعل قالوا: مرضعة ". فالمُرْضِع وَصْف خاصٌّ بالأنثى، ولا حظّ فيه للذّكر، سواءٌ أألحقت به التاء أم حذفت، فإنْ أرادوا الوصف نَزَعوا التاء وإنْ أرادوا فِعْل الرَّضاع حقيقة أدرجوا التاء في الوصف،[90] " قال الأخفش: أدخل الهاء في مُرْضعة في قوله تعالى:[91] ﴿ يَوْمَ تَرَوْنَهَا تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّآ أَرْضَعَتْ﴾، لأنّه أراد والله أعلم (الفعل)، ولو أراد الصفة لقال مُرْضع، وقال أبو زيد المُرْضِعة التي تُرْضع وثديها في ولدها، والمُرْضِع التي دنا لها أن تُرْضع ولم تُرْضع بَعْدُ ". ونظر ابن فارس لا يَعْرى من الإشارة إلى المعنى والوقوف عنده في مدار ما يجري في باب التذكير والتأنيث فيما جاء معدولاً في باب الصفات[92] " وللعرب في ذلك ما ليس لغيرها، فهم يفرّقون بالحركات وغيرها بين المعاني يقولون امرأة طاهر من الحيض؛ لأنّ الرجل لا يشركها في هذه الطهارة، وكذلك قَاعِد من الحَبَل، وقاعدةٌ من القعود ".

وقد تقوّى هذا النَظَر عند ابن فارس فعقد للمعنى فصولاً صغيرةً تَشِي بشيء من اهتمامه بمسألة المعنى، وإنْ غلب على تلك الفصول الجانب النَظَريّ، قال: [93] " هذا باب ما يَجْري من غير ابن آدم مَجْرى بني آدم في الإخبار عنه، ومنه قوله تعالى: [94] ﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كوكباً والشَّمسَ والقَمَرَ رأَيتُهُم لي سَاجِدِينَ﴾، وقوله تعالى:[95] ﴿ يَآأَيُّهَا النَّمْلُ ادْخُلُوا

---

(89) ابن فارس، أحمد، (1963)، الصاحبي في فقه اللغة، ت: د. مصطفى الشويمي، مؤسسة بدران، بيروت، لبنان: 229.

(90) الزَّبيديّ، تاج العروس: مادة (رضع).

(91) الحج : (2).

(92) ابن فارس، الصاحبي، 191. وانظر: ابن الأنباري، (1981)، المذكّر والمؤنّث، ت. محمد عبد الخالق عضيمة، لجنة إحياء التراث، القاهرة: 148/1.

(93) ابن فارس، الصاحبي: 250. وانظر: أبا البركات الأنباريّ، أسرار العربيّة: 67.

(94) يوسف : (4).

(95) النَّمل: (18).

مَسَـــاكِـنَكُم﴾، وقولـــه تعـالـى: [96]﴿ لـو كَـانَ هـٰـؤلآءِ ءَالِهـةً مـا وَرَدُوهـا﴾.

فهـــو ينّـبـه علـــى هـذه الظاهـرة، ويجمـع لهـا الشاهـد، ولكنّـه لايُـبْـدي نَظَـــراً تحليلـيـاً فيهـا، ويتلئـب هـذا النظـر لديـه فيمـا ذهـب إلـيـه فـــي مسـألـة العَـــدَد مـن أنّـه[97] " إذا عُبِّـر عـن واحـدٍ بلفـظ جماعـــة أو عـــن اثنيـن بلفـظ جماعـة فذلـك كُلّـه مجـاز "، ولا يتـردّد فـــي القـــول أنَّ ذلـــك أسلـوب مـن أساليـب العربيّـة[98]" ومـن سُنَـن العـــرب الإتـيـان بلفـــظ الجمـع والمـراد واحـدٌ واثنـان كقولـه – جـلَّ ثـنـاؤه – [99] ﴿ وَلْيَشْهَـد عَذَابَـٰـهمـا طآئفـةٌ ﴾ يـراد بـه واحـد واثنـان، وقـــال:[100] ﴿ فَقَـــدْ صَغَـت قُلُوبُكُمـا ﴾، وهمـا قلبـان، وقـال:[101] ﴿ بِـمَ يَـرْجِـعُ المُرسَـلُـون﴾ وهـــو واحـد يـدلّ عليـه قولـه جَـلَّ ثنـاؤه: [102] ﴿ ارجـع إليهـم ﴾.

ولا نَعْـدَمُ أَنْ نَجِـد لديـه نَظَـراً فـي مسألـة التذكيـر والتأنيـث علـى غـيـر مـا ذهـب إليـه فـي مسألـة المعنـى، إذ يجعـل العُـدُول فـي رأي لـه خاضعـاً لسلطـان تعـدّد اللغّـات[103] " ومنهـا الاختـلاف فـي التذكيـر والتأنيـــث، فـــإنّ مـــن العَـرَب مَـنْ يَقـول: هـذه البَقَـر، ومنهـم مَـنْ يقـــول: هـــذا بَقَـر، وهـذه النّخـل، وهـذا النّخـل، ومـن ذلـك بالتذكيـر فـي القـرآن[104] ﴿ إنّ البَقَـر تَشَـٰـبه علينـا ﴾.

---

(96) الأنبيـاء: (99).
(97) ابـن فـارس، الصاحبـي: 189.
(98) ابـن فـارس، الصاحبـي: 212
(99) النـور: (2).
(100) التحريـم: (4).
(101) النّمـل: (35).
(102) النّمـل: (37).
(103) ابـن فـارس: 70.
(104) البقـرة: (70).

أمّا المجاورة في مصنّفه فقد أشار إليها إشارة سريعة [105]" قال علماؤنا: العَرَب تسمّي باسم الشيء إذا كان مجاوراً له، أوْ كان منه بِسَبَبٍ، ومن ذلك تسميتهم السحاب سماءً، والمَطَر سماءً ".

وممّا يَلفتُ النَظَر أنّ تفسيرهم قد تباين في المسألة الواحدة، فإذا ذهب سيبويه إلى جواز تأنيث الفعل مع الفاعل المذكّر في باب ما يكتسبه المضاف من المضاف إليه[106] وأنّها مسألة تَصِحّ عن العَرَب من باب السَّعَة، فإنّ لابن جني – على كبير اهتمامه بمسألة الحمل على المعنى – نَظَراً آخر لا يَقف فيه عند حَدِّ القبَول والرِّضا في تلقُّف كلام سيبويه، بل يبدي نَظَره في هذه المسألة، إذ يذهب إلى أنّها مسألة تَصِحّ إذا كانت من باب رَدِّ فَرْعٍ إلى أَصْل، أَمّا رَدُّ التذكير وهو أَصل إلى التأنيث وهو فَرْع، فمسألة تحمل على الشذوذ، ولا تَصِحّ، وهو يَعْرض لها في غير باب الإضافة، فيقول:[107] " فأَمّا قول رويشد بن كثير الطائيّ: (البسيط).

يَا أَيُّها الرَاكبُ المُزْجي مَطيَّتَه سَائِلْ بَني أَسَد مَا هَذه الصوت

فإنّما أنثّه لأَنّه أراد (الاستغاثة)، وهذا من قبيح الضرورة، أَعْني تأنيث المذكّر؛ لأَنّه خروج عَنْ أَصل إلى فَرْع، وإنّما المستجاز من ذلك رَدُّ التأنيث إلى التذكير؛ لأَنّ التذكير هو الأصل".

وهذا النَظَر قد أشار إليه ابن السرّاج مِنْ قَبْلُ من أَنّ الحَمْلَ على المعنى لا يستقيم أَمْرُه في كُلّ مسألة خَرَجت عن بابها[108] " وليس كُلُّ كلام يحتمل أَنْ يُحْمَلَ على المعنى ". وهو

---

(105) ابن فارس، الصاحبي: 95.

(106) سيبويه، الكتاب: 35/1.

(107) ابن جني، سر صناعة الإعراب: 25/1.

(108) ابن السرّاج، الأصول في النحو: 309/2.

بهذا الرأي لا يُنكر مسألة الحمل على المعنى، التي عَالج بها ما جاء معدولاً عن المطابقة في باب فِعْل المّدْح (نِعْمَ)[109] " وتقول: هذه الدار نعْمت البَلَدُ؛ لأَنَّك عنيت بالبلد داراً، وكذلك هذا البلد نِعْمَ الدار؛ لأَنَّك قَصَدت إلى البلد ".

ويَعْضُد قولَ ابن السرّاج مِنْ أَنّ الحمل على المعنى لا يستقيم في كُلّ مسألة معدولة عن المطابقة - ما طالعنا به النّحاة في نَزْع تاء التأنيث من (فِعْل) المدح أو الذّم عند إسنادهما إلى الفاعل المؤنث[110] بأنّ الفعلين تصرَّف فيهما العَرَب فيما لا يَقَع في غيرهما؛ لأَنّهما محمولان على المَثَل، والأمثال لا تُغيّر.

ولا نَعْدَم أَنْ نَجدَ تقاطعاً أو مداخلة بين النظر البلاغي والنظر النَّحويّ، إذْ أشار إليهما القدامى دُوْن أَنْ يبسطوا القول فيها في بعض ما ذهبوا إليه في مسألة العدول، وممّا أجروه على ذلك[111] أَنّ المفرد إذا عُبّر عنه بلفظ جماعة، أَوْ عن اثنين بلفظ جماعة فذلك كُلّه (مجاز)، والمجاز من باب الانحراف البلاغيّ للتلاعب فنيّاً بأساليب الكلام.

وهذا المعنى نطالعه في شرح الكافية[112] " وقد يُقدَّر تسمية جُزءٍ باسم كُلّ فيقع الجمع مقام واحده، ومثّناه، نحو قوله: جَبَّ مذاكِيْرَهُ، وبَعْيْرٌ أَصْهَبُ العَثَانِيْن، وقَطَع اللهُ خصاه ".

وممّا يلحظ أَنّ المتأخرين من النّحاة قد ترسّموا خُطا القدامى في النَظَر والتفسير إلاّ أَنّ عبارتهم قد طالت، ويبدو لي أَنّ ذلك مَذهب تعليميّ يهدف إلى تحليل عبارة النّحاة القدامى للوقوف على مجمل آرائهم، وتقريب ذلك إلى ذهن المتعلّم بالتفصيل والتطويل،

---

(109) ابن السرّاج، الأصول في النحو: 114/1، 72/2.

(110) الثمانينيّ، الفوائد والقواعد: 575، وانظر: الجليس النحويّ، ثمار الصناعة: 98، وأبا البركات الأنباريّ، أسرار العربيّة: 95.

(111) ابن فارس، الصاحبي: 189.

(112) الاستراباذي، رضي الدين (1998)شرح كافية ابن الحاجب، ت: د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط1: 432/3.

ونـــرى ذلـك فيمـا جـاء فـي شـرح التسهيـل فـي بـاب إضافـة الجمـع إلـــى المثنـــىّ، والمُـرَاد التثنيـة:[113]" وذلـك أنّهـم استثقلـوا تثنيتيـن فـي شـيئيـن هُمَـــا شـــيء واحـد لفظـاً ومعنـى، وعَدَلـوا إلـى غيـر لفـظ التثنيـة، فكـان الجمـع أولـى، لأنّـه شريكهمـا فـي الضـمّ، وفـي مجـاورة الإفـراد، وكـان الإفـراد أولـى مـن التثنيـة؛ لأنّـه أَخَـفّ منهـا، والمـراد بـــه حاصـــل إذ لا يذهـب وَهْـمٌ فـي نحـو: أَكَلـت رأس شاتيـن إلـى أنّ معـنـى الإفـــراد مقصـــود، ولكـــون الجمـع أوْلـى جـاء بـه الكتـاب العزيـــز، نحـــو:[114]﴿ فقـــد صـغـت قلوبكمـــا﴾، وقولـــه تعـالـى: [115]﴿ فاقطعـوا أيديهمـا ﴾.

ويمكـــن لَنـا أَنْ نجمـل فـي هـذا الفصـل أنّ هنـاك نَظَـراً نحويّـاً فـــي تحقـيـق اللفـــظ اللغـــويّ الخـارج علـى الأصـل، والتوثّـق مـن صدقـه، وأنّ تهـدّي النّحـاة فـي هـذه المسألـة يـدور فـي جملتـه الغالبـة علـــى محْـــوَرِ المعنـى ولا يمنـع ذلـك أنّهـم قـد يعيـدون النَظَـر بَعْـدَ الـنَظَـر، ممّـا كـان مدعـاة إلـى ازدحـام التفسيـرات فـي بعـض مسائـل هـذه الظاهـرة، علـى نحـو مـا نـراه مفصّـلاً فـي مسائـل العـدول عـن المطابقـة فـي العربيّـة.

---

(113) ابـن مالـك، (1990) شـرح التسهيـل، ت: د. عبـد الرحمـ' ـن السيّـد، دار هَجَـر، القاهـرة، ط1: 106/1.

(114) التحريـم: (4).

(115) المائـدة: (38).

2- النحويّـون المحدثـون

سنقـف علـى كُنْـه نظـرة النّحـاة المحدثيـن لظاهـرة العـدول عـن المطابقـة، ومـا تفتقـت عنـه أكمـام فكرهـم، ممّـا يمكـن أنْ يُعَـدَّ إسهامـاً جديـداً فـي تفسـير بعـض مسائـل هـذه الظاهـرة، دُوْن العَـوْد إلـى تكـرار مـا ذهـب إليـه النّحـاة القدامـى.

يـتوفّـر القـول عنـد الدكتـور تمّـام حسّـان علـى النظـر لظاهـرة العـدول بصـورتهـا العامّـة دون أنْ يذكـر لنـا نظـراً تحليليـاً لتلـك المسـائـل المعدولـة[116] " وهـذا العُـدُول إمّـا أنْ يكـون مطـرداً أوْ غيـر مطّـرد، وكُـلّ ذلـك فـي رأيـي يمكـن تفسيـره بفكـرة التّرخيـص عنـد أمْـن اللبـس، وذلـك عندمـا يُنْسَـبُ إلـى العربـيّ الفصيـح ذي السليقـة ".

أمّـا الدكتـور فاضـل السامرائـي فقـد أفـاد مِـنْ التفسيـر بالمعنـى، وذلـك بيّـن فـيمـا ذهـب إليـه فـي تحليلـه لبعـض صـور العـدول، فيطالعنـا بنظـره فـي تحليـل صـورة التوهـم، وصـورة القطـع فـي بـاب الحـركـات الإعرابيّـة، إذ يـرى فـي التوهـم مـا لـم تتوفّـر عليـه رؤيـة الـنّحـاة القدامـى، فذهـب إلـى أنّ مسألـة التوهـم تنهـض علـى محـور المعـنـى[117] " ويـبـدو أنَّ هـذا العطـف علـى إرادة معنـى مغايـر للأوّل، فالمجـرور أقـوى مـن المنصـوب، وآكـد؛ لأنّـه علـى تقديـر البـاء، فقولـك: (مـا زيـد قائمـاً ولا مسافـرٍ) يفيـد أنَّ نفـي السفـر آكـد، ولذلـك جئـت بـه مجـروراً، وهـو مقابـل لقولنـا: (مـا زيـدٌ بقائـمٍ ولا مسافـراً)".

ويـبـدو لـي أنّـه فـي هـذا النظـر التحليلـيّ قـد أفـاد مـن معطـيـات[118] كـلام العكـبـري مـن أنّ الجـرَّ أصـل قـويّ ينفـرد بـه الاسـم.

---

(116) حسّـان، د. تمّـام (1991)، الأصـول، دار الثقافـة، الـدار البيضـاء: 148.

(117) السامرائـي، د. فاضـل، (1986)، معانـي النحـو، منشـورات جامعـة بغـداد: 288/1.

(118) العكبـري، (1995)، اللبـاب فـي علـل البنـاء والإعـراب، ت: د. غـازي مختـار طليمـات، دار الفكـر، دمشـق، ط1: 101/1.

ويقـــرّر الدكتـــور فاضـــل السامرائـــي حقيقـــة التفسيـــر بالمعنـــى فـــي بـــاب النعـــت المقطـــوع فـــي قولـــه:[119]" وَهَـــل ثمّـــةَ فـــرق فـــي المعنـــى بيـــن رفـــع ونصـــب الصّفـــة ؟ وأَظـــنّ الجـــواب قـــد اتّضـــح فـــإنّ الرفـــع علـــى تقديـــر أَنّ النعـــت جـــزء مـــن جملـــة اسميّـــة (هـــو ظريـــف)، والنصـــب علـــى تقديـــر أَنّـــه جـــزء مـــن جملـــة فعليّـــه (أعنـــي ظريفـــاً)، ونحـــن نعلـــم أَنّ الاســـم أثبـــت وأَقـــوى مـــن الفعـــل؛ لأَنّ الفعـــل يـــدلّ علـــى الحـــدوث والتجـــدّد، والاســـم يـــدلّ علـــى الثبـــوت ". ويذهـــب الدكتـــور عبـــد الفـــتـــاح الحمـــوز إلـــى أَنّ مسألـــة الحمـــل علـــى المعنـــى[120] تُعَـــدُّ مظهـــراً مـــن مظاهـــر الـــتأويـــل الـــنّحـــويّ، وذلـــك واضـــح فـــي أثنـــاء مناقشتـــه للعـــدول العَـــدَديّ فـــي الآيـــة الكريمـــة[121] ﴿ فانظُـــر إلـــى' طَعامِـــك وشَـــرابِـــك لَـــمْ يَتَسَنَّـــه﴾، فالضميـــر فـــي (يَتَسَنَّـــه) للمفـــرد، وقـــد تقـــدّمـــه اثنـــان، الطعـــام والشـــراب، فيجـــوز أَنْ يكـــون عائـــداً عليهمـــا علـــى أَنهمـــا كالشـــيء الواحـــد توهمـــاً لتلازمهمـــا فـــي عـــدم الاستغنـــاء عـــن أحدهمـــا، فكأَنّـــه قـــيـــل: فانظـــر إلـــى غذائـــك لـــم يتسنّـــه..... ومـــن ذلـــك أيضـــاً توهـــم أَشيـــاء مـــن شيئيـــن لتصـــحّ عـــودة الضميـــر أيضـــاً، ومنـــه قولـــه تعـــالـــى:[122]﴿ والّذيـــن يَكْنـــزونَ الذَهَـــبَ والفِضَّـــة ولا يُنْفِقُونهـــا فـــي سبيـــل الله ﴾ علـــى أَنْ يعـــود الضميـــر فـــي (ولا ينفقونهـــا) علـــى أنـــواعٍ أُخـــرى متوهّمـــةٍ يشملهـــا الذهـــب والفضَّـــة فـــي أَحَـــدِ التأويـــلات.

وأفـــرد فـــي كتابـــه[123] (ظاهـــرة التغليـــب فـــي العربيّـــة) مناقشـــة لبعـــض مسائـــل العـــدول عـــن المطابقـــة، وأخضـــع ذلـــك العُـــدُول إلـــى أَنّـــه ظاهـــرة لغويّـــة اجتماعيّـــة[124] "وبَعْـــدُ فيتبيـــن لنـــا بوضـــوح وجـــلاء تاميّـــن

---

(119) السامرائـــي، د. فاضـــل، معانـــي النحـــو: 413/1.

(120) الحمـــوز، د. عبـــد الفـــتـــاح، (1984)، الـــتأويـــل النّحـــوي فـــي القـــرآن الكريـــم، مكتبـــة الرشـــد، الريـــاض، ط1: 1178 ومـــا بعدهـــا.

(121) البقـــرة: 259.

(122) التوبـــة: 34.

(123) الحمـــوز، د. عبـــد الفتـــاح (1993)، ظاهـــرة التغليـــب فـــي العربيّـــة،منشـــورات جامعـــة مؤتـــة، ط1.

(124) الحمـــوز، د. عبـــد الفتـــاح، ظاهـــرة التغليـــب فـــي العربيّـــة: 103.

أنّ العربيّة تميل إلى تغليب المذكّر على المؤنّث في الغالب، لخضوعها لسلطان عادات مجتمع البيئات اللغويّة وتقاليده وأعرافه ومعتقداته، وتأثرها بها، وهو تغليب يكمن في مسائل مختلفة، كما مرَّ، لـ (أفعل التفضيل)، وتسمية الإناث بما وضع للذكور من أبنية، وتغليب صفات الذكور على تلك التي للإناث في كُلّ ما يستوي فيه المذكّر والمؤنث، وجواز تذكير الفعل وتأنيثه مع فاعله أو نائبه المؤنث حقيقيّاً أو مجازيّاً، أو وجوبه، وتذكير مجرور (رُبَّ) وإفراده إذا كان ضميراً مفسّراً بتمييز...".

ونرى نظراً لإبراهيم مصطفى في باب المطابقة العدديّة، إذ يميل إلى أنّ الأصل في العربيّة المطابقة[125] " وأنا أُرجّح أنّ تلك المطابقة العدديّة، وشمولها كُلّ مسند، كانت الأصل في العربيّة، ثُمّ خصّصت المسند إذا تأخّر فإنّه يحتاج أنْ يَكون فيه إشارة إلى المسند إليه المتقدّم، وبقي من مطابقة المسند إذا تقدّم أَثَرٌ كبيرٌ في لغات اليمن، وأثر نادرٌ في لغات سائر العرب ".

ويبدو لي أنّ نظره يشي بالتطور التاريخيّ الذي ذهب إليه بعض النّحاة في العصر الحديث، فهو يرى أنْ ليس ثَمّة تفسير لباب المثنّى[126] " ولمَ يَبْقَ من العلامات الفرعيّة إلاّ باب التثنية، ونقرر أنّه قد شذّ عن أصلنا، ولكنّ باب التثنية في العربيّة غريبٌ كباب العدد؛ إذ يُذكّر فيه المؤنّث ويؤنّث المذكّر، ومَنْ توسّع في درس المثنّى ورأى وضع العرب له مرّة موضع المفرد، وأخرى موضوع الجمع، تَجلّى له حقيقة ما نقولُ ".

ويشاركه في هذا النَظَر الدكتور محمد خير حلواني، إذ يرى أنّ ظاهرة التثنية في العربيّة مضطربة وقلقة، وذلك بيّن في نطاق

---

(125) مصطفى، إبراهيم، (1937)، إحياء النّحو، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر: 60.

(126) مصطفى، إبراهيم، إحياء النّحو: 113.

تناولـه للآيـة الكريمـة[127] ﴿ هـٰـذان خَصْمـانِ اختَصَمُـوا ﴾. يقـول:[128] "خرجـنـا بانطـبـاع عـام هـو أنّ ظاهـرة التثنيـة فـي العربيّـة كانـت قلقـة، مضـطربـة لـم تستقـرّ إلاّ فـي العصـور المتأخّـرة بعـد اكتمـال علـم الـنّحـو، وفَرْضـه القواعـد المطّـردة علـى المتعلميـن وعلـى المبدعيـن ".

ويـرى أنّ مسـألـة التذكيـر والتأنيـث ومـا يعتريهـا مـن تغيّـرات فـي بـاب المطابقـة وعدمهـا يعـود إلـى طبيعـة النظـام اللغـويّ فـي العربـيّـة تـارة، والعُـرْف الاجتماعـيّ تـارة أُخـرى[129] " ويخيّـل إلـيّ أنّ علّـة ذلـك طبيعـة النظـام اللغـويّ فـي العربيّـة، فليـس فـي نظامهـا كلمـات يمكـن أنْ تسـتخـدم للمذكـر والمؤنـث، بـل معظمهـا يخضـع لثنائـيّـة التذكـيـر والتأنيـث، كالضـمائـر، وأسمـاء الإشـارة، والأسمـاء الموصـولـة، ولا يسـتثنـى مـن ذلـك إلاّ بعـض المبهمـات، مثـل: مـا، ومَـنْ، وهـؤلاء... ويُضـاف إلـى ذلـك سبـب اجتماعـيّ عُرْفـيّ ... إذ تدخّـل العـرف الاجتماعـي فـي جعـل الصفـات الخاصـة بالمـرأة خاليـة مـن التأنيـث؛ لأنّ الـرجـل لاحَـظّ لـه فيهـا ومثلـه مـا جـاء علـى (فَعُـوْل) ومـا جـاء مـن صفـات المذكّـر المؤنثـة، راويـة وعلاّمـة ".

ففـي قولـه بـل معظمهـا يخضـع لثنائيـة التذكيـر والتأنيـث أنّ كلمـة مثـل (البحـر) لا بُـدّ لهـا مـن التطابـق فـي الجنـس فـي بـاب الإسـنـاد، فتقـول هـاج البحـر، أو هـو البحـر، وإذا أشيـر إليـه فـلا بُـدّ مـن اسـتعمـال (هـذا) دُون هـذه، فـإذا دخـل الوصـف بالاسـم الموصـول استحـوذ علـى (الـذي) دُوْن التـي، وإذا عـاد إليـه الضميـر كـان بالتذكيـر، ويقابـل ذلـك التأنيـث فيمـا لـو كـان الاسـم مؤنّثـاً.

---

(127) الحـج : (19).

(128) حلوانـي، د. محمـد خيـر (1999) المغنـي الجديـد فـي علـم الصـرف، دار الشـرق العربـي، بيـروت، لبنـان، ط5: 378. وانظـر: السامرائـي، د. إبراهيـم (1997)، النحـو العربـي نقـد وبنـاء، دار عمّـار، عمّـان، ط1: 164.

(129) حلوانـي، المغنـي الجديـد: 430.

أمّـــا الدكـتـــور إسـماعيـل عمايـرة فَيَرْكـن إلـى حتميّـة التطـور التاريخـيّ فـي بـاب التذكيـر والتأنيـث[130]" ولعـلّ مـن الآثـار التـي مـا تـــزال شاخصـــة مـن بقايـا تلـك الطائفـة مـن الصفـات التـي يستـوي المذكّـــر والمؤنـث مـن غيـر حاجـة إلـى علاقـة التأنيـث وذلـك نحـو: صبـور وجريـح ".

وهـذا النظـر الـذي ذهـب إليـه نظـر استشراقـيّ كمـا يقـرّر فـي قولـــه:[131] " وهـــذا الـــرأي لـبروكلمـان، وفيشـــر، ويـرى كـلّ مـن بروكلمـان، وفيشـر أَنّ هـذا التقسيـم فـي اللغـات الساميّـة مذكّـر ومؤنّـث قـد تَـمَّ فـي مرحلـة متأخـرة نسبيـاً ".

ويـــدور فـي هـذا الفَلَـك قـول الدكتـور إبراهيـم السامرائـي فـي أثـنـاء تـناولـه لمسألـة التذكيـر والتأنيـث، والصيـغ التـي يستـوي فيهـا المذكّـر والمؤنّـث، حكـى فـي مناقشتـه للشاهـد النحـويّ[132]: (الطويـل)

خَبِيْـرٌ بنـو لِهْـبٍ، فـلا تَـكُ مُلغِيـاً مَقَالـةَ لِهْبِـيٍّ إذا الطّيـر مـرّتِ

[133] " تجنـبـوا أنْ يذهـبـوا إلـى أنّ (خَبِيـر) خبـر المبتـدأ (بنـو لِهْـــب) وذلـك لأنّ المطابقـة بيـن المبتـدأ والخبـر لا تتحقّـق فـي هـذا، وَفاتهـم أَنّ ذلـك مسألـة لغويّـة تاريخيّـة ".

ويؤكّـد ذلـك فـي موطـن آخـر[134] " وكأننّـي ميّـال إلـى أَنْ أقـرّر أَنّ التأنيـث بالعلامـة طـارىء فـي العربيّـة مـن الناحيـة التاريخيّـة، كمـا هـــو طـــارىء فـي غيـر العربيّـة مـن اللغـات الساميّـة".وهـذا النَظَـر الاستشراقـيّ نطالعـه فـي نـصِّ هنـري فليـش الـذي أعـاد فيـه العُـدول عـن المطابقـة إلـى اعتبـارات قديمـة لمرحلـة مـا [135]" وهنـا نتسـاءَل:

---

(130) عمايـرة، إسماعيـل، (1993)، ظاهـرة التأنيـث، دار حنيـن، ط2: 23، 34.

(131) عمايـرة، ظاهـرة التأنيـث: 22.

(132) ابـن عقيـل، شـرح ابـن عقيـل: 195/1.

(133) السامرائـي، د. إبراهيـم، النحـو العربـي نقـد وبنـاء: 111.

(134) السـامرائـي،د. إبراهيـم، (1994)، مـن سعـة العربيّـة، دار الجيـل، بيـروت، لبنـان، ط1: 129، والصفحـات 110، 120، 183.

(135) فليـش، هنـري، (د. ت)، العربيّـة الفصحـى، ترجمـة د. عبـد الصبـور شاهيـن، المطبعـة الكاثوليكيـة، بيـروت: 71.

لمـــاذا لـــم تكـــن فـــي هـــذه الأمثلـــة مطابقـــة نحويّـــة ؟ لا شَـــكّ أنّ اعتـــبـــارات قديمـــة هـــي التـــي أثّـــرت قليـــلاً أو كثيـــراً تأثيـــراً صامتـــاً فـــي اللغـــة ، وهـــنـــاك حـــالات لا تتّصـــل فيهـــا علامـــة المؤنّـــث بتابـــع الاســـم الـــذي اتّصـــلـــت بـــه لاحقـــة المؤنّـــث، أو حتّـــى المؤنّـــث بالطبيعـــة أو بصفتـــه ومـــن ذلـــك جميـــع الصفـــات بـــوزن (فَعُـــول)".

والنظـــر نفســـه عنـــد براجستراســـر، إذ يعبّـــر عنـــه بقولـــه[136] "وأمّـــا معنـــى تـــاء التأنيـــث بالأخـــص فهـــو كثيـــر الاضطـــراب والتخالـــف فنراهـــا لا تـــدل علـــى الأنوثـــة فـــي الأصـــل البتّـــة، وذلـــك أنّـــا نجـــد اللغـــة لـــم تستخـــدم التـــاء لتمييـــز الذكـــر والأنثـــى فـــي الزمـــان القديـــم، بـــل فرّقـــوا بينهمـــا بمـــادّة الاســـم نفسهـــا نحـــو مـــا ذكرنـــاه مـــن الرجـــل والمـــرأة ".

وكـــأن براجستراســـر يشيـــر فـــي مقولتـــه هـــذه إلـــى أنـــواع التـــاء أودلالاتهـــا [137]، فهنـــاك التـــاء التـــي يفصـــل بهـــا بيـــن المذكّـــر والمؤنّـــث، وتـــاء العـــدد، والتـــاء التـــي يؤتـــى بهـــا للتفرقـــة بيـــن الواحـــد والجنـــس (تمـــرة وتمـــر)، وتـــاء المبالغـــة نحـــو، (راويـــة ونسّابـــة)، والتـــاء التـــي لتأكـــيـــد التأنيـــث مثـــل (ناقـــة ونعجـــة)، وتـــاء العِـــوض (عِـــدّة)، والتـــاء التـــي لتأكيـــد تأنيـــث جمـــع التكسيـــر، نحـــو وزن (أَفْعِلـــة وَفِعْلـــة)، وتـــاء العجمـــة نحـــو (مَوَازِجـــة جمـــع مَـــوزج) وهـــو الخـــف والجـــورب، وقيـــاس جمعـــه مَـــوَازِج.

ويـــتـــردد القـــول بمـــرحلـــة الـــتطـــور التاريخـــيّ عنـــد بروكلمـــان [138]" غـــيـــر أنّـــه يُـــرَجَّـــح أنّ هـــذه التفرقـــة، ليســـت لهـــا علاقـــة فـــي الأصـــل بالتذكيـــر والتأنيـــث الحقيقـــيّ ".

ويـــتـــراءى لـــي أنّ بعـــض النّحـــاة المحدثيـــن ممّـــن تبنّـــى نظـــرة المستشـــرقيـــن، ذهـــب يـــردّد مـــا يقولـــون دَوْن أنْ يعتمـــد علـــى سَنَـــد قـــويّ

---

(136) براجستراســر، (1929)، التطـــور النّحـــوي، مطبعـــة السّمـــاح: 74 ومـــا بعدهـــا.

(137) بركـــات، د. إبراهيـــم (1988)، التأنيـــث فـــي اللغـــة العربيّـــة، دار الوفـــاء، مصـــر، ط1: 83 ومـــا بعدهـــا.

(138) بـــركلمـــان، كـــارل (1977)، فقـــه اللغـــات الساميّـــة، ترجمـــة الدكتـــور، رمضـــان عبـــد التـــواب، مطبوعـــات جامعة الريـــاض: 95.

في إثبات نظرية التطور التاريخيّ، إذإنّها أجهدت المستشرقين دون أَنْ يعتمدوا لها حلاًّ مقرّراً، ويعزّز ذلك قول براجستراسر [139] " والتأنيث والتذكير من أغمض أبواب النحو، ومسائلهما عديدة ومشكلة، ولم يوفق المستشرقون إلى حلّها حلاًّ جازماً مع صَرْف الجهد الشديد في ذلك ".

ولهذا انصرف بعض أصحاب النظر في العربيّة إلى رَدّ مسألة التذكير والتأنيث إلى تعدّد اللهجات العربيّة وتداخلها، ونبّه على ذلك الدكتور إبراهيم أنيس[140] " فلو أنّ الرّواة وقفوا في استنباط قواعدهم عند اللغة الأدبيّة التي جاءتهم موحّدة وممثلة في الآداب الجاهليّة والقرآن الكريم – لجنّبوا أَنفسهم الكثير من المهاترات والجَدَل حَوْل ما يجوز وما لا يجوز، ولكنّهم حاولوا إقحام تلك الصفات المحليّة للهجات العربيّة، فَبَدت لهذا لنا القواعد اللغويّة مضطربة متعدّدة الوجوه ".

ولا يَرْكن إلى دراسة اللغة العربيّة في ضوء ما وصل إلينا من لغة النقوش، إذ الوقوف على لغة النصوص الفصيحة أجدى[141] " لهذا كان مِنْ رأيي المتواضع عَدَمُ الاعتماد على لغة النقوش في دراسة اللغة العربيّة، قانعين بدراسة النصوص، التي لا نشكّ في صحتها من الأدب الجاهليّ، ففيها القَدْر الكافي لتوضيح حال اللغة قبل الإسلام ".

والقول نفسه مع الدكتور داود عبده [142] " إنّ جواز اعتبار نفس الاسم مذكّراً ومؤنّثاً لا يمكن أن يكون لهجة محكيّة لنفس الفئة من الناس، فالمتكلّم لا يترجّح بين التذكير والتأنيث لنفس الكلمة ... والتفسير المقبول لهذه الظاهرة أنّ بعض اللهجات كانت

---

(139) براجستراسر، التطور النحوي: 73.

(140) أنيس، د. إبراهيم، (1973) في اللهجات العربيّة، مكتبة الأنجلو المصريّة، ط4: 48.

(141) أنيس، في اللهجات العربيّة : 36.

(142) عبده، د. داود، (1973)، أبحاث في اللغة العربيّة، مكتبة لبنان، بيروت: 84.

تذكّر اسماً معيناً وبعضها الآخر كانت تؤنّثه، فجاء اللغويّون، ودوّنوا كُلَّ ما سمعوه بأمانة، فكان هذا المزيج ".

ويرى في غير باب التأنيث أنّ معاملة جمع غير العاقل معاملة العاقل تَعود إلى مَظْهر لَهْجيّ، وقد حفظ لنا القرآن شيئاً من ذلك [143] " وكما نجد في اللهجات المحكيّة اليوم لهجات يقال فيها[143] " بيوت حلوة " ولهجات أُخرى يقال فيها " بيوت حُلوين" كذلك نجد في الفصحى نصوصاً يعامل فيها جمع غير العاقل معاملة جمع العاقل إلى جانب النصوص التي يعامل فيها جمع غير العاقل معاملة المفرد المؤنّث، وهو ما لا يمكن أَنْ يكون من خصائص لهجة محكيّة واحدة، وفي القرآن الكريم [144]﴿ وعَلَّمءادم الأسمآءَ كُلَّها ثُمّ عَرَضَهُم على الملـٰـئِكة﴾ .

على أَنّ الدكتور إسماعيل عمايرة في أَحَد رأييه في مسألة التذكير والتأنيث يميل إلى أَنّ الاختلاف في هذه المسألة يعود إلى اختلاف القبائل الناطقة بهذه اللغة "[145]أَنّ جواز تذكير بعض الألفاظ أو تأنيثها في اللغة الواحدة قَدْ يتأتى عن اختلاف القبائل الناطقة بهذه اللغة في اصطلاحها على الأشياء، مذكّرة أو مؤنثة ومع الزمان اختلط على الناس التذكير والتأنيث في هذه الألفاظ".

وممّا يطالعنا من نظرهم في مسألة النعت السببيّ، والحال الرافعة لاسم ظاهر قد تحققت فيهما المطابقة بوساطة الضمير، ما جاء في قول الدكتور علي أبي المكارم[146] " وهذا غير صحيح إذ التطابق موجود يدلّ عليه الضمير العائد إلى صاحب الحال في المثالين (جاء زيدٌ قائمةً أُمُّه، وجاءت هند قائماً أبوها، ولو لم يكن هذا الضمير مطابقاً لكان التركيب خطأً ".

---

(143) عبده، د. داود، أبحاث في اللغة العربيّة : 85.

(144) البقرة : (31).

(145) عمايرة، ظاهرة التأنيث: 31.

(146) أبو المكارم، د. علي، (1968)، الظواهر اللغويّة في التراث النّحوي، القاهرة الحديثة للطباعة، ط1: 08!

فهو يرى أنّ المطابقة جاءت مِنْ قِبَل الضمير ففي المثال الأوّل (جاء زيدٌ قائمةً أُمُّه)، فالضمير المتّصل في (أُمّه) جاء مفرداً مذكّراً يعود على زيد، فهو لا ينظر إلى باب العدول بين الحال (قائمةً) المفردة المؤنّثة، وصاحبها (زيدٌ) المفرد المذكّر، ولهذا لو ثُنّي صاحب الحال في المثال السابق لَوَجَبَ أَنْ يطابقه الضمير، فتقول: " جاء الزيدان قائمةً أُمّاهما "، ومثل ذلك يكون في المثال الثاني، فالضمير في (أبوها) مفرد مؤنّث يعود على (هند) المفرد المؤنّث، وعليه حصل التطابق، فهو ينظر إلى الرابط دُوْن أيّ اعتبار آخر.

ويُطلّ علينا الدكتور عبد الرحمن أيوب بنظر جَديد ينعى فيه على النّحاة القدامى تفسيرهم الوارد في باب الفاعل الّذي سدّ مسدَّ الخبر، محاولاً أَنْ يقوّض ما ذهبوا إليه[147]" ولنا على النّحاة مأخذ خطير، هم بين أمرين: إمّا أَنْ يكونوا قد صنعوا هذه الأمثلة صُنْعاً للتمثيل لقاعدتهم، وإمّا أَنْ يكونوا قد أخذوها من الواقع اللغويّ دُوْن أَنْ يحسنوا التفكير. وعلى الفرض الأوّل نلاحظ أنّ الأمثلة التي أوردوها ليست نصوصاً منقولة كالشعر والحديث والقرآن، بل هي أمثلة تدور حول زيد وقيامه... وعلى الفرض الثاني تنهدم قاعدة المطابقة التي يقول بها النحويّون من أساسها حيث إنّه لو صَحَّ أنّ العرب تقولُ: أقائم الزيدان ؟ ".

وتنكّب هذا الطريق الدكتور مهدي المخزومي الّذي صب جام غضبه على البصريّين بمفردات قاسية تنبئ عن نزعته الكوفيّة الخالصة[148] " أقائمٌ الرجلان ؟ فرفعه لا يعني شيئاً، ولا دلالة له على معنى إعرابيّ يقتضي الرفع ولهذا كان من

---

(147) أيوب، د. عبد الرحمن، (د. ت)، دراسات نقديّة في النّحو العربي، مؤسسة الصباح، الكويت: 153.

(148) المخزومي، د. مهدي (1966)، في النّحو العربيّ قواعد وتطبيق، شركة مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ط1: 139

السخف القول بأنّه مرفوع على الابتداء كما زعم البصريّون، وأنّه مبتدأ سدّ فاعله مسدّ خبره؛ لأنّه لا يكون مبتدأ بحال؛ لأنّه إذا كان مبتدأ كان مسنداً إليه، ولا يصحّ القول بأنّه مسند إليه لأنّه مسند أبداً، والمسند إليه هو ما بعده من مرفوع ". فهو يرى أنّ (قائمٌ) خبَرٌ و (الرجلان) مبتدأ، ولا مُحْوِج للأخذ بما ذهب إليه البصريّون بأنّ (قائمٌ) مبتدأ و (الرجلان) فاعل سدّ مسدّ الخبر، لأنّه في هذه الحال يكون المبتدأ (قائمٌ) مسنداً إليه، والفاعل الذي سدّ مسدّ الخبر يكون أيضاً (مسنداً إليه) ولا يتحقّق هذا في الجملة الاسميّة إذ لا بُدّ من وجود مسندٍ، وستناقش هذه المسألة بإسهاب في موضعها.

وكما اختلف النّحاة القدامى في تفسيرهم، ونظرهم للمسألة الواحدة فإنّا نَجد امتداداً لذلك في أنظار المحدثين، وعلى هذا فإنّ تفسير محمّد محيي الدين عبد الحميد في أثناء تحقيقه لـ (شرح ابن عقيل) يختلف عن نظرة المخزومي[149]" مِنْ أنّ اسم الفاعل والمفعول، ونحوهما مِن الأوصاف التي أشبهت الفعل من حيث المعنى، وهي في طبيعتها أسماء تقبل علامات الاسم، فتعامل معاملة الأسماء بالنظر إلى لفظها، ومعاملة الأفعال بالنظر إلى دلالتها ".

وللمحدثين من النّحاة تفسير طريف لصورة من صور عدم المطابقة في المسألة الموسومة عند القدامى (بالمجاورة)، إذ ذهب المحدثون إلى أنّها مسألة تصحّ في الشعر، وفي القراءات القرآنيّة، وأنّها محمولة على التصّور الموسيقيّ الجماليّ؛ لأنّها مسألة لفظيّة، إذ اللبس فيها مأمون، ويظهر هذا في قول الدكتور تمّام حسّان في أثناء تناوله لمقولة العرب: هذا جُحْرُ ضبٍّ

---

(149) ابن عقيل، شرح ابن عقيل هامش المحقق: 196/1.

خَـــرِبٍ [150]" فاغنـت عندهـم قرينـة التبعيّـة، وهـي معنويّـة عـن قرنيـة المطابقـة فـي العلامـة الإعرابيّـة، وهـي لفظيّـة وكـان الداعـي إلـى ذلـك داعـيـاً موسـيقيّـاً جمالـيّـاً هـو المناسبـة بيـن المتجاوريـن فـي الحركـة الإعرابيّـة ".

وهـذا مـا رآه الدكتـور مهـدي المخزومـي فـي تفسيـره للعـدول عـن المطابقـة فـي النعـت السببـي[151] " الحـق أنّ مثـل قولنـا:زارنـي رجـلٌ كـريـمٌ خُلُقـه، ليـس مـن النعـت فـي شـيء، وأنّ الاتّفـاق فـي الإعـراب لـم يقـم علـى أسـاسٍ مـن كونـه نعتـاً تابعـاً لمـا قبلـه، لأنّـه لـيـس صـفـة لـه، ولكنّـه يقـوم علـى أسـاسٍ مـن الإتبـاع للمجـاورة، ومـا تقتضـيـه موسيقـا الكـلام مـن انسجـام فـي الحركـات، والإتبـاع للمجـاورة أسلـوب شائـع فـي العربيّـة ".

فهـو يـرى أنّ كلمـة (كريـم) فـي مثالـه المصنـوع رُفعـت علـى توهـم أنّـه نعـت (رجـل) لمجاورتـه إيّـاه، ولكنّـه فـي الحقيقـة هـو وَصْـفٌ لمـا بعـده، ولكنّـه جـاوره، فتبعـه فـي إعرابـه، فهـو تابـع لمـا سبقـه فـي اللفـظ، ومرتبـط مـع مـا بعـده فـي المعنـى.

وارتـأى بعـض المحدثيـن أنْ لا حَـرَجَ بـأنْ يكـون أثـر المجـاورة وارداً فـي القـراءة القرآنيّـة، إذ لا دعـوى لـه بالمعنـى؛ لأنّ تعلّقـه يكـون بـاللفـظ [152] " ولسـتُ أتفـق مـع مَـنْ أنكـر الخفـض علـى الجـوار فـي هـذه القـراءة وأمثالهـا؛ لأنّ فـي التنزيـل مواضـعَ تجعلنـا نذهـب إلـى القيـاس عليهـا متناسيـن تلـك الصيحـات التـي تدعـو إلـى إلغائـه ".

ولا نَعْـدَمُ أنْ نَجِـدَ نظـراً بلاغيّـاً عنـد النّحـاة فسّـروا بـه بعـض مسـائـل العـدول علـى نَحْـوِ مـا يطالعنـا بـه عبّـاس حسـن فـي أَمْـرِ عَـوْد الضـمير فـي حـال مخالفتـه لمفسّـره مـن أنّ مطابقـة الكـلام

---

(150) حسّـان، د. تمّـام، اللغـة العربيّـة معناهـا ومبناهـا: 234 ومـا بعدهـا.

(151) المخزومـي، النحـو العربـي قواعـد وتطبيـق : 188.

(152) الحمـوز، د. عبـد الفتـاح (1985)، الحمـل علـى الجـوار فـي القـرآن الكريـم، مكتبـة الرشـد، الريـاض، ط1: 51

لمقتضى الحال مدعاة لذلك العدول [153]" فالسّياق أو المقام قد يجعل أحدَهما أنسبَ من الآخر أحياناً، والأمر في هذا متروك لتقدير المتكلّم، وحسن تصرّفه على حسب المناسبات لإيثار اللفظ أو المعنى عند المطابقة على الرغم مِنْ صحّة الآخر ".

وينبّه الدكتور علي فاخر على أنّ للالتفات البلاغيّ أثراً بيّناً في التحوّل العدديّ[154] " قسّم النحويّون الضمائر إلى ثلاثة فإذا بُدِىء بالحديث بواحد من ذلك وَجَب أَنْ يستمرّ في الكلام حتّى نهايته، ولكنّ المتكلّم قد يعدل عن أسلوب إلى آخر، ويلتفت من خطاب إلى غَيْبة ".

ويجنح الدكتور مهدي المخزومي إلى القول بأنّ المَطْلب البلاغيّ يستدعي الخروج على المطابقة في بعض المسائل اللغويّة، إذ يرى[155] " أنّ هذه الأساليب تستدعيها متطلبات القول، وحال المخاطب، والجملة خاضعة لمناسبات القول، وللعلاقة بين المتكلّم والمخاطب، ولا يتمّ التفاهم في أيّة لغة إلاّ إذا رُوعيت تلك المناسبات، وأخذت العلاقة بين أصحابها بنظر الاعتبار ".

وفي هذا المدار يرى يوهان فك أنَّ [156] " الاطّراد السطحي في موافقة القواعد لم يكن ليستطيع أنْ يخدعنا عن القالب الداخليّ والأسلوب الحقيقي " وذلك في أثناء كلامه على أثر اختلاف ترتيب الكلمات في علاقات المطابقة [157] " ففي اللغة الفصحى يقع الفعل في الجملة الفعليّة مفرد الصيغة، ويطابق الفاعل التالي له بشروط معينة في التذكير والتأنيث، وفي الحالة النادرة فقط، وهي تقدّم الفاعل على الفعل يتطابقان ".

وبَعْدُ فإنّه يتبدّى لنا أنّ النّحاة المحدثين لم يقفوا عند حدّ قَوْل القدامى، بل ذهبوا يفسّرون ويحلّلون، ويضيفون وَتَراً جديداً إلى قيثارة النحو العربيّ.

---

(153) حسن عباس، (د. ت)، النحو الوافي، دار المعارف، مصر، ط7: 268/1.

(154) فاخر، د. علي، (1999)، التوجيهات والآثار النّحوية والصرفيّة، مكتبة وهبة، القاهرة، ط1: 17.

(155) المخزومي، النحو العربي قواعد وتطبيق: 225.

(156) فك، يوهان (1980)، العربيّة (دراسات في اللغة واللهجات والأساليب)، ترجمة الدكتور: رمضان عبد التواب)، مكتبة الخانجي، مصر : 67.

(157) فك، يوهان، العربيّة: 115.

3- أصحـــاب التفسيـــر

حَظيـــت ظاهـــرة العـــدول بشـــيء مـــن نَظَـــر المفسّريـــن علـــى نَحْـــو مـــا نـــراه متناثـــراً فـــي أثنـــاء تناولهـــم لتفسيـــر النّـــص القرآنـــيّ، وقـــد بَـــدَت تفســـيراتهـــم متفاوتـــة؛ لأنهـــم وسّعـــوا دائـــرة النظـــر فيهـــا، وذهبـــوا فـــي بعضـــهـــا طـــرائـــقَ قِـــدَدا، والمتلّمـــس لذلـــك النَظَـــر يَجِـــد أنّ لديهـــم مَـــيْـــلاً بيّـــنـــاً نَحْـــو الحمـــل علـــى المعنـــى، وإنْ كُنّـــا لا نَعْـــدم شيئـــاً مـــن الـــنَظَـــر قـــد مـــسَّ اللفـــظ مسّـــاً خفيفـــاً علـــى نَحْـــو مـــا نـــراه فـــي مسألـــة (المجـــاورة) التـــي نـــبّهـــوا علـــيهـــا، ويطالعـــنـــا فيهـــا نَظَـــرٌ طَرِيـــفٌ يخضـــعهـــا مـــرّة أخـــرى إلـــى مسألـــة الحَمْـــل علـــى المعنـــى، وذلـــك مـــا يـــراه الفـــرّاء فـــي قـــراءة يحيـــى بـــن وثّـــاب بخفـــضِ (المتيـــن) فـــي قولـــه تعـــالـــى:[158] ﴿ إنَّ الله هُـــوَ الـــرَزَّاق ذُو القُـــوَّة المَتِيْـــنُ ﴾، خَفَـــضَ المتيـــن، وحقّهـــا الـــرفـــع، فعلـــى هـــذه القـــراءة جُعِلـــت نعتـــاً للمؤنّـــث (القـــوّة)، ويـــرى الفـــرّاء[159] " وإنْ كانـــت أُنثـــى فـــي اللفـــظ (القـــوّة) فإنّـــه ذَهـــب إلـــى الحبـــل وإلـــى الشـــيء المفتـــول ".

علـــى أنّ نَظَـــرهـــم فـــي مسألـــة المجـــاورة قـــد اختلـــف فـــي عَـــوْد الضـــميـــر، فارتـــأى بعضـــهـــم أنّ عَـــوْد الضميـــر علـــى الأقـــرب أجـــود [160]" وأَجْـــود مِـــنْ ذلـــك فـــي العربيّـــة أنْ تجعـــل الراجـــع مـــن الذكـــر للآخـــر عـــن الاسميـــن، ومـــا بعـــد ذا فهـــو جائـــز ". فهـــو لا ينكـــر عَـــوْد الضميـــر علـــى الاســـم الأوّل، ولكـــنّ حـــقّ المجـــاورة أولـــى للثانـــي.

وإلـــى هـــذا ذهـــب أبـــو عبيـــدة فـــي مجـــازه[161] " أَنْ يُحْمَـــلَ علـــى

---

(158) الذاريـــات: (58).

(159) الفـــرّاء، يحيـــى بـــن زيـــاد، (1980)، معانـــي القـــرآن، ت: محمـــد علـــي النّجـــار، عالـــم الكتـــب، بيـــروت، لبنـــان، ط2: 90/3.

(160) الفـــرّاء، معانـــي القـــرآن: 15/3. وانظـــر: الزركشـــي، محمـــد بـــن عبـــد الله (د. ت)البرهـــان فـــي علـــوم القـــرآن، ت: محمـــد أبـــو الفضـــل إبراهيـــم، المكتبـــة العصريّـــة، بيـــروت: 30/4.

(161) أبـــو عبيـــدة، معمـــر بـــن المثنّـــى، (د.ت) مجـــاز القـــرآن ، ت: محمـــد فـــؤاد سزكيـــن، مكتبـــة الخانجـــي، القاهـــرة: 39/1.

مـــا يلـــي الفعـــل ومـــنـــه قولـــه تعـــالـــى:[162]﴿ واستَعِيْنُـــوا بالصَّبْـــر والصَّـــلـــٰـــوة وإنَّهـــا لَكَبِيْـــرَةٌ إلاَّ عَلَـــى الخـــٰـــشعيـــن﴾. وقـــد يأتـــي علـــى الأوّل فـــي نحـــو قولـــه تعالـــى:[163] ﴿ وإذَا رَأَوْا تِجـــٰـــرةً أَوْلَهْـــواً انفَضُّـــوا إلَيْهـــا ﴾.

أمّـــا الأخفـــش فلـــم يقيّـــد هـــذه المسألـــة، فـــرأى أن الضميـــر قـــد يـــرجـــع إلـــى الاســـم الأوّل، وقـــد يعـــود علـــى الاســـم الثانـــي الأقـــرب؛ لأنّهـــا مســـألـــة تعزّزهـــا الشواهـــد القرآنيّـــة والشعـــر العربـــيّ، وإن كـــان يـــرى أنّ المطابقـــة أَقْيَـــس فـــي حـــال التعاطـــف بيـــن الاسميـــن، يقـــول فـــي بـــاب الـــواو:[164] " أمّـــا قولـــه:[165]﴿ واسْتَعِينـــوا بالصَّبْـــر والصَّـــلـــٰـــوة وإنَّهـــا لَكَبِـــيْـــرةٌ ﴾، فلأنّـــه حَمَـــل الكـــلام علـــى الصّـــلاة، وهـــذا كـــلام؛ منـــه مـــا يُحْمَـــلُ علـــى الأوّل، ومـــنـــه مـــا يُحْمَـــلُ علـــى الآخـــر وقـــال:[166]﴿ واللهُ ورَسُـــولُـــهُ أَحَـــقُّ أَنْ يُرْضُـــوهُ ﴾ فهـــذا يجـــوز علـــى الأوّل والآخـــر، وأقيـــس هـــذا إذا مـــا كـــان بـــالـــواو أَنْ يحمـــل عليهمـــا جميعـــاً، تقـــول: زيـــدٌ وَعَمْـــروٌ ذاهـــبـــان، وليـــس هـــذا مثـــل (أَوْ) لأنّ (أَوْ) إنّمـــا يخبـــر فيـــه عـــن أحـــد الشيئيـــن، وأنـــت فـــي (أَوْ) بالخيـــار، إنْ شِئْـــتَ جعلـــتَ الكـــلام علـــى الأوّل، وإنْ شئـــت علـــى الآخـــر، وأَنْ تحملـــه علـــى الآخـــر أَقْيـــس؛ لأنّـــك إن تجعـــل الخبـــر علـــى الاســـم الـــذي يليـــه فهـــو أَمْثَـــل مـــن أَنْ تجـــاوزه إلـــى اســـم بعيـــد منـــه. قـــال:[167] ﴿ وإذا رَأَوا تِجَـــٰـــرةً أو لَهْـــواً انفضّـــوٓا إليها﴾ فحملـــه علـــى الأوّل.

وقـــال فـــي موضـــع آخـــر[168]:﴿ ومِـــن رَّحمتـــه جَعَـــلَ لَكُـــمُ الّيـــل والنَّهـــارَ لِتَسكُنُـــوا فيـــه﴾. وقـــال:[169] ﴿ ومَـــن يَكْسِـــبْ خطيئـــة أو إثمـــاً ثُـــمَّ يَـــرْمِ بِـــهِ بريـــٓـــٔـــاً﴾ فحملـــه علـــى الآخـــر. وقـــال الشاعـــر: (البسيـــط).

---

(162) البقـــرة : (45).

(163) الجمعـــة : (11).

(164) الأخفـــش، سعيـــد بـــن مسعـــده، (1979)، معانـــي القـــرآن، المطبعـــة العصريّـــة، الكويـــت، ط1: 81/1.

(165) البقـــرة: (45).

(166) التوبـــة : (62).

(167) الجمعـــة : (11).

(168) القصـــص : (73).

(169) النســـاء : (112).

أَمّـــا الوَسَامـــةُ أَو حُسْـــنُ النّســـاءِ فَقَـــدْ أُوتِيـــتَ مِنْـــهُ لَـــوَ اُنَّ العقـــلَ مُحْتَنِـــكُ

أَمّـــا الزمخشـــريّ فقـــد حَمَـــل مسألـــة عَـــوْد الضميـــر علـــى مـــدار المعـــنـــى، فـــإذا تعـــاطـــف الاسمـــان فـــإنّ رَجْـــعَ الضميـــر يكـــون علـــى أولاهمـــا بالمعـــنـــى، جـــاء فـــي تفسيـــره للآيـــة الكريمـــة: [170] ﴿والّذيـــن يَكْـــنِـــزُونَ الذَّهـــب والفضّـــة ولا ينفقونهـــا فـــي سَبِيْـــل اللهِ فَبَشّرهُـــم بِعَـــذَابٍ أَلِـــيْـــمٍ ﴾، يقـــول الزَّمخشـــريّ:[171] "فـــإنْ قُلْـــتَ: لِـــمَ قِيْـــل: ولا ينفقونهـــا، وقـــد ذُكِـــرَ شيئـــان ؟ قلـــت: ذهابـــاً بالضميـــر إلـــى المعنـــى دون اللفـــظ: لأَنّ كُـــلَّ واحـــدٍ منهمـــا جملـــة وافيـــة وعـــدّة كثيـــرة ودنانيـــر ودارهـــم ".

بينمـــا يـــرى الفـــرّاء أَنّهـــا قضيّـــة يـــراوح فيهـــا المتكلّـــم بيـــن اللفـــظ والمعـــنـــى، فلـــو حَمَـــل علـــى اللفـــظ لجـــاز، ولوأخـــذ بناصيـــة المعنـــى لأصـــاب، وهـــذا ظاهـــر قولـــه فـــي الآيـــة الكريمـــة: [172] ﴿هـــٰذان خَصْـــمـــانِ اختَصَـــمُـــوا فـــي رَبِّهـــم﴾[173] وقولـــه: اختصمـــوا، ولـــم يَقُـــل اختصـــمـــا؛ لأنّهمـــا جمعـــان ليســـا برجليـــن، ولـــو قيـــل: اختصمـــا كـــان صوابـــاً، ومثلـــه: [174] ﴿وإنْ طآئفتـــان مِـــنَ المؤمنيـــن اقْتَتَلُـــوا﴾، يذهـــب إلـــى الجمـــع، ولـــو قـــال: اقتتلتـــا لجـــاز يذهـــب إلـــى الطائفتيـــن ".

ومسألـــة عَـــوْد الضميـــر وقفـــوا عِنْدهـــا فـــي بـــاب العُـــدُول، ويتجلّـــى ذلـــك من خـــلال نَظَرهـــم فـــي تحليـــل الآيـــات الكريمـــة، ويبـــدو لـــي أَنّهـــم صَرَفـــوا جـــلّ اهتمامهـــم إلـــى مسألـــة المعنـــى التـــي أداروا عليهـــا تحليلهـــم، ففـــي قولـــه تعـــالـــى: [175] ﴿ واللهُ وَرَسُولُـــهُ أَحَـــقُّ أَنْ يُرْضُـــوه إِنْ كانـــوا مُؤمِنيـــنَ﴾، جـــاء فـــي الـــدرّ المصـــون[176]: "وإِنّمـــا أَفْـــرَد الضميـــر فـــي

---

(170) التوبـــة : (34).

(171) الزمخشـــريّ، الكشـــاف: 255/2.

(172) الحـــج: (19).

(173) الفـــرّاء، معانـــي القـــرآن: 223/2.

(174) الحجـــرات : (9).

(175) التوبـــة : (62).

(176) السميـــن الحلبـــي، أحمـــد بـــن يوســـف، (1986)، الـــدرّ المصـــون، ت: د. أحمـــد محمـــد الخـــرّاط، دار القلـــم، دمشـــق، ط1: 75/6.

يُرْضُوه، وإنْ كان الأصل في العطف بالواو المطابقة؛ لأنّ رضا الله ورسوله شيء واحدٌ، مَنْ أَطَاعَ الرسولَ فقد أطاع الله؛ لذلك جعل الضميرين واحداً مَنْبَهة على ذلك ". ويذكر صاحب (البرهان) أنّ عَوْد الضمير مسألة قائمة على المعنى، وذلك من باب التوسّع في اللغة الذي يأتي على مطلب المعنى، ويَعْرِض للآية القرآنيّة[177] ﴿وَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰ مُوسَىٰ وَأَخِيهِ أَنْ تَبَوَّءَا لِقَومِكُمَا بمصر بُيُوتاً واجعَلُوا بُيُوتَكُم قِبلَةً وأَقِيموا الصَّلَوٰةَ وَبَشِّرِ المُؤمنين﴾ بالقول:[178] " وفيه انتقال آخر من الجمع إلى الواحد، فإنّه ثنّى، ثُمّ جَمَع، ثُمّ وحّد (توسّعاً) فخصّهما بذلك، ثُمّ خاطب الجميع باتّخاذ البيوت قِبْلة للعبادة؛ لأنّ الجميع مأمورٌ فيها، ثُمّ قال لموسى وَحْدَه (وَبَشِّر المؤمنين) لأنّه الرسول الحقيقيّ الذي إليه البِشَارة والإنذار ".

وفي نِطاق حديثهم عن مسألة المعنى تنبّه المفسّرون إلى أنّ (الضمير) يختلف في النَوْع، فرُبّما تقدّم الاسم المذكّر، وعاد عليه ضمير المؤنّث، وهو أَمْرٌ محمولٌ عندهم على المعنى، وفي هذا المدار يقول أبو عبيدة في مجازه:[179] " إنّ العَرَب قد تبدأ بالشيء ثُمّ تحوّل الخبر إلى غيره إذا كان من سببه، قال تعالى:[180] ﴿وأَعْتَدنا لِمَن كذّب بالسَّاعة سَعِيراً إذا رَأَتْهم مِن مّكَان بَعِيدٍ سَمِعوا لَهَا تَغَيُّظاً وَزَفِيراً﴾، والسعير مذكّر، ثُمّ جاء بعده فعل مؤنّثة مجازها النار، والعرب تفعل ذلك، تظهر مذكّراً مِنْ سبب مؤنّثة، ثُمّ يؤنّثون ما بعد المذكّر على معنى المؤنّثة ".

ومثل هذا ما ذكره صاحب البرهان في الآية:[181] ﴿الّذين يَرِثُونَ الفردوس هُمْ فيها خَٰلِدونَ﴾، فجاء بالضمير في (فيها)

---

(177) يونس : (87).
(178) الزركشي، البرهان: 335/3.
(179) أبو عبيدة، مجاز القرآن: 70/2.
(180) الفرقان: (11، 12).
(181) المؤمنون: (11).

مؤنّثاً يعود على مذكّر، وهو (الفردوس) قال الزركشي:[182] " فأنّث الفرْدوس وهو مذكّر، حملاً على معنى الجنّة ".

وقد يتقدّم الاسم المؤنّث ويرجع إليه ضمير التذكير على نحو ما ذكره الأخفش في قوله تعالى:[183] ﴿وإذا حَضَر القِسْمة أُولواْ القُرْبَى' واليتـٰمى' والمَسـٰكِينُ فارزُقُوهُم منه﴾ قال الأخفش:[184] " فذكّر والقسمة مؤنّثة، لأنّها في المعنى: الميراث والمال، فذكّر على ذلك "، فالضمير المذكّر في (منه) عائد على مؤنّث هو (القسمة).

ومثل هذا ما صدر عنه الفرّاء في الآية[185] ﴿وإنّ مِنَ الحِجَارَةِ لَمَا يَتَفجَّرُ منهُ الأَنهـٰرُ﴾، فالضمير المتّصل في (منه) مذكّر عائد على مؤنّث (الحجارة) يقول الفرّاء:[186] " تذكير (منه) على وجهين: إنْ شئت ذهبت به إلى أنّ البعضَ حَجَرٌ وذلك مذكّر، وإنْ شئت جعلت البعضَ جمعاً في المعنى، فذكّرته بتذكير بَعْض ".

وممّا يرتبط بمسألة التذكير والتأنيث هنا ما نظروا إليه في باب (الأوصاف)، فقد حَشَدوا آيات في أثناء تفسيرهم، جاء لموصوف فيها مؤنثاً والوصف مذكّراً نحو قوله تعالى:[187] ﴿ وأَحْيَيْنَا بِهِ بلدةً ميّتاً﴾، وحملوا ذلك على المعنى،[188] فتأويل البلدة بالمكان.

ويبدو لي أنّ مسألة التذكير والتأنيث قد شغلت نَظَرهم، فذهبوا يتأوّلون أشياءَ كثيرة في العدول عن المطابقة في المسألة

---

(182) الزركشي، البرهان: 365/3.

(183) النساء: (8).

(184) الأخفش، معاني القرآن: 259/1.

(185) البقرة : (74).

(186) الفرّاء، معاني القرآن: 1: 49.

(187) ق : (11).

(188) الزركشي، البرهان: 3: 359.

الواحـــدة، وهـــذا مـــا نـــراه فـــي تفسـيراتهـم للآيـــة الكريمـــة:[189] ﴿إِنّ رَحْمَـــتَ اللهِ قَرِيْـــبٌ مِـنَ المُحسِنِيـنَ﴾ فذهبـوا إلـى أنّ (قريـب) ذكّـــرت علـــى[190] تـأويـل الرحمـة بالرُحـم أو الترحـم، أو لأنّـه بزنـة المصـدر، أو لأنّ تأنيـث الرحمـة غيـر حقيقـيّ.

وقـد استقصـى ابـن هشـام هـذه المسألـة، وتتبّـع ورودهـا فـي مظانّهـم، وأفـرد لهـا كُتيّبـاً وسمـه بـ [191](مسألـة الحكمـة فـي تذكيـر قريـب)، وقـف فيهـا علـى أربعـة عشـر وجهـاً، وذلـك فـي قولـه:[192] "وقـد أجـاب العلمـاءُ – رحمهـمُ الله – بأوجـه تتبّعتهـا، فوقفـت منهـا علـى أربعـة عشـر وجهـاً، منهـا قـويٌّ وضعيـف، وكُـلٌّ مأخـوذ مـن قولـه ومتـروك، ونحـن نسـرُد ذلـك بحـوْل الله وقوّتـه، متتبعيـن لـه بالتصحيـح والإبطـال بحسـب مـا يُظْهِـرُ اللهُ، والله يقـولُ الحـقَّ، وهـو يَهـدي السبيلَ ".

وسيصـار إلـى ذكـر هـذه الوجـوه فـي أثنـاء مناقشـة العـدول فـي هـذه الآيـة الكريمـة. وممّـا يـدرج فـي بـاب التذكيـر والتأنيـث مـا توفّـر عليـه نظرهـم مـن أنّ التـاء التـي تلحـق أوصـاف المذكّـر تُعَـدُّ زائـدة ومـن مواطـن زيادتهـا فـي القـرآن الكريـم قولـه تعالـى:[193] ﴿ولا تَـزَالُ تَطَّلِـعُ عَلَـى' خَآئنَـةٍ مِنْهُـم﴾ علـى حـدّ قـول أبـي عبيـدة:[194]" أي علـى خائـن منهـم، والعـرب تزيـد الهـاء فـي المذكّـر كقولهـم: راويـة للشعـر، ورجـل علاّمـة، وقـال الكلابـيّ: (الكامـل).

حدَّثْـتَ نَفْسَـك بالوَفَـاءِ ولَـم تَكُـنْ لِلْعُـذْرِ خائنـةً مُفَـلَّ الإِصْبَـعِ

---

(189) الأعـراف: (56).

(190) الزمخشـريّ، الكشـاف: 16/2.

(191) الأنصـاري، ابـن هشـام، (1985) مسألـة الحكمـة فـي تذكيـر قريـب، ت: د. عبـد الفتـاح الحمـوز، دار عمّـار، عمّـان، ط1.

(192) الأنصـاري، ابـن هشـام، مسألـة الحكمـة: 33 ومـا بعدهـا.

(193) المائـدة: (13).

(194) أبو عبيـدة، مجـاز القـرآن: 158/1.

ويذكر الأخفش في باب من التأنيث والتذكير أنّ الفعل إذا أُسند إلى فاعله المؤنّث تأنيثاً مجازيّاً، وفصلت بين المسند والمسند إليه جاز تذكير الفعل مَعَ ما أُسند إليه، وَيَعْرض للآية الكريمة:[195] ﴿ولا يُقْبَلُ منْها شَفَاعةٌ﴾، بالقول:[196] " فإنّما ذكّر الاسم المؤنّث؛ لأنّ كلّ مؤنّث فَرَقتَ بينه وبين فِعْله حَسُن أَنْ تذكّر فعله، إلاّ أَنّ ذلك يَقْبُح في الإنس وما أشبههم ممّا يعقل؛ لأنّ الذي يعقل أشدّ استحقاقاً للفعل، وذلك أَنّ هذا إنّما يؤنّث ويذكّر ليفصل بين معنيين، والموات كالأرض والجدار ليس بينهما معنى كنحو ما بين الرجل والمرأة، فكلٌّ ما لا يعقل يُشَبَّهُ بالموات، وما يعقل يُشَبَّهُ بالمرأة والرجل، نحو قوله:[197] ﴿ رأيتهم لي ساجدين﴾ لما أطاعوا صاروا كَمَنْ يعقل ".

وبهذا التوسّع في مسألة التأنيث المعدولة جازت القراءة القرآنيّة بالتذكير والتأنيث عندهم إذا أُسند الفعل إلى جمع التكسير[198] "قرأ حمزة والكسائي:[199] ﴿هَلْ يَنْظُرُون إلاّ أَنْ تأْتِيَهُم الملآئكة﴾، بالياء ذهبا إلى الجمع، وقرأ الباقون بالتاء ذهبوا إلى جماعة الملائكة".

ويتقاطع نظر المفسّرين مَعَ نَظَر البلاغيّين في بعض مسائل العدول عن المطابقة، فارتأوا في بعض تفسيرهم أَنّ للعربيّة أساليب تختصّ بها في مراعاة حال المخاطب، وَيظهر ذلك في مُنَاقلة الكلام بين المفرد والجمع،[200] " فالتوحيد لأَنّ أكثر الكلام يواجه به الواحد، فيقال: خُذْ عن يمينك، وَعَن شمالك؛ لأنّ المُكلّم واحد والمتكلّم كذلك، فكأَنه إذا وَحّد ذهب إلى واحد القوم، وإذا جمع فهو الذي لا مسألة فيه، أَلا ترى الرجل على البِرْذَونِ،

---

(195) البقرة: (48).

(196) الأخفش، معاني القرآن: 90/1.

(197) يوسف: (4).

(198) ابن زنجلة،(1975)، حجّة القراءات، ت: سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط1: 78.

(199) الأنعام: (158).

(200) الفرّاء، معاني القرآن: 426/1، والصفحة: 108/2.

فتقول: قد أخذت في ركوب البراذين، وترى الرجل كثير الدراهم فتقول: إنّه لكثير الدرهم فأدّى الواحد عن الجمع والجمع عن الواحد ".

وارتأى صاحب البرهان[201] أنّ مجيء افتتاح الخطاب بالمفرد والإخبار عنه بالجمع من خطاب الخاص والمراد به العموم، إذْ يرى أنّ ذلك يقع كثيراً في الخبر، وعليه قوله تعالى: [202] ﴿حَتَّى' إذا جاءَ أَحَدهُمُ الموتُ قال رَبِّ ارْجِعُونِ﴾، أي ارجعني، وإنّما طالب الواحد المعظّم بذلك، و (ارجعون) خطاب للملائكة فيكون التفاتاً أو جمعاً لتكرار القول. فهذا القول يتقاطع مَعَ قول الفرّاء السابق في مسألة العَدَد، فيذكر أصحاب النظر البلاغيّ أنّ للالتفات أَثَراً بيّناً في نقل الكلام مِنْ أُسلوب إلى آخر:[203]

" تَطْرِيةً واستدراراً للسّامع وتجديداً لنشاطه، وصيانة لخاطره من الملال والضَّجر بدوام الأُسلوب الواحد على سَمْعه، وعليه الآية الكريمة:[204]﴿ وَمَالِيَ لاَ أَعْبُدُ الّذي فَطَرَني وإليه تُرْجَعُونَ﴾.

والأصل إليه أَرْجع، فالتفت من التكلّم إلى الخطاب، وفائدته أَنّه أخرج الكلام في مَعْرِض مُناصحته لنفسه، وهو يريد نُصْح قومه، تلطّفاً وإعلاماً أَنّه يريده لنفسه، ثُمَّ التفت إليهم لكونه في مقام تخويفهم ودعوتهم إلى الله".

ويطالعنا في هذا المَسْلك من التقاء النَظَر البلاغيّ مع نَظَر أصحاب التفسير ما يُحْمَلُ على المجاز المرسل عند البلاغيّين، إذ يشير إليه الأخفش في أثناء تفسيره لقوله تعالى:[205] ﴿ثُمَّ اسْتَوَىَ إلى السَّمآءِ وَهِيَ دُخَانٌ فَقَال لَهَا وللأَرْضِ ائتِيَا طَوْعاً أَوْ كَرهاً

---

(201) الزركشي، البرهان: 235/2.

(202) المؤمنون: (99).

(203) الزركشي، البرهان: 3: 334.

(204) يس: (22).

(205) فُصّلت: (11).

قَالَتَآ أَتَينَا طَآئعِينَ﴾ قال الأخفش:[206]" وقال قوم: (إنّما قال طائعين) لأنّهما أتتا وما فيهما... أو يكون كما قال:[207] ﴿ وَسْئَلِ القَرْيَةَ﴾، وهو يريد أهلها، وكما تقول: صلى المَسْجِدُ، وأنت تريد أَهْلَ المسجدِ، إلاّ أنّك تَحْمِل الفعلَ على الآخر".

وهذا الإيماء من الأخفش أطلق عليه البلاغيّون (المجاز المرسل) الذي علاقته (المحليّة) ففي الآية الكريمة السابقة أطلق المحلّ (السماء والأرض) وأراد (الحالّ) أي مَنْ فيهنّ، ومثل ذلك الآية الثانية: أطلق (القرية) وهي المحلّ، وأراد (الحالّ) وهم (أهلها)، وفي المثال المصنوع أطلق (المسجد) وأراد الحالّ (أهله).

أمّا أصحاب المذهب السلفيّ (ابن قيّم الجوزيّة وشيخه ابن تيمية) فذهبوا إلى أنّه لا يجوز أنْ يفسّر كلام الله بمجرّد الاحتمال النحويّ[208] " لا يجوّزون أنْ يفسّر كلام الله – تعالى – بمجرّد الاحتمال النّحوي والإعرابيّ، الذي يتراءى للمعرب في بناء الجملة وتركيبها؛ لأنّهم يتقيّدون بما في القرآن الكريم وحديث الرسول، وأقوال الصحابة والتابعين وتابعيهم نصّاً وروحاً"، ولم يلجأوا إلى الحذف والتقديم والتأخير إلاّ فيما يتطلبه وضوح المعنى واستقامته على نحو ما يطالعنا في الآية الكريمة[209] ﴿ وَسْئَلِ القَرْيَةَ﴾ إذ لا مجاز فيها[210] " لا مجاز في لفظة (القرية)، ولا حذف أيضاً عندهم؛ لأنّه يراد بالقرية الحالُّ والمحلُّ كما يقال: حفرتُ النّهْر، وجرى النَّهْرُ، فالحالُّ والمحلُّ داخلان في الاسم ".

---

(206) الأخفش، معاني القرآن: 362/2.

(207) يوسف: (82).

(208) الحموز، د. عبد الفتاح (1986) المذهب السلفي (ابن قيّم الجوزيّة وشيخه ابن تيمية) في النحو واللغة، مؤتة للبحوث والدراسات، مجلد(1)، العدد (1): 12.

(209) يوسف: (82).

(210) الحموز، المذهب السلفي: 21.

ويظهر لي أنّ المفسّرين في بعض أنظارهم قد وقفوا في بعض صور العدول عن المطابقةعند حدّ القول بالحمل على لغة قَوْمٍ، وممّا حملوه من الذّكر الحكيم على هذا النَهجْ قوله تعالى:[211] ﴿السَّمَآءُ مُنْفطر به﴾، فذهب الفرّاء إلى أنّ السّماء تذكّر وتؤنّث[212] " فهي ها هنا في وجه التذكير، قال الشاعر: (الوافر)

فَلَو رَفَعَ السّماءُ إليه قَوْماً لَحِقْنا بالنّجوم مَعَ السَّحاب

وإلى هذا ذهب الأَخفش في تفسير لفظ البَقَر الّذي يذكّر ويؤنّث [213] " وأمّا قوله:[214] ﴿إنّ البَقَر تَشَٰبه علَيْنَا﴾، جعل البقر مذكّراً مثل التّمر والبُسر، كما تقول: إنّ زَيْداً تكلّم يا فتى... ومن أنّث فقال: (تَشَّابه)، فأدغم كما تقول: إنّ هذِهِ تكلّم يا فتى... وكذلك كلّ من نحو البقر، ليس بين الواحدِ والجماعة إلاّ الهاء، فَمِن العرب مَنْ يذكّره ومنهم مَنْ يؤنّثه ".

لأنّ اسم الجمع، واسم الجنس الجمعيّ أجازت العَرَب فيهما التذكير والتأنيث، وبصورة عامّة فإنّ جمع التكسير يجوز لك فيه التذكير والتأنيث[215] " واعلم أنّ جمع التكسير لك أنْ تسمّيه (جمعاً) فيكون مذكّراً فتذكّر فعله، ولك أنْ تسمّيه جماعة فتؤنّث فعله ".

جاء في مجاز القرآن [216] أنّ الأَنعام تذكّر وتؤنّث وعليه قوله تعالى: [217] ﴿وإنّ لكم في الأنعام لَعِبرةً نسقيكم ممّا في بطونه﴾ وقال: [218] ﴿كَذَّبَت قَوْمُ نُوحٍ المُرْسَلِينَ﴾ .

---

(211) المزّمل: (18).

(212) الفرّاء، معاني القرآن: 199/3.

(213) الأخفش، معاني القرآن: 104/1 وما بعدها.

(214) البقرة: (70).

(215) الثمانينيّ، الفوائد والقواعد: 189، وانظر: ابن هشام الأنصاريّ، أوضح المسالك: 359/1.

(216) أبو عبيدة، مجاز القرآن: 15/1، وانظر: ابن الأنباريّ، المذكّر والمؤنّث: 466/1.

(217) النحل: (66).

(218) الشعراء: (105).

وممّا مَرَّ يظهر لي أنّ المفسّرين لم ينكروا ظاهرة العُدُول عن المطابقة، بل جدّوا في طلب تفسيرٍ لذلك الخروج، فربّما أوجزوا في موضع ما، وأسهبوا في آخر، وَرُبَّما اتفقوا في النَظَر، وهو كثير، ورُبّما اختلفوا، وعبّروا عن هذا الاختلاف على نحو ما يطالعنا به السّمين الحلبيّ من أنّ أبا البقاء العُكْبريّ قد وَهِم في تفسير الآية الكريمة[219] ﴿مَثَلُهُم كَمَثَلِ الَّذي اسْتَوْقَدَ ناراً فَلَمّآ أضَآءت ما حَوْلَه ذَهَبَ اللهُ بنورهم ﴾ إذ رأى أنّ هذه الآية مِنْ باب ما حذفت منه النون تخفيفاً، وأنّ الأصل (الّذين) ثُمّ خففت بالحذف[220]" وهذا وَهْمٌ فاحشٌ؛ لأنّه لو كان من باب ما حذفت منه النون لوجب مطابقة الضمير جمعاً في قوله (كالّذي خاضوا)، وقول الشاعر: (الطويل)

فإنّ الّذي حَانت بِفَلْج دِمَاؤهم هُمُ القومُ كُلُّ القوم يا أُمَّ خالدِ.

فلمّا قال (استوقد بلفظ الإفراد تَعيّن أَحَدُ الأمرين المتقدمين، إمّا جعله من باب وقوع المفرد موقع الجمع؛ لأنّ المراد به الجنس، أَوْ أَنّه من باب ما وقع فيه صفة لموصوف يفهم الجمع ".

---

(219) البقرة : (17).

(220) السمين الحلبيّ، الدرّ المصون: 157/1.

4- أصحاب البلاغة

نعرض في هذا الفصل لنظرة البلاغيّين في ظاهرة العُدُول عن المطابقة، ونَلْحظ ابتداءً أنّهم قد أدركوا أنّ المستوى المألوف في اللغة يخضع للنظرة النحويّة، بينما يتخفّفُ النّظر البلاغيّ من هذا، يقرّرون أنّ المستوى الفني لا يُمْكن أنْ يتحقّق إلاّ بتجاوز ما هو مألوف، وقد رصدوا هذا التجاوز بقدر كبير من الدّقة والفهم للضرورة التي يقتضيها المَوْقف من مراعاة حال المخاطب.

واستطاع البلاغيّون أنْ يسبروا غَوْر المعنى، ولهذا أدركوا أنّ لغة الأدب قد تتحوّل من النمط المألوف في اللغة إلى صور مُنْحرفة تقوم على خَرْق ما هو معروف في النظام النّحويّ، وعلى هذا انصرف نظرهم إلى النمط غير المألوف، وعزفوا عن النمط التعبيريّ الحقيقيّ[221]" والانحراف اللغويّ يتولّد أساساً من الخروج على الأُطُر المرسومة للغة، ومخالفة العُرْف المرتضى، والجور على النظم النحويّة والصرفيّة دُوْن الإخلال بالبُنى الأساسيّة للغة، وكما عني النّحاة بالتقعيد محافظة على كيانها، اهتّموا بمدى الالتزام بهذه القواعد، والكاتب عليه أنْ يتبع نظامها المقرّر، أمّا إذا حَدَث تغيّر في صياغة الجملة بخرق القواعد الموضوعيّة كان من الضروريّ في نظرهم البحث عن تخريج لهذا الخَرْق".

وفي هذا المدار يرى الدكتور محمّد عبد المطلب أنّ طريق البلاغيّين قد غايَر طريق النحويّين، فإذا شُغِل النحويّون بمستوى الأداء العاديّ، فإنّ البلاغيّين قد عدلوا عن هذه المثاليّة، ويمّموا نحو الأداء الفنيّ[222]" مِنْ هذا المنطلق دارت مباحث المعاني في كثير من جوانبها حول العُدُول عن النمط المألوف على حسب

---

(221) سليمان، د. فتح الله أحمد، (1990) الأُسلوبيّة، الدار الفنيّة، القاهرة: 23 وما بعدها.

(222) عبد المطلب، د. محمّد، (1984)، البلاغة والأسلوبيّة، الهيئة المصريّة العامّة للكتاب: 198. وانظر: لاشين، د. عبد الفتاح (1980) التراكيب النحويّة من الوجهة البلاغيّة عند عبد القاهر الجرجاني، دار المريخ، الرياض، السعوديّة: 242.

مفهـــوم أصحـــاب اللغـــة وتقاليدهـــم فـــي صناعـــة الكـــلام، وهـــذا العُـــدُول يمثّـــل الطاقـــات الإيحائيّـــة فـــي الأُسلـــوب ".

وقـــد شَغَـــل مقتضـــى الحـــال حَيّـــزاً كبيـــراً فـــي مظـــانّ البلاغيّيـــن، ومـــن أجـــل هـــذا تكلّمـــوا عليـــه كثيـــراً، وأسهبـــوا، اعتبـــاراً منهـــم بمـــا للكـــلام مـــن ظَـــرْف قولـــيّ يحـــدّد مـــا يصـــدر عـــن المتكلّـــم مـــن كـــلام يـــنقـــل أفكـــاره إلـــى المخاطـــب، وعلـــى هـــذا فـــإنّ شـــرط مطابقـــة الكـــلام لمقتضـــى الظاهـــر مَـــعَ مراعـــاة حـــال المخاطـــب، هـــي أمـــرٌ بلاغـــيّ، ولا يُعَـــدُّ شرطـــاً فـــي صحّـــة العبـــارة النحويّـــة.

وقـــد هَجَـــس البلاغـــيّـــون بشـــيء مـــن صـــور العُـــدُول عـــن المطابقـــة، وهـــذا بَيّـــن فيمـــا طالعنـــا بـــه عبـــد القاهـــر الجرجانـــي فـــي أثنـــاء ذِكْـــره لبيـــت المتنبـــي:[223] (البسيـــط)

أَنْـــتَ الحَبِيْـــبُ وَلَكِنّـــي أَعُـــوذُ بِـــهِ مِـــنْ أَنْ أَكُـــوْنَ مُحِبّـــاً غَيْـــرَ مَحْبُـــوبِ

فـــيذكـــر الجرجانـــيّ أنّ وَصْـــف (فَعِيـــل) الـــذي يستـــوي فيـــه المذكّـــر والمؤنّـــث يخضـــع لسلطـــان المعنـــى، يقـــول:[224] وهـــو أنّ الحبيـــب (فَعِيـــل) بمعـــنـــى مفعـــول، فالمحبّـــة إذن ليســـت لـــه بالحقيقـــة، وإنّمـــا هـــي صفـــة لغـــيـــره قـــد لابستـــه، وتعلّقـــت بـــه تعلّـــق الفعـــل بالمفعـــول. والصفـــة إذا وُصِـــفـــت بكمـــالٍ وُصِفـــت بـــه علـــى أَنْ يرجـــع ذلـــك الكمـــال إلـــى مَـــنْ هـــي صـــفـــة لـــه دُوْن مَـــنْ تلابســـه ملابســـة المفعـــول. وإذا كـــان كذلـــك بَعْـــد أَنْ تقـــول: أنـــت المحبـــوب، علـــى معنـــى أنـــت الكامـــل فـــي كونـــك محـــبوبـــاً كمـــا أَنّ بَعـــيـــداً أَنْ يقـــال: هـــو المضـــروب، علـــى معنـــى أَنّـــه الكـــامـــل فـــي كونـــه مضروبـــاً وإنْ جـــاء شـــيء مـــن ذلـــك علـــى تعسّـــف فيـــه وتأويـــل لا يتصـــوّر هـــاهنـــا ".

---

(223) المتنبـــي، أحمـــد بـــن الحسيـــن، (1971)، ديـــوان أبـــي الطيـــب المتنبـــي بشـــرح أبـــي البقـــاء العكبـــريّ، ت: مصطفـــى السّقـــا وزميليـــه، شركـــة مكتبـــة ومطبعـــة مصطفـــى البابـــي الحلبـــي وأولاده بمصـــر، الطبعـــة الأخيـــرة: 1 /176.

(224) الجرجانـــي، عـــبـــد القاهـــر (د.ت)، دلائـــل الإعجـــاز، ت: أحمـــد مصطفـــى المراغـــي، المكتبـــة المحموديّـــة التّجاريّـــة، مصـــر، ط2: 135.

ولمّا كان المدار البلاغيّ يَجْري في باب المجاز ودنياه، فقد فُتِحَ البابُ واسعاً لكثرة التفسير، والتأويل، واحتمل من التوجيه ما لا تحتمله الحقيقة لوضوحها، وارتأى البلاغيّون أنّ هذا مَيْزٌ بين أهل العلم[225]" ومن عادة قوم ممّن يتعاطى التفسير بغير علمٍ أَنْ توهّموا أبداً في الألفاظ الموضوعة على المجاز، والتمثيل أنّها على ظواهرها، فيفسدوا المعنى بذلك ويبطلوا الغرض، ويمنعوا أَنفُسَهم، والسامعَ منهم العلم بموضوع البلاغة وبمكان الشرف ".

فالحقيقة تُقِرّ اللفظ على أصله على حسب وَضْع الواضع له في المعجمات اللغويّة، بينما يُزَال المجاز عن موضعه، فكثر حديث البلاغيّين عن خروج الكلام على مقتضى الظاهر على نَحْو ما هو معروف في باب[226] المجاز العقليّ الذي يُسند الفعل فيه إلى غير فاعله الحقيقيّ، أو ما في معناه؛ لأنّ الفائدة من ذلك بسط الكلام حيث الإصغاءُ مطلوب، ومثل ذلك المجاز المرسل.

ومن المسائل التي عَرَضوا لها مسألة التذكير والتأنيث، وذلك بيّنٌ في حديثهم عن الاستثناء المُفرّغ من وجوب تذكير الفعل مع فاعله وإنْ كان مؤنّثاً تأنيثاً حقيقيّاً أو مجازيّاً[227] " ولذلك قيل: تأنيث المضمر في (كانت) على قراءة أبي جَعْفَر المدّني: [228] ﴿إنْ كانَتْ إلاَّصَيْحَةٌ ﴾ بالرفع، وفي " تُرَى " مبنيّاً للمفعول في قراءة الحَسَن:[229] ﴿ فأصبحوا لا تُرى إلاّ مسـٰكِنُهُم ﴾ برفع (مساكنهم)، وفي " بقيت " في بيت ذي الرُّمّة: (الطويل).

---

(225) الجرجاني، دلائل الإعجاز: 208، 245.

(226) القزويني، الإيضاح: 11.

(227) القزويني، الإيضاح: 224.

(228) يس: (29).

(229) الأحقاف : (25).

طَوَى النّحْـزُ والأَجْرَازُ مَا في غُرُوضِها فَمَـا بَقِيَـتْ إلاّ الضلُّـوع الجَراشِـعُ

للنظـر إلـى ظاهـر اللفـظ، والأصـل التذكيـر؛ لاقتضـاء المقـام معنـى شـيء مـن الأشيـاء".

وهـي مسألـة تقـوم علـى تذكيـر الفعـل هنـا مـع فاعلـه (وجوبـاً) فـي بـاب الاستثنـاء عنـد النّحـاة، علـى نَحْـو مـا سيفصّـل القـول فيـه فـي بـاب التذكيـر والتأنيـث.

وتظهـر مسـألـة التذكيـر والتأنيـث بجـلاءٍ عنـد البلاغيّيـن، فيمـا ذهبـوا إليـه فـي قـول الشاعـر:[230] (الوافـر)

إذَا نَـزَلَ السَمَـاءُ بـأَرْضِ قـوْمٍ رَعَيْنَـاه وإنْ كانـوا غضابـا

فـأراد بالسمـاء المطـر، فذكّـر الفعـل؛ لأنّ المطـرَ مـن السمـاء، وعلـى هـذا قـول الجرجانـي:[231]" قـالـوا: أصـابنـا السـمـاء. يـريـدون (المطـر) ... وذلـك أنّ فـي هـذا كُلّـه تـأوّلاً، وهـو الـذي أفضـى بالاسـم إلـى مـا ليـس بأصـل فيـه ". ولمّـا كـان المطـر ينـزل مـن السّمـاء عـبّـروا عـنـه باسمهـا[232] " وقالـت العـرب: مـا زلنـا نطـأ السمـاءَ حتّـى أتيناكـم، أي المطـر، أطلـق اسـم السبـب وهـو (السمـاء) علـى المسـبّـب وهـو (المطـر)؛ لاتصّـال بينهمـا؛ لأنّ العَـرَب تسمّـي الشـيء باسـم مجـاوره، فسمّـوا قضـاء الحاجـة بالغائـط، ومنـه إطـلاق الراويـة التـي هـي فـي الأصـل للبعيـر الـذي يحمـل المـزادة، والعلاقـة كَـوْنُ البعيـر حامـلاً لهـا ".

وذهـب بعـض البلاغيّيـن إلـى تفسيـر ظاهـرة التأنيـث، ومرجـع الضـمير بمـا سمـوه بـ (الاستخـدام)[233] الـذي يـراد باللفـظ معنـى ثـم يـراد بضميـره معنـى آخـر، (فالسمـاء) فـي البيـت السابـق المـراد

---

(230) ابـن فـارس، الصاحبـي: 95.

(231) الجرجانـي، عبـد القاهـر (1981)، أسـرا ر البلاغـة، ت: محمّـد رشيـد رضـا، دار المعرفـة، بيـروت، لبنـان: 344.

(232) التونسـيّ، أحمـد مصـطفـى (1986)، ت: محمـد رشيـد رضـا، دار المعرفـة: بيـروت، لبنـان، كتـاب جامـع العبـارات فـي تحقيـق الاستعـارات، ت: محمّـد رمضـان الجربـي، الـدار الجماهيريّـة، ليبيـا، ط1: 229، 236.

(233) التفتازانـي، سـعـد الديـن (2001) المطـوّل، ت: عبـد الحميـد هنـداوي، دار الكتـب العلميّـة؛ بيـروت، لبنـان، ط1: 653 ومـا بعدهـا. وانظـر: ابـن كمـال باشـا، رسائـل ابـن كمـال: 199 ومـا بعدهـا.

بهـا (المطـر) وأمّـا الضميـر الراجـع فـي (رعينـاه) فيعنـي (النبـت)، ومثـل هـذا قـول البحتـريّ : (الكامـل)

فَسَقَـى الغَضَـا والسَّاكنيـه وإنْ هُـمُ شَبُّـوه بيْـن جَوَانِـحٍ وَضُلُـوْعِ

أراد بأحـد الضميريـن الراجـع إلـى الغضـا، وهـو المجـرور فـي (السّاكنيـه) (المكـان)، وبالآخـر وهـو المنصـوب فـي (شَبّـوه) (النـار)، أي أوقـدوا بين جوانحـي نـار الغَضَا، يعني نار الهـوى الّتي تشبـه نار الغضا.

ولـم يتـنـاسَ البلاغيّـون مسألـة (المجـاورة) التـي أشـار إليهـا النّحـاة[234]" وهـي مجـاورة بيـن كلمتيـن متتابعتيـن امتـدت إليهمـا فكـرة المقـام، وقـد أطلـق البلاغـيّـون علـى هـذا اللّـون البلاغـيّ اسـم (المشـاكلـة) والمشـاكلـة تقـوم علـى اكتسـاب الألفـاظ مـن المجـاورة تمازجـاً فـي الدلالـة يخرجهـا عـن النمـط المألـوف، وَيَعْـدلُ بهـا عـن دلالـة المطابقـة إلـى الناحيـة الإبداعيّـة، وهـذا التّمـازج لا يتمثـل فـي الـتكـرار المجسّـم فـي العبـارة، بـل إنّـه يتحقـق ذهنيـاً مـن خـلال تقديـر المجـاورة فـي الدلالـة ومـا يستتبـع ذلـك مـن تمازجهـا ".

وقـد عـرّفهـا البلاغـيّـون بالقـول:[235] هـي ذكـر الشـيء بلفـظ غـيـره لوقوعـه فـي صـحبتـه تحقـيقـاً أو تقديـراً " كقـول الشاعـر::(الكامـل).

قالوا: اقْتَـرِحْ شَيْئـاً نُجِـدْ لك طَبْخَـهُ قُلْـتُ : اطْبُخُـوا لـي جُبّـةً وقَميصَـاً

كأنّـه قـال: خيطـوا لـي ".

ويـبـدو لـي أنّ أبْـرز مسألـة فـي بـاب العـدول عـن المطابقـة ظهـرت فـي بـاب (الالتفـات) عنـد أصحـاب النَظَـر البلاغـيّ، وبـدا ذلـك جليّـاً فـي مسألـة العـدد، إذ وقفـوا عندهـا طويـلاً، وزادوهـا تأمّـلاً وتفكـيـراً، فذهبـوا إلـى أنّ الالتفـات عُـدُول عـن مبحـث المطابقـة الـذي نهـض بـه النّحـاة، واللغويّـون[236] " ويظهـر بوصفـه خاصيّـة تعبيريّـة، فتمـيّـز بِطاقتهـا الإيحائيّـة مـن حيـث كـان بنـاؤه يعتمـد علـى العـدول،

---

(234) عبـد المطلـب، البلاغـة والأسلوبيّـة: 225.

(235) القزوينـي، الإيضـاح: 494.

(236) عبـد المطلـب، البلاغـة والأسلوبيّـة: 204، 207.

فهو عند البلاغيّين العدول عن أسلوب في الكلام إلى أُسلوب مخالف للأوّل ".

فالتعبير عن معنى الشيء الواحد بهذه المناقلة بين الضمائر على حدِّ نظر البلاغيّين، تستجلب نفس السامع؛ لأنّ النفس تستهوي كُلّ جديد [237]" فالنفس مجبولة على حُبِّ المتجدّد، فإذا تجدّد الكلام إلى أُسلوب كان أدْعى للإصغاء إليه، وهذه النكتة عامّة في جميع أقسام الالتفات ".

وذلك بيّن في الآية الكريمة:[238] ﴿واللهُ الَّذي أَرْسَلَ الرياحَ فَتُثيْرُ سَحَاباً فَسُقْنَاهُ﴾، والأصل (فساقه)، فانتقل من الإفراد إلى الجمع، ومثل ذلك قوله تعالى:[239] ﴿ وَمَالِيَ لاَ أَعْبُدُ الّذي فَطَرَني وإليه تُرْجَعُونَ﴾، إذْ الأصل (إليه أرجع)، فانتقل من ضمير الإفراد إلى ضمير الجمع، وشواهد هذه المسألة كثيرة، فقال تعالى:[240] ﴿يا أَيُّها النَّبيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسآء﴾، فخاطب النبي -صلى الله عليه وسلّم- ثُمّ أخبر عن ذلك بالجمع في قوله (إذا طلقتم)، وهذا كُلّه خروج على مقتضى الظاهر لمتُطَلّب المعنى على ما سنراه مُفصّلاً في بابه.

ولعلّ ابن الأثير قَدْ أولى مسألة (الالتفات) عناية بيّنة، ولفت النَظَر إليها، إذ نَعَى على الزمخشريّ ما ذهب إليه من أنّ الالتفات عادة أُسلوبيّة عند العَرَب[241] " إذا سُئلوا عَن الانتقال بَيْن صِيغ الضمائر قالوا: كذلك كانت عادة العَرَب في أساليب كلامها، وهذا القَولُ هو عُكّاز العميان كما يُقَال، ونحن إنّما نسأل عن السَبَبِ الذي قَصَدتِ العربُ ذلك من أَجْله ".

---

(237) المنياوي، حاشية على شرح حلية اللُّب المصون للدمنهوري: 190.

(238) فاطر : (9).

(239) يس : (22).

(240) الطلاق: (1).

(241) ابن الأثير، (1998)، المثل السائر، ت: الشيخ كامل محمّد عويضة، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط1: 408/1.

ويؤكد هذا النظرَ لديه مِنْ أنّ المعنى يستدعي اللفظ، ويستجلبه حتّى يُخاطَ عليه[242] " إنّ الغرض الموجب لاستعمال هذا النوع من الكلام لا يَجري على وتيرة واحدة، وإنّما هو مقصور على العناية بالمعنى المقصود، وذلك المعنى يتشعّب شُعَباً كثيرة لا تَنْحصر، وإنّما يُؤتى بها على حسب الموضع الذي ترد فيه".

ولم يقتصر رأيه على الجانب النظريّ بل ذهب إلى تأكيد هذا النَظَر بالمثال التطبيقي، إذ يَقِفُ بحثه على الشاهد القرآني، فيرى أنّ الالتفات يكثر دورانه في مَطَاوي القرآن الكريم لِمَنْ أراد أنْ يتأمّل، ويمعن النَظَر، ويُقدّم لنّا أُنموذجاً في التحليل للعدول عن المطابقة من خلال نَصِّ الآية الكريمة:[243] ﴿ سُبحٰن الّذي أَسْرىٰ بِعَبْده لَيلاً مّنَ المسجد الحَرام إِلَى المَسْجدِ الأَقصَا الّذي بٰركنا حَوْلَهُ لِنُرِيَه مِنْ ءايٰتِنَآ إِنّه هُوَ السّميعُ البصيرُ﴾، يقولُ: [244]" فقال أولاً: [سبحان الّذي أَسْرى] بلفظ الواحد، ثُمّ قال [الّذي باركنا] بلفظ الجمع، ثُمّ قال: [إنّه هو السّميع البصير]، وهو خطاب غائب، لما بدأ الكلام بـ (سبحانه) رَدَفه بقوله : الّذي أَسْرى، إذ لا يجوز أَنْ يقال: الّذي أسرينا، فلّما جاء بلفظ الواحد، والله تعالى أعظم العظماء، وهو أَوْلى بخطاب العظيم في نفسه الذي هو بلفظ الجْمع استدرك الأَوّل بالثاني، فقال: (باركنا) ثُمّ قال: (إنّه هو) عطفاً على أَسْرى، وذلك موضع خطاب العظيم في نفسه إلى خطاب الغائب، فانظر إلى هذه الالتفاتات المُترادفة في هذه الآية الواحدة التي جاءت لمعانٍ اختصت لها يعرفها مَنْ يَعْرفها، ويجهلها مَنْ يجهْلها ".

وجملة القول أنّ أصحاب النظر البلاغيّ اهتمّوا بالموقف، ومقتضى الحال، وارتأوا أنّ الجَناب البلاغيّ ينهض على العدول

---

(242) ابن الأثير، المثل السائر: 409/2.

(243) الإسراء: (١).

(244) ابن الأثير، المثل السائر: 411/1.

عـــن المـــألـــوف لطلـــب المستـــوى الفنّـــي الـــذي يتطلّـــب المعنـــى، فينقـــاد إلـــيـــه اللفـــظ، علـــى غيـــر نظـــرة النّحـــاة الذيـــن انصرفـــوا إلـــى الاهتبـــال بمســـتـــوى الأداء العـــــاديّ المـــألـــوف، وعـــدّوا أيّ خـــروج علـــى مقتضـــى الظاهـــــر خَرْقـــاً للقاعـــدة القَسْريّـــة فـــي النحـــو العربـــيّ، فذهبـــوا يتأوّلـــون، ويتمحّلـــون، وتنكّبـــوا بُنيّـــات الطريـــق.

الفصـــل الثالـــث

" مسوّغـــات ظاهـــرة العـــدول عـــن المطابقـــة "

نَقِـــف علـــى كُنْـــه قَـــوْل سيبويـــه مستأنسيـــن بـــه فـــي التهـــدّي إلـــى معـــرفـــة دواعـــي هـــذه الظاهـــرة؛ لأنّ فـــي قولـــه دَفْعـــاً لتفتيـــق أكمـــام مسائـــل ظاهـــرة العـــدول عـــن المطابقـــة التـــي يبـــدو ظاهرهـــا مخالفـــاً لمـــا يوجـــبـــه مقـــرّر القـــاعـــدة الـــنحويّـــة؛ لأنّ المـــدار اللغـــويّ يتبـــع أحـــوال المـــتكلّـــم، والمخاطـــب، يقـــول سيبويـــه:[245] "فَقِـــف علـــى هـــذه الأشيـــاء حيـــث وقفُـــوا، ثُـــمّ فسّـــر ".

وقـــد مـــرّ بنـــا أنّ النّحـــاة، والبلاغيّـــين، والمفسّريـــن جـــادّون فـــي طلـــب تفسيـــر المسائـــل التـــي تبـــدو مخالفـــةً للمألـــوف اللغـــويّ، وأرانـــي أُســـارقهـــم النَظَـــر بعـــد طـــول تمحّـــل فـــي إخضـــاع مسألـــة العـــدول عـــن المطابقـــة إلـــى ثلاثـــة مسوّغـــات:

(1) : الحمـــل علـــى المعنـــى

إنّ ســـلطـــان الحمـــل علـــى المعنـــى يَضْـــرِب بجرانـــه فـــي مسألـــة العُـــدُول، إذ اســـتحـــوذ علـــى شـــيء كبـــيـــر مـــن بيـــان مسائـــل هـــذه الظاهـــرة، علـــى نحـــو مـــا نـــراه مبسوطـــاً فـــي مسائلهـــا، ولا غَـــرْو أَنْ يكـــون ثَمَّـــةَ تبايـــن فـــي المســـوِّغ؛ لأنَّ مـــن الاستحالـــة أَنْ تَجْـــري أَيّ ظاهـــرة علـــى وتيـــرة واحـــدة، فسبيـــل التـــأوّل والتمحّـــل شـــاقّ، وقـــد لَفَـــت لجرجانـــيّ النظـــر إلـــى ذلـــك بقولـــه:[246] "ثُـــمَّ إنّ طريـــق التـــأوّل يتفـــاوت تفاوتـــاً شـــديـــداً، فمـــنـــه مـــا يَقْـــرُب مأخـــذه، ويسهـــل الوصـــول إليـــه، ويُعْطـــي المقـــادة طوعـــاً، ومنـــه مـــا يحتـــاج فيـــه إلـــى قـــدر مـــن التأمّـــل، ومـــنـــه مـــا يـــدقّ، ويغمـــض حتّـــى يحتـــاج فـــي استخراجـــه إلـــى فضـــل رَويّـــة، ولُطْـــف فكـــرة ".

ولهـــذا انبـــرى القدامـــى لإيـــلاءِ مسألـــة الحمـــل علـــى المعنـــى قـــدراً كبـــيـــراً من النظـــر، إذ جعلـــوه وسيلـــة مـــن وسائـــل فَهْـــم العـــدول اللغـــوي،

---

(245) سيبويـــه، الكتـــاب: 266/1.

(246) الجرجانـــي، أســـرار البلاغـــة: 73.

ويطالعنا ابن فارس بباب صغير في كتابه (الصاحبي)، وسمه بـ (الحمل على المعنى)، أدرج فيه صُوَراً من وسائل العدول عن المطابقة:[247] " هذا باب يترك حكم ظاهر لفظه؛ لأنّه محمول على معناه، يقولون: ثلاثة أنفس، والنفس مؤنّثة؛ لأنّهم حملوه على الإنسان ".

وقد وقف ابن جنّي عنده وقفة طويلة أدرج في أثنائها مسائل كثيرة متداخلة، وجعل ذلك من باب شجاعة العربيّة، ذكر فيه:[248] " أنّ العَرَب إذا حَمَلت على المعنى لم تكد تراجع اللفظ"، وأكّد هذا النظر في موطن آخر من أنّ الحمل على المعنى:[249] "قد شاع، واتّسع عنهم حمل ظاهر اللفظ على معقود المعنى، وترك الظاهر إليه، وذلك كتذكير المؤنّث، وتأنيث المذكّر، وإفراد الجماعة، وجمع المفرد، وهذا فاشٍ عنهم ".

وفي هذا الفلك يدور قول السيوطي:[250] " ويجب مراعاة المعنى إنْ حَصَل بمرعاة اللفظ لَبْس أوقُبْح ".

على أنْ لا يذهب بنا مركب الحمل على المعنى شططا، ويكون مدعاة للتعسّف والإفراط في تحميل اللفظ مالا يحتمل، وقد تنّبه الجرجاني لهذا الأمر، ووقف عنده بالقول:[251] " فأما الإفراط فيما يتعاطاه قوم يحبّون الإغراب في التأويل، ويحرصون على تكثير الوجوه، وَيَنْسون أنّ احتمال اللفظ شرط في كُلّ ما يعدل به عن الظاهر ". ونقل صاحب الإتقان عن ابن خالويه[252] " وليس في كلام العرب ولا شيء من العربيّة الرجوع من

---

(247) ابن فارس، أحمد، الصاحبي: 253.

(248) ابن جنّي، (د.ت)، الخصائص، ت:محمد علي النّجار، دار الهدى، بيروت، لبنان: 420/1.

(249) ابن جنّي، (1966)، المحتسب، ت: علي النجدى ناصف وزميله، المجلس الأعلى للشؤون الإسلاميّة، القاهرة: 338/1.

(250) السيوطي، جلال الدين، (د. ت)، همع الهوامع، ت: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقيّة، مصر: 331/3.

(251) الجرجاني، أسرار البلاغة: 340 وما بعدها.

(252) السيوطي، جلال الدين، (1987)، الإتقان في علوم القرآن، دار الكتب العلميّة؛ بيروت : 402/1.

المعنى إلى اللفظ إلاّ في حرف واحدٍ استخرجه ابن مجاهد، وهو قوله تعالى[253]﴿ وَمَنْ يُؤمِن بالله ويعمل صالحاً يُدْخله جنّاتٍ تَجْري مِنْ تحتها الأنهارُ خالدين فيها أَبَداً قَدْ أَحْسَنَ الله له رِزْقاً﴾ وَحّدَ في (يؤمن) و (يعمل) و (يدخله)، ثم جمع في قوله (خالدين) ثُمّ وحدّ في قوله (أحسن الله له رزقا)، فرجع بعد الجمع إلى التوحيد ".

وأَكّد هذا المعنى ابن الحاجب في أماليه [254] " إذا حُمِل على اللفظ جاز الحمل بعده على المعنى، وإذا حُمِلَ على المعنى ضَعُف الحمل بعده على اللفظ؛ لأَنّ المعنى أقوى فلا يبعد الرجوع إليه بعد اعتبار اللفظ، ويضعف بعد اعتبار المعنى القويّ الرجوع إلى الأضعف ".

وممّا يمكن لنا أَنْ نخضعه من مسائل العدول عن المطابقة للحمل على المعنى ما يطالعنا من مسائل في باب العدد إنْ كان بين العدد والمعدود، أو في مسألة عَوْد الضمير، والمناقلة بين الإفراد والتثنية، والجمع، ومن ذلك قول النواح الكلابيّ:[255] (الطويل).

وإنّ كِلاباً هذه عَشْرُ أَبْطنٍ وأَنْتَ بَرِيءٌ مِنْ قبائِلها العَشْرِ

فذكّر العَدَد مع المعدود المذكّر، وكان حقّه أَنْ يقول في العدد (عَشْرة)، ولكنّه خالف في ذلك ذهاباً إلى المعنى؛ لأَنّه حَمَل المعدود (أَبطْن) على معنى (قبائل)، وأبان عن ذلك في عجز البيت بقوله: (من قبائلها العَشْر).

---

(253) الطلاق: (11).

(254) السيوطي، الإتقان: 402/1.

(255) سيبويه، الكتاب: 565/3.

وممّا يظهر فيه اتّحاد المعنى على توحّد اللفظ قول الشاعر:[256] (البسيط).

أَمّا الوسَامَةُ أَوْ حُسْنُ النّساء فَقَد أُوتيت منه لَوَ انَّ العقلَ مُحْتَنِكُ

فالضمير في (منه) جاء مفرداً مذكّراً بَعْدَما سُبِق بشيئين هما: (الوسامة) و (حُسْن النّساء)، وكان القياس أَنْ يقول الشاعر (منهما) إلاّ أَنّه جعلهما شيئاً واحداً متّحداً في المعنى؛[257] لأنّ الوَسَامة هي الحُسْن، وكلاهما الجمال، فَتَوحُّد المعنى آذن بتوحّد اللفظ، على أَنّ المذكّر قد غُلّب على المؤنث في هذه المسألة؛ لأنّ الجَمَال مذكّرٌ، فقال: منه.

ومِثْلُ هذا قول ابن أحمر:[258] (الطويل)

رَمَاني بِأَمْرٍ كُنْتُ منه وَوَالِدي بَرِيْئاً وَمِن أَجْلِ الطَّوِيِّ رَمَاني

فأخبر عن الفعل الناسخ (كُنْتُ) بلفظ المفرد (بريئاً)، وكان القياس أَنْ يقول (بريئين) لمّا سُبق بشيئين، الضمير في (كُنْتُ)، و (والدي)، إلاّ أَنّ هذا العُدُول خَضَع لسلطان توحّد المعنى؛ لأَنّ أَمْر الأب وابنه كان واحداً، فقد أَتهمهما خصمهما (باللصوصيّة) [259]، إذ كان بين الشاعر وخصمه حكومة في بئر، فقال خصمه: إنّه لصّ ابن لصٍّ. فترابط المعنى وحّد اللفظ، ويعزّز هذا القول ما صدر عنه سيبويه بقوله: [260] " فَوَضَع في موضع الخبر لفظ الواحد؛ لأَنّه قَدْ عَلِمَ أَنّ المخاطب سيستدلّ به على أَنّ الآخرين في هذه الصِّفة ".

---

(256) الأخفش، معاني القرآن: 81/1.

(257) الزّبيديّ، تاج العروس: مادة (وسم، حسن).

(258) سيبويه، الكتاب: 75/1. وانظر: الأخفش، معاني القرآن: 82/1.

(259) سيبويه، الكتاب، هامش المحقّق: 75/1.

(260) سيبويه، الكتاب: 75/1.

ومن مسائل العَدَد الانتقال من خطاب المفرد إلى خطاب الجمع، وعليه قوله تعالى[261] ﴿ يـٰأَيُّها النبّيُّ إذا طَلَّقْتُمُ النِّسَآء فَطَلّقوهُنَّ لِعدَّتِهِنَّ﴾.

فقد بدأ بخطاب النّبيُّ – صلى الله عليه وسلّم ¯ بقوله: (يا أيّها النبيّ) ثُمّ أخبر عن ذلك الإفراد بالجمع في قوله: (طلّقتم)؛ [262] لأنّه ذهب في الجميع إلى الرسول وأمّته.

ونحو هذا قوله تعالى:[263] ﴿ قَالَ فَمَن رَّبُكُما يـٰموسى﴾.

فقد انتقل من خطاب المثنّى (ربّكما) إلى خطاب المفرد، [264] فخصّ موسى بالإفراد؛ لأنّه هو صاحب الرّسالة.

ومَن مسائل العدول عن المطابقة في باب التذكير والتأنيث، إذ ذكّر الفعل مع فاعله المؤنث قول الشاعر (معاوية بن مالك):[265](الوافر)

إذَا نَزَلَ السَّمَاءُ بِأرْضِ قَوْمٍ رَعَيْنَاه وَإنْ كَانُوا غِضَابا

فنزع لاحقة التأنيث من الفعل (نزل) عند إسناده إلى فاعله المؤنث (السماء)؛ لأنّه حمل السّماء على معنى (المطر).

ومِثْلُ هذا ما نراه في الإخبار عن المؤنّث بمذكّر في قوله تعالى:[266] ﴿السَّمَآءُ مُنْفطر به﴾ [267] فقد حَمَل (السَّماء) المؤنثة على معنى (السّقف)، وعلى هذا المعنى جاء تذكير (مُنْفَطِر).

ومن المُناقلة بين التذكير والتأنيث في باب عَوْد الضمير قَوْله تعالى:[268] ﴿ ثُمَّ إذا خوَّلنـٰه نِعْمةً مِنَّا قال إنّمآ أُوتيتُهُ على عِلْمٍ ﴾

---

(261) الطلاق: (1).

(262) الزمخشري، الكشاف: 554/4. وانظر: السيوطي، الإتقان: 71/2.

(263) طه: (49).

(264) الزركشي، البرهان: 314/3.

(265) ابن قتيبة، أدب الكاتب: 77.

(266) المزمل : (18).

(267) الزمخشري، الكشاف: 643/4.

(268) الزمر: (49).

فقد ذكّر الضمير الراجع إلى النِعْمة في قوله (أُوتيتُهُ) حملاً على المعنى؛ [269] لأنّ (النِعمة) في هذه الآية حُمِلت على معنى شيء.

ومنه قوله تعالى:[270] ﴿ والّذين يكْنِزُون الذَّهَبَ والفِضَّة ولا يُنفِقُونها في سبيل الله ﴾. فالضمير في (ولا ينفقونها) مفرد مؤنّث وقد تقدّمه شيئان (الذهب) و (الفضة)[271] وحُمِلَ الإفراد في الضمير على أنّ الذهب والفضة بمعنى الكنوز أو الأموال.

ومثل ذلك قوله تعالى:[272] ﴿ وَمَن يَقْنُت مِنْكُنَّ لله وَرَسولِه وَتَعْمل صالحاً نُّؤتِها أَجْرَها مرَّتين ﴾ [273] فذكّر الفعل (يَقْنُت) حملاً على اللفظ، ثُمّ أنّث (وتعمل) حملاً على المعنى.

وممّا يمكن حمله على المعنى ما جاء من باب اختلاف الحكم في العلامة الإعرابيّة في مسألة العطف على التوهم[274]؛ لأن العطف يقوم على إرادة معنى مغاير للأوّل، فالمجرور أقوى لأنّه على تقدير حرف الجر (الباء)، فقولك: ما زيدٌ قائماً ولا مسافرٍ يفيد أنّ النفي في السَفر آكد، ولذلك جئت به مجروراً .

ومنه قول الأحوص الرياحي اليربوعيّ: [275] (الطويل)

مَشائيمُ لَيْسوا مُصْلِحينَ عَشيْرةً ولا ناعبٍ إلاّ ببينٍ غُرَابُها

وفيه عطف (ولا ناعب) على (مصلحين) على توهم جرّه بالباء الزائدة.

---

(269) الزمخشري، الكشاف: 136/4.

(270) التوبة: (34).

(271) ابن عطيّه الأندلسيّ، (1977) المحرّر الوجيز، ت: الرحّالي، الفاروق وزملائه، الدوحة: 277/1، وانظر: الحموز، د. عبد الفتاح (1984)، التأويل النحوي في القرآن الكريم، مكتبة الرشد، الرياض، ط1: 1179/2.

(272) الأحزاب: (31).

(273) الزجاج، (1999) إعراب القرآن، ت: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب المصريّ، ط4: 370/1.

(274) السامرائي، د. صالح، معاني النحو: 288/1.

(275) سيبويه، الكتاب: 306/1

وممّا يلحق بباب الحركات المتباينة (النعت المقطوع)، فقولك: مررت بالرجلِ الكريم بالرفع في كلمة (الكريم) أو النصب، فإن رفعتَ فقد ذهبت إلى (معنى الثبوت) على إراداة الجملة الاسميّة، فكأنّك قُلت: هو الكريمُ. وإنْ أردت النصب فقد طلبت معنى التجدّد والتغيّر؛ لأنَّ (الكريم) نُصبِت بالفعل (أمدحُ)، فأصبحت جملة فعليّة متجدّدة[276]" والجملة المقطوعة لا محلّ لها من الإعراب بل هي مستأنفة استئنافاً بيانيّاً لأنّها في تقدير جواب سؤال بل هي لمجرّد المدح... والقطع أبلغ في المعنى، ولذا قال غير واحدٍ قطع النعوت في مقام المدح والذّم أقوى من إجرائها، وقال الفارسيّ: إذا تكرّرت صفات في معرض المدح والذّم، فالأحسن أنْ يخالف في إعرابها؛ لأنّ المقام يقتضي الإطناب، فإذا خولف في الإعراب كان المقصود أكمل؛ لأنّ المعاني عند الاختلاف تتنوع وتتفنن، وعند الاتحاد تكون نوعاً واحداً ".

وأجاز النحويّون أنْ تحمل صفة التمييز على اللفظ، أو على المعنى، واستشهدوا بقول عنترة العبسيّ:[277](الكامل)

فيها اثنَتَانِ وأَرْبَعونَ حَلُوْبَةً سُوْداً كَخَافيةِ الغُرابِ الأَسْحَمِ

[278] " يروى (سُوْدٌ) بالرفع و (سُوْداً) بالنصب فمن قال: (سودٌ) جعله صفة للمرفوع وهو (اثنتان وأربعون) ومن قال: (سوداً) جعله وصفاً لحلوبة على معناها؛ لأنّها في معنى الجمع".

وما ينبغي لي أنْ أقف طويلاً عند تصنيف مسائل الحمل على المعنى بقدر ما أشير إليها؛ لأنّها مفصّلة في بابها.

---

(276) الأهدل، محمد بن أحمد، (1986)، الكواكب الدريّة، دار القلم، بيروت، لبنان: 100/2.

(277) الزوزني، شرح المعلقات العشر: 237.

(278) الثمانيني، الفوائد والقواعد: 652.

(2): الحمل على الفَصْل :

الفَصْل في اللغة (القَطْع) و (التفريق)، وهذا واضح في قولهم:[279]فَصَل بين الشيئين فَصْلاً إذا فرّق، والشيء عن غيره (أَبْعَدَه) وعليه يقال:[280] " فَصَل بين الخصمين إذا ظهر الحقُّ على أحدهما، فزال تعلّق أحدهما بصاحبه فتباينا". [281] والفصل عند البصريّين كـ (العماد) عند الكوفيّين، كقوله تعالى:[282]﴿إنْ كَان هـٰذا هُوَ الحَقَّ مِن عِنْدِكَ﴾ نقول (هو) فَصْلٌ وعماد.

وقد نَبّه النّحاة على هذا المسوّغ في أثناء كلامهم على مسألة التذكير والتأنيث، وأوّل مطالعة له نراها فيما ذكره سيبويه في الفصل بين الفعل وفاعله المؤنّث تأنيثاً حقيقيّاً، إذ يجوز حذف تاء التأنيث عندما يطول الكلام بين الفعل وفاعله الحقيقي [283] "وكُلَّما طال الكلام فهو أحسن، نحو قولك: حَضَر القاضيَ امرأةٌ؛ لأنّه إذا طال الكلام كان الحذفُ أجملَ، وكأنّه شيء يصير بدلاً من شيء...، وإنّما حذفوا التاء؛ لأنّهم صار عندهم إظهار المؤنّث يكفيهم عن ذكرهم لتاء، كما كفاهم الجميعُ والاثنان حين أظهروهم عن الواو والألف ".

وإنّما جازت هذه المسألة عندهم[284] لأنَّ الفعل قد بَعُد عن الفاعل المؤنّث، وضعفت العناية به وصار الفصل كالعوض وعلى هذا فقد [285] " ضعّف أبو حيّان قراءة الحمل على المجاورة في قوله تعالى:[286]﴿وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم﴾، لأنّه لم يحفظ من

---

(279) الزبيديّ، تاج العروس: مادة (فصل). وانظر: ابن الورّاق، علل النحو: 39.

(280) العسكري، أبو هلال، الفروق في اللغة: 124.

(281) الزّبيديّ، تاج العروس: مادة (فصل).

(282) الأنفال : (32).

(283) سيبويه، الكتاب: 38/2.

(284) الأزهري، شرح التصريح: 409/1. وانظر: المبرد، الكامل: 932/2، والزمخشري، الأنموذج: 106.

(285) السيوطي، همع الهوامع: 536/2.

(286) المائدة: (6).

كلامهم، قال والفرق بينه وبين النعت والتوكيد أنّهما تابعان بلا وساطة، فهما أشدّ مجاورة من العطف المفصول بحرف العطف".

إلاّ أنّ النحويّين قد ارتأوا جواز حذف تاء التأنيث دون وجود فاصل، إذا كان المسند إليه في الجملة الفعليّة مؤنّثاً تأنيثاً مجازياً، فإنْ كان التأنيث حقيقيّاً عدّوا ذلك منكوراً ونادراً، ويبدو لي أنّ المؤنّث الحقيقيّ استحق علامة التأنيث في الفعل وجوباً دون وجود فاصل، لأنّه وضع لمعنى واحدٍ واضح لا يحتاج إلى تدبّر وتأمّل على خلاف المؤنّث تأنيثاً مجازياً فإنّ مجال التأوّل فيه رَحْبٌ ولذلك ارتأى أصحاب النظر في العربيّة أنّ تذكير الفعل مع الفاعل المؤنث تأنيثاً حقيقيّاً بوجود الفاصل يُعَدُّ قليلاً ونادراً [287] "وأمّا قوله:[288]﴿ولا يُقْبَل مِنْها شَفَـٰعَةٌ﴾، فإنّما ذكّر الاسم المؤنّث لأنّ كُلَّ مؤنّث فرقت بينه وبين فعله حَسُن أنْ تذكّر فعله، إلاّ أنّ ذلك يقبح في الإنس وما أشبههم مما يعقل؛ لأنّ الذي يعقل أشدّ استحقاقاً للفعل ".

والقول نفسه مع السجستانيّ وابن عصفور: [289]" وأمّا فعل الحيوان فلا يكاد أحد يذكّره، وقد قالوا في حرفٍ نادرٍ: حَضَر القاضيَ امرأةٌ، ولا يُقَاس مثل هذا خاصّة ".

أمّا أبو حيّان فقد ذهب إلى أنّ حذف التاء مع الفصل بين الفعل والفاعل المؤنّث تأنيثاً حقيقياً حَسَنٌ، وهو مع المجازيّ أحْسَنُ، وذلك واضحٌ فيما ذهبَ إليه بالقول أنّه:[290] " إذا كان الفصل محسّناً في المؤنث الحقيقيّ فهو أولى في المؤنّث المجازيّ " فمن الحقيقي قول الشاعر[291]: (البسيط).

---

(287) الأخفش، معاني القرآن: 90/1.

(288) البقرة: (48).

(289) السجستاني، المذكّر والمؤنّث: 98. وانظر: ابن عصفور، المقرّب: 380.

(290) أبو حيّان، البحر المحيط: 40/2.

(291) الأنصاريّ، ابن هشام (د.ت) أوضح المسالك: 357/1.

إنّ امْـرَأً غـرّه منْكُـنَّ واحِـدةٌ بَعْـدِي وبَعْـدَك فـي الدُّنيـا لَمَغْـرورُ

وحَشَـد للفصـل شواهـد ثـرّة مـن أي الذكـر الحكيـم علـى مجـيء الفاعـل مؤنّثـاً تأنيثـاً مجازيّـاً، نحـو قولـه تعالـى:[292] ﴿ لئـلا يكـونَ للنّـاس عليكـم حُجَّـةٌ﴾، قـال:[293] "الحُجّـة تأنيثهـا غيـر حقيقـيّ، وقـد حَسَّـن ذلـك الفصـل بيـن الفعـل (يكـون) ومرفوعـه (حُجّـة) بمجروريـن فسّهـل التذكيـر" ومثلـه[294] " فَمَـن جَـآءه مَوْعِظـة مّـن رَّبّـه".

وممّـا ذكـره النّـحاة مـن شواهـد الشعـر علـى مجـيء الفاعـل مؤنثـاً تأنيثـاً حقيقيّـاً مـع الفصـل قـول جريـر:[295] (الوافـر).

لَقَـد ولَـدَ الأُخَيْطِـلَ أُمُّ سُـوءٍ عَلَـى بـاب استِهـا صُلُـبٌ وَشَـامُ.

و لانَعْـدَمُ أَنْ نَجِـد شيئـاً مـن ذلـك قـد جـاء فـي أمثـال العـرب، وإن كـان مـن بـاب جمـع التكسيـر الـذي يجـوز تذكيـر الفعـل معـه [296] " قالـت العـرب: إذا أَعيـاكِ جاراتُـكِ فَعوكـي علـى ذي بيتـك، قالـه رجـل لامرأتـه إذا أعيـاك الشـيء مـن قِبَـل غيـرك فاعتمـدي علـى مـا فـي ملكـكِ ".

وجـاء فـي شـرح ابـن عقيـل أنّ مسألـة (الفَصْـل) هـذه لا تتحقّـق إلاّ فـي الجملـة الفعليّـة دون الاسميّـة:[297] " وجـوب المطابقـة بيـن المبتـدأ والخبـر لا تـزول بالفصـل بينهمـا علـى نَقِيْـض مـا يكـون بيـن الفعـل والفاعـل"، ويرجـع السبـب عنـد النّحـاة إلـى أنّ الأصـل الغالـب فـي حُكـم الفاعـل أَنْ يلـيَ فعلـه مباشـرة[298]؛ لأنّـه كالجـزء منـه، ويستدلّـون

---

(292) البقـرة : (150).

(293) أبـو حيّـان، البحـر المحيـط: 41/2.

(294) البقـرة : 275.

(295) ابـن هشـام الأنصـاري، أوضـح المسالـك: 357/1.

(296) الميدانـي، أحمـد بـن محمـد (1996) مجمـع الأمثـال، ت: محمـد أبـو الفضـل إبراهيـم، دار الجيـل، بيـروت، لبنـان: 135/1.

(297) ابـن عقيـل، شـرح اب، عقيـل: 200/1.

(298) الأهـدل، الكواكـب الدرّيـة: 85/1. وانظـر: الحمـوز، د. عبـد الفتـاح، ظاهـرة التغليـب، 86.

على ذلك بإسكان آخر الفعل إذا كان الفاعل ضميراً، نحو: ضَرَبْتُ، على خلاف ما يكون في الجملة الاسميّة.

ولكنّ ظاهر كلام الثمانينيَ ينبئ عن غير ما ذهب إليه ابن عقيل، وذلك بيّن في باب المخالفة بين الحركات، ومنه الآية الكريمة:[299] ﴿ أَنَّ الله بريءٌ من المشركينَ وَرَسُوْلُهُ﴾، يقول الثمانيني: [300]"وإنّما حَسُن الرفع في الرسول هنا، لأنّ الكلام قد طال بقوله: من المشركين فَسَدَّ مَسَدَّ التوكيد ". ويمكن لنا أنْ نلمح نَوْعاً آخر من (الفَصْل) يدعى (الفصل بالنيّة) يتحقّق في باب المضاف والمضاف إليه إذا جاء في ظاهره معرفة، وجاء الموصوف نكرة، نحو:[301]" مررت برجل شَرعك من رَجُلٍ، أي: حسبك، يجري على النكرة وصفاً؛ لأنّه في نيّة الانفصال، يستوي فيه الواحد والجميع والمؤنّث والمذكّر ".

وقد آثرت أنْ أذكر مسوّغ الفصل لأنّه يقابل مسوّغ الحمل على الجوار، وهما نقيضان، فإذا كانت المجاورة تعني الإلصاق والتلازم، فإنّ الفصل يعني إضعاف هذا التلازم، وسيفصّل القول في مسألة التذكير والتأنيث التي وقعت ضمن هذا المسوّغ في بابها.

---

(299) التوبة : (3).

(300) الثمانيني، الفوائد والقواعد: 238.

(301) الزبيديّ، تاج العروس: مادة (شرع).

(3): الحمل على الجوار :

بَرز هذا المسوّغ في المسألة المنقولة عن العَرَب (هذا جُحرُ ضَبٍّ خَرِبٍ)، وكَثُر دورانها في مظانّهم، قال سيبويه:[302] " وَقَد حملهم قُرْب الجِوار على أَنْ جَرّوا: هذا جُحرُ ضَبٍّ خَرِبٍ، ونحوه فكيف ما يصحُّ معناه ".

ثُمّ ذَكَر نَظَر الخليل رحمه الله في هذه المسألة:[303]" وممّا جَرَى نَعْتاً على غير وجه الكلام: هَذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ، فالوجه الرفع، وهو كلام أَكثر العرب وأَفصحهم، وهو القياس؛ لأَنّ الخَرِب نعت الجُحْر، و الجُحْر رفع، ولكنّ بعض العرب يجرّه وليس بنَعْت للضَبّ، ولكنّه نَعْتٌ للذي أُضيف إلى الضّبّ فجرّوه، لأَنّه نكرة كالضَّبّ، ولأَنّه في موضع يقع فيه نعتُ الضّبّ، ولأَنّه صار هو والضّبّ بمنزلة اسم واحدٍ. ألا ترى أَنّك تقول: هذا حَبُّ رُمَّانٍ. فإذا كان لك قلت: هذا حُبُّ رُمّاني، فأضفت الرّمان إليك، وليس لك الرّمان إنّما لك الحبُّ ".

وهو مسوّغ لم ينكره من النّحاة إلاّ ابن جنّي، والسيرافيّ، قال السيرافيّ:[304] " الأَصْلُ خَرِبٍ الجُحْرُ منه، بتنوين خَرِبٍ ورفع الجحر، ثُمّ حذف الضمير للعلم به، وَحوّل الإسناد إلى ضمير الضبّ، وخفض الجُحر، كما تقول: مررت برجلٍ حسنِ الوجهِ بالإضافة، والأصل حَسَنٍ الوَجْهُ منه، ثُمّ أَتى بضمير الجُحْر مكانه لتقدم ذكره فاستتر، وقال ابن جنّي: الأصلُ خَرِبٍ جُحْرُه، ثُمّ أنيب المضاف إليه عن المضاف فارتفع واستتر ".

---

(302) سيبويه، الكتاب: 67/1.

(303) سيبويه، الكتاب: 436/1.

(304) ابن هشام الأنصاريّ: مغني اللبيب: 896، وانظر: السيوطي، همع الهوامع: 536/2.

وقد عَقَد له ابن فارس باباً صغيراً، نَقَل فيه قَولَ أصحاب النظر في العربيّة "[305] قال علماؤنا العَرَبُ تسمّي باسم الشيءالشيء، إذا كان مجاوراً أو كان منه بسببٍ ".

وهو مسوّغ يصحّ عند البلاغيّين، إذ أشاروا إليه غير مرّة في باب المجاز[306] " يعبق الشيء برائحة ما يجاوره، وينصبع بلون ما يدانيه، وقالوا: أصابنا السماءُ، ويريدون المطر، والمطر كما كان ينزل من السّماء، عبّروا عنه باسمها ".

وَهَبّ المحدثون للإفادة من هذا المسوّغ بوصفه وسيلة مِنْ وسائل فهم العدول عن المطابقة في باب الحَرَكات، فيطالعنا الدكتور عبد الفتاح الحموز في كتابه الذي أفرده لهذا المسوّغ وَسَمه بـ[307] " الحمل على الجوار في القرآن الكريم " ذهب فيه إلى أنّ الحمل على الجوار مسألة تَصِحّ في القرآن الكريم، لوجود شواهد في القراءات القرآنيّة لهذه المسألة، ونبّه على أنّ مسألة الجوار ليست اعتباطاً بل لها قيودٌ وشروط حاول أن يستقصيها، ومن هذه الشروط:[308]

1- أن يكون الخفض على الجوار في النكراتِ لا في المعارف.
2- اتّفاق المضاف والمضاف إليه في التذكير والتأنيث والإفراد والتثنية والجمع.
3- أَنْ يكون الخفض على الجوار في غير البدل والمعطوف وخبر المبتدأ.
4- أَنْ يكون ذا نكتة لا لبس فيه.
5- أَنْ يكون في الخفض لا في الرفع ".

---

(305) ابن فارس: الصاحبي: 95.

(306) الجرجاني: أسرار البلاغة: 344.

(307) الحموز، د. عبد الفتاح، (1985)، الحمل على الجوار في القرآن الكريم، مكتبة الرشد، الرياض، ط1.

(308) الحموز، د. عبد الفتاح، الحمل على الجوار في القرآن الكريم: 33.

وما دام المعتمد في مسألة الحمل على الجوار على القراءات، فثمّة قراءات تَرُدُّ الشرط الأوّل، فقد ورد غير مرّة مجيء الخفض في المعارف، ومنه [309]﴿ وو'عدنـٰكُم جانبَ الطُّورِ الأَيْمَنَ﴾، قُرِىء بالجر على الجوار (الأَيْمنِ)، وارتأى أبو حيّان أنّ هذه القراءة لا يجوز تخريجها حملاً على الجوار كما قال الزمخشريّ:[310] " وهذا من الشّذوذ والقلّة بحيث ينبغي أنْ لا تخرّج االقراءة عليه، والصحيح أنّه نعت للطّور لما فيه من اليمن ". ومثل ذلك ما رُوي من قراءة الأعمش وابن وثاب للآية الكريمة [311]﴿إنّ الله هُوَ الرَّزّاق ذُو القُوَّةِ المتينُ﴾، بخفض المتين، وهو معرفة صفة للقوّة.

وقد نبّه الدكتور عبد الفتاح الحموز على أنّ قيد التنكير في الخفض على الجوار لا يستقيم أمره [312] " ولست أتّفق مع مَنْ قيدَّ الجر على الجوار بهذا القيد لأنّ في التنزيل وكلام العرب مواضع يمكن أنْ تتخذ دليلاً على إجازة هذه المسألة في المعرفة والنكرة ".

وقد أفاد المحدثون من هذا المسوّغ في تفسير مسائل العُدُول عن المطابقة على نحو ما يطالعنا به الدكتور تمّام حسّان، والدكتور مهدي المخزومي في باب النعت السببيّ [313] فهو أَمْرٌ تقتضيه موسيقا الكلام من انسجام الحركات، وهو مظهر جماليّ للمناسبة في الحركة بين المتجاورين.

ويتراءى لي أنّ هذا المسوّغ ليس مقصوراً على باب الحركة الإعرابيّة كما ارتاى النّحاة من قدامى ومحدثين، بل

---

(309) طه: (80)

(310) أبو حيّان، البحر المحيط: 364/7.

(311) الذاريات: (58).

(312) الحموز، د. عبد الفتاح، الحمل على الجوار في القرآن الكريم: 34.

(313) حسّان، د. تمّام، اللغة العربيّة معناها ومبناها: 234. وانظر: المخزوميّ، د. مهدي، النحو العربي قواعد وتطبيق: 188.

يتجاوز ذلك إلى باب القرب في الكلمتين إحداهما في التذكير والأُخرى في التأنيث دون النظر إلى العلامة الإعرابيّة، على نحو ما يطالعنا في باب ما يكتسبه المضاف من المضاف إليه، فالمجاورة هنا فَرَضت سلطانها، فَعَدلت باللفظ عن أصله.

ومِنَ المسائل التي يمكن حملها على هذا المسوّغ النَعْتُ بالجوار، فقد قرأ أبو جعفر وزيد بن علي الآية الكريمة[314] ﴿ وكَذّبُوا واتَّبَعُوا أَهْوَآءَهُم وَكُلُّ أَمْرٍ مُسْتَقِرٌّ﴾، بخفض (مستقر) على أنّه وَصْفٌ لـ (أمر) ولَمْ يرتضِ أبو حيّان هذا الأمر[315] " وهذا ليس بِجَيّد؛ لأنّ الخفض على الجوار في غاية الشذوذ، ولأنّه لم يُعْهد في خبر المبتدأ، إنّما عُهِد في الصّفة على اختلاف النّحاة في وجوده، والأسهل أن يكون الخبر مضمراً لدلالة المعنى عليه، والتقدير: (وكلُّ أمرٍ مستقرٍ) بالغوه ".

وممّا استشهد به الفرّاء على هذه المسألة قول ذي الرمّة:[316] (البسيط).

تُرِيْك سُنّةَ وَجْهٍ غَيْرِ مُقْرَفَةٍ مَلْساءَ لَيْسَ بها خالٌ ولا نَدَبُ

وممّا يُحْمَلُ على الجوار النعت السببيّ، نحو: زارني رَجُلٌ كريمٌ خُلُقُه، ومَررْتُ برجلٍ كريمٍ خُلُقُه، و (كريم) وَصْفٌ في المعنى لما بعده، ولكنّ مجاورته للاسم السابق عليه فرضت عليه سلطان الحركة.

ومن مسائل هذا الباب ما يقع في باب العطف، إذ نطالع قراءة رُويت عن الحسن في قوله تعالى:[317] ﴿أَنّ الله بريءٌ مِنَ المُشركين وَرَسُولُهُ﴾ بخفض (رَسُوله) [318] "وخرّجت على العطف

---

(314) القمر : (3).

(315) أبو حيّان، البحر المحيط: 34/10. وانظر: الزمخشري، الكشاف: 432/4.

(316) الفرّاء، معاني القرآن: 75/2.

(317) التوبة: (3).

(318) أبو حيّان، البحر المحيط: 367/5، والزمخشري، الكشاف: 233/2.

على الجوار كما أنّهم نعتوا وأكّدوا على الجوار، وقيل: هي واو القسم ".

والتأكيد الذي أشار إليه أبو حيّان هو مسألة من مسائل هذا المسوّغ قال الشاعر:[319] (البسيط).

يا صَاحِ بَلّغْ ذَوِي الحَاجات كُلّهم أَنْ لَيْسَ وَصْلٌ إِذا انحلّت عُرَا الذَّنَبِ.

وتطالعنا مسألة التذكير والتأنيث، وما يكتسبه المضاف من المضاف إليه؛ لأنّ حُكم الجوار بينهما أو القرب آذن بالعدول، فإضافة المذكّر إلى المؤنّث خلعت عليه تأنيثاً، نحو: قُطعت بعض أصابعه، إلاّ أنّ حُكم الجوار في هذه المسألة يختلف عمّا مرّ، إذا تأثرت الكلمة الأولى (المضاف) بالكلمة الثانية (المضاف إليه) ممّا يسمّى بالتأثر الرجعي على خلاف بقية مسائل هذا المسوّغ التي تأثرت تأثراً تقدّميّاً؛ لأنّها متعلقة بالحركة الإعرابيّة، بينما في الإضافة تُلازم المعنى، فالفارق بينهما أنّ المسائل الأولى حُمِلت على اللفظ، وحملت في باب التذكير والتأنيث على المعنى.

وإذا كان هذا المسوّغ مقصوراً عند القدامى على مسائل محّددة، فإنّ الجوار مسألة فاشية في لسان اليوم خصوصاً في باب رَدِّ الوصف إلى المضاف، إذ ينصرف الذّهن إلى المضاف إليه، على نحو ما يطالعنا في باب جمع المذكّر السالم، إذْ يخاطب المدرّس طُلاّبه إذا أراد تمثيلاً (هَاتِ جَمْعَ مذكرٍ سالمٍ) متوهماً أنّ لفظ (سالم) وَصْفٌ للمذكر.

---

(319) الفرّاء، معاني القرآن: 75/2.

الفصل الرابع

العدد (الإفراد والتثنية والجمع)

يقوم هذا الفصل على بيان الصور التي لم تتحقّق فيها المطابقة العدديّة بين المسند إليه، والمسند في الجملة الاسميّة فالمبتدأ لا ينفك من الخبر لاحتياجه إليه في تمام معناه، فالعلاقة بينهما علاقة تلازم، فجرى الخبر على المبتدأ في مطابقة بعض أحكامه، كالتذكير، والتأنيث، والعدد، ولا نَعْدم أنْ نجد شيئاً من هذا قد نبّه عليه النحويّون القدامى، وإنْ لم يذكروا تلك الأحكام مفصّلة، بل يفهم من الحسِّ الظاهريّ لنصّهم النّحويّ، فقد هَجَس سيبويه بالقول: [320]" واعلم أنّ المبتدأ لا بُدَّ له من أنْ يكون المبنيُّ عليه شيئاً هو هو، أو يكون في مكان أو زمان"، وجَرَى في المدار نفسه قَوْل المبّرد: [321] " اعلم أنّ خبر المبتدأ لا يكون إلاّ شيئاً هو الابتداء في المعنى ".

ومَعَ هذا القول إلاّ أنّ ثَمّة مسألة قد صادفتهم في باب الجملة الاسميّة من حيث إنّ هناك مبتدأً لا خبر له، وإنّما سدّ الاسم الظاهر المرفوع في مسدّه، وأغنى عن خبره، وأداروا ذلك على مثالهم المصنوع: أقائمُ الزيدان؟ فبحثوا عن مسوّغ لهذا التركيب؛ فلم يكن أمامهم إلاّ أنْ يتصوّروا نوعاً جديداً من الجمل يمكن الجمع فيه بين المبتدأ والفاعل، وكلاهما مسند إليه فـ (قائم) مبتدأ، و (الزيدان) فاعل سدّ في مسدّ الخبر ولم يقلبوا هذا الأمر، إذ لم يصيّروا (قائم) خبراً، (والزيدان) مبتدأ؛ لأنّ ذلك الوصف لا يطابق المبتدأ، فلا يخبر عن المثنّى بالمفرد، وحملوا ذلك الوصف على معنى الفعل؛ لتستقيم لهم القاعدة النّحْويّة[322] "وإذا لم يطابق الوصف ما بعده تعيّنت ابتدائيته نحو: أقائم أخواك، ولا يجوز أن يكون (أخواك) مبتدأ مؤخراً، و (قائم) خبراً مقدمّاً؛

---

(320) سيبويه، الكتاب: 127/2.

(321) المبّرد، المقتضب: 127/4.

(322) الأزهري، شرح التصريح: 195/1. وانظر: الجليس النحوي، ثمار الصناعة: 91، وابن عقيل، شرح ابن عقيل: 200/1

لأنّه لا يخبر عن المثنّى بمفرد... لإنّ الوصف إذ رَفَع ظاهراً كان حكمه حكم الفعل في لزوم الإفراد على اللغة الفصحى".

وقد وافق بعض المحدثين ما ذهب إليه القدامى في هذا التفسير، إذ يرى الدكتور فاضل السامرائي[323] أنَّ هذا التركيب أشبه شيء بالجملة الفعليّة، فالوصف واقع موقع الفعل، فهو اسم من جهة اللفظ، وفعل من جهة المعنى.

ويبدو لي أنّ ما ذهب إليه السامرائي مستلٌّ من نظرة محمّد محيي الدين عبد الحميد في تحقيقه لهذه المسألة التي وقف عندها وقفة متأنية[324] فأجاب عن وقوع الوصف مبتدأ والاسم الظاهر المرفوع بعده فاعلاً سدَّ في مسدّ الخبر من حيث إنّ اسم الفاعل والمفعول ونحوهما من الأوصاف قد أشبهت الفعل من حيث المعنى، وهي في طبيعتها أسماء تقبل علامات الاسم، فتردّد أمرها بين أنْ تعامل معاملة الأسماء بالنظر إلى لفظها، وبين أنْ تعامل معاملة الأفعال فتسند إلى ما بعدها بالنظر إلى دلالتها على معنى الفعل.

وقد اشتطّ الدكتور مهدي المخزومي في نظره، إذْ ردَّ على البصريين مقالهم بأنّ الوصف مبتدأ والاسم الظاهر بعده فاعل سدّ في مسدّ الخبر[325]" فرفعه لا يعني شيئاً ولا دلالة له على معنى إعرابيّ يقتضي الرفع، ولهذا كان من السخف القول بأنّه مرفوع على الابتداء كما زعم البصريّون، وأنّه مبتدأ سدّ فاعله مسدّ خبره؛ لأنّه لا يكون مبتدأ بحال لأنّه إذا كان مبتدأ كان مسنداً إليه، ولا يصحّ القول بأنّه مسند إليه؛ لأنّه مسند أبداً والمسند إليه هو ما بعده من مرفوع ".

---

(323) السامرائي، د. فاضل، معاني النحو: 179/1.

(324) ابن عقيل، شرح ابن عقيل، حاشية المحقق: 199/1 وما بعدها.

(325) المخزومي، النحو العربي نقد وتوجيه: 139.

ويظهرُ لي أنّ البصريّين لم ينكروا أنّ ذلك الوصف الذي عُدّ مبتدأ هو في حُكم (المسند)، بدليل حملهم ذلك الوصف على معنى الفعل، والفعل لا يكون إلاّ مسنداً، فاحترموا ظاهر التركيب، وارتأوا أنّ الاستفهام في الأصل لا يدخل إلاّ على وصف الذوات لا على الذوات، فمدار الأمر عندهم قائم على المعنى، وليس على خَرْق قاعدة المطابقة بالتقديم والتأخير؛ لأنّ خرق القاعدة يبقى قائماً، فقولهم: أقائم الزيدان ؟ بمعنى أيقوم الزيدان ؟ فالفعل موّحد مع الفاعل المثنّى، وهذا خَرق لقاعدة المطابقة، ممّا يؤذن بالقول أنّهم قبلوا هذا الحسّ الظاهريّ للتركيب الذي تمت به الفائدة، وجمع بين إسنادين، ولكنّهم بنوه على الحسّ الباطني الذي يتوفّر على الدلالة.

وقد نَعَى الدكتور عبد الرحمٰن أيوب على النّحاة القدامى ما صنعوه في هذا المسألة، ووَضَع فرضين لهذه المسألة، أولهما[326]: أنّ ما ذكروه أمثلة مصنوعة جاؤوا بها من قبيل التمثيل لقاعدتهم، ولم يثبت نقلها عن العرب، وهي أمثلة تدور في فلك زيد وقيامه، والثاني: أنّهم قد أخذوها عن الواقع اللغويّ دون أنْ يحسنوا التفكير، وعلى الفرض الثاني فإنّها خرق لقاعدة المطابقة من أساسها.

أمّا فرضه الأوّل فمردود؛ لأنّ العرب قد نطقت به نثراً وشعراً، ويبدو لي أنّ استقراءَه لذلك كان ناقصاً فقد نَصّ سيبويه بالقول:[327] "اعلم أنّه مَنْ قال ذهب نساؤك قال: أذاهب نساؤك"، ونطق الشعر بذلك على ما حفظته لنا المظانّ النّحويّة، قال الشاعر:[328] (الطويل).

---

(326) أيوب، د. عبد الرحمٰن، دراسات نقديّة في النّحو العربيّ: 153.

(327) سيبويه، الكتاب: 38/2.

(328) الأزهري، شرح التصريح: 192/1.

خليلـيَّ مـا واف بعَهْـديَّ أَنْتُمـا إذا لَـمْ تكونـا لِـيْ عَلَى مَـنْ أُقاطِـعُ

وقـال الآخـر:[329](البسيـط).

أقاطِنٌ قَوْمُ سلمى أَمْ نَوَوا ظَعَنا إنْ يَظْعَنوا فَعَجِيْـبٌ عَيْـشُ مَـنْ قَطَنـا

وشواهـد ذلـك كثيـرة فـي الشعـر، ولـو كـان مثـالاً مصنوعـاً لكانـوا فـي غِنـى عَـنْ إيـراده مـا دام يَخْـرق قاعـدة المطابقـة عندهـم، أمّـا أنهـم لـم يحسنـوا التفكيـر فهـذه دَعْـوى لا تسـاوي نقيـراً؛ لأنّهـم أحسنـوا فيمـا ذهبـوا إليـه، فقـد اهتمّـوا بمسألـة المعنـى، ورأوا أنّ أَمْـرَ اللغـة لا يحـاط بقاعـدة واحـدة، فـلا بُـدّ مـن أَنْ يكـون لكـلّ قاعـدة استثنـاء، وهـذا الاستثنـاء أجـادوا التعامـل معـه، إذ عللّـوا وفسّـروا.

ويطالعنـا الدكتـور محمـود نَحْلـة فـي هـذه المسألـة مـن حيـث إنّ ذلـك:[330] "إسنـادٌ غيـر حقيقـيّ، ويتحقّـق الإسنـاد المجـازي حيـن يختلـف المسنـد إليـه عـن المسنـد فـي ملمـح مـن الملامـح المميّـزة ". فالمسألـة إذن لا تحاكـم علـى ظاهـر اللفـظ بقـدر مـا تنهـض علـى مـدار المعنـى؛ لأنّهـا قضيّـة إسناديّـة تحمـل علـى الإدراك العقلـيّ، وليـس علـى الحـسّ الظاهـريّ للفـظ.

وهـذا الخـروج علـى مقتضـى الظاهـر ليـس مستغربـاً ولا مستنكـراً علـى حَـدِّ قـول سيبويـه:[331] " وليـس بمستنكـر فـي كلامهـم أَنْ يكـون اللفـظ واحـداً والمعنـى جميـعٌ حَتَّـى قـال بعضهـم فـي الشعـر مـن ذلـك مـا لا يستعمـل فـي الكـلام. وقـال علقمـة بـن عَبَـدة:(الطويـل).

بِهَـا جِيَـفُ الحَسْـرى فَأَمّـا عِظَامُهـا فَبِيْـضٌ وأَمَّـا جِلْدُهـا فَصَلِيْـبُ

أراد جلودهـا.

وقـال المسيّـب بـن زيـد بـن منـاة الغَنَـويّ: (الرجـز)

لا تُنْكِـروا القَتْـلَ وقَـدْ سُبِينَـا فـي حَلْقِكـم عَظْـمُ وَقَـدْ شَجِينـا

أراد حلوقكـم ".

---

(329) الأزهـري، شـرح التصريـح: 193/1.

(330) نحلـة، مدخـل لدراسـة الجملـة العربيّـة: 97.

(331) سيبويـه/ الكتـاب: 209/1.

ومن صور العدول عن المطابقة في الجملة الاسميّة :

(1): أنْ يخبر عن المبتدأ المفرد المذكّر بجمع.

وعليه قول زهير بن أبي سلمى: [332](الرجز)

جَاءَ الشِّتَاءُ وقَمِيْصي أَخْلاَق شَرَاذِمُ يَضْحَكُ مِنْه التوّاق

فوحّد المبتدأ (قَميص) وجمع الخبر (أَخْلاق) فتغايرا في العَدَد، قال الكسائي:[333] "أرادوا أنّ نَواحِيَه أَخْلاقٌ ". وقال الفرّاء:[334] " إنّما قيل أخلاق؛ لأنّ الخَلوقة تنفش فيه، فتكثر، فيصير كلّ قطعة منه خَلَقا ".

ويبدو لي أنّ الجمع في اللفظ جاء على إرادة المعنى؛ لأنّ القميص واحدٌ، ولكنّه مؤلّف من قِطَع كُلّ واحدة منها خَلَق، وعلى هذا المعنى جمع الخبر وأفرد المبتدأ.

وممّا جاء في الذكر الحكيم قوله تعالى: [335] ﴿هَٰذَا بَصَآئِرُ مِن رَّبِّكُم﴾، ذهب أصحاب التفسير إلى أنّ المقصود باسم الإشارة [336](هذا) هو القرآن، وأنّ (بصائر) بمعنى الحجج، وذكرت المعجمات[337] أنّ البصائر جمع بصيرة، والبصيرة (الحجّة والعبرة) و (الرقيب والشاهد).

ويبدو لي أنّ (بصائر) قد حُمِلت على المعنى المفرد المذكّر على لطيف ما جاء به أبو عبيدة في مجازه[338] "أنّ مجاز (بصائر) بيان وبرهان ".

---

(332) ابن فارس، الصاحبي: 213.

(333) ابن قتيبة، أدب الكاتب: 504.

(334) الزّبيديّ، تاج العروس: مادة (خلق).

(335) الأعراف: 203.

(336) الزمخشريّ، الكشاف: 181/2. وانظر: السيوطي، تفسير الجلالين: 233.

(337) الزّبيديّ، تاج العروس: مادة (بصر).

(338) أبو عبيدة، مجاز القرآن: 237/1.

(2): الخبر المفرد والمبتدأ الجمع.

وقد يكون الإخبار على خلاف ما مرّ، إذ جعلت العرب الخبر مفرداً، والمبتدأ جمعاً، وهم بذلك يَعدلون عن المطابقة، قال زهير:[339] (الطويل)

وإنْ يَشْتَجِرْ قَوْمٌ يَقُلْ سَرَواتُهُمْ هُمُ بَيْنَنَا فَهم رِضىً وَهُمُ عَدْلُ

فوحدّ (رضىً) و (عَدْل) على أنّهما من باب المصادر، والمصدر لا يثنّى ولا يجمع ولا يؤنّث، [340] فكأنّه جاء تمكيناً لهذا الموضع ومبالغة وتأكيداً، ومثل ذلك لفظ (عدوّ) و (صديق) و (ضيف) قال الشاعر:[341] (المتقارب).

وَقَوْمٍ عَلَيَّ ذَوِي مِرَّةٍ أَرَاهُم عَدوّاً وكَانوا صَدِيقا

وممّا جاء في التنزيل قوله تعالى:[342] ﴿ قال إنَّ هآؤُلآءِ ضَيْفي فلا تَفْضَحُونِ﴾، وقوله تعالى:[343] ﴿وَهُم لَكُم عَدُوٌّ﴾، ومنه [344] ﴿وإنْ كُنْتُم جُنُباً فاطَّهَّروُا﴾.

[345]وقد وَجّه المفسّرون ذلك على مجيء هذه الأخبار على المصدريّة، وإلى هذا ذهَب بعض النحويّين في تخريج قول الشاعر:[346] (الطويل)

خَبِيْرٌ بنولِهْبٍ فَلا تَكُ مُلْغِياً مَقَالةَ لِهبْيٍّ إذا الطّير مرّتِ

فأَخبر بالمفرد (خبير) عن المبتدأ الجمع (بنولهب)؛ لأنّه يوازنُ المصدر كالصهيل والنعيق.

---

(339) ابن فارس، الصاحبي: 213.

(340) الزّبيديّ، تاج العروس: مادة (عدل).

(341) الزمخشري، الكشاف: 324/3.

(342) الحجر : (68).

(343) الكهف: (50).

(344) المائدة: (6).

(345) الأخفش، معاني القرآن: 357/3، والزركشي، البرهان: 233/2، والزمخشري، الكشاف: 262/3.

(346) السيوطي، همع الهوامع: 363/1. وانظر: الخضري، الحاشية: 90/1.

وممّا يظهر فيه توحّد اللفظ على توحّد المعنى، فالإنباء عن توحّد المعنى يؤذن بتوحّد اللفظ في هذه المسألة، نحو قوله تعالى:[347] ﴿ والملـٰـئكةُ بَعْدَ ذٰلك ظهيرٌ﴾، جاء في المعجم[348] " (الظهير) كأمير (المعين) الواحد والجميع في ذلك سواء، وإنّما لم يجمع (ظهير)؛ لأنّ فعيلاً وفعولاً قد يستوى فيهما المذكّر والمؤنّث "، وممّا يعزّز ما ذهبت إليه من أنّه جعل الملائكة شيئاً واحداً فأخبر بالمفرد (ظهير) قول أصحاب التفسير [349] "كأنّهم في المظاهرة يدٌ واحدة على مَنْ يعاديه ".

ومثل ذلك قوله تعالى:[350] ﴿ مِنْه ءايـٰتٌ مُحْكَمـٰت هُنَّ أُمُّ الكتـٰب﴾.

فأفرد الخبر (أمّ) وجمع المبتدأ (هُنّ) على توحّد المعنى في الجمع فجعل الآيات بمنزلة الآية الواحدة وإلى هذا ذهب أصحاب التفسير[351] " لأنّ جميع الآيات بمنزلة أية واحدة، فأفرد على المعنى"، ويؤكّد هذا النظر ما ذكرته المعجمات[352] "أم القرآن كُلّ آية محكمة من آيات الشرائع والأحكام والفرائض، والأُمّ للنجوم مجتمع النجوم، وقال ابن دريد : كُلّ شيء انضمت إليه أَشياءُ من سائر مايليه فإنّ العربَ تسمّى ذلك الشيء أُمّا ".

ويبدو لي أنّ هذه المسألة قد نبّه عليها بعض النحويّين، إذ يذهب صاحب شرح الكافية إلى غير ما ذهب إليه المفسّرون في قوله تعالى:[353] ﴿وهُم لَكُم عدوّ﴾، فهو يشير إلى اتّحاد

---

(347) التحريم : (4).

(348) الزّبيديّ، تاج العروس: مادة (ظهر).

(349) الزمخشريّ، الكشاف: 571/4. وانظر : أبا حيّان، البحر المحيط : 211/10.

(350) آل عمران : (7).

(351) أبو حيّان، البحر المحيط: 23/3، وانظر ابن عطيّة، المحرّر الوجيز: 16/4، والزمخشري، الكشاف: 365/1.

(352) الزّبيديّ، تاج العروس: مادة (أمم).

(353) الكهف: (50).

المعنى وتلازمه؛ لأنّ توحيد الخبر في الآية جاء[354]" لجعلهم كذات واحدة في الاجتماع والترافد. وقوله تعالى:[355]﴿ ويَكُونُون عَلَيهم ضِدّا﴾ ، لجعلهم كذات واحدة في الاجتماع والترافد كقوله تعالى:[356] ﴿ما خَلْقكُم ولا بَعْثُكُم إلاّ كَنَفْسٍ واحدة إنَّ الله سميعٌ بَصيرٌ﴾.

ويبدو لي أنّ ابن جنّي لم يتناسَ هذه المسألة في أحد قوليه على قول الشاعر:[357] (الوافر)

أَلَمّا تعلموا أنّا أَخُوكم فَقَدْ بَرِئَتْ مِنَ الإحَنِ الصُّدُورُ

على أنّه يجوز أنّ النون في (أخوكم) قد حُذِفت للإضافة، فأراد (أَخُون) فحذفت النون للإضافة، وبقي لفظ الجمع للفظ الواحد المرفوع، ويمكن أنْ يكون لقوّة شبه الأخ بالأخ، وحنوّ كُلّ منهما على صاحبه.

والذي يتبدّى لي من هذا القول أنّ الإخبار بالمفرد عن الضمير المجموع في (أنّا)؛ لأنّه جعل الجمع شيئاً واحداً في اتّحاد معناه، وعلى هذا المعنى جاء في المثل[358] "هُمْ يدٌ واحدة، أيْ هم مجتمعون"،[359]واليَدُ الجماعة من قوم الإنسان، وأنصاره، ومنه الحديث[360] (هم يَدٌ على مَنْ سواهم) أي هم مجتمعون على أعدائهم لا يسعهم التخاذل بل يعاون بعضهم بعضاً.

وممّا يغلب على الظنّ في هذه المسألة أنّ اسم (إنّ) الذي وقع جمع تكسير، قد حمل على معنى (جَمْع) على نحو ما ورد في قول الشاعر:[261] (الطويل).

أَلاَ إنّ جِيْراني العَشِيَّةَ رائحٌ دَعَتْهم دَوَاعٍ مِنْ هَوَى وَمَنَادِحُ

---

(354) الاستراباذي، شرح الكافية: 431/3.

(355) مريم : (82).

(356) لقمان : (28).

(257) ابن جنّي، الخاطريات: 54، والخصائص: 422/2. وانظر: الثمانيني، الفوائد والقواعد: 110، وأبا عبيدة، مجاز القرآن: 98/1.

(358) الميداني، مجمع الأمثال: 472/3.

(359) الزّبيديّ، تاج العروس: مادة (يدي).

(360) ابن حنبل، أحمد (1998) المُسند، بيت الأفكار الدولية للنشر والتوزيع، الرياض، رقم الحديث (959)، ص 117

(361) الثمانيني، الفوائد والقواعد: 191.

(3): المبتدأ المثنى والخبر المفرد

ومن مجيء المبتدأ مثنّى والخبر مفرداً، وَحُمِل الخبر فيه على المصدريّة، قوله تعالى: [362] ﴿ أَوَ لَم يَرَ الّذين كَفَروا أنّ السَّمَـٰوات والأَرْضَ كَانَتَا رَتْقاً فَفَتَقْنَـٰهما﴾، فابتدأ بالتثنية بالضمير المتصل في الناسخ (كانتا) وأخبر بالمفرد (رَتْقاً)، وقد حمل المفسّرون مجيء الخبر على الإفراد لوقوعه مصدراً، [363] والرَتْق مجازه المصدر الّذي يوصف بلفظه الواحد والاثنان والجمع، والرَتْق هنا من باب وَضْع المصدر من موضع اسم المفعول، (فَرَتْقاً) أي (سدّاً) بمعنى (مسدوداً).

وهذا نَظَرٌ بلاغيّ يقوم على الإسناد العقليّ في إحلال المصدر محلّ اسم المفعول.

والقولُ نفسه في قوله تعالى:[364]﴿ إنّا رَسُولُ رَبِّ العَـٰلَمِيْنَ﴾، فثنّى الضمير في (إنّا) وأخبر عنه بلفظ المفرد (رسول)، والرسول بمعنى المصدر يقع على المذكّر والمؤنث، قال الأخفش:[365] " وهذا يشبه أنْ يكون مثل عدوّ "، وجاء في مجاز القرآن[366] " رسول بمعنى رسالة، فمجازه: إنّا رسالة ربّ العالمين" وإلى هذا القول ذهب[367]صاحب الكشاف. وذكر صاحب الدرّ المصون[368] أنّه بمعنى (ذوا رسالة ربّ العالمين).

وممّا يقوّي ما ذهبوا إليه من أنَّ الرسول حُمِل على معنى (الرسالة)[369] " قول العباس بن مرداس: (الوافر).

---

(362) الأنبياء : (30).

(363) أبو عبيدة، مجاز القرآن: 37/2. وانظر : الفرّاء، معاني القرآن: 201/2، وابن جنّي، المحتسب: 62/2. والزمخشري، الكشاف: 214/3.

(364) الشعراء : (16).

(365) الأخفش، معاني القرآن: 426/2.

(366) أبو عبيدة، مجاز القرآن: 79/2.

(367) الزمخشري، الكشاف: 311/3.

(368) السمين الحلبي، الدر المصون: 186/3.

(369) ابن الأنباري، المذكّر والمؤنّث : 290/1.

أَلاَ مَـنْ مُبْلِـغٌ عنَـي خُفَافـاً رَسُـولاً بَيْـتُ أَهْلِـكَ منتهاهـا

فأنّـث منتهاهـا، واحتـجّ يونـس بقـول الشاعـر: (الطويـل).

فأَبْلِـغ أَبَـا بَكْـرٍ رسـولاً سريعـةً فَمَالَـكَ يـا ابْـنَ الحَضْرَمـيّ وَمَالِيَـا

قـال : أراد رسالـة سريعـةً ".

وأمّـا فـي النظـر البلاغـي فقـد ذهـب صاحـب البرهـان إلـى [37] أنّ الانتقـال مـن التثنيـة إلـى الخبـر المفـرد ضَـرْبٌ مـن الالتفـات لاستـدرار نشـاط السامـع.

والاختيـار فـي هـذه المسألـة أنّ لفـظ (رسـول) قـد حُمِـل علـى معنـى رسالـة، أو أنّـه جعـل الشخصيـن شيئـاً واحـداً ثُـمّ أخبـر عنهمـا بالمفـرد.

(4): المبتـدأ المفـرد والخبـر المثنّـى

وممّـا عُـدِل فيـه عـن المطابقـة بيـن الإفـراد والتثنيـة مـا نُقِـل عـن العـرب فـي عبارتهـم المشهـورة: راكـبُ الناقـة طَلِيْحـانِ، إذ أفـرد المبتـدأ وأخبـر عنـه بالمثنّـى، وهـي مسألـة لا تصـحّ عنـد أغلـب البصريّيـن[371] فلا يجـوز أَنْ يؤتـى بمبتـدأ مضـاف، ويخبـر عنـه بخبـر مطابـق للمضـاف والمضـاف إليـه مـن غيـر عطـف، وأجـازه الكسائـيّ، وهشـام، وجـزم بـه ابـن مالـك، ومالـوا فيـه إلـى التقديـر علـى حـذف عاطـف ومعطـوف، أي والناقـةُ، فـلازمٌ لهـم ليطابـق الخبـر المخبـر عنـه، وكأنّـه أراد: راكـبُ الناقـةِ والناقـةُ طَلِيحـانِ، وقيـل فـي وجـهٍ آخـر إنّـه علـى تقديـر حـذف مضـاف، أي أحـدُ طليحيـن.

ونصّـت المعجمـات [372]علـى أنّ المعطـوف قـد حُـذف لأمريـن، أحدهمـا: تقـدّم ذكـر الناقـة، والشـيء إذا تقـدّم دَلّ علـى مـا هـو مثلـه، أو أَنْ يكـون الكـلام محمـولاً علـى حـذف المضـاف، أي راكـبُ الناقـة أَحَـدُ طليحيـن، فحـذف المضـاف، وأقـام المضـاف إليـه مقامـه.

---

(370) الزركشـي، البرهـان : 241/2.

(371) الأنصـاري، ابـن هشـام، المغنـي: 853، وانظـر: السيوطـي، همـع الهوامـع : 401/1.

(372) الزَبيـديّ، تـاج العـروس: مـادة (طلـح).

والـذي أميـل إليـه فـي هـذه المسألـة أنَّ توحّـد المعنـى فـي الناقـة وصاحبهـا جعلهمـا شيئـاً واحـداً؛ لأنّهمـا شريكـان فـي التعـب، فوحّـد المبتـدأ، ثُـمّ أخبـر عنهمـا بالمثنّـى؛ ليدلّـل علـى أنّهمـا فـي الأصـل شيئـان، ويعـزّز ذلـك مـا ذهـب إليـه ابـن جنـيّ[373] " لمّـا كـان راكـب الناقـة ملازمـاً لهـا، وشريكـاً فـي تعبهـا ثَنّـى الخبـر فجعلـه فـي اللفـظ عنهمـا لمـا سبـق مـن ذكرهـا ".

وأظهـر مـن هـذا مـا جـاء فـي القـرآن الكريـم فـي قولـه تعالـى: [374] ﴿ الطَّلَـٰقُ مَرَّتَـان﴾، قـال صاحـب الكشّـاف:[375] " الطّـلاق بمعنـى التطليـق كالسـلام بمعنـى التسليـم، أي التطليـق الشرعـي تطليقـة بعـد تطليقـة علـى التفريـق دون الجمـع والإرسـال دفعـة واحـدة، ولـم يـرد بالمرّتيـن التثنيـة ولكـن التكريـر، كقولـه:[376] ﴿ ثُـمّ ارجـع البَصَـر كَرَّتيـن﴾، أي كـرّة بعـد كـرّة، لاكرّتيـن اثنتيـن. ونحـو ذلـك مـن التتالـي التـي يـراد بهـا التكريـر قولهـم: لبيـك، وسعديـك، وحنانيـك، وهـذا ذيـك، ودواليـك ".

ولـم يرتـضِ أبـو حيّـان فـي (البحـر المحيـط) مـا ذهـب إليـه الزمخشـريّ، وارتـأى أنّ تثنيـة الخبـر (مرّتـان) جـاءت حقيقيـة [377] "والطـلاق مصـدر طلقـت المـرأة طلاقـاً، ويكـون بمعنـى التطليـق. كالسـلام بمعنـى التسليـم، وهـو مبتـدأ، ومرّتـان خبـره، وهـو علـى حـذف مضـاف: أي: عـدد الطـلاق المشـروع فيـه الرجعـة، أو الطّـلاق الشرعـيّ المسنـون مرّتـان، واحتيـج إلـى تقديـر هـذا المضـاف حتّـى يكـون الخبـر هـو المبتـدأ، و: مرّتـان، تثنيـة حقيقيّـة؛ لأنّ الطـلاق الرجعـي أو المسنـون علـى اختـلاف القوليـن، عـدده هـو مرّتـان علـى

---

(373) ابـن جنـي، الخاطريـات: 185.

(374) البقـرة: (229).

(375) الزمخشـري، الكشـاف: 301/1.

(376) الملـك : (4).

(377) أبـو حيّـان، البحـر المحيـط: 464/2 ومـا بعدهـا.

التفريق... أمّا مناقضته (الزمخشري) فإنّه قال في تفسير: الطلاق مرّتان، أي: التطليق الشرعيّ تطليقة بعد تطليقة على التفريق، دون جمع، والإرسال دفعة واحدة، فقوله: تطليقة بعد تطليقة مناقض في الظاهر لقول: ولم يرد بالمرّتين التثنية، لأنّك إذا قلت: ضربتك ضربة بعد ضربة، إنّما يفهم من ذلك الاقتصار على ضربتين، وهو مساوٍ في الدلالة لقولك: ضربتك ضربتين ولأن قولك: ضربتين، لا يمكن وقوعهما إلاّ ضربة بعد ضربة. وأمّا مخالفته لما في نفس الأمر، فليس هذا من التثنية التي تكون للتكرير، لأنّ التثنية التي يراد بها التكرير لا يقتضي بتكريرها ثنتين ولا ثلاثة، بل يدلّ على التكرير مراراً، فقولهم: لبيك، معناه إجابة بعد إجابة فما زاد... والتثنية في قوله تعالى:﴿الطلاق مرّتان﴾، إنّما يراد بها شفع الواحد، وهو الأصل في التثنية "... وتحصّل من هذا الكلام أنّ قوله تعالى: ﴿ الطلاق مرّتان ﴾ فيه قولان للسلف، أحدهما: أنّه بيان لعدد الطلاق الذي للزوج أنْ يرتجع منه دون تجديد مهر ووليّ، وإليه ذهب عروة، وقتادة، وابن زيد. والثاني: أنّه تعريف سنة الطلاق، أي: من طلق اثنتين فليتق الله في الثالثة، فإمّا تركها غير مظلومة شيئاً من حقّها، وإمّا إمساكها محسناً عشرتها، وبه قال ابن مسعود، وابن عبّاس وغيرهما ".

(5) : الإخبار عمّا لا يعقل بمن يعقل

لم يهمل المفسّرون والنّحاة هذه المسألة، بل بسطوا القول فيها في مظانّهم، ووقفوا عليهم نظرهم وقفة المتأمّل؛ لأنّها كثيرة الدوران في آي الذكر الحكيم، ومنها ما يطالعنا في سورة النمل (278) ﴿ قالت نَمْلَةٌ يـٰأَيُّها النَّمل ادخلوا مَسـٰكِنَكُمْ﴾، فأخبر

---

(378) النّمل : (18).

بضمير الجمع العاقل (ادخلوا) عمّا لا يعقل (النمل)، ورَأْيُ سيبويه [379] أَنّ النَّمل نزّل منزلة الأَناسيّ، وعلى هذا رَأْي المفسرين قال الزمخشري: [380] " لمّا جعلها قائلة، والنَّمل مقولاً لهم كما يكون في أولي العقل أجرى خطابهم مجرى خطابهم ".

ولكنّ وقفتهم قد طالت عند كُنْه الآية الكريمة[381] ﴿فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لها خَاضِعِينَ﴾.

فَجَمْعُ المذكّر السالم (خاضعين) جاء خبراً لَمَا لا يعقل، وهو (أعناقهم)، وممّا قاله المفسّرون في هذه الآية ما يطالعنا به أبو عبيدة في مجازه أَنّ الإخبار جاء عن الضمير المتّصل بالأعناق الدال على العاقل[382] " ومن مجاز ما يحوّل خبره إلى شيء من سببه، ويترك خبره هو، قال: فظلّت أعناقهم لها خاضعين، حوّل الخبر إلى الكناية التي في آخر الأعناق ".

وذهب الفرّاء إلى القول[383] "وأحبّ إليّ أَنّ الأعناق خضعت، فأربابها خاضعون، فجعلت الفعل أولاً للأعناق، ثُمّ جعلت خاضعين للرجال "، وكأنّه يرى أَنّ اللفظ قد ذهب إلى الأعناق بينما المعنى صُيّر إلى العاقلين، وإلى هذا ذهب صاحب البرهان،[384] فحكى أَنّه استغنى عن خبر الأعناق بخبر أصحابها.

وتبدّى للأخفش أَنّ هذه الآية قد داخلتها المجاورة، [385] إذ اكتسب المضاف (المؤنّث) من المضاف إليه المذكّر (هم) التذكير.

أمّا أصحاب اللغة والنحو فمنهم مّنْ ذهب إلى الحَمْل على المعنى، فقد نقلوا عن أبي زيد الأنصاريّ أَنّ الأعناق بمعنى

---

(379) سيبويه، الكتاب: 47/2.

(380) الزمخشري، الكشاف: 361/3.

(381) الشعراء : (4).

(382) أبو عبيدة، مجاز القرآن: 12/1.

(383) الفرّاء، معاني القرآن: 277/2.

(384) الزركشي، البرهان: 361/3.

(385) الأخفش، معاني القرآن: 425/2

الجماعات، تقول: [386] أتاني عُنُق من الناس، أي جماعة، كما قال القائل لعلي بن أبي طالب - رضي الله عنه - : (الكامل).

أَبْلِغ أَمِيْرَ المُؤمنينَ أَخَا العِراقِ إذا أَتَيْتَا
أَنَّ العِراقَ وأَهْلَه عُنُقٌ إليك فَهَيْتَ هَيْتَا

وقال قوم : أراد الأعناق وجاء بالخبر على أصحابها؛ لأنّه إذا خضع عُنُقه فقد خضع هو كما يقال: قُطِع فلان إذا قُطِعت يده.

أمّا المبّرد فقد جعلها من باب الإقحام النّحويّ (الزيادة)، أي أنّ الأعناق زائدة، وأنّ المعنى[387]:فظلّوا لها خاضعين، والخضوع بيّن في الأعناق، فأخبر عنهم فأقحم الأعناق توكيداً.

ويرى الدكتور عبد الفتاح الحموز[388] أنّ هذه المسألة من باب التغليب، إذ غلّب العقلاء على غيرهم.

ويظهر لي أنّ نَظَرَالمفسّرين والنّحاة قد جرى في مدار المعنى، وأرى أنّ أقربها ما حُمِل على معنى (جماعات)، وإنْ كان هذا النَظَر لا يَمْنَعُ من أنْ نستأنس بالاعتبار البلاغيّ القائم أيضاً على المعنى، فيما يقع في باب المجاز المرسل، من أنّه أطلق الجزء، (وهو) (الأعناق) وأراد (الكُل) وهم أصحابها، فأخبر عن ذلك (الكل) حملاً على المعنى.

وممّا يدرج في هذا المدار ما وقع في باب الحال في الأية الكريمة:[389] ﴿ إنّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كوكباً والشَّمْسَ والقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لي ساجدينَ﴾، فأخبر بجمع المذكّر السالم (ساجدين) عمّا لا يعقل، وهي الكواكب، وأخضعها ابن فارس إلى[390] أنّها من

---

(386) السجستاني، المذكّر والمؤنّث: 112، والمبّرد، الكامل: 669/2، وابن السّراج، الأصول في النحو: 479/3.
(387) المبّرد، الكامل: 669/2.
(388) الحموز، د. عبد الفتاح، ظاهرة التغليب: 149.
(389) يوسف : (4).
(390) ابن فارس، الصاحبي: 250، وانظر أبا عبيدة، مجاز القرآن: 276/1، والفرّاء، معاني القرآن: 35/2.

سنن العرب، وأنّها تجري ما لايعقل والموات في بعض الكلام مجرى بني آدم، وقد سبقه أبو عبيدة في مجازه، والفرّاء في معاني القرآن إلى هذا من حيثُ إنّ الكواكب قد نُزّلت منزلة مَنْ يعقل.

وارتأى الزمخشري[391] أنّ ذلك واقع من باب الملابسة من حَيْثُ يلابس الشيء فيعطى حكما من أحكامه، إظهاراً لأثر الملابسة والمقاربة.

وقد اتّفق نظر المفسّرين والنّحويين في هذه المسألة، وإنْ اختلفت عبارتهم، فهم يدورون في الفلك نفسه من [392] أنّه جعلهم بمنزلة مَنْ يعقل لمّا ذكرهم بالسجود، لأنّه لمّا وصفها بالسجود، وهو من صفات مَنْ يعقل أجراها مجرى مَنْ يعقل، فلهذا جمعت جَمْعَ مَنْ يعقل.

ونحو هذا الآية الكريمة [393] ﴿ ثُمَّ استَوَىٰ إلى السَّمآءِ وهي دُخَانٌ فَقَال لَهَا ولِلأَرْضِ ائتيا طَوْعاً أَوْكَرْهاً قَالَتَآ أَتَيْنَا طآئعينَ ﴾.

بدأت الآية بذكر السَّماء والأرض، وهما لا تعقلان ثُمَّ أخبر عنهما بفعل العقلاء (طائعين)، قال الفرّاء: [394] " ذهب إلى السماوات وَمَنْ فيهنَّ فيكونان كالرِّجالِ لمّا تكلّمتا"، وذهب صاحب الكشّاف إلى القول: [395] " لمّا جُعلن مخاطبات ومجيبات، وَوُصِفْنَ بالطوع والكره قلنا طائعين في موضع طائعات ".

---

(391) الزمخشري، الكشاف: 418/2.

(392) سيبويه، الكتاب: 47/2، والثمانيني، والفوائد والقواعد: 151، وأبو البركات الأنباريّ، أسرار العربيّة: 67، والجليس النحويّ، ثمار الصناعة : 72.

(393) فصّلت : (11).

(394) الفرّاء، معاني القرآن: 137/2، والزركشي، البرهان : 305/3، وابن فارس، الصاحبي: 67.

(395) الزمخشري، الكشاف: 195/4.

ويبدو لي أنّ المجاز المرسلَ بيّن في هذه المسألة، فقد أطلق المحلّ (السماء) و (الأرض) وأراد (الحالّ) أي مَنْ فيهما، ثُمّ غلّب التذكير حملاً على الأصل.

(6): مسألتان في الحال

وتُذكر الحال، إذْ الحال قسيم للخبر والصفة، فيقع عليها من الإفراد والتثنية، والجمع، والتذكير، والتأنيث ما يقع على الخبر والصفة، قال الجرجاني:[396] " وهل عرفتم الفرق بين الصفة والخبر وبين كُلّ واحد منهما، وبين الحال، وهل عَرَفْتم أنّ هذه الثلاثة تتفق في أنّ كافتها لثبوت المعنى للشيء، ثُمّ تختلف في كيفيّة ذلك الثبوت ".

وبما أنّ الحال مشتقة تحمل ضميراً فلا بُدَّ من مطابقتها لصاحب الحال في العَدَد والنّوع، وممّا عُدِل عنه في باب العَدَد، إذ جاء صاحب الحال جمعاً، والحال مفردة جامدة قوله تعالى:[397] ﴿ ثُمّ يُخْرِجُكُم طِفْلاً ﴾ و (طفلاً) حال مفردة وصاحبها جمع، وتأوّل المفسّرون والنحويّون ذلك على إرادة معنى الجنس، فهو خطاب الخاص والمراد به العموم [398] فجاز بالواحد لدلالة على الجنس، وبالجميع إذا وقع الإلباس، ولا إلباس في هذا الموضع.

وذهب ابن جنيّ في مدخل لطيف لهذه المسألة ينمّ على المعنى من قبيل تحسين موقع الإفراد في هذا الموضع [399] "وحسّنه شيء آخر وذلك أنّه موضع إضعاف للعباد، وإقلال

---

(396) الجرجاني، دلائل الإعجاز: 32.

(397) غافر : (67).

(398) ابن السّراج، الأصول في النحو: 227/1، والزمخشري، الكشاف: 182/4، الزركشي، البرهان: 234/2.

(399) ابن جني، المحتسب: 202/1.

لهم، فكان لفظ الواحد لقلّته أَشْبَهَ بالموضع من لفظ الجماعة؛ لأنّ الجماعة أقوى من الواحد ".

ويبدو لي أنّه أفرد الحال لإرادة توحّد المعنى، فالجميع يبدأ طِفْلاً لا ينفك من ذلك أحدٌ، فهذا التّساوي في هذه المرحلة آذن بالإفراد.

وقد يكون صاحب الحال مفرداً، والحال جمعاً، ومنه قوله تعالى:[400]﴿ فَمَا مِنْكُم مِّن أَحَدٍ عنه حَٰجِزِينَ ﴾، ولفظ (أحد) عند النّحاة والمفسرين يطلق على المفرد والجمع، واستدلّوا على ذلك من القرآن نفسه، على نحو ما نقرؤه في نصّ الفرّاء [401] " والعَرَب تذهب بأحد والواحد إلى الجمع في المعنى، يقولون: هل اختصم أحد اليوم، والاختصام لا يكون إلاّ للاثنين فما زاد، وقد قال الله عَزّ وجل [402] ﴿ لا نُفَرِّقُ بَيْن أَحَدٍ مِنْهم﴾ وَبَيْن لا تقع إلاّ على الاثنين مما زاد.

جاء في المعجمات، [403]وليس للواحد تثنية، ولا للاثنين واحد من جنسه، تقول: ما أتاني منهم أحدٌ فمعناه لا واحدٌ أتاني ولا اثنان، وهذه اللفظة (أحد) يستوى فيها المذكّر والمؤنّث؛ لأنّها محمولة على معنى جماعة، وعلى ذلك جاء قوله تعالى:[404] ﴿ يَٰنِسَآءَ النَّبِيِّ لَسْتُنَّ كأحدٍ مِّنَ النِّسَآءِ ﴾، جاء في تفسير هذه الكلمة أنَّ [405] " أحد في الأصل بمعنى وَحَد، وهو الواحد، ثم وُضِع في النفي العام مستوياً فيه المذكّر والمؤنّث، والواحد وما وراءه، ولستن كأحدٍ من النّساء، لَستُنّ كجماعة واحدة من جماعات

---

(400) الحاقة : (47).

(401) الفرّاء، معاني القرآن: 99/3، وأبو عبيدة، مجاز القرآن: 137/2، والأخفش، معاني القرآن: 507/2، والمبرّد، المقتضب: 252/3.

(402) البقرة : (136).

(403) الزبيديّ، تاج العروس: مادة (وحد).

(404) الأحزاب: (32).

(405) الزمخشري، الكشاف: 544/3.

النّساء، أي: إذا تقصيّت أُمَّةَ النّساء جماعةً جماعةً لم تُوْجد منهنّ جماعة واحدة تساويكن في الفضل والسابقة ".

(فأحد) في الآية الكريمة (فما منكم من أحدٍ عنه حاجزين) حُمِلت على معنى الجماعة بدليل الإخبار عنها بلفظ الحال المجموعة (حاجزين).

(7): مسألة في (مَنْ)

مَنْ [406] اسم مغْنٍ عن الكلام الكثير، المتناهي في البِعَاد والطول، وعن الكسائيّ مَنْ تكون للواحد والاثنين والجمع، وتكون خصوصاً وللإنس وللملائكة والجنّ، وتكون للبهائم إذا خلطتها بغيرها.

ويرى ريمون طحّان أنّ (مَنْ) من الوضعيّات التي لا تَخْدُم السيّاق؛ لملازمتها شكلاً واحداً لا يتغير مهما تغيّرت وظيفتها في الكلام [407] " إنّ الوضعيّات هي آفة السياق؛ لأنّها تحافظ على شكل واحدٍ في التذكير والتأنيث، والإفراد والرفع والنصب والجر، إنّ شكل مَنْ وعدم تغيّره وَفْق الجنس والعدد والحالة النّحوية لا يخدمان السيّاق، ولا التوافق الحاصل بفعل الإتباع والمزاوجة ".

وعَقَد لها سيبويه باباً صغيراً وسمه بـ[408](هذا بابُ إجرائهم صلةَ مَنْ وخبرَه إذا عَنيتَ اثنين كصلة اللّذيْن، وإذا عنيت جمعياً كصلة الّذين) ومن ذلك قول الفرزدق[409] : (الطويل)

تَعَالَ فإنْ عاهَدَتني لا تَخونُني نَكُنْ مِثْلَ مَنْ يا ذِئْبُ يَصْطَحِبانِ

فثنى (يصطحبان) حملاً على معنى (مَنْ)، وليس على لفظها، قال الفرّاء:[410] " ثنّى يصطحبان وهو فعل لـ (مَنْ) لأنّه نواه".

---

(406) الزبيدي، تاج العروس : مادة (منن).

(407) طحان، الألسنية العربيّة: (38).

(408) سيبويه، الكتاب: 415/2.

(409) سيبويه، الكتاب: 416/2.

(410) الزّبيديّ، تاج العروس: مادة (منن).

وممّا جاء في النّص القرآني قوله تعالى:[411] ﴿ وَمِنَ النّاس مَنْ يقولُ ءَامَنَّا بالله وباليوم الأَخِرِ وَمَاهُمْ بمؤمنينَ ﴾.

(فَمَنْ): لفظ مفرد حيث قال: (يقول)، ثُمَّ قال (وما هم بمؤمنين) فحمل على المعنى، فجمع، ومِثْلُ ذلك قوله:[412] ﴿ بَلَىٰ مَنْ أَسْلَم وَجْهَهُ لله وهو مُحْسِنٌ فَلَهُ أَجْرُهُ عندَ رَبِّه ولا خَوْفٌ عَلَيْهم وَلا هم يَحْزَنُونَ﴾.

فأفرد (أسْلَم) وما بعده باعتبار اللفظ، ثُمَّ جمع حملاً على المعنى بقوله (ولا خوفٌ عليهم ولا هم يحزنون).

وممّا جاء في القراءة القرآنيّة للآية الكريمة[413] ﴿ وَمَنْ يَقْنتْ مِنْكُنَّ لله وَرَسولِه وَتَعْمل صالحاً نُؤتِهَآ أَجْرَهَا مرّتين﴾.

وقراءة الجمهور[414] "وَمَنْ يقنت بالمذكّر حملاً على لفظ (مَنْ)، وتعمل بالتاء حملاً على المعنى، وقرأ الجحدريّ، والأسواريّ، ويعقوب في رواية: ومن تقنت بتاء التأنيث، حملاً على المعنى".

(8) : أفعل التفضيل

وللمفاضلة صيغة واحدة مقرّرة عند أصحاب اللغة هي (أَفْعَل)، فإنْ لم تَجْرِ على الإضافة أو جرّدت من (أل) التعريف لَزِمَت الإفراد والتذكير، ومثل ذلك إذا أُضيفت إلى نكرة، وقد لَفَتَ هذا العُدول نَظَر النّحاة، فذهبوا يتلمّسون تفسيراً لهذه المسألة، إذ يطالعنا سيبويه بقوله:[415] " فإنْ أَضفْتَ، فقلت: هذا أوّل رجل اجتمع فيه لزومُ النكرة وأَنْ يلفظ بواحدٍ وهو يريد الجمع، وذلك لأَنّه أراد أَنْ يقول: أوّل الرجال فحذف استخفافاً واختصاراً ".

---

(411) البقرة : (8).

(412) الزجاج، إعراب القرآن: 369/1.

(413) الأحزاب: (31).

(414) أبو حيّان، البحر المحيط: 473/8. وانظر: سيبويه، الكتاب: 415/2.

(415) سيبويه، الكتاب: 203/1.

ورأى المبـرّد أنّ هـذه الصيغـة ناقصـة ، ولا يتـمّ لهـا معنـى إلاّ إذا جـيء بـ (مِـنْ) مـع مجرورهـا، وكأنّهـا أصبحـت مركّبـة فلا تثنـى ولا تجمـع ولا تؤنّـث[416] " مِـنْ قبَـلِ أنّ هـذا البنـاء لا يَكْمُـلُ نعتـاً إلاّ بقولـك: مِـنْ كـذا، تقـول: هـذا أفضـلُ مـن زيـدٍ، وهـذه أفْضَـلُ مـن زيـدٍ، فيكـون أفعـل للمؤنّـث والمذكّـر والاثنيـن والجمـع علـى لفـظ واحـدٍ ".

ويبـدو لـي أنّـه رأي سديـد إلـى حـدٍّ بعيـد، (فأفعـل) التفضيـل مفتقـر لـ (مِـنْ مـع مجرورهـا) ليتـمّ معنـاه، فكأنّـه محمـولٌ علـى الاسـم الموصـول الـذي لا يتـمّ معنـاه إلاّ بصلتـه، وأصبـح (أفعـل) التفضيـل مَـعَ (مِـنْ) كلمـة واحـدة؛ لـذا تَعَـذَّر، الجمـع والتثنيـة والتأنيـث فيـه.

وذهـب الأخفـشِ إلـى أنّ (أفعـل) التفضيـل [417] "إذا صَحبـه (مِـنْ) فإنّمـا يضـاف إلـى مـا هـو بعضـه، فلـم يُثَـنَّ، ولـم يجمـع، كمـا أنّ البعـض كذلـك لا يثنّـى ولا يجمـع ولا يؤنّـث".

ومـن النحويّيـن مَـنْ ذهـب إلـى أنّ (أَفْعَـل) التفضيـل[418]قـد تضمّـن معنـى الفعـل، ففـي القـول: زيـدٌ أَفْضَـلُ مِـنْ عَمْـرو، فـإنّ تقديـره: زيـد يزيـد فَضْلُـه علـى عمـرو، ولمّـا كـان الفعـل لا يثنّـى ولا يجمـع فكذلـك أفعـل التفضيـل الـذي حُمِـلَ علـى معنـاه. ومنهـم مَـنْ حملـه علـى معنـى فِعْـل التعجّـب، إذ بينهمـا علاقـة مشابهـة فـي اللفـظ والمعنـى، وفعـل التعجـب لا يثنّـى ولا يجمـع ولا يؤنّـث، فكذلـك حُمِـل عليـه مـا يشبهـه، ولمّـا عُـرّف أفعـل التفضيـل ثُنّـي وجُمـع لخروجـه علـى الفعليّـة. وحملـه بعضهـم علـى المصـدر، إذْ تأوّلـوا[419]: زَيْـدٌ أفضـل مـن عمـرو، كـأنّ معنـاه فَضْلُـه يزيـد علـى فضـل عمـرو،

---

(416) المبّـرد، المقتضـب: 168/1.

(417) السيوطـي، الأشبـاه والنظائـر: 92/3، والزجاجـي، مجالـس العلمـاء: 247.

(418) الزجاجـي، مجالـس العلمـاء: 247، والجليـس النحـويّ، ثمـار الصناعـة: 105.

(419) الزجاجـي، مجالـس العلمـاء: 247.

فهو بمعنى المصدر، والمصدر لا يثنّى ولا يجمع، وإلى هذا ذهب المازنيّ.

وقد تكون ملازمة أَفْعل التفضيل صورةً واحدة لعلّة فَرْق بينه وبين الأسماء والأوصاف التي جاءت على الصيغة نفسها، فأُعطي هذا المَيْز لأمن اللبس، جاء في شرح الكافية[420] "فما دام معه (مِنْ) لا يطابق به صاحبه تثنية وجمعاً وتأنيثاً بل يلزم في الأحوال صيغة المفرد المذكّر، فأفعل التفضيل يتميّز عمّا يشاركه في هذه الصيغة من الوصف (كأَحْمر) والاسم كـ (أَفْكَل) في بِدء النظر بـ (مِنْ) التفضيليّة، فصارت كأنّها من تمام الكلمة.

ويذهب الصبّان إلى أنّ عدم المطابقة في (أفْعل) التفضيل تعود إلى [421] انحطاط رتبته عن بقيّة المشتقات؛ لأنّه ضعيف في العمل إذ لا يظهر أثره لفظاً، ولا يعمل في الاسم الظاهر إلاّ بشروط.

ورأى الدكتور عبد الفتاح الحموز أنّها [422] " مسألة تومىء تماماً إلى تغليب المذكّر المفرد على المؤنّث والتثنية والجمع ".

ورُبّما نلمح شيئاً آخر في قول المفسّرين يقع في باب الحمل على المعنى، إذ نظروا إلى الاسم المفضّل، ومن ذلك قوله تعالى:[423] ﴿ والفِتْنَةُ أَكْبَرُ مِنَ القَتْلِ﴾، فالفتنة مؤنّث ذكّر معها أفعل التفضيل؛ لأنّها حُمِلت على معنى[424](الكُفر) إلى ذلك ذهب المفسّرون.

---

(420) الاستراباذي، شرح الكافية: 523/3.

(421) الصبّان، حاشية الصبّان: 77/3.

(422) الحموز، ظاهرة التغليب: 67.

(423) البقرة : (217).

(424) أبو عبيدة، مجاز القرآن: 68/1، وابن عطيّة، المحرّر الوجيز: 219/2.

ومن مظاهر العدول في باب (أفعل) التفضيل أنْ تفتقد المطابقة بين المضاف إليه في حال مجيء أفْعل التفضيل مضافاً إلى نكرة، مع الاسم السابق على أفعل، وهذا بيّن في وقوف النّحاة والمفسرين عند قوله تعالى:[425] ﴿وَلاَ تَكُونُوا أوّل كافرٍ به﴾، وكان مُتَطلّب القاعدة النحويّة أن تكون (أوّل كافرين به) ليطابق الواو الدالّة على الجماعة في (تكونوا) إلاّ أنّ هذا العدول قد تأوّله النّحاة والمفسّرون،[426] فذهبوا إلى أنَّ ثمّة موصوفاً قد حُذف، وكان ذلك المحذوف مطابقاً لواو الجماعة، فلمّا حذف حلّت في مكانه الصفة، إذ الأصل (و لا تكونوا أوّلَ فريقٍ كافرٍ به)، وارتأرى الفرّاء في تأويله لهذه الآية أنّ (مَنْ) قد حذفت، وحل ما بعدها محلَّها [427] " وحَّدَ الكافر وقبله جمع وذلك من كلام العرب فصيح جَيّد في الاسم ويراد به (ولا تكونوا أوّل مَنْ يكفر) فتحذف (مَنْ) ويقوم الفعل مقامها فيؤدّي الفعلُ عن مثل ما أدَّت (مَنْ) من التأنيث والجمع وهو في لفظ التوحيد ".

ويرى ابن عطيّة: [428]أنّ التوحيد محمول على النيّة، وحّد (كافر) وهو بنيّة الجمع؛ لأنّ أفعل إذا أُضيف إلى اسم متصرّف من فعل جاز إفراد الاسم، والمراد الجماعة.

على أنّ انفكاك المطابقة بين (تكونوا) و (كافر) عند الدكتور تمّام حسّان[429] لا يعني شيئاً؛ لأنّ المعنى لا يتأثّر لوجود قرائن ضمنت هذا المعنى.

---

(425) البقرة: (41).

(426) الأزهري، شرح التصريح: 101/2، والسمين الحلبي، الدرّ المصون: 318/1.

(427) الفرّاء، معاني القرآن: 33/1.

(428) ابن عطيّة، المحرّر الوجيز: 270/1.

(429) حسّان، د. تمّام، اللغة العربيّة معناها ومبناها : 238.

وممّا أنشده الفرّاء في المطابقة وعدمها ما جاء في قول الشاعر: [430](الكامل).

وَإذا هُمُ طَعِموا فَألأَمُ طاعمٍ وإذَا هُمُ جَاعُوا فَشَرُّ جِيَاعِ

فأفرد (طاعم) وقبله مجموع، وطَابق في الثاني بقوله (جياع)، والتقدير: فألأم فريق طاعمٍ، على تقدير حذف الموصوف، وإقامة الوصف في مكانه.

وممّا يندرج من صور العدول عن المطابقة في هذا الباب ما وقع من تعاطفٍ بين اسمي التفضيل المضافين، فإنّ الثاني أُضيف إلى ضمير مفرد ومذكّر، وإن كان السابق مضافاً إلى مثنّى أو جمع أو مؤنّث، قال سيبويه:[431] "وهو قبيح أنْ تَجعل اللفظ كالواحد كما تقول: هو أَحْسَنُ الفِتيانِ وأَجْمَلُه، وأَكْرَمُ بنيه وأَنْبَلُه، وإنّما وَحّد الضمير ذهاباً إلى المعنى ".

ومثْلُ هذا ما ذكره الفرّاء [432] " قالت العَرَبُ: هو أَحْسَنُ الرَجُليْن، وأَجْمَلُه؛ لأنّ ضمير الواحد يصلح في معنى الكلام أنْ تقول: هو أَحْسَنُ رَجُلٍ في الاثنين، وكذلك قولك: هي أَحْسَنُ النّساء وأَجْمَلُه، مَنْ قالَ: وَأَجْمَلُه، قال: أَجْمل شيء في النّساء، وَمَنْ قال: وأجملُهنّ أخرجه على اللفظ ".

وكان القياس أَنْ تكون المطابقة في الضمير: هو أَحْسَنُ الرجليْن، وأجملُهما، وهي أَحْسَنُ النّساء وأجملُهُنَّ، إلاّ أنّ هذا العدول حُمِلَ على المعنى، فكأنّه في التثنية والجمع صيّر ذلك كُلَّه شيئاً واحداً على إرادة معنى الجنس فتوحّد لفظ الضمير لتوحدّ المعنى.

والقول نفسه عند أصحاب المَذْهب السَلَفيّ، إذ يطالعنا ابن قيّم الجوزيّة[433] "أنّ المعنى أَحْسَنُ شيء من هذا الجنس، ولذلك

---

(430) السمين الحلبي، الدرُ المصون: 317/1.

(431) سيبويه، الكتاب: 80/1.

(432) الفرّاء، معاني القرآن: 130/1. وانظر: أبا حيّان، البحر المحيط: 176/10.

(433) الحمود، د. عبد الفتاح، (1986)، المذهب السلفي، (ابن قيم الجوزيّة وشيخه ابن تيمية) في النحو واللغة، مؤتة للبحوث والدراسات، مجلد (1)، العدد (1): 40.

عَطَفَ (وَأَجْمَلُه) عليه، وشاهده في ذلك قوله عليه السلام:[434] " خَيْرُ نِساءٍ رَكِبنَ الإبِلَ، صالحُ نساء قريش، أحناه على وَلَدٍ في صِغَره، وأرعاه على زوجٍ في ذات يده ". فقال (أحناه) و (أرعاه) وكان القياس أَنْ يقول: (أحناهنّ) و(أرعاهنّ) إلاّ أنّه حمل على معنى الجنس، فأفرد الضمير وذكّره، ومثل ذلك[435] " حديث أنس: كان النبيّ -صلى الله عليه وسلم- أَحْسَنَ الناسِ وجهاً، وأحسنه خُلُقاً، بالإفراد في الثاني. وحديث ابن عبّاس في قول أبي سفيان: عندي أَحْسَنُ العَرَب وأجملُه أَمّ حبيبةَ بالإفراد في الثاني أيضاً، قال أبو حاتم السجستانيّ: لا يكادون يتكلّمون به إلاّ مفرداً ".

ويبدو لي أنّ أقرب الآراء في تفسير (أَفْعل) التفضيل إن كان مفرداً في حال التجريد من الإضافة والتعريف أنه محمول على معنى المصدر أو الفعل، وكلاهما لا يثنى ولا يجمع، وإفراد أفعل التفضيل يدلّ على وَحْدة المعنى؛ لأنّ المثنّى والجمع يُعْرفان من القرينة، إذ ينظر إلى الاسم السابق على هذه الصيغة (أفعل)؛ لأنّ النظر لما بعد الصيغة فيه كُلْفةٌ على المتكلّم.

---

(434) ابن الأثير، (د.ت)، النهاية في غريب الحديث والأثر، ت: محمود محمد الطناجي، دار إحياء الكتب العربيّة، عيسى البابي الحلبي وشركاه،: 454/1.

(435) الحموز، د. عبد الفتاح، المذهب السلفي: 40.

(9): وزن أَفْعَـال

وممّـا ذكَـره أصحـاب اللغـة والنَّحـو مـن هـذا الـوزن حيـث صيّرتـه العـرب وَصْفـاً للمفـرد، قولهـم:[436] بُرْمـة أَعْشَـار، وَثَـوْب أَسْمَـال، وَثَـوْب أَخْـلاَق، وَحَبْـل أَحْـذاق (قِطَـع)، وَرُمْـحٌ أَقْصَـاد (متكسّـر)، وَبَلَـدٌ أَخْصَـاب، وَنُطْفَـةٌ أمشـاج، وعلـى هـذا الأخيـر قولـه تعالـى:[437]﴿ إِنَّـا خَلَقْنـا الإنسـٰـنَ مـن نُّطْفَـة أمشـاجٍ نَّبْتَلِيْـه﴾.

وكُـلّ هـذه الجمـوع جـاءت وَصْفـاً للمفـرد وحـاول النّحـاة أَنْ يجـدوا تفسيـراً لذلـك، فارتـأوا أَنّ هـذا الجمـع يحمـل علـى المعنـى، فيكـون الواحـد يـراد بـه الجمـع كأَنّهـم جعلـوه أجـزاءً، فالبرمـة مجتمعـة مـن الأكسـار والأعشـار وهـي قطعهـا، والثـوب مؤلـف مـن القطـع، كـلّ واحـدٍ منهـا سِمْـل، أي: خَلَـقَ. والنطفـة مركّبـة مـن أشيـاء كُـلٌّ واحـد منهـا مَشَـج، فلمـا كـان مجمـوع تلـك الأجـزاء ذلـك الشـيء المركّـب منهـا جـاز وصفـه بهـا.

وَمِـنْ لطيـف النظـر فـي هـذه المسألـة مـا جـاء فـي شـرح الكافيـة[438] " وجرّأهـم علـى ذلـك كَـوْنُ (أَفْعـال) جمـع قلّـة، فحكمـه كحكـم الواحـد "، لأنّ (أَفْعـال) يحمـل علـى معنـى (جمـع) أو جماعـة، وكلاهمـا مفـرد.

ولكنّنـا نَجـدُ غيـر هـذا الـوزن (أَفْعـال) وإن كـان غالبـاً، فقـد جـاءت أوصـاف علـى وَزْن (فَعَالـل) وَ (فَعَالِيْـل) نحـو:[439]أرض سَبَاسِـب، وقميـص شَـرَاذم، ولحـم خَرَاديـل، وثـوب شمـا طيـط، أي: خَلَـق، وناقـة مفاتيـح، وهـي الواسعـة الإحليـل. والقـول فيهـا أَنّهـا محمولـة علـى

---

(436) ابن فارس، الصاحبي: 213. وانظر: ابن قتيبة، أدب الكاتب: 504، والاستراباذي، شرح الكافية: 330/2، والعكبري، اللباب: 405/1، والزمخشري، شرح الفصيح: 597/2، والزَبيديّ، تاج العروس: مادة (قصد، خصب، مشج).

(437) الإنسـان : (2).

(438) الاستراباذي، شرح الكافيـة: 33./2.

(439) الزَبيـديّ، تـاج العـروس: مـادة (سبـب، وخـرد، وشمـط، وفتـح).

المعنى، قال ابن فارس:[440] ويقولون: أَرْض سباسِبُ، يسمّون كُلّ بقعة منها سَبْسَباً لا تساعها ".

(10) : (وزن فواعل)

جاء هذا الجَمْع وصفاً للمفرد في قراءة حمزة للآية الكريمة[441] ﴿وَأَرْسَلْنا الرِّياحَ لَوَاقِحَ ﴾، قرأ الرياح بغير ألف، فجاءت مفردة، وبقي وصفها مجموعاً، وحجّته[442] أنّ الريح في معنى جمع، ألا ترى أنّك تقول: قد جاء الرِّيح من كُلّ مكان، تريد الرياح، كما تقول ثوب أَخْلاق فحملت على المعنى.

وذهب الزّمخشري إلى[443] أنّ هذه القراءة محمولة على تأويل الجنس، وبه قَطَع أبو حيّان [444] " وَمَنْ قَرَأ بإفراد الرِّيح فعلى تأويل الجنس كما قالوا: أَهْلَكَ النّاس الدِّينار الصُفْر، والدِّرهم البيض ".

(11) :إفراد المضمر في الفعلين (نِعْمَ وبِئْسَ)، وتذكيره، في الغالب

إذا جاء ضمير فعل المدح والذَم فاعلاً أُفرد، وذُكّر، ووجب استتاره، فلا يثنّى، ولا يجمع، ولا يؤنّث، ولا يظهر على حَدِّ قول النّحاة ما عدا الأخفش الّذي حكى عن قَوْمٍ من العرب إظهاره، وقد ردَّ ابن عصفور ذلك بقوله:[445] " إلاّ أنّه لم يتحقّق بقاؤهم على الفصاحة لمخامرتهم الحاضرة ".

---

(440) ابن فارس، الصاحبي: 213.

(441) الحجر : (22).

(442) ابن زنجلة، حُجّة القراءات: 382، والفرّاء، معاني القرآن: 87/2.

(443) الزمخشري، الكشاف: 538/2.

(444) أبو حيّان، البحر المحيط : 474/6.

(445) ابن عصفور، المقرّب: 103.

وقد نَصَّ سيبويه على أنّ ذلك المضمر لا يصحّ الوقوف عليه، بل لا بُدَّ له من مفسّر ليظهر معناه[446]" ولا يجوز لك أنْ تقول نعم ولا رُبَّه وتسكت؛ لأنّهم إنّما بدأوا بالإضمار على شريطة التفسير ".

وطلب النحويّون علّة ذلك العدول فأرتأوا[447] أنّ الضمير أَشَدُّ إبهاماً من غيره، فلا تستفيد منه إذا لم يتقدّمه ما يعود عليه، وكأنّهم استغنوا بتثنيه التمييز وجمعه عن تثنيته وجمعه، فالضمير مقدّر في الذهن وذلك بَيّن في قولهم المصنوع: نعم رجلين الزيدان، ونعم رجالاً الزّيدون.

يزاد على ذلك[448] أنّ الإبهام على المخاطب يستجلب انتباهه؛ لأنّ النفس تشرئب إلى معرفة ما غاب، وأبهم، وإذا كان كذلك توفرت دواعيه واجتمع ذهنه إلى معرفة ما يجيئه من بعد وهو قوله فتوفّر على استماعه فكان أقرب إلى فهمه.

وهي مسألة تنهض على[449] التغليب في نظر الدكتور عبد الفتاح الحموز، من تغليب المفرد على غيره لأنّه أصل.

ويظهر لي أنّ اختيار الضمير المفرد المذكّر على غيره؛ يعود إلى أنّهم حملوا هذه المسألة على الأصل، فالإفراد هو أصل التثنية والجمع، كما أنّ التذكير أصل والتأنيث فرع، ولمّا كان هذا الضمير مفتقراً إلى غيره كان اعتمادهم على المفسّر أبين وأوضح للمعنى؛ لأنّ التمييز على حسب قصد المتكلّم.

---

(446) سيبويه، الكتاب: 176/2.

(447) الاسترابادي، شرح الكافية: 247/4، وابن عصفور، المقرّب: 103، والأهدل، الكواكب الدرّية: 57/2، ومغني اللبيب: 908، والصبّان، شرح الصبّان: 309/2.

(448) الثمانيني، الفوائد والقواعد: 223.

(449) الحموز، ظاهرة التغليب: 94.

(12) : إفـراد مضمـر رُبّ

وتتجلّـى صـورة هـذا الضميـر المفـرد المذكّـر فـي مجـرور رُبّ، ولكـنّ مَيْـزه مـن المسألـة السابقـة هـو ظهـوره، وقـد اختلـف النَّحويّـون فـي هـذا الضميـر، فَذَهَـب البصريّـون إلـى وجـوب إفـراده وتذكيـره بينمـا أجـاز الكوفيّـون (تثنيتـه) و (جمعـه) أي المطابقـة فيـه [450] "وحكـى الكوفيّـون رُبَّـه رجـلاً قـد رأيـت، ورُبَّهمـا رجليـن، ورُبَّهـم رجـالاً، ورُبّـه رجـالاً، ورُبَّهـنّ نسـاءً، وربّـه نسـاءً مَـنْ وَحـدّ، فلأنـه كنايـة عـن مجهـول ومَـنْ لـم يوحّـد فلأنّـه رَدُّ كـلام كأَنّـه قـال لـه: مالـك جـوارٍ ؟ فقـال: رُبّهـنّ جـوارٍ قـد ملكـت ".

ورأى المـرادي أنّ لـزوم الإفـراد والتذكيـر[451] " للاستغنـاء بتثنيـة تمييـزه، وجمعـه، وتأنيثـه، نحـو: رُبَّـه رجـلاً، ورُبَّـه رجليـن، ورُبَّـه رجـالاً، ورُبَّـه امـرأةً، وعلـى هـذا جـاء قـول الشاعـر: (الخفيـف)

رُبَّـه فتيـةً دَعَـوْتُ إلـىَ مَـا يُـوْرِثُ المجـدَ دَائِبـاً فأَجَابُـوا "

يبـدو لـي أَنّ المـرادي أراد أَنْ يقـول: إنّ ذلـك الضميـر لا يحمـل قيمـة معنويّـة إلاّ بتمـام مفسّـره، فالمعنـى مرتبـط بالمفسّـر لا بالضميـر لأَنّ الضميـرَ مُبْهـم ومفتقـرٌ إلـى ذلـك المفسّـر، فليـس ثَمَّـةَ داعٍ لمطابقتـه، استغنـاء عنـه بمفسّـره.

وذَهـب الدكتـور عبـد الفتـاح الحمـوز إلـى [452] أنّ الضميـر مفـردٌ ومذكّـرٌ فـي هـذه المسألـة تغليبـاً لـه علـى غيـره مـن التأنيـث، والتثنيـة والجمـع لأَنّـه أَصْـلٌ.

ويظهـر لـي أَنّ مطابقـة الضميـر لا تعنـي شيئـاً، إذا لا تزيـل اللبـس عنـه لأَنّـه مفتقـرٌ إلـى مـا بعـده (المفسّـر)، وأصبـح ذلـك الضميـر مـع مفسّـره كأَنّهمـا شـيء واحـد، فاستغنـي عنـه بتثنيـة المفسّـر وجمعـه.

---

(450) ابـن السرّاج، الأصـول فـي النحـو: 422/1.

(451) المـرادي، الجنـي الدانـي: 449.

(452) الحمـوز، ظاهـرة التغليـب: 96.

(13): التوكيد بـ (أَفْعُل)

ويطالعنا هذا الوزن في باب التوابع، إذ أكّدوا المثنّى بالجمع توكيداً معنوياً بالنفس أو العين على وزن (أَفْعُل) نحو قولهم: جاءني الزيدان أَنْفُسهما وأَعْيُنهما، وهذا على الرأي المشهور، [453] وإنْ كان ابن كيسان، وابن إياز، وابن مالك يجيزون المطابقة في المثنى، وذهابهم إلى الجمع دون التثنية في هذا الباب مرجعه (التخفيف)؛ لأنّه يترتب على إضافة الشيء إلى نفسه ثِقَلٌ؛ لذا فرّوا إلى الجمع، وهو فرار من ثقيل إلى ما هو أثقل منه لضرب من التخفيف، كما أنّ التثنية هي جمع في المعنى، فقد عبروا عن الاثنين بلفظ الجمع، فقالوا: قد فعلنا، وهما اثنان.

يزاد على ذلك أنّ التعبير عن المثنّى بالجمع في هذا الباب لا يحدث لَبْساً؛ لأنّ الجمع قد أُضيف إلى مثنّى، وعلى هذا جاء قول الزمخشري: [454] " وإنّما جُمِعت الصيغة في المثنّى لأنّها مضافة إلى ضمير التثنية، والمثنّى إذا أضيف إلى مثله يجوز أنْ يجمع لأنّ اللبس مأمون، كقوله تعالى:[455] ﴿ فقد صَغَت قُلُوبُكُما ﴾.

ودار في هذا الفلك قول أبي حيان: [456] " وأَتَى بالجمع في قوله: قلوبكما، وحسّن ذلك إضافته إلى مثنّى، وهو ضميرهما، والجمع في مثل هذا أكثر استعملاً من المثنّى... والقياس أن يعبّر بالمثنى عن المثنّى، لكنْ كرهوا اجتماع تثنيتين فَعَدلوا إلى الجمع؛ لأنّ التثنية جمع في المعنى، والإفراد لا يجوز عند أصحابنا إلاّ في الشعر".

---

(453) الاستراباذي، شرح الكافية: 389/2، والسيوطي، همع الهوامع : 164/3، والأهدل، الكواكب الدريّة: 118/2.

(454) الزمخشري، الأنموذج: 67.

(455) التحريم : (4).

(456) أبو حيّان، البحر المحيط: 210/10.

(14): عَـوْد الضميـر

قسّـم النّحويّـون الضمائـر فـي العربيّـة إلـى ثلاثـة أقسـام، بحيـث إذا بَـدَأ الحديـث بواحـدٍ منهـا وَجَـب أنْ يستمـرّ فـي الكـلام حتّـى نهايتـه، لتحقيـق صـورة المطابقـة [457]، فالأصـل توافُـقُ الضمائـر فـي المَرْجـع حَـذَراً مـن التشتيـت إلاّ أنّ المتكلّـم قـد يَعْـدل عـن هـذا السَّمْـت، فيخـرج مـن أسلـوب إلـى آخـر، ويلتفـت مـن خطـاب إلـى غيبـة، ومـن مخاطـب إلـى متكلّـم لمعنـى يريـده المتكلّـم، فيصبـح اللفـظ تابعـاً للمعنـى، وعلـى هـذا لا تجـوز المناقلـة بيـن الضمائـر إلاّ لمعنـى مطلـوب [458] " ولا يجـوز أن يقـع أحدهمـا موقـع الآخـر إلاّ لمعنـى يّحسنـه ويوجبـه ".

وارتـأى أبـو حيّـان [459] أنّـه لا يجـوز لنـا أنْ نقيـس عليـه؛ لأنّـه لـو قيـس شـيء مـن هـذا لالتبسـت الـدلالات، واختلطـت الموضوعـات.

ونَبّـه أصحـاب النظـر فـي العربيّـة علـى أنّ الابتـداء باللفـظ ثُـمّ الحمـل علـى المعنـى أكثـر استعمـالاً، وذكـروا أنّ ثَمّـةَ حَرْفـاً فـي القـرآن الكريـم بـدأ بالحمـل علـى المعنـى ثُـمّ عقّـب بالحمـل علـى اللفـظ، وذلـك واضـح فـي نـصّ السيوطـي[460] "إذا اجتمـع فـي الضمائـر مراعـاة اللفـظ والمعنـى، بُـدِيء باللفـظ ثُـمّ المعنـى، قـال الشيـخ علـم الدّيـن العراقـيّ ولـمُ يُبَـح فـي القـرآن بالحمـل علـى المعنـى إلاّ فـي موضـع واحـد وهـو قولـه:[461]﴿وَقَالـوا مَـا فـي بُطُـون هـٰـذه الأَنعَـٰـم خَالِصَـةٌ لّذكُـورِنـا ومُحَـرَّمٌ علـى أَزْوَاجِنَـا﴾ فأنّـث خالصـة حمـلاً علـى معنـى (مـا)، ثُـمّ راعـى اللفـظ، فَذَكّـر، فقـال: (محـرَّم) ".

---

(457) السيوطـي، الإتقـان: 399/1.

(458) الثمانينـي، الفوائـد والقواعـد: 130.

(459) السيوطـي، همـع الهوامـع: 196/1.

(460) السيوطـي، الإتقـان: 401/1. وانظـر: العكبـريّ، التبيـان فـي إعـراب القـرآن: 542/1.

(461) الأنعـام : (139).

ومما تأتّى للمفسرين من نَظَر في مسألة عَوْد الضمير [462] أنْ تجعل الراجع من الذّكر للآخر من الاسمين، فالأصل عَوْده على أقْرَب مذكور، وهذا هو الغالب في نَظَرهم، وإنْ رأوا أنّ ذلك لم يكن متلئباً في كلام العرب، فَرُبّما عاد الضمير على الاسم الأوّل، وذلك بَيّن من خلال ذكرهم للآيات الكريمة.

وممّا يطالعنا من مظاهر العدول أنّ المتكلّم يبدأ بضمير المثنّى، ثُمّ يَعْدل عن الكلام إلى ضمير المفرد، ومن ذلك قوله تعالى:[463] ﴿ واستَعِينُوا بالصَّبر والصَّلٰوة وإنّها لَكَبِيْرة إلاَّ عَلَى الخَٰشِعِيْنَ ﴾، فقد تقدّم اسمان متعاطفان، أحدهما مذكّر (الصبر) والآخر مؤنّث (الصلاة)، وأفرد الضمير المؤنّث في (إنّها) على أقرب مذكور وهو (الصلاة)، وكان وَجْه الكلام أنْ يأتي بالضمير (مُثنّى) لتحقيق مبدأ المطابقة، وقد وَجّه المفسّرون هذا العُدُول إلى إرادة المعنى، فقد عاد الضمير على الصّلاة لأنّها موضوع الكلام ومداره [464] فتعظيماً لشأنها أَفْرَدها بالذّكر، فكان رسول الله – صلّى الله عليه وسلّم – إذا حَزَبَه أَمْر بَادَر إلى الصلاة؛ لأنّها عمود الدين، وذهب أبو حيّان إلى القول [465] " فأعاد الضمير عليها على ظاهر الكلام لأنّها أَشْرَفُ وأَشَقُّ نتائج الصبّر ".

ويبدو لي أنّ إفراد الضمير المؤنّث الذي خصّ به الصّلاة أَمْرٌ يتطلبه سياق المعنى؛ لأنّ هذه الآية سُبِقت بآية أخرى أُدير الكلام فيها على الصلاة [466] ﴿ وأَقِيْموا الصَّلٰوة وءَاتوا الزَّكَوٰةَ واركَعُوا مَعَ الرَّاكِعِيْنَ ﴾.

---

(462) الفرّاء، معاني القرآن: 157/3، والأخفش، معاني القرآن: 81/1، وأبو عبيدة، مجاز القرآن: 39/1، والزركشي، البرهان: 30/4.

(463) البقرة : (45).

(464) الزمخشري، الكشاف: 162/1، ابن عطيّة، المحرّر الوجيز: 277/1، والسيوطي، تفسير الجلالين: 10.

(465) أبو حيّان، البحر المحيط: 52/2.

(466) البقرة : (43).

ومن العدول عن المثنّى إلى ضمير المفرد المؤنّث قوله تعالى: [467] ﴿ والّذين يَكْنِزون الذَّهبَ والفِضَّةَ ولا يُنْفِقُونَها في سبيل الله فَبَشِّرهُم بِعَذابٍ أَلِيْمٍ ﴾، إذ تقدّم اسمان متعاطفان (الذهب) و (الفضّة)، وأنبأ عنهما بالضمير المفرد المؤنّث (و لا ينفقونها)، وكان القياس النّحويّ أنْ يُثنّى هذا الضمير.

وذهب المعجمات اللغويّة في بيان هذا العُدُول إلى ثلاثة أوجه:[468] "أوّلها أنّ الذهب مؤنّث، ويقال: إنّ التأنيثَ لغةُ أَهْل الحجاز، ويقولون: نزلت بلغتهم، والضمير في الآية للذهب فقط، وخصّها بذلك لعزّتها، وسائر العرب يقولون: هو الذَّهب. وثانيهما: قيل إنّ الضمير راجع إلى الفضّة لكثرتها. وثالثهما: قيل: إنّه ذهب إلى الكنوز، وجائز أنّ يكون محمولاً على الأموال كما هو مصرّح به في التفاسير".

وجاء عَوْدُ الضمير على أقرب مذكور (الفضّة) حَمْلاً على المعنى المشترك بين الذهب والفضّة، فكلاهما كنوز وأموال فاتّحاد المعنى آذن بتوحّد الضمير، وهذا ما ذهب إليه المفسّرون [469] "أنّ كُلّ واحدٍ منهما جملة وافية وعدّة كثيرة ودنانير ودراهم، وكنوز ".

وممّا جاء فيه الضمير عائداً على الاسم الأوّل قوله تعالى: [470] ﴿ وإذَا رَأَوا تِجَـٰـرَةً أَوْ لَهْواً انفَضُّوا إليها ﴾، فَرَجْعُ الضمير في (إليها) جاء إلى التجارة، وهي الاسم السابق، وتأوّل المفسّرون هذا العدول أنّ هناك حذفاً قد وقع في الآية، والتقدير:[471] إذا رأوا

---

(467) التوبة : (34).

(468) الزّبيديّ، تاج العروس: مادة (ذهب).

(469) الفرّاء، معاني القرآن: 34/1، والزمخشري، الكشاف: 255/2، والسيوطي: تفسير الجلالين: 253، وهمع الهوامع: 263/1.

(470) الجمعة : (11).

(471) الزمخشري، الكشاف: 539/4.

تجارة انفضوا إليها، أو لَهْواً انفضّوا إليه، فَحُذف أحدهما لدلالة المذكور عليه. وجاء في مجاز أبي عبيدة[472] " أنّ العَرَب تَفْعَلُ ذلك إذا أشركوا بين اثنين قَصَروا، فخبّروا عن أحدهما استغناء بذلك وتحقيقاً لمعرفة السامع بأنّ الآخر قد شاركه، ودخل معه في ذلك الخبر ".

وذهب الدكتور فاضل السامرائي إلى [473] أنّ عَوْد الضمير على التجارة، كانها سبب الانفضاض، وهو يخطب.

وأراني أميل إلى رأي السامرائيّ، لأنّ المصلّين تركوا الرسول _صلى الله عليه وسلّم- يخطب يوم الجمعة، إذ سمعوا بقدوم العِيْر، فخرجوا وهم يضربون الطبول، فكان مدار المعنى على التّجارة، لا اللهو، ويعزّز ما جاء في تفسير الجلالين[474] " أنّ التجارة كانت مطلوبهم دُوْن اللّهو ".

وممّا جاء الضمير فيه مفرداً مذكّراً بعد اسمين متعاطفين قَوْلُه تعالى: [475] ﴿ واللهُ وَرَسُوْلُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضُوه ﴾ فوحّد الضمير في (يرضوه)، قال المفسّرون[476] لأنّه لا تَفَاوُتَ بين رِضا الله، ورضا الرسول، فكانا في حكم مَرْضيٍّ واحدٍ. وهذا القول ينبيء عن أنّ تَوَحّد الضمير قام على توحّد المعنى، وهو (الرِّضا) لكليهما.

وتوافق المعنى أدّى إلى توحد الضمير في قوله تعالى: [477] ﴿ إِنَّ الّذين كَفَروا لَوْ أَنَّ لَهُم مَّا في الأَرْض جميعاً وَمِثْلَه مَعَهُ ليفتدوا به﴾، أفرد الضمير في (بِهِ)، وإن كان قد تقدّم عليه شيئان هما المعطوف (مِثْلَه) والمعطوف عليه (ما)، وكان الوجه أنْ

---

(472) أبو عبيدة، مجاز القرآن: 257/1، وانظر: الفرّاء، معاني القرآن: 157/3.

(473) السامرائي، د. فاضل: معاني النّحو: 68/1.

(474) السيوطي: تفسير الجلالين : 736 وما بعدها.

(475) التوبة : (62).

(476) الفرّاء، معاني القرآن: 445/1، والزمخشري، الكشاف: 272/2، السيوطي، الإتقان: 82/2.

(477) المائدة : (36).

يقال (لهما) إلاّ أنّه عَدَل عن ضمير التثنية إلى ضمير المفرد، لتوفّرهما على معنى واحدٍ، وإلى هذا ذهب أبو حيّان[478] " إمّا لغَرض تلازمهما، فأُجريا مجرى الواحد، كما قالوا: رُبَّ يوم وليلة مرَّ بي، وإمّا لإجراء الضمير مجرى اسم الإشارة، كأنّه قال: ليفتدوا بذلك، وقال الزمخشري: ويجوز أن تكون الواو في (ومثله) بمعنى مع فيوحّد المرجوع إليه ".

ويكثر دوران هذه المسألة في محكم التنزيل على نحو ما نطالعه في الآيتين الكريمتين[479] ﴿ قَالَ فَمَن رَّبُّكُما يا موسى﴾ وقوله[480] ﴿ فلا يُخْرِجَنَّكُما مِنَ الجَنَّة، فَتَشْقَى﴾، فقد خاطب في الآية الأولى موسى وهارون (عليهما السلام)، ثُمّ خَصّ بالنداء موسى (عليه السلام)، ورأى البلاغيّون[481] أنّ ذلك من أساليب العربيّة في الالتفات من المُثنّى إلى المفرد؛ لاستدرار السامع، وبعث نشاطه، بينما ذهب المفسّرون إلى أنّ هذا العدول إلى المفرد بعد المثنّى جاء بسببٍ من[482] أنّ الأصل في النبّوة لموسى وحده، وأنّ هارونَ وَزِيْرُه وتابعه.

أمّا الآية الثانية فقد أسند الخروج إلى آدم وحوّاء، وقد اشتركا في ذلك بينما خَصَّ آدم (عليه السلام) بالشقاء؛ لأن الرجل يقوم على أمْر أهله، فكان الانتقال من التثنية إلى المفرد لدواعي المعنى، ويعزّز ذلك ما جاء في التفاسير[483] من أنّه اقتصر على شقائه؛ لأنّ الرجل يسعى على زوجه.

---

(478) أبو حيّان، البحر المحيط: 43/1، والزمخشري، الكشاف: 662/1 وما بعدها.

(479) طه : (49).

(480) طه : (117).

(481) الزركشي، البرهان: 314/3.

(482) الزمخشري، الكشاف: 68/3، والسيوطي، تفسير الجلالين: 416.

(483) الزمخشري، الكشاف: 92/3، والسيوطي، تفسير الجلالين: 423.

وممّا أُسند فيه الفعل إلى ضمير الاثنين، ثُمّ أخبر عنه بالمفرد، قوله تعالى:[484] ﴿ فلمَّا بَلَغَا مَجْمَعَ بَيْنهما نَسِيا حُوْتَهما﴾، ثُمّ قال: ﴿فإنّي نَسِيْتُ الحُوْت﴾، فأسند فعل النسيان إلى موسى (عليه السلام) وفتاه، ثُمّ خَصَّ الفتى وحده بالنسيان في قوله: (نَسِيْتُ)، ففي الآية الأولى أَسْنَد الفعل إليهما، لأنّهما مشتركان في المعنى[485]: فقد نَسِي يوشع حَمْلَه عند الرحيل، ونَسِي موسى تذكيره، بينما في الفعل الثاني طَلَب موسى من فتاه الحوت، فَذَكر الفتى أنّه قد اعتراه النسيان.

أمّا ما جاء في هذه المسألة من مادّة الشعر فيلحظ أنّه قد وقَفَ على ما جاء مُزْدوجاً من أعضاء جسم الإنسان ثُمّ يخبر عن ذلك بالإفراد، أو أنْ يبدأ بإفراد ثُمّ يخبر عنه بالمثنّى، وقد بسط العكبريّ رأيه في هذه المسألة، فرأى أنّ المناقلة بين التثنية والإفراد، أو الإفراد والتثنية تأتي على أربعة أَضْرب[486]:

أولاً: أنْ تكون على الحقيقة في الخبر والمخبر عنه، فتقول: عيناي رأتاه. ثانياً: تخبر عن اثنين وتفرد الخبر كبيت المتنبي: (الطويل).

حَشَايَ عَلَى جَمْرٍ ذَكَيٍّ مِنَ الغضى وَعَيْنايَ في رَوْضٍ مِنَ الحُسْنِ تَرْتَعُ

ثالثاً: أنْ تخبر عن اثنين بواحدٍ وتُفْرد الخبر، فتقول: عيني رَأَتْه، وأُذُني سمعته.

رابعاً : أنْ تعَبِّر عن اثنين بواحدٍ، وتثنّي الخبر حَمْلاً على المعنى، فتقول: عيني رأتاه، وأُذني سمعتاه، كقول الشاعر: (الطويل).

إذَا ذَكَرَتْ عَيْني الزَّمانَ الّذي مَضَى بصَحْراءِ فَلْجٍ ظَلَّتَا تَكِفَانِ

---

(484) الكهف: (61، 63).

(485) الزركشي، البرهان: 235/2. وانظر: الزمخشري، الكشاف: 684/2.

(486) المتنبي، أحمد بن الحسين، (1971)، شرح العكبريّ، ت: مصطفى السقّا، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط أخيرة. وانظر: ابن فارس، الصاحبي: 253، والاستراباذي، شرح الكافية: 430/3.

والتعبير بالمثنّى مع إفراد مَرْجعه يكثر دورانه في الشعر، قال الشاعر: [487](الهزج)

لِمَنْ زُحْلُوفةٌ زُلٌّ بِهَا العَيْنانِ تَنْهَلُّ

فجاء بالمثنّى المؤنّث (العينان)، وأخبر عنه بضمير المؤنّث (تَنْهَلُّ)، وكان القياسُ أَنْ يقولَ: (تنهلاّن)، وبدا لابن جنيّ [488] أَنّ هذا العدول يرجع إلى المعنى لكون العينين كالعضو الواحد، ومثل هذا ما ذهب إليه السيوطي،[489]إذ رأى أَنّ حكم العينين حكم حاسّة واحدة.

ودوّن ابن فارس قول الفرّاء: [490] "وكُلٌّ اثنين لا يكاد أحدهما ينفرد، فهو على هذا المثال". فما ذهبوا إليه ينبئ عن مسألة المعنى، فاتّحاد الشيئين في معنى واحدٍ فَرَض سلطان التوحّد في اللفظ، ومن ذلك قول الفرزدق: [491] (الوافر).

فَلَو رَضِيَتْ يَدَايَ وَضَنَّت لَكَانَ عَلَيَّ لِلقدَر الخِيارُ

فقال: ضَنَّتْ بعد قوله: (يداي) وكان القياس أن يقول: (ضنّتا). وعلى هذا النّحو جاء قول الشاعر:[492](الكامل).

وَكَأنّ بالعَيْنَيْن حَبَّ قَرَنْفُلٍ أَوْ سُنْبُلاً كَحِلَتْ بِه فانْهَلَّتِ

فقال: (كَحِلَت، فانهلّت) بعد مثنى (بالعينين) لأَنَّه صيّرهما شيئاً واحداً متّحداً في المعنى، فوحّد الضمير الراجع إليهما، فالحمل على المعنى مسألة بيّنة في هذا الشعر، إذْ توفّر على ما جاء مزدوجاً من أعضاء جسم الإنسان، وهذا الازدواج يحمل معنى واحداً، فصلح التعبير عن المثنّى بالمفرد، فالعينان للرؤية

---

(487) ابن جني، المحتسب: 180/2.

(488) ابن جني، المحتسب: 180/2.

(489) السيوطي، همع الهوامع: 194/1.

(490) ابن فارس، الصاحبي: 253.

(491) ابن جني، المحتسب: 181/2، وابن فارس، الصاحبي: 253.

(492) ابن فارس، الصاحبي: 253.

والإبصار، والأُذنان للسمع، واليدان للعطاء، وعَمَلُ واحدة يجزئُ عن الأُخرَى.

وممّا يجري على هذا السَّمْت أنّ العرب تطلق ضمير التثنية، وهي تريد واحداً، وكثر دوران ذلك في شعرهم، فلهم عبارات موروثة، وقفوا عليها مقدّمات قصائدهم، فقالوا: قِفَا، وعُوْجا، وخليليّ، وصاحبي، قال امرؤ القيس في مطلع معلّقته:[493] (الطويل).

قِفَا نَبْكِ مِنْ ذِكْرَى حَبِيْبٍ وَمَنْزِلِ بِسِقْطِ اللَّوَى بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلِ

وأنشد الفرّاء:[494] (الوافر).

فَقُلْتُ لِصاحبي: لا تَحْبِسَانا بِنَزْعِ أُصولِه واغبرَّ شِيْحَا

وقال الآخر: (الطويل).

فإنْ تَزْجُرَاني يا ابنَ عَفّانَ أنْزَجِر وإنْ تَدَعَاني أَحْمِ عِرْضَاً مُمنَّعَا

ودار في فلك هذا المعنى قول أبي البركات الأنباريّ، إذ ذهب إلى[495] أنَّ التثنية ليست للأفعال، وإنّما هي للأسماء، فلو لم ينزّل الاسم منزلة بعض الفعل وإلاّ لما جازت تثنية باعتباره.

وذكر الزوزني[496] أنّ من عادة العرب إجراء خطاب الاثنين عن الواحد، والجمع وإنّما فعلت العرب ذلك، لأنَ الرجل يكون أدنى أعوانه اثنين، راعي إبله، وراعي غنمه، وكذلك الرفقة أدنى ما تكون ثلاثة، ويجوز أن يكون المراد: قف، قف فإلحاق الألف أمارة دالّة على أنّ المراد تكرير اللفظ.

ويبدو لي أنّها مسألة تحمل على المعنى لا على اللفظ على نحو ما ذهب إليه الزوزني من أنّ التثنية تكون حملاً على

---

(493) الزوزني، شرح المعلقات العشر: 29، وانظر: ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمّد، (د.ت)، مقدّمة ابن خلدون، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، لبنان: 571. وانظر: أبا سويلم، د. أنور (1987) المطرفي الشعر الجاهلي، دار عمّار، عمّان، ط1: 103.

(494) ابن فارس، الصاحبي: 218. وانظر: الحلواني، د. محمد، المغني الجديد في علم الصرف: 376.

(495) أبو البركات الأنباري، أسرار العربيّة: 81.

(496) الزوزني، شرح المعلّقات العشر: 29.

معنى (راعي الإبل) و (راعي الغنم)، ولست أستبعد أنْ تكون هذه التثنية محمولة على معنى التجريد على حَدِّ قول علماء النفس، من أنّ الشاعر يتصور شخصاً آخر متخيلاً يخاطبه، فكأنّه جَرّد من نفسه شخصين في وقوفه على الطلل.

ومن صور الإفراد والإخبار عنه بالمثنى حملاً على المعنى ما يدور في باب (كلا، وكلتا، وكل)، ففيها إفراد لفظي وتثنية معنويّة، وممّا يدلّل على ذلك أنّ الضمير العائد إليها يأتي تارة بالإفراد باعتبار اللفظ، وتارة أخرى بالتثنية حملاً على المعنى، فمن العُدُول عن المطابقة قول الفرزدق:[497] (البسيط).

كِلاَهُما حِيْن جَدَّ الجَرْيُ بَيْنهما قَدْ أَقْلَعَا وكِلا أَنْفَيهما رَابِ

فردّ إلى اللفظ مرّة وإلى المعنى مرّة أخرى، فقال: (أقلعا) باعتبار المعنى، وقال: (رابِ) حملاً على اللفظ.

وفي القرآن الكريم قوله عَزَّ وجَلَّ[498]﴿ وَكُلٌّ أَتَوْهُ داخِرِيْنَ﴾ فقال: (أتوه) بالجمع مع أنّ اللفظ جاء موحّداً (كُلّ) وذلك حملاً على المعنى. قال المبرّد:[499] " فهذا على المعنى، فقد جمع الضمير العائد على كُلّ باعتبار المعنى".

(15): المفرد والجمع

تبدو هذه الظاهرة في القرآن الكريم واضحة، فاهتبل بها المفسّرون وأصحاب النَظَر من البلاغيين؛ لأنّها محمولة على المعنى، وفي هذا الفلك يدور قول ابن كمال باشا[500] " وجهتا اللفظ والمعنى قد تعتبران في إفراد الضمير وجمعه، كما في

---

(497) أبو البركات الأنباري، أسرار العربيّة: 210، والأخفش، معاني القرآن: 396/2، والثمانيني، الفوائد والقواعد 367، والسيوطي، همع الهوامع: 151/1.

(498) النّمل: (87).

(499) المبّرد، المقتضب: 298/2. وانظر: الخوارزمي، ترشيح العلل: 265، والزركشي، البرهان: 317/4.

(500) ابن كمال باشا، رسائل ابن كمال: 89.

قولـه تعالـى: [501] ﴿وَمِـنَ النَّـاس مَـن يَقُـولُ ءَامَنَّـا بالله وباليـوم الأَخِـرِ ومـا هُـم بِمُؤْمِنِيـنَ ﴾، أَفْـرَدَ الضميـر الراجـع إلـى (مَـنْ) فـي (مَـنْ يقـولُ) ثُـمّ جمعـه فـي (مـا هـم) علـى اعتبـار لفظـه أَوّلاً ومعنـاه آخـراً ". ومـن صـور العُـدُول عـن المفـرد إلى الجمـع قولـه تعالـى:[502] ﴿ يـاأَيُّهَـا النَّبِـيُّ إِذَا طَلَّقْتُـمُ النِّسَـآءَ فَطَلِّقوهُـنّ لِعِدَّتِهِـنَّ وَأَحصُـوا العِـدَّة﴾، فقـد بـدأت الآيـة الكريمـة بنـداء النّبـي (صلى الله عليه وسلّم) وحـده، ثـم عـمَّ الخطـاب بقولـه (طلقتـم) فهـو انتقـال مـن الإفـراد إلـى الجمـع، أي مـن خصـوص إلـى عمـوم، فكـان الحَمْـلُ مدعـاة لهـذا العُـدُول، فخوطـب النبـيّ بلفـظ الجميع عَلـى إرادة أَنْ يشملـه هـذا الأمـر مـع أُمّتـه، وكـأنَّ قرينـة الكـلام تنبـيء عـن ذلـك بالقـول (قـل لهـم).

وممّـا يحمـل علـى المعنـى قولـه تعالـى:[503] ﴿ حَتّـى إِذا جَـآءَ أَحَدَهُـمُ المَوْتُ قَـالَ رَبِّ ارجِعُـونِ﴾، قـال ابـن فـارس:[504] " إِنّمـا يقـال هـذا لأَنّ الرجـل العظيـم يقـول: نحـن فعلنـا، فعلـى هـذا الابتـداء خوطبـوا فـي الجـواب" وفـي هـذا المـدار جـاء الحمـل علـى معنـى التعظيـم فـي قـول ابـن شَيْـث القرشـيّ[505] " فَدَعـاه دعـاء المفـرد لأَنّـه لا يمكـن المشاركـة فـي ذلـك الاسـم، وسألـه سـؤال الجماعـة لمكـان العظمـة " ومثـل هـذه الآيـة قولـه تعالـى:[506] ﴿ وَمَالِـيَ لآ أَعْبُـدُ الّـذي فَطَرَنـي وإِلَيـه تُرجَعُـون ﴾ [507] أبـرز الكـلام فـي مَعْـرِض المناصحـة لنفسـه، وهـو يريـد مناصحتهـم ليتلطـف بهـم ويداريهـم؛ لأَنّـه أَدْخَـلُ فـي إمحـاض النّصـح حيـث لا يريد لهـم إلاّ مـا يريـد لنفسـه.

---

(501) الطـلاق: (1).

(502) الفـرّاء، معانـي القـرآن: 371/1، والزمخشـري، الكشـاف: 554/4، والسيوطـي، تفسيـر الجلاليـن: 742، وابـن فـارس، الصاحبـي: 214.

(503) المؤمنـون: (99).

(504) ابـن فـارس، الصاحبـي: 213.

(505) ابـن شيـث القرشـيّ، معالـم الكتابـة : 63.

(506) يـس : (22).

(507) الزمخشـري، الكشـاف: 13/4، وابـن الأثيـر، المثـل السائـر: 412/1.

ولست أميل إلى ما ذهب إليه المازنيّ من أنّ الجمع على نيّة تكرير اللفظ[508] كأنّ المراد: ارجعني، ارجعني، ارجعني، جعلت الواو علماً مشعراً بأنّ المعنى تكرير اللفظ؛ لأنّ الجمع مِنْ قيود الأسماء لا الأفعال، وقيد المعنى أوضح وأبين في هذه المسألة.

وممّا جاء في سورة يوسف عليه السلام قوله تعالى:[509] ﴿وَجَآءَتْ سَيَّارَةٌ فأرسلوا واردَهم﴾ فأفرد السيّارة بمعنى[510] القافلة، أو الرُفْقة، أو الجماعة أو القوم، ثُمّ أخبر عن ذلك بالجمع (فأرسلوا) فحمل على المعنى، ويبدو لي أنَّ السيَّارة اسم جمع، إذ لم تذكر المعجمات أنّ مفرده (سيّار).

(16) : الاسم الموصول

ومِنْ مظاهر العدول ما نطالعه في باب الاسم الموصول، إذ يبدأ الكلام بالاسم الموصول المفرد، ويخبر عنه بضمير الجمع، لأنّه يراد به الجنس فيعود عليه الضمير بلفظ الجمع حملاً على المعنى، ولمّا أنْ كان الاسم الموصول مبهماً فإنّه يحتاج إلى رَجْع النَظَر لمعرفة خفاياه، يقول الجرجاني:[511] " اعلم أنّ لك في الّذي علِمْاً كثيراً وأسراراً جمّة، وخفايا إذا بحثت عنها، وتصوّرتها اطلعت على فوائدَ تُؤْنِسُ النفس، وتثلج الصدر، بما يفضي بك إليه من اليقين، ويؤديه إليك من حُسْن التبيين".

وممّا جاء في الشعر قولُ الشاعر:[512] (الطويل)

فإنّ الّذي حَانَتْ بِفَلْجٍ دِمَاؤُهُمْ هُمُ القَوْمُ كُلُّ القَوْمِ يَا أُمَّ خَالِدِ

---

(508) الزوزني، شرح المعلقات العشر: 29.

(509) يوسف: (19).

(510) الزّبيديّ، تاج العروس: مادة (سير). وانظر: الزمخشري، الكشاف: 426/2.

(511) الجرجاني، دلائل الإعجاز: 140.

(512) ابن جني، المحتسب: 185/1، والأخفش، معاني القرآن: 85/1.

فأعاد الضمير في (دماؤهم) مجموعاً على الاسم الموصول المفرد (الّذي)، وفُسّر هذا العدول[513] أنّ النون قد حذفت من الاسم الموصول (الّذين) تخفيفاً لطول الاسم، أو أنّ الاسم الموصول قد حُمل على معنى الجنس، فعاد الضمير على معناه.

ومثل هذا ما جاء في الآية الكريمة:[514]﴿ كالّذين مِنْ قَبْلِكمُ كَانُوآ أَشَدَّ منكم قُوَّةً وأَكْثَرَ أموٰلاً وأولٰداً فاسْتَمتعوا بخلٰقهم فاسْتَمْتَعْتُم بِخَلٰقِكمُ كما استَمْتَعَ الّذينَ من قَبْلِكمُ بِخَلٰقهِم وَخُضْتُم كالّذي خاضُوا﴾، فأفرد (كالّذي)، ورَجَع عليه الضمير مجموعاً في (خاضوا).

قال الزمخشري: [515] " كالفوج الذي خاضوا ، وكالخوض الذي خاضوه ... وأمّا (وخضتم كالذي خاضوٓا) فمعطوف على ما قبله مسنَدٌ إليه مستغنٍ بإسناده إليه عن تلك التقدمة"، فهو في تقديره يستند إلى أمرين، أولهما : أنّ ثَمّة اسماً موصوفاً قد حُذف على نحو ما قدّر في (الفوج) أو (الخوض)، وثانيهما: أنّه أفرد استغناء بذكر (الذين) مجموعاً في بداية الآية، فليس ثَمّة لَبْس في الإفراد؛ لأنّ قرينة اللفظ السابقة دَلّت على المعنى من أنّ الذي أُريد به الجنس.

ومثل ذلك قوله تعالى: [516] ﴿ مَثَلُهم كَمَثَل الّذي استَوْقَدَ ناراً فَلَمَّآ أَضَآءت ما حَوْلَهُ ذَهَب اللهُ بِنُورِهِم ﴾ قال الزجاج:[517] "كنّى عنه بالمفرد (حوله) ثُمّ قال: ذهب الله بنورهم فكنّى به عن الجمع " فالضمير في (حوله) مفرد باعتبار إفراد الاسم الموصول (الّذي)، ثُمّ عاد الضمير مجموعاً في (بنورهم) حملاً على

---

(513) ابن جني، المحتسب: 185/1، 180/2.

(514) التوبة : (69).

(515) الزمخشري، الكشاف: 275/2.

(516) البقرة : (17).

(517) الزجاج، إعراب القرآن: 372/1.

المعنى؛ لأنّ الذي يراد به الجنس، جاء في التفسير [518] الذي بمعنى الجمع فجعله للحمل على اللفظ تارة، وعلى المعنى أخرى.

وجاء في سورة الزّمر[519] ﴿ والّذي جَآءَ بالصّدقِ وصَدَّق به أُولـٰٓئِكَ هُمُ المُتَّقُون﴾ فالضمير المجموع (هم) عائد على الّذي، لأنّها بمعنى الّذين،[520] ففي الجمع أراد به الرسولَ وَمَنْ تَبِعَه.

أمّا في القراءة القرآنيّة فقد قرأ ابن هُرْمز الآية الكريمة : [521] ﴿وأُمَّهـٰتُكُمُ الّلـٰتِي أَرْضَعْنَكُم﴾ بإفراد الاسم الموصول، قال أبو الفتح: [522] " ينبغي أنْ تكون التي هنا جنساً فيعود الضمير على معناه دون لفظه"، فأفرد الاسم الموصول (التي) وعاد عليه الضمير مجموعاً (أرضعنكم) بنون النّسوة.

ويبدو لي أنّ الاسم الموصول المفرد (الّذي) للمذكر، و (التي) للمفرد المؤنّث ، قَدْ حُمِلا على لفظ (مَنْ) في الإبهام، وأنّ (مَنْ) تدلّ على الإفراد والتثنية والجمع، والتذكير والتأنيث، وممّا يقوّي ذلك أنّ أصحاب المعجمات قد نقلوا أنّ [523] " مَنْ بالفَتْح اسم بمعنى الّذي، وهو مُغْنٍ عن الكلام الكثير المتناهي في البِعَاد، والطول... وتكون للواحد والاثنين والجميع "، وممّا يعزّز القول بأنّ الّذي حُمِلَت على لفظ (مَنْ) ما ذهب إليه الأخفش في تفسير الآية الكريمة:[524]﴿والّذي جَآءَ بالصّدقِ وصَدَّق

---

(518) الزمخشري، الكشاف: 110/1.

(519) الزّمر : (33).

(520) الزمخشري، الكشاف: 130/4.

(521) النّساء : (23).

(522) ابن جني، المحتسب : 185/1.

(523) الزّبيديّ، تاج العروس: مادة (منن).

(524) الزّمر : (33).

بـــه أُولـــئِـــكَ هُـــمُ المُتَّقُـــون﴾. [525] قـــال:(والّـــذي جَـــاء بالصّـــدق)، ثُـــمّ قـــال: (أُولئـــك هُـــمُ المُتّقـــون)، فَجَعـــل (الّـــذي) فـــي معنـــى جماعـــة بمنزلـــة (مَـــنْ).

(17) : مسألـــة المثنّـــى والجمـــع.

تجـــري المناوبـــة هُنَـــا بيـــن الفَرْعيـــن (المُثنّـــى) و(الجمـــع)، وممّـــا يلحـــظ فـــي هـــذا الجَنَـــاب أنّ العَـــرَب تستعمـــل الكلمـــة المُثّنـــاة فـــي معنـــى الجمـــع. إنْ كـــان لفـــظ الكلمـــة مزيـــداً بزيـــادة المُثنّـــى، أوْ أنْ يكـــون بيـــن الاسميـــن تعاطـــف، ويكـــون الإخبـــارُ عنهمـــا بضميـــر الجمـــع، وهـــي مسألـــة لا تُفـــارق الحمـــل علـــى المعنـــى، قـــال زُهَيْـــر بـــن أَبـــي سُلْمـــى: [526] (الطويـــل).

تَدَاركْتُمـــا عَبْســـاً وَذُبْيـــانَ بَعْدَمَـــا تَفَانَـــوا وَدَقُّـــوا بَيْنَهـــمْ عِطْـــرَ مَنْشِـــمِ.

فَعَبْـــس وَذُبيـــان اسمـــان متعاطفـــان، وَكُـــلٌّ منهمـــا فـــي ظاهـــر اللفـــظ مفـــردٌ، وقـــد أَنْبَـــأ عـــن هذيـــن الاسميـــن بضميـــر الجمـــع فـــي قولـــه (تَفَانَـــوا) و (دَقـــوا)، وعَبْـــس وَذُبْيَـــان عَلَمـــان لقبيلتيـــن عربيّتيـــن، فجـــاء بضميـــر الجمـــع حمـــلاً علـــى المعنـــى؛ لأَنّ كُـــلَّ قبيلـــة جماعـــة مـــن الأفـــراد.

وممّـــا جـــاء فـــي حكـــم التنزيـــل قولـــه تعالـــى: [527] ﴿ وَأَوْحَيْنَـــآ إِلَـــىٰ مُوْسَـــى وَأَخِيـــهِ أَنْ تَبَـــوَّءَا لِقَوْمِكمـــا بمصـــرَ بُيُوتـــاً واجعَلُـــوا بُيُوتَكُـــم قِبْلَـــةً وَأَقِيْمُـــوا الصَّلَـــوٰةَ وَبَشِّـــرِ المُؤمنيـــنَ﴾، ووقـــف المفسّـــرون عنـــد هـــذه الآيـــة وارتـــأوا [528] أَنَّ الخطـــاب لموســـى وهـــارون (عليهما السلام) أولاً فـــي اتّخـــاذ المساجـــد لقومهمـــا، ثُـــمَّ ثَنّـــى الخطـــاب لهمـــا ولقومهمـــا جميعـــاً، ثُـــمّ أفـــرد موســـى (عليـــه الســـلام) بالبشـــارة لأَنّـــه صَاحـــب الرّسالـــة.

---

(525) الأخفـش، معانـــي القـــرآن: 456/2.

(526) الزوزنـــي، شـــرح المعلقـــات العشـــر: 140.

(527) يونـــس: (87).

(528) ابـــن الأثيـــر، المثـــل السائـــر: 256/1، وانظـــر: الزمخشـــري، الكشـــاف: 346/2.

فبدأت الآية بتعاطف الاسمين (موسى وأخيه) ثُمّ أَخْبرَ عن المُثنّى بضمير الجمع جملاً على المعنى، لأنّه أراد موسىٰ وهارون وقومهما، وأفرد (وَبشّر) لأنّه خَصَّ موسى (عليه السلام) بالرسالة.

ونحو هذا قوله تعالى:[529]﴿وإن طآئفتانِ مِنَ المؤمنينَ اقتتلُوا فَأَصلحِوا بينهما﴾، فأخبر عن المُثنّى (طائفتان) بضمير الجمع في قوله: (اقتتلوا) نظراً إلى الحمل على المعنى، لأنّ كُلّ طائفة جماعة من الأفراد، وجاء في الكشاف[530] " والطائفة في معنى القوم والنّاس حمل على المعنى دون اللفظ ".

وقال تعالى:[531] ﴿ هَـٰذا خَصْمَانِ اختَصموا في رَبّهم﴾ فجاء الإخبار عن المُثنّى (خصمان) بضمير الجمع في قوله (اختصموا)، ذكر السيوطي[532] "المؤمنون خصم والكفار خصم، والخصم يطلق على الواحد والجماعة، فالتثنية محمولة على اللفظ، والجمع في الضمير محمول على المعنى ".

أَمَّا الإخبار عن الجمع فقد أشار إليه الأخفش في أثناء تفسيره للآية الكريمة[533] ﴿إِنَّ الله يُمْسِكُ السّمَـٰوات والأَرضَ أَنْ تَزُولاَ﴾ فثنّى في قوله (تزولا) وأخبر في هذه الكلمة عن الجمع (السموات والأرض) قال الأخفش:[534] "وأَرَى والله أعلم أَنّه جعل السّمـٰوات صنفاً واحداً".

وقد نَبّه النحويّون على أنّ الجمع قد يقع في موضع المُثنّى طلباً لغاية التخفيف؛ لأنّ إضافة المُثنّى للمثنى فيها ثِقَل، أو لأنّ

---

(529) الحجرات : (9).

(530) الزمخشري، الكشاف: 367/4. وانظر: ابن زنجلة، الحُجّة في القراءات: 676، والزركشي، البرهان: 273/2.

(531) الحج : (19).

(532) السيوطي، تفسير الجلالين: 442. وانظر: تاج العروس: مادة (خصم).

(533) فاطر : (41).

(534) الأخفش، معاني القرآن: 448/2.

المثنى هو الجمع، وقد أفرد سيبويه لهذه المسألة فصلاً وَسَمه بـ [535] " هذا باب ما لُفظ به ممّا هو مثنّى كما لُفظ بالجمع".

وذهب سيبويه إلى أنّ هذه المسألة جيء بها لرفع اللبس بين الشيئين، فإن كان هذا الشيء جزءاً من صاحبه صحَّ وضع الجمع في مكان التثنية، وإن كان الشيء قائماً برأسه، وليس جزءاً من صاحبه بقي على التثنية[536] "وهو أن يكون الشيئان كُلّ واحد منهما بعض شيء مفرد من صاحبه، وذلك قولك: ما أحْسَنَ رؤوسَهما، وأَحْسَنَ عواليهما. وقال عزّ وجَلَّ[537] ﴿ إنْ تَتُوبَآ إلى الله فَقَد صَغَتْ قُلُوبُكُما ﴾[538]﴿ والسَّارقُ والسَّارِقَةُ فاقطَعُوٓا أيديهما﴾ فرقوا بين المثنّى الّذي هو شيءٌ على حِدَة وبين ذا. وقال الخليل: نظيره قولك: فعلنا وأنتما اثنان، فتكلّم به كما تكلّم به وأنتم ثلاثة".

وذهب المفسّرون إلى أنّه[539] " اكتفى بتثنية المضاف إليه عن المضاف، وأُريد باليدين اليمينان، بدليل قراءة عبد الله: "والسارقون والسارقات فاقطعوا أيمانهم". وهذا الانتقال من المثنّى إلى الجمع عُدَّ التفاتاً في نظر البلاغيّين لاستدرار انتباه السامع [540] " (إن تتوبا) خطاب لحفصة وعائشة على طريقة (الالتفات)، ليكون أبلغ في معاتبتهما ".

---

(535) سيبويه، الكتاب: 621/3.

(536) سيبويه، الكتاب: 621/3 و 48/2. وانظر: ابن فارس، الصاحبي: 213، والاستراباذي، شرح الكافية: 429/3.

(537) التحريم : (4).

(538) المائدة: (38).

(539) الزمخشري، الكشاف: 664/1.

(540) الزمخشري، الكشاف: 570/4.

(18): مضمر المفرد المذكّر والمفرد المؤنّث.

آثرت أنْ أذْكُر هنا ما يكون من عَوْد ضمير المؤنث على المذكّر أو المذكّر على المؤنّث في حال إفرادهما استكمالاً لمسائل عَوْد الضمير التي عُدِل فيها عن المطابقة، ومن ذلك قول حسّان بن ثابت: [541] (الطويل).

وإنَّ ثَوَابَ الله كُلَّ مُوَحِّد جِنَانٌ مِنَ الفِرْدَوْسِ فيها يُخَلَّدُ

ذَكر ابن الأنباريّ أنّ عَوْد الضمير على أقرب مذكور، فأنّث الضمير في (فيها) العائد على مذكّر (الفِرْدوس) حملاً على المعنى؛ لأنّ الفردوس بمعنى الجنّة.

ومثل ذلك قول عبد الله بنُ رواحةَ: [542] (الخفيف)

ثُمَّ لا يُنْزَفون عَنْها ولَكِنْ تُذْهِبُ الهمَّ عَنْهُمُ والغَلِيْلا

في جِنَانِ الفِرْدوس ليس يَخَافُو (م) ن خُرُوجاً منها ولا تَحْوِيْلا

فقال: (منها) والفِرْدوس مذكّر، ولست أستبعد أنْ يكون الضمير في (منها) عائداً على المضاف المؤنث (جِنان)، دون أن يتأثر المعنى، وبهذا يكون عَوْدُ الضمير على العموم (جنان) دون الخصوص (الفردوس). ومما جاء في القرآن الكريم قوله تعالى: [543] ﴿ الّذين يَرِثُونَ الفِرْدوسَ هم فيها خـٰلدون﴾. فقال: (فيها) فأنّث، والفردوس مذكّر، حملاً للفردوس على معنى التأنيث، أي: (الجنّة).

وقال بِشْرُ بن أبي خازم[544]: (الوافر).

يَسُومُون الصِلاَح بِذَاتِ كَهْفٍ وَمَا فيها لَهُمْ سِلَعٌ وَقَارُ

فأنّث الضمير في (فيها) وقد سُبِق بمفسّره المذكّر (الصِلاَح) حملاً له على معنى المُصَالحة؛ لأنّ الصِلاَح والمصالحة مصدر قياسيّ للفعل (صَالَحَ)، قال الزّبيديّ:[545] " وقد صَالَحه مُصالحة وَصِلاحاً

---

(541) ابن الأنباريّ، المذكر والمؤنّث: 499/1.

(542) ابن الأنباريّ، المذكّر والمؤنّث: 499/1. وانظر: الزمخشري، الكشاف: 181/3.

(543) المؤمنون : (11).

(544) الزّبيديّ، تاج العروس: مادة (صلح).

(545) الزّبيديّ، تاج العروس: مادة (صلح).

بالكسر على القياس، وقوله: وما (فيها) أي وما في المصالحة، ولذلك أنّث الصلاح".

ومن عَوْد ضمير المؤنّث على مفسّره المذكّر قوله تعالى: (546) ﴿ وكُنتُم عَلى شَفَا حُفْرَةٍ مِنَ النّار فَأَنْقَذَكُم منها﴾.

فذكروا في عَوْد الضمير (منها) ثلاثة أقوالٍ، إمّا أنّه عائد على الحفرة أو النار أو الشَّفا (547)" والضمير في منها عائد على النّار، وهو أقرب مذكور، أو على الحُفْرة، وحكى الطَبريّ أنّ بعض الناس قال: يعود على الشفا، وأنّث من حيثُ كان الشفا مضافاً إلى مؤنّث".

وذهب أبو حيان إلى أنّه يعود على الشفا " (548) وأقول: لا يَحْسُن عَوْدُه إلاّ على الشفا؛ لأنّ كينونتهم على الشفا هو أحد جزئي الإسناد، فالضمير لا يعود إلاّ عليه. وأمّا ذكْر الحفرة فإنّما جاءت على سبيل الإضافة إليها... وأمّا ذكر النار جيء بها لتخصيص الحفرة، وليست أيضاً أحدَ جزئي الإسناد، وأيضاً فالإنقاذ من الشفا أبلغ من الإنقاذ من الحفرة ومن النار؛ لأنّ الإنقاذ منه يستلزم الإنقاذ من الحفرة ومن النار، والإنقاذ منهما لا يستلزم الإنقاذ من الشفا، فعوده على الشفا هو الظاهر من حيث اللفظ ومن حيث المعنى ".

ويظهر لي أنّه أنّث (منها) وأعاد الضمير على مذكّر (الشفا) من باب ما يحمل على معنى ما يكتسبه المضاف من المضاف إليه، فقد اكتسب (الشَّفا) التأنيث من المضاف إليه (الحفرة) لأنّها أَشْهر وأبْيَن من (الشّفا).

---

(546) آل عمران : (103).

(547) أبو حيّان، البحر المحيط: 288/3. والزمخشري، الكشّاف: 424/1.

(548) أبو حيّان، البحر المحيط: 288/3.

ومن مجيء المفسِّر مؤنّثاً وجاء الإخبار عنهُ بمذكّر قوله تعالى:[549] ﴿وإذا حَضَر القِسْمَةَ أُوْلُوا القُرْبى واليَتامى والمساكينُ فارْزُقُوهُم مِنْه﴾، فذكّر الضمير في (منه) ومفسّره السابق (القسمة) وحُمِل ذلك على المعنى؛ لأنّ القسمة بمعنى الميراث، أو بمعنى المال المقسوم، قال أبو حيّان: [550] " والضمير في (منه) عائد على المال المقسوم؛ ودلّ عليه بالقسمة، لأنّ القسمة، وهي المصدر تدلّ على متعلقها وهو المال". وحملها الزجاج[551] على أنّ القسمة بمعنى الحظّ والنصيب.

---

(549) النِّساء : (8).

(550) أبو حيّان، البحر المحيط: 527/3. وانظر: الزمخشري، الكشّاف: 508/1.

(551) الزجاج، إعراب القرآن: 623/2..

الفصل الخامس

التذكير والتأنيث

يرمي هذا الفصل إلى الكشف عن صور العُدُول عن المطابقة في باب النوع (التذكير والتأنيث)، إذْ تبدو مضطربة في النظر النّحويّ، مشيراً إلى صورها على النحو الآتي:

الجملة الاسميّة

(1): المبتدأ مذكّر والخبر مؤنّث.

يَرِدُ العُدُول عن المطابقة في باب الجملة الاسميّة، إذْ يخبر عن المبتدأ المذكّر بالمؤنّث المفرد، وهي مسألة وارده في أَمْثَال العَرَب، وأَشْعَارها، ولها حُضُور في آي الذّكر الحكيم، فممّا صدرت عنه العَرَب في أمثالها قولهم[552]: " الشّباب مطيّةُ الجهل"، [553] والمطيّةُ تُذكّر وتؤنّث، فالبعير مطيّة، والناقة مطيّة، ويبدو لي أنّها قضيّة محمولة على المعنى، فقد ذكّر المبتدأ حملاً على معنى الخبر، إذ حَمل المطيّة، على معنى (المَطَا)، [554] والمَطَا: الظهر. ومثل هذا قولهم:[555] " الكُفْرُ مَخْبَثَةٌ لنفس المُنْعم "، والقول فيه كسابقه، إذ حمل الخبر المؤنّث على معنى[556] (الخُبْث)، أي صار فاسداً رديئاً ومكروهاً. وعلى هذا السَمْت قالوا:[557] "طُول التَنائي مَسْلاةٌ للتّصافي"، ومسلاة مَفْعَلَة من السُّلو والسُّلوان فحملت على معناه.

وقالت العَرَبُ:[558] " حُسْنُ الظَّن وَرْطَةٌ "، فَوَرْطةٌ مصدرٌ دالّ على المرّة، وهي بمعنى[559] الوَرْط أو الوِرَاط. وجاء في شعر امرىء القيس: [560] (الطويل)

وإنَّ شِفَائي عَبْرةٌ مُهْرَاقةٌ فَهَلْ عِنْدَ رَسْمٍ دَارِسٍ مِنْ مُعَوَّلِ

---

(552) الميداني، مجمع الأمثال: 167/2.

(553) الزّبيديّ، تاج العروس: مادة (مطا)..

(554) أنيس، د. إبراهيم وزملاؤه، (د.ت)، المعجم الوسيط، دار الفكر: مادة (مطا).

(555) الميداني، مجمع الأمثال : 57/3.

(556) أنيس المعجم الوسيط: مادة (خبث).

(557) الميداني، مجمع الأمثال: 292/2، وانظر: أنيس، المعجم الوسيط: مادة (سلا).

(558) الميداني، مجمع الأمثال: 381/1.

(559) أنيس، المعجم الوسيط: مادة (ورط).

(560) الزوزني، شرح المعلقات العشر: 33.

فأخبر عن المذكّر (شفائي) بالمفرد المؤنّث (عَبْرَةٌ)، والعَبْرَة (الدَّمعة)، ويتراءى لي أنّ العَبْرة حُمِلت على معنى (الدّمع)،[561] فالدّمع: ماءٌ العين وجمعه دموع.

وممّا جاء في القرآن الكريم قوله تعالى:[562] ﴿ قَال هـٰذا رَحْمَةٌ مّن رَّبِي﴾،[563] " وقرأ ابن أبي عبلة هذه رحمة من ربّي بتأنّث اسم الإشارة "، فالرّحمة بِوَزْن (فَعْلَة) فهي من باب المصدر، فجاز الإخبار بالمؤنّث عن المذكّر، وذهب سيبويه إلى قول الخليل:[564] " قولك هذا شاةٌ بمنزلة قولك: هذا رَحْمَةٌ، أي هذا شيء رَحمةٌ". وهذا تأويل يبقي الوصف مؤنّثاً، ويبقي العدول قائماً، والذي أميل إليه في بيان هذه المسألة أنّها محمولة على المعنى الذّي دلّ عليه الزمخشريّ من أنّ (رحمة) بمعنى[565] الإقدار والتمكين، أي هذا الإقدار والتمكين من ربّي.

وقال تعالى: [566] ﴿بَل الإنسـٰنُ على نَفْسِه بَصِيْرةٌ﴾ ذهب المفسّرون في تأويل هذه المسألة مذاهب شتّى، فحملوا المبتدأ (الإنسان) على معنى النّفس لذا أنّثوا الخبر (بصيرة)، وقالوا التاء للمبالغة، وحملوا الخبر على المعنى (البصيرة) بمعنى شاهد، وحملوا المبتدأ على معنى (الجوارح)، وجعلوا (البصيرة) خبراً لمبتدأ محذوف، أي: عين بصيرة، قال الزّجاج [567] " فإنّه حمله على النفس لأنّ الإنسان والنفس واحدٌ، وقيل بل التاء للمبالغة، وقال مجاهد: بل الإنسان على نفسه شاهد".

---

(561) الزّبيديّ، تاج العروس: مادة (دمع).

(562) الكهف: (98).

(563) أبو حيّان، البحر المحيط: 228/7.

(564) سيبويه الكتاب: 562/3. وانظر: السيوطي، الإتقان: 403/1.

(565) الزمخشري، الكشاف: 698/2، وأبو حيّان، البحر المحيط: 228/7.

(566) القيامة : (14).

(567) الزّجاج، إعراب القرآن: 619/2.

ووقف أبو حيّان عند هذه الآية وقفة طويلة جمع فيها ما قيل في هذه المسألة[568] " قال أبو حيّان: بصيرة خبر عن الإنسان، أي شاهد قاله قتادة، والهاء للمبالغة، وقال الأخفش: هو كقولك: فلان عبْرةٌ وَحُجّةٌ، وقيل أنّث لأنّه أراد جوارحه، أي جوارحه على نفسه بصيرة، وقيل: بصيرة مبتدأ محذوف الموصوف أي عين بصيرة و (على نفسه) الخبر، والجملة في موضع عن الإنسان، والتقدير عين بصيرة، وعلى هذا نختار أنْ تكون بصيرة فاعلاً بالجار والمجرور، وهو الخبر عن الإنسان ألا ترى قد اعتمد بوقوعه خبراً ".

وممّا يدور في فلك هذه المسألة قوله تعالى:[569] ﴿ كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ الموْتِ﴾ فخبّر بالمؤنّث (ذائقةُ الموت) عن المبتدأ المذكّر (كل) وهو لفظ مبهم، فربّما اكتسب التأنّيث من المضاف إليه، قال السجستاني:[570] " أَنّثَ على النفس ولو ذَكّر فقال: ذائق الموت على تذكير (كل) أو على مَنْ ذكّر النفس لجاز إلاّ أن الخطّ لا يخالف".

وممّا يؤنس في (كل) أنّه لفظ مبهم، يدلّ على العموم، ولهذا فإنّي أميل إلى القول أنّه قد حَلَّ في محلّ (أل) الجنسيّة، وحمل على معناها، وعلى هذا جاء الخبر مؤنّثاً، وكأنّ الأصل – والله اعلم – النّفس ذائقة الموت، فيشمل عموم الجنس، ولم أَجِدْ فيما عَنَّ لي أنّ لفظ (كل) عند إضافته إلى مؤنّث، أو عند إسناد الفعل إليه مع إضافته إلى المؤنّث، قد أخبر عنه بمذكّر بل جاء الإخبار عنه بالتأنيث على نحو ما يذكر مفصّلاً في باب الجملة الفعليّة.

---

(568) أبو حيّان، البحر المحيط: 347/1.

(569) آل عمران : (185)

(570) السجستاني، المذكّر والمؤنّث: 63.

وممّا أُخبر عنه بالمؤنّث لغير عاقل قوله تعالى:[571] ﴿ هُمْ دَرَجَاتٌ عند الله ﴾، وتأوّل المفسّرون هذه المسألة على تقدير حذف المضاف وإقامة المضاف إليه في مكانه، جاء في الدرّ المصون[572] " هم مِثْلُ الدرجات"، وذكر أبو حيّان أنّ مجاهداً وقتادة قالا:[573] " ذوو درجات... وقال الرازي: تقديره لهم درجات. قال بعض المصنفين رادّاً عليه: اتّبع الرّازي في ذلك أكثر المفسّرين بجهلة وجهلهم بلسان العرب، لأنّ حذف لام الجر هنا لا مساغ له، لأنّه إنّما تحذف لام الجر في مواضع الضرورة أو لكثرة الاستعمال، وهذا ليس من تلك المواضع ".

وأجود من هذا ما حُمِل فيه الخبر على المعنى فقد حُمِلت (درجات) على معنى (منازل) على[574] حدّ قول أبي عبيدة في مجازه.

وكما جاء في الأوّل حصل في الثاني، إذ أخبروا عن المؤنّث بمذكر، ونبّه على ذلك سيبويه[575] " قولهم: هذه الظُهْرُ، أو العَصْرُ أو المغرب، إنّما يريد صلاة هذا الوقت ". فالمسألة قائمة على تقدير مضاف إليه محذوف، إذ الأصل هذه صلاة الظهر أو العصر أو المغرب، فحذف المضاف، وأقام في مكانه المضاف إليه، وقد أجاز السيوطي في اسم الإشارة أو الضمير إذا وقعا في الجملة الاسميّة أنْ يذكّرا أو يؤنّثا [576] " وحيث وقع ضمير وإشارة بين مبتدأ وخبر أحدهما مذكّر، والآخر مؤنّث جاز في الضمير والإشارة التذكير والتأنيث".

---

(571) آل عمران : (163).

(572) السمين الحلبي، الدرّ المصون: 469/3.

(573) أبو حيّان، البحر المحيط: 414/3.

(574) أبو عبيدة، مجاز القرآن: 107/1.

(575) سيبويه، الكتاب: 215/1.

(576) السيوطي، الإتقان: 403/1.

وعلى خلاف ما مرَّ، فقد أخبروا عن المؤنّث بمذكّر، فذكر السجستاني حروفاً وقعت في هذا الباب، قال:[577] " تقول العرب: هي عدويّ، وهي صديقي، وفلانة شاهد لي، وفلانة أميرنا"، ورأى أنّ ذلك من باب تغليب المعنى؛ لأنّ الغالب على هذا الباب الذّكور، ولا يكاد يكون مثل الوكالة ولا الجراية في النّساء.

وجاء في أمثال العرب قولهم:[578]" أنْتِ الأميرُ فطلّقي أو راجعي"، يضرب في تأكيد القدرة تهكماً وهزؤاً.

فالمبتدأ (أنتِ) وأخبر عنه بالمذكّر (الأمير)، فقد نزّلها مَنْزلة الرَجُل، لأنّ أَمْرَ الطلاق أو الرجعة لا يكون إلاّ بيد الرجل، فهذه الأوصاف غالبة على الذكور دون الإناث، وإلى هذا ذهب الدكتور عبد الفتاح الحموز [579] " تكاد تكون من صفات الذكور الملازمة أو الغالبة".

وللمفسّرين نظرٌ في هذه المسألة، فذهب الفرّاء إلى أنّها قضيّة تدور في فلك المعنى، وأنشد على ذلك قول الشاعر:[580] (الطويل).

فَلَو أَنْكِ في يَوْمِ الرَّخاء سَأَلْتِني فِراقَك لَمْ أَبْخَلْ وَأَنتِ صَدِيْقُ

فأخبر عن المبتدأ المؤنّث (أنتِ) بالمفرد المذكّر (صديق)، [581] "وقال الفرّاء: إنّما وَحَّدَّ الشاعر (الصديق)؛ لأنّه أراد: وأنْتِ من الصّديق، على معنى: أنَّ قومَك أَصْدقاءُ، فوحّد الصديق"، وفي هذا المجرى دار قول السيوطي وما نقله عن الزمخشري[582] " ومن ذلك إفراد الصّديق، وحكمته قلّة الصديق، وعلى حدّ ذلك قال الزمخشري: ألا ترى أنّ الرجل إذا امتُحِن بإرهاق ظالم،

---

(577) السجستاني، المذكّر والمؤنّث: 76. وانظر: ابن الأنباريّ، المذكّر والمؤنّث: 141/1.

(578) الميداني، مجمع الأمثال: 189/1.

(579) الحموز، ظاهرة التغليب: 79.

(580) ابن الأنباري، المذكّر والمؤنّث: 286/1.

(581) ابن الأنباري، المذكّر والمؤنّث: 286/1.

(582) السيوطي، الإتقان: 410/1.

نهضت جماعة وافرة من أهل بلده لشفاعته رحمةً، وأمّا الصّديق فأعزُّ من بيْض النّوق".

وذهب[583] بعض أصحاب النَظَر من المفسّرين إلى أنّ بعض هذه الألفاظ، نحو: (الصّديق، والعدو) مصدر، والمصدر لا يثّنى ولا يجمع ولا يؤنّث، ووافقهم في ذلك أصحابُ النظر من النحويّين، إذْ أنشدوا على ذلك قول جرير:[584] (الطويل)

دَعَوْنَ النَّوى ثُمّ ارْتَمَيْنَ قُلُوْبنا بِأَسْهُمِ أَعْداءٍ وهُنَّ صَدِيْقُ

فأخبر عن ضمير المؤنث المجموع (هُنّ) بالمفرد المذكّر (صديق)، وجاء في المعجمات[585] " والصديق (كأمير) المصادق لك يقال ذلك للواحد، والجمع والمؤنّث، وفي التنزيل[586] ﴿ فَمَا لَنَا من شافِعِينَ وَلاَ صَدِيقٍ حَمِيْمٍ ﴾، فاستعمله جمعاً ألا تراه عطفه على الجمع، وأنشد اللّيث: (الطويل)

إذِ النّاس والزَّمانُ بِعِزّةٍ وَإِذ أُمُّ عَمَّارٍ صَدِيْقٌ مُسَاعِفُ"

وممّا ذكره سيبويه من مجيء المبتدأ مؤنّثاً والإخبار عنه بمذكّر، قول طفيل الغنويّ:[587] (البسيط)

إذ هِيَ أَحوَى مِنَ الرّبعيِّ حَاجِبُه والعَيْنُ بالإِثْمِد الحَارِيِّ مَكْحُولُ

فأنّث المبتدأ (العين) وردّ عليه الخبر مذكّراً (مكحولُ)، فحمل على المعنى، إذ ذهب إلى أنّ العين بمعنى (العُضْو)، ويعزّز ذلك قول ابن الأنباريّ:[588] " والعَرَب تجترِئ على تذكير المؤنّث إذا لم تكن فيه الهاء... إنّما ذكّر مكحولاً لأنّه حمل العين على معنى

---

(583) الزمخشري، الكشاف: 404/4، والزركشي، البرهان: 312/3.

(584) الزركشي، البرهان: 233/2، الأخفش، معاني القرآن: 357/2، والزمخشري، الكشاف: 262/3، والسيوطي، الأشباه والنظائر: 236/3.

(585) الزّبيديّ، تاج العروس: مادة (صدق).

(586) الشعراء : (99، 100).

(587) سيبويه، الكتاب: 46/2.

(588) ابن الأنباري، المذكّر والمؤنّث: 367/1.

الطّـرف، كأنّـه قـال: والطّـرف بالإثمـد مكحـول حكـى ذلـك يعقـوب ابـن السّكّيـت".

ومثـل هـذا قـول رويشـد بـن كثيـر الطائـيّ:[589] (البسيـط)

يَـا أَيُّهـا الرَّاكِـبُ المُزْجـي مَطِيَّتَـه سَائِـلْ بَنِـي أَسَـدٍ ما هـذه الصـوتُ

وإنّمـا أنّثـه (الصـوت) لأنّـه أراد الاستغاثـة، أو أنْ الصـوت حُمِـل علـى معنـى الصيحـة.

ونَطَـق محكـم التنزيـل بالإخبـار عـن المؤنّـث بمذكّـر، قـال تعالـى: [590] ﴿ والنَّـار مَثْـوىً لَّهُـم﴾. ذهـب أبـو علـيّ الفارسـي إلـى أنّ المثـوى فـي الآيـة اسـم مصـدر[591] " قـال أبـو علـيّ المثـوى عنـدي فـي الآيـة اسـم مصـدر دون المكـان لحصـول الحـال فـي الكـلام معمـلاً فيهـا، ألا تـرى أنّـه لا يخلـو مـن أنْ يكـون موضعـاً أو مصـدراً فـلا يجـوز أنْ يكـون موضعـاً؛ لأنّ اسـم الموضـع لا يعمـل عمـل الفعـل لأنّـه لا معنـى للفعـل فيـه، فـإذا لـم يكـن موضعـاً ثبـت أنّـه مصـدرٌ والمعنـى النـار ذات إقامتكـم فيهـا"، وينبـيء قـول أبـي حيّـان عـن شـيء مـن هـذا فـي موطـن، إذ يقـول:[592] مثواكـم (إقامتكـم)، ويشـي بشـيء مـن الموضـع فـي مكـان آخـر، والمثـوى (موضـع الإقامـة).

ويظهـر لـي أنّ المثـوى اسـم مكـان، وأنّ لفـظ (المثـوى)، والله أعلـم، قـد حُمِـل علـى معنـى الـدّار أو المنزلـة، وكأنّـه فـي تقديـر: والنـار دار لهـم أو منزلـة لهـم.

ومـن مسائـل هـذا البـاب التـي وقـف عندهـا المفسّـرون والنُّحـاة، واستأثـرت بشـيء كبيـرٍ مـن تفسيراتهـم، قولـه تعالـى:[593] ﴿ إِنَّ رَحْمَـتَ

---

(589) ابـن جنـي، سـر صناعـة الإعـراب: 25/1.

(590) محمّـد : (12).

(591) الزّبيـديّ، تـاج العـروس: مـادة (ثـوى).

(592) أبـو حيّـان، البحـر المحيـط: 465/9، 469.

(593) الأعـراف : (56).

الله قَرِيبٌ مِنَ المُحْسِنِينَ﴾، فأخبر عن المؤنّث (رحمة) بالمذكّر (قريب)، وذهب المفسّرون والنحاة فيه طرائق قِدَدا، فقالوا: [594] إنّ الرَّحمة محمولة على معنى المطر، وقالوا: إنّ المؤنّث اكتسب التذكير ممّا أضيف إليه، وقالوا: (قريب) بوزن فعيل يستوي فيه المذكّر والمؤنّث: وذكر صاحب البرهان[595] أنّه استغنى بخبر المحذوف عن خبر الموجود (وهو قريب من المحسنين).

وذهب أبو عبيدة في مجازه إلى أنّ (قريب)[596] مجازه مجاز الظرف ها هنا ولو كان وصفاً للساعة لكان قريبة، وإذا كان ظرفاً، فإنّ لفظها في الواحد والاثنين والجمع والمذكّر والمؤنّث واحد بغير الهاء، وبغير تثنية وبغير جمع، وقال في موطن آخر: [597] لأنّه ليس بصفة ولكنّه ظرف لهنّ وموضع، [598]والعَرَب تفعل ذلك في قريب وبعيد، قال الشنفرى: (الوافر)

تُؤرِّقُني وَقَدْ أَمْسَتْ بَعِيْداً وَأَصْحَابي بِعَيْهَمَ أو تبالهْ

فإذا جعلوها صفة في معنى مقربة، قالوا: هي قريب.

ودار في هذا الفلك قول الفرّاء:[599] " ذكّرت قريباً لأنّه ليس بقرابة في النسب، قال: ورأيت العرب تؤنّث القريبة في النّسب لا يختلفون فيها، فإذا قالوا: دارك منّا قريب أو فلانة منك قريب في القرب والبعد ذكّروا وأنّثوا، فالتأويل هي من مكان قريب"، فهي مسألة محمولة عنده على دَفْع اللبس. وذكر السجستانيّ أنّ العَرَب تقول:[600]فلانة قريب وبعيد، ومنه[601]﴿ وَمَا هِيَ مِنَ الظَّالِمِيْنَ بِبَعِيْدٍ﴾ وقال امرؤ القيس: (الطويل)

---

(594) ابن جني، الخصائص: 413/2، والسيوطي، الأشباه والنظائر: 235/3.

(595) الزركشي، البرهان: 361/3.

(596) أبو عبيدة، مجاز القرآن: 216/1. وانظر: الزمخشري، الكشاف: 571/3.

(597) أبو عبيدة، مجاز القرآن: 141/2.

(598) أبو عبيدة، مجاز القرآن: 216/1.

(599) الفرّاء، معاني القرآن: 380/1.

(600) السجستاني، المذكّر والمؤنّث: 81.

(601) هود : (83)

لـــه الوَيْـــل إنْ أمسَـــى ولا أُمُّ هاشـــم قَرِيـــبٌ ولا البسباســـة ابنـــة يَشْكُـــرا

وأفـــرد ابـــن هشـــام الأنصـــاريّ لهـــذه الآيـــة مُصَنّفـــاً وسمـــه بـــ[602](مسألـــة الحكمـــة فـــي تذكيـــر قريـــب فـــي قولـــه تعالـــى: ﴿إنّ رحمـــة الله قريـــب مـــن المحسنيـــن﴾، ذكـــر فيـــه أربعـــة عَشَـــر وجهـــاً[603] "وقـــد أجـــاب العلمـــاءُ – رحمهـــم الله – بأوجـــه تتبعتهـــا فوقفـــت منهـــا علـــى أربعـــة عَشَـــر وجهـــاً، منهـــا قـــويّ وضعيـــف، وكُـــلّ مأخـــوذ مـــن قولـــه ومتـــروك، ونحـــن نســـرُد ذلـــك بحـــول الله وقوّتـــه متتبعيـــن لـــه بالتصحيـــح والإبطال بحســـب ما يُظهـــر الله "والله يقـــول الحـــق وهـــو يهـــدي إلى السبيل".

[604] وذكـــر أنّ الرحمـــة فـــي موقـــع الزيـــادة، وهـــذا لا يصـــحّ عنـــد البصريّيـــن، أو أنّ ذلـــك علـــى حـــذف مضـــاف أي: (مكـــان رحمـــة الله)، أو بحـــذف موصـــوف، أي: رحمـــة الله شـــيء قريـــب، ومنـــه أنّ العَـــرَب تعطـــي المضـــاف حكـــم المضـــاف إليـــه فـــي التذكيـــر والتأنيـــث، أو أنّـــه فعيـــل بمعنـــى مفعـــول فيستـــوي فيـــه المذكّـــر والمؤنّـــث، أو فعيـــل بمعنـــى فاعـــل قـــد يشبـــه بفعيـــل بمعنـــى مفعـــول، أو أنّ العـــرب تخبـــر عـــن المضـــاف إليـــه ويتركـــون المضـــاف، أو أنّ الرحمـــة والرُّحـــم متقاربـــان فأعطـــي أحدهمـــا حكـــم الآخـــر، أو أنّ (فعيـــل) بمعنـــى النّســـب، فقريـــب معنـــاه ذات قـــرب، أو فعيـــل مطلقـــاً يشتـــرك فيـــه المذكّـــر والمؤنّـــث، أو لأمـــن اللبـــس بيـــن قريـــب مـــن معنـــى النســـب وقريـــب مـــن قـــرب المسافـــة، أو الرحمـــة بمعنـــى المطـــر... .

ثُـــمّ ذهـــب يعقـــب بقولـــه: [605] " واعلـــم أنّـــه لا يبعـــد أنْ يقـــال: إنّ التذكيـــر فـــي قولـــه تعالـــى: (إنّ رحمـــة الله قريـــب) لمجمـــوع أمـــور مـــن الأمـــور التـــي قدّمناهـــا".

---

(602) ابـــن هشـــام الأنصـــاري (1985)، مسألـــة الحكمـــة فـــي تذكيـــر قريـــب، ت: د. عبـــد الفتـــاح الحمـــوز، دار عمّـــار، عمّـــان، ط1.

(603) ابـــن هشـــام الأنصـــاريّ، مسألـــة الحكمـــة: 33.

(604) ابـــن هشـــام الأنصـــاريّ، مسألـــة الحكمـــة: 33 ومـــا بعدهـــا، وأبـــو حيّـــان، البحـــر المحيـــط : 71/5.

(605) ابـــن هشـــام، مسألـــة الحكمـــة: 66.

أمّا أصحاب المذهب السلفيّ[606] " فأظهر الأوجه عندهم ما يدور في فلك المعنى المعهود، فالتذكير في هذه اللفظة، يعود عندهم إلى أنّ القرب يستلزم قربين، قربَ الله وقربَ رحمته، ولا يدلّ على هذين القربين إلاّ التذكير، أمّا التأنيث فلا يدلّ إلاّ على قرب رحمته، وقُربه أخصّ من قرب رحمته ".

وذهب بعض المحدثين[607] إلى أنّ ذلك يمثّلُ مرحلة تاريخيّة سابقة لا تفرّق اللغة فيها بين المذكّر والمؤنّث.

ويبدو لي أنّ تذكير الخبر (قريب) جاء على حمل (الرحمة) على معنى الرحم أو الترحّم.

ومثل هذه الآية قوله تعالى: [608] ﴿ وَمَا يُدريكَ لَعَلّ الساعةَ تكُونُ قريباً ﴾، وذهب الزمخشري إلى أنّ تذكير (قريباً) وتأنيث (الساعة) يرجع إلى [609] الحمل على معنى (اليوم) أو على حذف مضافٍ، أي: شيئاً قريباً.

وذهب أبو حيّان[610] إلى أنّ الساعة محمولة على معنى (البعث)، أو على حذف مضافٍ، أي لعلّ مجيء الساعة. ومثل هذا ما جاء في الآية القرآنيّة [611] ﴿ فَلَمَّا رَءَا الشَّمسَ بازغةً قال هـٰذا رَبّي﴾، وقال الزجاج:[612] " أي هذا الشخص، أو المرئيّ"، وارتأى الزمخشري أنّ وجه التذكير في قوله:(هذا ربّي) والإشارة للشّمس[613] " قلت: جعل المبتدأ مثل الخبر لكونهما عبارة عن شيءٍ واحدٍ، كقولهم: ما جَاءت حاجتَك، ومَنْ كانت أُمَّك ".

---

(606) الحموز، د. عبد الفتاح، المذهب السلفيّ(ابن قيم الجوزيّة وشيخه ابن تيمية) في النحو واللغة: 14.

(607) عمايرة: ظاهرة التأنيث: 34، والسامرائي، النحو العربيّ (نقد وبناء) : 110، 115.

(608) الأحزاب : (63).

(609) الزمخشري، الكشاف: 571/3.

(610) أبو حيّان، البحر المحيط: 331/9.

(611) الأنعام : (78).

(612) الزجاج، إعراب القرآن: 618/2.

(613) الزمخشري، الكشاف: 40/2.

وذكر أبو حيّان[614] " أنّ المشهور في الشمس أنّها مؤنّثة، وقيل تذكّر وتؤنّث، فأنّث أولاً على المشهور، وذكّرت على اللغة القليلة مراعاة ومناسبة للخبر".

وممّا يؤنس في هذه المسألة ما ذهب إليه ابن الأنباريّ[615] " فقال: الشمس مؤنّث أشار إليها بالتذكير ولم يشر بالتأنيث، فيقول: هذه ربّي؛ لأنّ المعنى: هذا النّور رَبّي، وهذا الضيّاء ربّي".

---

(614) أبو حيّان، البحر المحيط: 566/4.

(615) ابن الأنباريّ، المذكّر والمؤنّث: 145/1.

(1) : تـاء التأنيـث فـي وصـف المذكـر

إنّ هـذه الأوصـاف المؤنّثـة للمذكّـر لـم تنتظـم فـي صيـغ متلئبـة بـل جـاءت متغايـرة علـى نحـو مـا تطالعنـا بـه رسائـل أصحـاب اللغـة، ولعـلّ هـذه الأوصـاف جـاءت علـى قسميـن، أحدهمـا يجـري فـي مـدار المـدْح، وثانيهمـا يـدور فـي فلـك الـذّم، وعلـى هـذا جـاء قـول الفـرّاء:[616]" إذا مُـدِح الرّجـل بالنعـت الـذي فيـه الهـاء ذهـب بـه للمبالغـة فـي مَدْحـه إلـى الداهيـة، وإذا ذُمّ الرجـل بالنعـت الـذي فيـه الهـاء ذهـب بـه للمبالغـة فـي ذمّـه إلـى معنـى البهيمـة".

ومـن أوصـاف المـدح للمذكـر قولهـم: (راويـة) إذا كـان كثيـر الروايـة، وعليـه المَثَـل المشهـور[617] " الراويـة أحـدُ الشاتميـن، وهـذا مثـل قولهـم: سَبّـك مَـنْ بلّغـك"، وداهيـة، وباقعـة، جـاء فـي المثـل[618] " باقعـةٌ مـن البواقـع، أي: داهيـة مـن الدّواهـي وسُمّـي الرجـل الداهـي باقعـة لأنّـه يؤثّـر فـي كُـلّ مـا يقصـد، والباقعـة يضـرب للرجـل فيـه دهـاء ومكـر". ولسـت أستبعـد أنّ تأنيثـه قـد حُمِـل علـى فعـل المـرأة فـي الخبـث والدّهـاء لأنّـه مـن جبلّتهـا، يعـزّز ذلـك قولـه تعالـى: [619] ﴿ قَـال إنّـه مِـنْ كَيْدِكُـنّ إنّ كَيْدَكُـنّ عظيـمٌ﴾ وممّـا يقـوّي مـا ذهبـت إليـه مـا ذكـره الميدانـي أنّ العـرب تقـول:[620]" إنّـه لداهيـةُ الغُبَـر، قالـوا: الغُبَـر الداهيـة العظيمـة... قلـت: وسمعـت أنّ الغُبَـر عيـن مـاء بعينـه تألفهـا الحيّـات العظيمـة المنكـرة".

وقالـوا: علاّمـة ونسّابـة إنْ كـان كثيـر العلـم والنسـب، وللغـلام يَفَعَـة.

---

(616) ابـن الأنبـاري، المذكّـر والمؤنّـث: 121/1.

(617) الميدانـي، مجمـع الأمثـال: 52/2.

(618) الميدانـي، مجمـع الأمثـال: 168/1.

(619) يوسـف: (28).

(620) الميدانـي، مجمـع الأمثـال: 74/1.

ومِنْ أوصاف الذّم قولك:[621] رَجُلٌ فَقَاقة، وهِلباجة إذا كان أحمق، وعليه المثل المشهور[622] " أَعْجَزُ من هِلْباجة، وهو النؤوم الكسلان الجافي، وهو الضعيف العاجز الأحمق"، وكذلك رجل زُمّيلة، وَتِلقامة، وتِلْعابة، ولحّانة، وصرورة أو صارورْة (مَنْ لم يحج)، وقالوا: رَجُلُ تحلئة إذا كان ثقيلاً، قالوا في المَثَل:[623] " حلوءة تَحُكُّ بالذراريح" [624] يضرب لمن قوله حَسَن وفعله قبيح. وقالوا: [625] رجلٌ إمّعة، وهو الرجل الضعيف الرأي يقول لكلّ: أنا مَعَك.

وحمل أصحاب اللغة والنَّحو والتفسير هذه الظاهرة على معنى المبالغة، وكأَنّ زيادة التاء في هذه الحروف زيادة في المعنى[626] " وإنّما ألحقوا الهاءات للمبالغة، وجعلوا زيادة اللفظ دليلاً على ما يقصدونه من المدح أو الذّم ".

وَجَنَح أبو عبيدة في مجازه[627] إلى أَنّ هذه التاء في أوصاف المذكر زائدة؛ لأَنّ معنى الكلمة يتمّ من دونها.

والرأي المؤنس في هذه المسألة ما ذهب إليه أبو هلال العسكري في كتابه الفروق في اللغة، قال:[628] "وعلاّمة وإنْ كان للمبالغة فإنّ معناه ومعنى دخول الهاء فيه أَنّه يقوم مقام جماعة علماء، فدخلت الهاء فيه لتأنيث الجماعة التي هي في معناه".

---

(621) ابن الأنباريّ، المذكّر والمؤنّث: 121/1.

(622) الميداني، مجمع الأمثال: 405/2.

(623) الميداني، مجمع الأمثال: 373/1.

(624) الزّبيديّ، تاج العروس: مادة (حلِيء).

(625) الميداني، مجمع الأمثال: 483/3.

(626) ابن الورّاق، علل النحو: 382، والسجستاني، المذكّر والمؤنّث: 37، وابن قتيبة، أدب الكاتب: 02 والزمخشري، شرح الفصيح: 601/2، والأزهري، شرح التصريح: 492/2، والزركشي، البرهان: 51/3، وابن جني، المحتسب: 137/2، والسامرائي، فاضل: معاني الأبنية: 119، الحموز، ظاهرة التغليب: 103.

(627) أبو عبيدة، مجاز القرآن: 158/1.

(628) أبو هلال العسكري، الفروق في اللغة: 69.

ومِثْلُ ذلك ما حمل على وزن (فُعَلة) بمعنى فاعل، و (فُعْلة) بمعنى مفعول، قالوا: [629]رَجُل لُعَنة إذا أكثر اللعن، ولُعْنة إذا كان يُلْعَنُ كثيراً، وعلى هذا جَرَت ألفاظ محفوظة في هذا المدار في كتب اللغويّين، نحو: هُزَأة، وَهُزْأة، وَسُخَرة وسُخْرَة، وَضُحَكة وضُحْكة، وسُبَبَة وسُبّة، وخُدَعة وخُدْعة، وممّا جاء في القرآن الكريم (هُمَزة، ولُمَزة)، قال تعالى: [630] ﴿ وَيلٌ لِّكُلّ هُمَزَة لُّمَزَة ﴾.

جاء في الكشاف[631]" وبناء فُعَلة يدلّ على أنّ ذلك عادة منه قد ضَرَى بها"، وارتاى الدكتور فاضل السامرائي[632]أنّ المذكّر نزّل منزلة المؤنّث؛ لأنّ هذا مفارق لأمر الرّجل وملازم للمرأة وقمين بها.

والقول فيها كالقول في سابقتها بأنّ التاء للمبالغة.

(2): الصفات المؤنّثة بغير علامة التأنيث

جَرَت أبنية دَلَّ ظاهرها على التذكير، وهي وصف لموصوف مؤنّث، وكان قميناً أنْ تلحق بها علامة التأنيث (التاء) إلاّ أنّها عَريت منها، وذكر أصحاب النَظَر من اللغويّين والنَّحويّين أنَّ هذه الأبنية تدور في فلك (مِفْعَال) الدال على عادة أَوْ غريزة في نفس صاحبها، نحو: امرأة مِعْطار، ومِذْكار، ومِئْناث، ومِنْحار، ومِجْبَال، ومِتْفال، ويشترك في هذا البناء المذكّر والمؤنّث على حَدٍّ سواء إذا كانت هنالك قرينة لفظيّة أو غيرها، ولعلّ معنى المبالغة قد قيدّ هذا البناء بأنْ يكون لفظاً واحداً للمذكّر والمؤنّث[633] "أَمّا مِفْعال فبناء للمبالغة غير جارٍ على فِعْل، وهو

---

(629) ابن فارس، الصاحبي: 225، وابن قتيبة، أدب الكاتب: 435، الزمخشري، شرح الفصيح: 605/2.

(630) الهمزة : (1).

(631) الزمخشري، الكشّاف: 801/4.

(632) السامرائي، د. فاضل ، معاني الأبنية: 107.

(633) ابن دُرُستويه، تصحيح الفصيح: 419، وابن فارس، الصاحبي: 224، وابن قتيبة، أدب الكاتب: 255. وانظر: سيبويه، الكتاب: 384/3.

لِمَنْ كَثُر منه الفعل وتتابع، فلمّا كان كذلك شُورِك بين المذكّر والمؤنّث بلفظ واحد، إذْ لم يكن له فعل يلحقه علامة تأنيث فيجري عليه، ولو جَرَى على الفِعْل لقيل: متعطّر، ومتعطّرة، كما يقال في الفعل تعطّر وتعطّرت"، فامرأة مِذْكار أو مِئْناث إذا كانت تلد الذّكور، أو تلد الإناث حتّى أصبح عادة لديمومة الشيء منه.

أمّا وزن (فَعُول) فاشترطوا فيه أَنْ يكون بمعنى (فاعل)، نحو: امرأة صبور،[634] وحملوه على معنى المبالغة. قال ابن الأنباريّ: [635]" أَنْ يكون النَعْتُ غير مبنيّ على الفعل، فلا تدخله الهاءُ، كقولك: رَجُلٌ صبور وشكور، لا تدخله الهاء، لأنّه غير مبنيّ على الفعل ألا ترى أنّه لو بني على الفعل لقيل فيه: رجل صابرٌ وشاكر، وامرأة صابرة وشاكرة، وكذلك قولهم: مِعْطار، ومِهْذار لم يدخلوا الهاء في هذا، لأنّه ليس بِمَبْنيّ على الفعل".

وممّا قالته العَرَب:[636] ناقةٌ خَلُوج، أي غزيرة اللّبن تَحِنّ إلى ولدها، وناقةٌ هَدُوج، أى: تَحِنُّ إلى ولدها، وناقة دَلُوج إذا كانت مُثْقَلةً بحملها أو مكتنزة شحماً.

وممّا جاء من أمثال العرب على هذا الوزن قولهم:[637] " الضَّجورقَدْ تَحْلُبُ العُلْبَة "، والضَّجور الناقة الكثيرة الرُّغاء، فهي ترغو وتَحْلُب، وهو مَثَلٌ يُضْرَبُ للبخيل يستخرج منه الشيء وإن رَغِم أنفه.

وقالوا في المَثَل:[638] " النَّفس عَزُوف أَلُوف"، يقال: عَزَفت نفسي عن الشيء أي: زهدت فيه فانصرفت عنه.

---

(634) السجستاني، المذكّر والمؤنّث: 78، وابن جنّي، الخصائص: 201/2، وابن السرّاج؛ الأصول في النحو: 415/2، والزمخشري، شرح الفصيح: 259/1.

(635) ابن الأنباري، المذكّر والمؤنّث: 120/1.

(636) الزّبيدي، تاج العروس: مادة (خلج، وهدج، ودلج).

(637) الميداني، مجمع الأمثال: 262/2.

(638) الميداني، مجمع الأمثال: 387/3.

ومطاردة هذا الوزن اللافت للنظر في شأن المرأة والناقة يصعب على الباحث استقصاؤه، إذ ينبيء عن مدى اهتمام العربي بالمرأة والناقة وكأنّهما جانبان نفعيّان أولاهما العربيّ رعاية وعناية.

أمّا وزن (فَعِيل) فاشترطوا فيه أنْ يكون بمعنى مفعول[639] " ما كان على فَعِيل نعتاً للمؤنث وهو في تأويل مفعول كان بغير هاء، نحو" كفّ خضيب، وملحفة غسيل، وشاة ذَبِيح، كما يقال: ناقة كسير، وملحفة جديد؛ لأنّها في تأويل مجدودة، أي مقطوعة".

قال ابن الأنباري:[640] " أنْ يكون النعت مصروفاً من مفعول إلى فعيل فلا تدخله الهاء، كقولك: كفّ خضيب، وعين كحيل ولحية دهين، الأصل فيه: عين مكحولة، وكفّ مخضوبة، ولحية مدهونة، فلمّا عُدِل عن مفعول إلى فعيل لم تدخله الهاء، ليكون فَرْقاً بينه وبين ما الفعل له، كقولك: امرأة كريمة، وأديبة وظريفة".

وارتأى الدكتور عبد الفتاح الحموز أنّ ثَمّةَ شرطين لهذا البناء[641] " تغلّب صفة المذكّر على صفة المؤنّث في هذا البناء إذا توافر فيه قيدان، الأوّل: أنْ يكون بمعنى مفعول، والآخر: أنْ يذكر موصوفه ليتحقق أَمْنُ اللّبس بين ما هو للمذكّر، وما هو للمؤنّث".

وممّا جاء في الشعر قول امرىء القيس:[642] (الطويل).

هَصَرْتُ بِفَوْدي رَأْسِها فَتَمَايَلَتْ عليَّ هَضِيْمَ الكَشْحِ رَيَّا المُخَلْخَلِ

(فهضيم) على وزن (فعيل) لم تلحقه تاء التأنيث، وكان حقّه أن يكون على (هضيمة) بالتاء.

---

(639) ابن قتيبة، أدب الكاتب: 228. وانظر: الزمخشري، شرح الفصيح: 592/2.

(640) ابن الأنباري، المذكر والمؤنث: 120/1.

(641) الحموز، د. عبد الفتاح، ظاهرة التغليب: 80.

(642) الزوزني، شرح المعلّقات العشر: 50.

أمّا إذا صيّرت (فعيلاً) اسماً فحقّه رَدُّ التاء إليه، دون أَنْ تذكر قبله اسماً موصوفاً لرفع اللّبس بين الاسم والوصف[643] " فإذا جعلت (فَعِيلا) اسماً، ولم تذكُر قبلَه اسماً آخرَ قُلْتَ للمؤنّث بالهاء، كقولك: رأيت قتيلةً ومررتُ بقتيلة بني فلان، وعلى هذا قول الله عزَّ وجَلَّ [644]﴿ والنَّطِيحَةُ ﴾؛ لأنّه جُعِل اسماً. وكذلك الذَّبيحة، فإذا قُلْتَ: شاةٌ ذَبيحٌ، كان بغير هاء فافْهَم".

(3): النعوت التي جاءت على وزن (فاعل) للمؤنّث

أمّا نُعُوت المؤنّث في هذا الباب (حامِلٌ، وحائضٌ، ومُلْبِنٌ، ومُشْدِن، ومُرْضِعٌ، ومُطْفِلٌ) فقد نزعت منها تاء التأنيث، وذهب الخليل بن أحمد إلى أنّ هذا العُدُول محمول على النّسب[645] " فزعم الخليل أنّهم إذا قالوا: حائضٌ فإنّه لم يخرجه على الفعل كما أنّه حين قال: دارعٌ لم يُخْرجه على فَعَل، وكأنّه قال: درْعيٌّ. فإنّما أراد (ذاتُ حَيْضٍ) ولم يجيء على الفعل. وكذلك قولهم: مُرضع، إذا أراد ذات رَضاعٍ ولم يجرها على أرضعت ، ولا ترْضع. فإذا أراد ذلك قال: مُرضعة. وتقول: هي حائضة غداً لا يكون إلاّ ذلك، لأنّك إنّما أجريتها على الفعل، على هي تحيض غداً".

أمّا سيبويه فذهب إلى تقدير موصوف مذكّر محذوف [646] " فإنّما الحائض وأشباهه في كلامهم على أنّه صفة شيء، والشيء مذكّر، فكأنهم قالوا: هذا شيءٌ حائضٌ، ثم وصفوا به المؤنّث كما وصفوا المذكّر بالمؤنّث، فقالوا: رَجُلٌ نُكَحَةٌ".

---

(643) الزمخشري، شرح الفصيح : 591/2، والأخفش، معاني القرآن: 251/1.

(644) المائدة: (3).

(645) سيبويه، الكتاب: 383/3 وما بعدها.

(646) سيبويه، الكتاب: 383/3.

أمّا الرأي الثالث في هذه المسألة – وهو رأي سديد إلى حدٍّ بعيد – فذهب أصحابه إلى أنّ حذف تاء التأنيث من هذه النعوت لا يُحْدِثُ لبساً؛ لكون هذه النعوت خاصة بالمؤنّث دون المذكّر، إذ لاحَظَّ فيها للمذكّر[647] " لأنّه لا يكون هذا في الذّكر، فلمّا لم يخافوا لَبْساً حذفوا الهاء، فإذا أرادوا الفعل، قالوا: مُرضعة". ودار في هذا الفلك قول السجستاني[648] " فإذا كان نعتاً لاحَظَّ فيه للذّكر لم تحتج فيه إلى الفَصْل، ليكون اللفظ أَقَلَّ وأَخَفَّ، وإذا أردت الفعل أَنّثت، ففي القرآن الكريم[649] ﴿جَآءَتْهَا رِيحٌ عَاصِفٌ ﴾ على أنّها قد عَصَفَت وانقطع العصوف، وأمّا[650] ﴿ ولِسُلَيْمَـٰنَ الرّيحَ عَاصِفَةً﴾ فالمعنى والله أعلم أنّها تعصف إذا أمرها سليمان بإذن الله ".

جاء في الكشاف:[651] " قوله: (عاصفة) في عملها مع طاعتها لسليمان و(عاصف) إذا وقعت هذه الحادثة". وذهب الدكتور عبد الفتاح الحموز إلى أنّ هذه المسألة من باب تغليب صفات الذكور على صفات الإناث لأنّ اللبس مأمون فيها [652]"وهذه الصفات من حيث ذِكْرُ الموصوف وعدمه نوعان:(1) صفات غير مقيّدة بذكر موصوف وهي الصفات التي لا تتوفر في الذكور البتة، ولذلك اختير بناء المذكّر في هذه المسألة للمؤنّث لتحقيّق أَمْن اللبس بين صفة المذكّر والمؤنّث ".

ويبدو لي أنّها مسألةٌ أُديرت على أَمْن اللبس، إذْ لا احتياج إلى استجلاب تاء التأنيث للفصل بين المذكّر والمؤنّث؛ لأنّ النعُوت ذاهبة إلى المؤنّث دون المُذكّر.

---

(647) ابن قتيبة، أدب الكاتب: 229.

(648) السجستاني، المذكّر والمؤنّث: 66 وما بعدها. وانظر: ابن الأنباريّ، المذكّر والمؤنّث: 152/1.

(649) يونس: (22).

(650) الأنبياء : (81).

(651) الزمخشري، الكشاف: 130/3.

(652) الحموز، ظاهرة التغليب: 69.

(4) : فَعَـال

وممّـا يجـري فـي مـدار أَمْـن اللبـس مـا جـاء مـن نعـوت علـى وزن (فَعَـال)، نحـو قولهـم: (امـرأة صَنَـاع) إذا كانـت حاذقـة وماهـرة، و (امـرأة حَصَـان)، وعلـى هـذا جـاء قـول ليلـى الأخيليّـة:[653] (الطويـل).

أَعَيَّرتَنِـي داءً بأُمِّـكَ مِثْلُـهُ وأَيُّ حَصَـانٍ لا يُقَـال لَهـا: هَـلاَ ؟

وقـد تبـدّى لبعـض المحدثيـن مـن النحويّيـن أَنَّ حـذف التـاء مـن نُعُـوت المؤنّـث يخضـع لظاهـرة لغويّـة تاريخيّـة، دون أَنْ يعـزّزوا مـا ذهبـوا إليـه بالدليـل القاطـع[654] " ولعـلّ هـذا راجـع إلـى مرحلـة قديمـة مـن عُمـر اللغـة لـم تكـن فيهـا علامـات التأنيـث قـد استخدمـت بَعْـدُ، فقـد كـان المؤنّـث لغويّـاً يعامـل بمـا يعامـل بـه المُذكّـر".

وممّـا حُمِـل علـى المعنـى فـي مسألـة نعـت المؤنّـث بمذكـر قـول امـرىء القيـس[655]: (المتقـارب).

بَرَهْرَهَـةٌ رَخْصَـةٌ رُؤدةٌ كَخُرْعُوبَـةِ البَانَـةِ المُنْفَطِـرِ

فوصـف المؤنّـث (خرعوبـة) باسـم الفاعـل المذكّـر (المُنْفَطِـر)؛ لأنّـه حمـل (الخرعوبة) علـى معنـى القضيـب أو العُـود.

ومثـلُ هـذا مـا وصـف بـه المؤنّـث باسـم المفعـول المذكّـر، ذكـر ذلـك الفـرّاء بقولـه:[656] أنشدنـي بعـض العَـرَب: (الرجـز)

لِكُـلّ دَهْـرٍ قَـدْ لَبِسْـتُ أَثْوُبـاً مِـنْ رَيْطَـةٍ، واليُمْنَـةَ المُعَصَّبَـا

فجعـل المُعصَّبَـا نعتـاً لليُمْنَـة، وهـي مؤنّثـة؛ لأنّ اليُمْنَـة ضـربٌ مـن الثيـاب: وهـي الوشـي ".

فحمـل اليُمْنَـة علـى المعنـى؛ لأَنَّ [657] اليُمْنَـةَ: البُـرْد اليمانـيّ.

---

(653) ابـن قتيبـة، أدب الكاتـب: 324.

(654) عمايـرة، د. إسماعيـل، ظاهـرة التأنيـث: 234. وانظـر: السامرائـي، النحـو العربـي (نقـد وبنـاء): 110.

(655) ابـن النّحـاس، شـرح ديـوان امـرىء القيـس: 77.

(656) الفـرّاء، معانـي القـرآن: 90/3.

(657) الزّبيـديّ، تـاج العـروس: مـادة (يمـن).

ومثل اليُمْنة قول الشاعر:[658] (الطويل).

أَرَى رَجُلاً مِنْهُمْ أَسِيْفاً كأنَّما يَضُمُّ إلى كَشْحَيْهِ كَفّاً مُخَضَّبَا

فوصف المؤنّث (كَفّاً) بالمذكّر (مُخضَّبَا) حملاً للكفّ على معنى (العُضو).

(5) : مسألة في الحال

ومن المخالفة بين التذكير والتأنيث في الحال قوله تعالى: [659] ﴿ وَأُزْلِفَتِ الجَنَّةُ لِلْمُتّقِين غَيْرَ بَعِيدٍ ﴾. قال صاحب الكشّاف: [660] (غيرَ بعيد) نصب على الظرف، أي: مكاناً غَيْرَ بعيد، أو على الحَال، وتذكيره لأنّه على زنة المصدر، كالزئير والصليل، والمصادر يستوي في الوصف بها المذكّر والمؤنّث، أو على حذف الموصوف، أي: شيئاً غير بعيد.

وممّا يُعَدُّ أحسنَ من هذا التأويل، إذ حُمِلت الآية على المعنى، ما صدر عن السجستاني، وابن كمال باشا، إذ ذهبا إلى القول[661] " فأنّث الفعل على اعتبار لفظ الجنّة، وذكّرت الحال على اعتبار معناها وهي البستان".

وذكر الدكتور علي أبو المكارم شيئاً مثل هذا في باب الحمل على المعنى، ممّا جاءت الحال الجامدة فيه دالّة على تشبيه، نحو قولك:[662] بَدَت قَمَراً، أي: مضيئةً، وبَدَت غُصْناً، أي: معتدلةً.

---

(658) ابن الأنباريّ، المذكّر والمؤنّث: 361/1. وانظر: السيوطي، الأشباه والنظائر: 240/3.

(659) ق : (31).

(660) الزمخشري، الكشاف: 393/4. وانظر: الخوارزمي، ترشيح العلل: 312.

(661) ابن كمال باشا، رسائل ابن كمال: 89. وانظر: السجستانيّ، المذكّر والمؤنّث: 101.

(662) أبو المكارم، د. علي، الظواهر اللغويّة في التراث النّحويّ: 212.

(6) : التوكيـد

وممّـا حُمِـل علـى المعنـى فـي مسألـة التذكيـر والتأنيـث مـا يطالعنـا فـي بـاب التوكيـد، إذ أُكّـد المؤنّـث الحقيقـيّ المثنّـى بلفـظ المذكّـر المثنّـى، علـى نحـو مـا جـاء فـي قَـوْل الشاعـر:[663] (الطويـل)

يَمُـتُّ بِقُرْبَـى الزَّيْنَبَيْـنِ كِلَيْهِمَـا إِلَيْـكَ، وقُرْبَـى خَالِـدٍ وَحَبِيْـبِ

فالمؤكَّـدُ (الزَّينبيـن) مؤنّـث، والتوكيـد (كِلَيْهِمَـا) مذكّـر، حمـلاً علـى المعنـى، إذ حَمَـل الزَّينبيـن علـى معنـى (الشخصيـن) فكأنّـه قـال: بِقُرْبَـى الشخصيـن كليهمـا.

(7): الوصـف بالمصـدر

المصـدر عنـد النّحـاة موضـع اتّفـاق فـي وقوعـه وصفـاً، فقـد وصفـوا بـه المفـرد والمثنّـى والجمـع، والمذكّـر، والمؤنّـث علـى حـدٍّ سـواء، وكـان حَقُّـه ألاّ ينعـت بـه لجمـوده، ولكـنّ حجّتهـم فـي ذلـك[664] أنّهـم أجـروه علـى أصلـه فالمصـدر يشتـرك فـي الأزمنـة كُلّهـا، فـلا يختـصّ بزمـان. وارتـأوا أنّ عـدم تثنيتـه وجمعـه لدلالتـه علـى جميـع أنـواع الجنـس، فـإنْ خَـرَج علـى ذلـك جـازت تثنيتـه؛ لأنّ كُـلَّ نـوعٍ منهـا متميّـز عـن الآخـر بصفـة تخصّـه.

إلاّ أنّ مـدار الاختـلاف بيـن النحويّيـن يجـري فـي تـأوّل ذلـك المصـدر،[665] فذهـب البصريّـون إلـى تقديـر مضـاف محـذوف، فقولهـم: امـرأة عَـدْل، أي: ذات عَـدْلٍ، بينمـا ذهـب الكوفيّـون إلـى التـأول بالمشتـق، فـ (امـرأة عَـدْل) عندهـم (امـرأة عادلـة)، ومـن النحويّيـن

---

(663) ابـن عصفـور، المقـرّب: 317، والصبّـان، حاشيـة الصبّـان: 115/3.

(664) الثمانينـي، الفوائـد والقواعـد: 155، وابـن قتيبـة، أدب الكاتـب: 504، وابـن جنـي، المحتسـب: 46/2، والخوارزمـي، ترشيـح العلـل: 271، والعكبـري، اللبـاب: 264/1، وابـن عقيـل، شـرح ابـن عقيـل: 200/2 ، والسيوطـي، الأشبـاه والنظائـر: 286/2، والأهـدل، الكواكـب الدرّيـة: 95/2.

(665) الأزهـري، شـرح التصريـح: 118/2، والسيوطـي، همـع الهوامـع: 331/3، والأهـدل، الكواكـب الدرّيـة: 95/2 . وانظـر: الجـواري، د. أحمـد عبـد السـتّار (1984)، الوصـف بالمصـدر، مجلـة المجمـع العراقـي، المجلـد (35) الجـزء (1).

مَنْ ذهب إلى أنّ ذلك من قبيل المبالغة،[666] إذ وَصَفَت العرب بالمصدر إدعاءً ومبالغة وتوسّعاً.

وشواهد الوصف بالمصدر أكثر من أنْ يحاط بها فمن وصف المؤنّث بالمذكّر، قولهم: (امرأة دَنَف) و (نساءٌ دَنَف)، قال الفرّاء:[667] " إنّما ترك الدَّنف على توحيده ؛ لأنّه مصدر".

وجاء في محكم التنزيل قوله تعالى:[668] ﴿ قُلْ يَـٰأَهل الكتَـٰب تَعَالَوا إلى كَلِمةٍ سَوآءٍ بَيْنَنَا وبَيْنَكم﴾. قال المفسّرون:[669] وذكّر لفظ سواء لأنّهم قصدوا به المصدر.

ومن وَصْف المؤنّث بالمصدر قوله تعالى:[670]﴿ فإنّ لَهُ مَعِيْشَةً ضَنْكاً﴾، والضّنْك، مصدر بمعنى الضّيق، [671]" والضّنك توصف به الأنثى والمذكّر بغير الهاء، وَكُلُّ عَيْش أوْ منزل فهو ضَنْك، قال عنترة: (الكامل).

إنَّ المَنيَّةَ لو تُمثَّلُ مُثّلَتْ مِثْلي إذا نَزَلُوا بضَنْكِ المَنْزلِ "

---

(666) ابن الورّاق، علل النّحو: 388، والسامرائي، د. فاضل، معاني الأبنية: 123، وبكر، د. السيّد يعقوب (1971) نصوص في النّحو العربي، دار النهضة العربيّة، بيروت: 512.

(667) ابن الأنباري، المذكّر والمؤنّث: 300/1.

(668) آل عمران : (64).

(669) الفرّاء، معاني القرآن: 222/2، والزركشي، البرهان: 173/4.

(670) طه: (124).

(671) أبو عبيدة، مجاز القرآن: 32/2، والزمخشري، الكشاف: 95/3، والسيوطي، تفسير الجلالين: 424.

(8) : إفـراد الفعـل وتذكيـره.

ذهـب النّحـاة فـي أثنـاء تقييدهـم لأحكـام الفعـل مـع الفاعـل الظاهـر أو نائبـه إلـى أنّـه يفـرد إنْ كـان الفاعـل مفـرداً، أو مثنـى، أو جمعـاً، وعُـدَّ ذلـك أصـلاً وضعيّـاً مقـرّراً استقـرت عليـه اللغـة العربيّـة الفصحـى، وهـذا موضـع اتّفـاق عندهـم، ولـم يمنعهـم هـذا التقريـر مـن أنْ يلتمسـوا تفسيـراً لذلـك، فهبّـوا يُعْمِلـون الفكـر حمـلا للاهتـداء إلـى علّـة ذلـك الأصـل، فمنهـم مَـنْ رأى[672] أنّ الفعـل يدلّـل علـى الحـدث والزّمـان، فلـو ثُنّـي لـدلّ علـى حدثيـن أو زمانيـن وهـذا محـال، ومنهـم مـن رأى أنّ لفـظ الفعـل جنـسٌ يقـع علـى كُـلّ أنواعـه، والغـرض مـن التثنيـة تعـدّد المسميّـات، كمـا[673] أنـه لـو جـاز تثنيتـه مـع الاسميـن لجـاز تثنيتـه مـع الواحـد.

وارتـأى بعضهـم أنّ تثنيـة الفعـل أو جمعـه قـد يكـون مدعـاة للتوهـم[674]لأنّـه لـو قيـل: قامـا أخـواك لتوهـم أنّ الاسـم الظاهـر مبتـدأ مؤخـر، ومـا قبلـه مـن الفعـل والفاعـل (خبـر) مقـدّم، فالتـزم توحيـد المسنـد دفعـاً لهـذا الإبهـام. وفـي هـذا المـدار يقـول الجليـس النّحـوي: [675]" والتثنيـة والجمـع السالـم لا يقتضيـان خِلْقـة، ولا يقـع التمييـز فيهمـا بشكـل أو هيئـة، فلهـذا قلـت: قـام الزيـدان، وقـام الزيـدون، ولـم تحتـج إلـى إلحـاق الفعـل علامـة لهمـا إلاّ فـي لغـة مـن قـال أكلونـي البراغيـث حِرْصـاً علـى البيـان وتأكيـداً للجمـع".

ومـن النحويّيـن مَـنْ حَمَـل مسألـة إفـراد الفعـل علـى مبـدأ الخفّـة[676] لأنّ إلحـاق علامـة التثنيـة، والجمـع فيهمـا زيـادة ثقـل فـي بنيـة الكلمـة.

---

(672) العكبـري، اللبـاب: 96/1، والثمانينـي، الفوائـد والقواعـد: 116. وانظـر: سيبويـه، الكتـاب: 38/2.

(673) ابـن الـورّاق، علـل النحـو: 163، ابـن مالـك، شـرح التسهيـل: 116/2، وابـن عقيـل، شـرح ابـن عقيـل: 467/1، والخضـري، حاشيـة الخضـري: 161/1.

(674) الأزهـري، شـرح التصريـح: 403/1.

(675) الجليـس النحـوي، ثمـار الصناعـة: 91. وانظـر: السيوطـي، همـع الهوامـع: 580/1.

(676) الأهـدل، الكواكـب الدرّيـة: 83/1.

علـى أنّ رؤيـة بعـض المحدثيـن قـد وضعـت هـذه المسألـة فـي إطـار مـا يسمّـى بالتطـور التاريخـيّ، إذ إنّ الأصـل المطابقـة بيـن الفعـل والفاعـل، ومـا هـذا الإفـراد إلاّ مرحلـة متأخـرة[677] " إنّ هـذه الظاهـرة (أكلونـي البراغيـث) تمثّـل أصـلاً تاريخيّـاً مـا تـزال العربيّـة تحتفـظ لـه ببعـض الشواهـد. وهـي الأصـل المطّـرد فـي كثيـر مـن اللهجـات العربيّـة المحليّـة".

إلاّ أنّ الدكتـور داود عبـده قـد عـدَّ تلـك المطابقـة بيـن الفعـل والفاعـل مَظْهـراً لَهْجيّـاً قـد أشـار إليـه القدامـى بوضـوح [678]"ولكنّنـا نجـد إلـى جانـب ذلـك أمثلـة مـن الفصحـى تخالـف هـذه القاعـدة، ولا بُـدّ بالتالـي أنْ تكـون ممثلـة للهجـات مختلفـة وهـو أمـر أشـار إليـه القدمـاء بوضـوح، فهنـاك مـا يسمّـى بلغـة أكلونـي البراغيـث، أو لغـة يتعاقبـون، وهـي لهجـة فصيحـة فـي القـرآن الكريـم والحديـث والشعـر، وفـي هـذه اللهجـة يطابـق الفعـل الاسـم سـواء أسبقـه أم تـلاه كمـا هـو الحـال فـي اللهجـات المحكيّـة المعاصـرة، ممّـا يشيـر إلـى أنّ هـذه الأمثلـة جـاءت مـن لهجـات غيـر اللهجـات التـي تتبـع القاعـدة المعروفـة فـي الفصحـى ".

وقـد أفـرد الدكتـور محمـد أحمـد الدالـي لهـذه المسألـة بحثـاً وسمـه بـ[679] (لغـة أكلونـي البراغيـث)، ذكـر فيـه أقـوال النّحـاة القدامـى، والمحدثيـن، وجمـع شواهـد هـذه اللغـة مـن الشعـر، والحديـث وآي الذّكـر الحكيـم، وخلـص إلـى القـول:[680]" أمّـا شواهـد الشعـر التـي جـاءت علـى هـذه اللغـة فالوجـه الـذي لا يجـوز غيـره أنّ ألـف الاثنيـن، وواو الجماعـة، ونـون النّسـوة، حـروف دالّـة علـى التثنيـة

---

(677) عمايـرة، د. إسـماعيـل، ظاهـرة التأنيـث بيـن اللغـة العربيّـة واللغـات الساميّـة: 101. وانظـر: عبد التواب، د. رمضـ (1987)، فصـول فـي فقـه العربيّـة، مكتبـة الخانجـي، القاهـرة، ط3: 99.

(678) عبـده، أبحـاث فـي اللغـة : 84.

(679) الدالـي، د. محمـد أحمـد، (1993)، لغـة أكلونـي البراغيـث، مجلـة مجمـع اللغـة العربيّـة، بدمشـق، مجلـد (68)، ج3.

(680) الدالـي، لغـة أكلونـي البراغيـث: 410، 415 ومـا بعدهـا.

والجمع، والمسند إليه الفاعل أو نائب الفاعل هو الاسم الظاهر، وهو قول سيبويه، والأخفش، وأبي عبيدة، وغيرهم... وأمّا شواهد هذه اللغة من الحديث الشريف والأثر فقد جاءت فيها رواية تخرجها عن هذه اللغة ... أمّا القرآن فقد غلط من أجاز أنْ يكون بعض آيه قد جاء على هذه اللغة، فقوله تعالى:[681] ﴿ وأسرّوا النّجوى الذّين ظَلموا ﴾، الواو في أسرّوا ضمير عائد على الناس في قوله:[682]﴿ اقترب للناس حِسَابُهم﴾، ثُمّ بيّن فقال: الذين ظلموا فأبدل الذين من الواو، وهو قول سيبويه، والمبّرد، وأجازه الفرّاء والزجاج والنّحاس وغيرهم...وممّن اطمأنّ إلى مجيء شواهد من القرآن والحديث على هذه اللغة فأجاز القياس عليها جماعة من المحدثين منهم الأستاذ عباس حسن، والشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد، والدكتور رمضان عبد التواب، والدكتور خليل عمايره".

والذي أميل إليه في هذه المسألة أنّ اللَّبس في إفراد الفعل مأمون؛ لأنّ التثنية أو الجمع يُفْهمان من لفظ المسند إليه، لا مِنْ لفظ المسند، وممّا يعزّز ذلك أنّ المسند إليه إذا تقدّم على الفعل وجبت المطابقة؛ لأنّه بتقديم المسند إليه أصبحت الجملة الفعليّة مفتوحة، فتقبل كثيراً من الاحتمال، ولم يُعْرف أنّ الفعل لاثنين أو، جماعة.

ويبدو لي أنّ قضيّة الرتبة تقدّم دوراً بيّناً في تحريك المعنى نحو الوضوح أو الإبهام، فإذا تقدّم المسند إليه الظاهر على الفعل، فإنّ الرتبة تختلّ، ويقع الإبهام، فكان اللجوء إلى المطابقة أولى لرفع ما يقع من لبس أو إبهام على نحو ما نراه في

---

(681) الأنبياء : (3).

(682) الأنبياء : (1).

قولـه النّحـاة: [683] فـإن ثنّيـت أو جمعـت بـرز الضميـر، فقلـت: الزّيـدان قامـا، والهنـدان قامتـا، والزّيـدون قامـوا، والهنـدان قامتـا، والهنـدات قُمـنَ، ولا يجـوز ذلـك مـع الظاهـر للغنـى عنـه.

(9) : مسائـل التذكيـر والتأنيـث

تكثـر مسائـل العـدول عـن المطابقـة فـي بـاب التذكيـر والتأنيـث، علـى أنّ التأنيـث ليـس للفعـل، وإنّمـا هـو للمسنـد إليـه، وكأنّهـا توطئـة للمسنـد إليـه، ولعـلّ إلحـاق التـاء بالفعـل يعـود إلـى مـا بيـن الفعـل والفاعـل مـن قـوّة اتّصـال[684] " وذلـك الاتّصـال مـن جهـة احتياجـه إلـى الفاعـل، وكـون الفاعـل بالتأنيـث كجـزء مـن أجـزاء الفعـل".

وقـد عبّـر سيبويـه عـن حقيقـة الفصـل بيـن الفعـل والفاعـل بالتأنيـث أو التذكيـر دون التثنيـة أو الجمـع[685] " ففصلـوا بينهمـا فـي التأنيـث والتذكيـر، ولـم يفصلـوا بينهمـا فـي التثنيـة والجمـع، وإنّمـا جـاؤوا بالتـاء، لأنّهـا ليسـت علامـة إضمـار كالـواو والنـون، وإنّمـا كهـاء التأنيـث فـي طلحـة، وليسـت باسـم".

وذهـب النحويّـون إلـى أنّ المؤنّـث قسمـان: حقيقـي تلـزم فعلَـه تـاءُ التأنيـث، ومجـازي تجـوز فيـه علامـة التأنيـث وتركهـا، وفـي هـذا المـدار يقـول الثمانينـي:[686] " لمّـا كـان التأنيـث معنـى لازمـاً لا يصـحّ انقلابـه وتغيّـره، لأنّ مالـه فـرج لا يصـحّ أنْ يكـون مكانـه ذَكَـر لـزم الإجمـاع علـى إثبـات علامتـه الدالّـة عليـه".

إلاّ أنّ ثَمَّـةَ مسائـلَ قـد خَرَجـت علـى هـذه الظاهـرة، ممّـا حـدا ببعـض المحدثيـن مـن النحويّيـن أنْ يعيدوهـا إلـى رِبْقـة التطـور

---

(683) الجليـس النحـوي، ثمـار الصناعـة: 91. وانظـر: الأزهـري، شـرح التصريـح: 412/1، والاستراباذي، شـرح الكافيـة: 409/3، والسيوطـي، همـع الهوامـع: 580/1، وابـن يعيـش، التهذيـب: 105.

(684) الاستراباذي، شـرح الكافيـة: 517/4.

(685) سيبويـه، الكتـاب: 38/2. وانظـر: الأزهـري، شـرح التصريـح: 403/1.

(686) الثمانينـي، الفوائـد والقواعـد: 187. وانظـر: الجليـس النّحـوي، ثمـار الصناعـة: 90، ابـن عقيـل، شـرح ابـن عقيـل: 476/1.

التاريخيّ بصورة عامّة دون الوقوف عند تلك المسائل[687]" ولعلّ في عدم اقتصارها في الدلالة على المؤنّث ما يشير إلى مرحلة في عُمر اللغة كانت التاء فيها عنصراً لغويّاً له دلالات شتّى، وقد أخذت التاء مع الزمن تميل إلى التخصص، وتغليب جانب الدلالة على المؤنّث".

وهذا النّص ينبيء عن أنواع التاء، فليست مقصورة على التأنيث؛ لأنّ لها دلالات أُخَرَ، فثمّةَ تاء[688] يؤتى بها للفصل بين المذكّر والمؤنّث، ويؤتى بها لاحقةً بالاسم للتفرقة بين الواحد من الجنس وبين نوعه وتأتي للمبالغة، وقد تكون للعوض، وقد تلحق التاء بالاسم للدلالة على التعريب، نحو: جواربة جمع جورب أو موازجة، وقد يؤتى بها لتأكيد تأنيث الجمع. نحو: ناقة ونعجة.

وممّا يطالعنا من مسائل العدول لهذه الظاهرة:

(1) قال فلانة.

ذكر سيبويه أنَّ بعض العرب تقول ذلك[689] " وقالت بعض العرب: قال فلانة. ومن قال: ذهب فلانة، قال: أذاهب فلانة؟ " وذكر في موطن آخر[690]" ألا تراهم يقولون: أَتَيْتَنَني لا يكون فلانة، وليس فلانة، يريد: ليس بعضُهنّ فلانةً، والبعض مذكّر".

فذكّر الفعل الذي أُسنِدَ إلى الفاعل المؤنّث تأنيثاً حقيقيّاً، وكان حقُّه أَنْ يقال: قالت فلانة، إلاّ أَنَّ قول العَرَب بالتذكير عُدَّ عُدُولاً، وما يجري على الفعل يجري على اسم الفاعل على حدِّ كلام سيبويه؛ لأَنّ اسم الفاعل يأخذ حُكم الفعل، فمن قال: ذهب فلانة، قال: أذاهبٌ فلانة؟ وذهب سيبويه إلى أنّ قولهم

---

(687) عمايرة، د. إسماعيل، ظاهرة التأنيث: 50، والسامرائي، د. إبراهيم، النحو العربيّ نقد وبناء: 183.

(688) بركات، د. إبراهيم، (1988)، التأنيث في اللغة العربيّة، دار الوفاء للطباعة والنشر، المنصورة، ط1: 83 وما بعدها، وأبو حيّان، البحر المحيط: 219/8.

(689) سيبويه، الكتاب:38/2، 45.

(690) سيبويه الكتاب: 348/2.

(وليس فلانة) على إضمار مذكّر لتستقيم القاعدة النحويّة، ويذكر ذلك التقدير، وليس بعضهنّ فلانة.

وممّا يجري في هذا الذّكر أنّ السجستاني قد أورد خبراً نادراً عن أبي زيد الأنصاريّ يذكر فيه تذكير فلانة [691] " وحدّثني أبو زيدٍ أنّه سمع من الأعراب مَنْ إذا قِيْل: أين فلانة ؟ وهي حاضرة، قال: ها هو ذِه. فأنكرته، وتعجّبت، فرددته عليه مستفهماً، فقال: سمعته من أكثرَ من مائة نفس، وكان صدوقاً ".

فالمسند إليه مؤنّث حقيقي يستلزم إلحاق تاء التأنيث بالفعل (قال) إلاّ أنّه قد عُدِل عن المطابقة في هذا الحرف، وقد حَمَلَه النَحاة على السماع، وعَدّوه نادراً أو شاذاً، أو لغة رديئة لا ينقاس عليها، [692] وهو رديء لا ينقاس، فيقتصر فيه على السماع، وجاء في الكواكب الدرّية[693] "وتذكير الفعل مع المؤنّث الحقيقي كـ (قام المرأة) لغة قليلة تسمّى لغة قال فلانة ".

وجاء في المعجمات [694] " فلان وفُلانة كناية عن أسمائنا للذكر والأنثى، والفُلان والفلانة بـ (أل) كناية عن غيرنا من البهائم، تقول العَرَب: ركبتُ الفُلان، وحلبت الفلانة ".

ويذهب الدكتور عبد الفتاح الحموز إلى أنّ ترك التاء يُعَدُّ من باب تغليب التذكير على التأنيث[695] " وهي مسألة تومىء إلى تغليب أصل (المذكّر) على الفرع (المؤنّث)".

وإذا كُنّا لا نعرف شيئاً عن حقيقة الموقف الذي ولّد هذا الاستعمال، باستثناء ما طالعنا به سيبويه من أنّها لغة بعض

---

(691) السجستاني، المذكّر والمؤنّث: 241.

(692) الأزهري، شرح التصريح: 408/1.

(693) الأهدل، الكواكب الدرّية: 84/1.

(694) الزّبيديّ، تاج العروس: مادة (فلن).

(695) الحموز، ظاهرة التغليب: 86.

العرب، فإنّني أرى أنّ هذه المسألة محمولة على المعنى، فقد نُزّل المؤنّث منزلة المذكّر تعظيماً لشأنه، إذ لا يقطع في هذا الأمر إلاّ الرّجال، وممّا يغلب على الظنّ أنّ معنى الشهرة والكمال قد حملهم على هذا العدول على نحو ما ينبيء به خبر السجستاني السابق من أنّ السؤال لا يكون إلاّ عن المشهور لا المنكور، وكأنّ قول العرب (قال فلانة) أصبح مثلاً لكُلّ مَنْ يُعْتَدُّ بكلامه، ويؤخذ بقوله وبيانه.

(2) مسألة الفصل بين الفعل والفاعل المؤنّث تأنيثاً حقيقيّاً.

ثَمّة مسألة وردت في كلام العرب، وتناقلتها المظانُّ النّحويّة عن سيبويه، إذ قالت العرب: (حَضَرَ القَاضيَ امرأةٌ). وكان متطلب القاعدة النّحويّة أَنْ تلحق التاء بالفعل (حَضَر) لأنّه أُسند إلى فاعلٍ مؤنّثٍ تأنيثاً حقيقيّاً، إلاّ أنّ التاء قد حذفت لمّا فُصل بين الفعل وما أسند إليه (امرأة)؛ لأنّ الفصل قد أضعف الصلّة بين الفعل وفاعله، لأنّهما يعاملان وكأنّهما كلمة واحدة على حدّ قول النّحاة، وارتأى سيبويه أنّ حذف تاء التأنيث إذا فصل بين الفعل والفاعل المؤنّث تأنيثاً حقيقيّاً مسألة تَصِحّ، لأنّ الكلام إذا طال كان الحذف أجمل[696]" وكُلّما طال الكلام فهو أَحْسَنُ، نحو قولك: حَضَرَ القاضيَ امرأة؛ لأنّه إذا طال الكلام كان الحَذْفُ أَجْمَلَ، وكأنّه شيء يصيرُ بدلاً من شيء. كالمعاقبة نحو قولك: زنادقة وزناديق، فتحذف الياء لمكان الهاء... وهذا في الواحد من الحيوان قليل، وهو في المَوات كثير، فرّقوا بين الموات والحيوان كما فرقوا بين الآدميّين وغيرهم. تقول: هم ذاهبون... ولا تقول: جمالك ذاهبون".

---

(696) سيبويه، الكتاب: 38/2. وانظر: المبّرد، الكامل: 932/2، والجليس النّحوي، ثمار الصناعة: 90، والأزهري، شرح التصريح: 409/1، والصبّان، حاشية الصبّان: 74/2.

وظاهر كلام سيبويه أنّ الفصل بالمفعول به (القاضي) جاء من قبيل التعويض عن التاء المحذوفة، وذهب الأخفش إلى أنّها مسألة مزعومة، والزعم عند العرب مطيّة الكذب، إذ لا يجوز ذلك في المؤنّث الحقيقيّ[697] " لأنّ كُلّ مؤنّث فرقت بينه وبين فعله حَسُن أنْ تذكّر فعله، إلاّ أنّ ذلك يقبح في الإنس وما أشبههم ممّا يعقل، لأنّ الذي يعقل أشدُّ استحقاقاً للفعل ... وقد يقال أيضاً ذاك في الإنس، زعموا أنّهم يقولون: حَضَر القاضيَ امرأةٌ ".

والقول نفسه عند السجستانيّ الذي ذهب إلى أنّ ذلك لا يعرف إلاّ في هذا الحرف النادر، وسوّغ هذا الحرفَ الفصلُ بلفظ القاضي الذي ذهب فيه مذهب التعظيم [698] " وأمّا فِعْلُ الحيوان من مثل قامت المرأة، ونَفَرتِ الناقة فلا يكاد أحدٌ يذكّره، وقد قالوا في حرفٍ نادرٍ (حَضَرَ القاضيَ امرأةٌ) ولا يقاس مثل هذا خاصّةً، وممّا حسّن هذا الحرف الشاذ النادر أنّ القاضي متقدّم لا يؤخّر عن موضعه إرادة التعظيم بالتقديم".

ومع قول النّحاة بمسوّغ الفصل إلاّ أنه يتبدّى لي أنّ هذه المسألة قد حملت على المعنى، إذ نُزّل المؤنّث منزلة المذكّر تعظيماً لشأنه وكماله، لأنّ حضور مجلس القاضي في الغالب يقتصر على الرّجال، ولمّا كان حضورها أمراً نادراً ومستغرباً نُزّلت منزلة الرّجل فذكّر الفعل تغليباً للمذكّر على المؤنّث، وممّا يعزّز ذلك ويقوّيه [699] أنّ عليّاً – كرم الله وجهه – لمّا تزوّج فاطمة عليها السلام، قال له يهوديّ أراد أن يبتاع منه ثياباً: لقد تزوّجت امرأة يريد امرأة كاملة.

---

(697) الأخفش، معاني القرآن: 90/1.

(698) السجستاني، المذكّر والمؤنّث: 98.

(699) الزّبيديّ، مادة (مرأ).

وقد جاء شيءٌ من هذا في الشعر، وعليه قوله جرير: [700](الوافر).

لَقَدْ وَلَدَ الأُخَيْطِلَ أُمُّ سُوءٍ عَلَى بَابِ اُستِها صُلُبٌ وَشَامُ

وقال الآخر: [701](البسيط).

إِنِ امْرُءٌ غَرَّه مِنْكُنَّ واحِدةٌ بَعْدِي وبَعْدَكِ في الدّنيا لَمَغْرُورُ

فقد ذكّر الفعل (وَلَد) مع الفاعل المؤنّث تأنيثاً حقيقيّاً، ويستدعي القياس أَنْ يؤنّث الفعل، إلاّ أنّه فصل بينهما بالمفعول به (الأُخيطلّ)، أمّا البيت الثاني فقد ذكّر (غرّه) مع الفاعل المؤنّث تأنيثاً حقيقيّاً (واحدةٌ) بعد ما فصل بينهما بالمفعول به (الهاء) وبالجار والمجرور، وممّا جاء في القرآن الكريم قوله تعالى: [702]﴿ إذا جَآءَكَ المؤمنـٰـتُ﴾ وتأوّل النّحويّون ذلك[703] " بأنّ التذكير للفصل، أو لأنّ الأصل: النساء المؤمنات، أو لأَنّ (أل) مقدّرة باللاتي وهي اسم جمع".

ويبدو لي أَنّ العدول عن التأنيث في هذين البيتين يرجع إلى ضرورة الشعر؛ لأنّ إلحاق التاء بالفعلين يَهْدِم مقوّماً من مقوّمات الشعر، وهو الوزن.

---

(700) ابن هشام، أوضح المسالك: 357/1. وانظر: الصبّان، حاشية الصبّان: 74/2.

(701) الصبّان، حاشية الصبّان: 74/2.

(702) الممتحنة: (12).

(703) ابن هشام الأنصاريّ، أوضح المسالك: 361/1.

(3): الفصل بـ (إلاّ) بين الفعل وفاعله المؤنّث تأنيثاً حقيقيّاً.

وممّا يُعَدُّ من مسائل التأنيث والتذكير ما هَجَس به النّحاة في باب الفصل بـ (إلاّ) بين الفعل وفاعله المؤنّث تأنيثاً حقيقيّاً، إذْ ارتأوا أنّ الفعل يذكّر مع فاعله[704] " إذا فُصِل بين الفعل والفاعل المؤنّث بإلاّ لم يَجُزْ إثبات التاء عند الجمهور".

وذهب النّحويّون يتأوّلون بنية عميقة للتركيب؛ لأنّ الاستثناء عندهم لا يتصوّر إلاّ بوجود المستثنى منه، وشرعوا يردّدون مثالهم المصنوع: ما قام إلاّ هند، على أنّ الأصل المفترض عندهم (ما قام أحدٌ إلاّ هند)، وعلّل الأزهريّ هذا الأمر بقوله:[705] " فالتذكير واجبٌ في النثر لعدم توهم المذكور؛ لأنّ الفعل لا يكون له فاعلان"، وكأنّه يَضْرِب صفحاً عن الشعر؛ لأنّ للشعر مداراً يختلف عن لغة النثر، فالشعر يحملُ على الضرورة على نحو قول الشاعر: [706] (الرجز)

مَا بَرِئَتْ من رِيْبَةٍ وَذَمِّ ... في حَرْبِنا إلاّ بناتُ العَمِّ

وذهب ابن هشام الأنصاريّ إلى أنّ التذكير راجح في هذه المسألة باعتبار المعنى[707] " ما قام إلاّ هندٌ، فالتذكير هنا أرجح باعتبار المعنى؛ لأنّ التقدير ما قام أحدٌ إلاّ هند، فالفاعل في الحقيقة مذكّر".

---

(704) الخوارزمي، ترشيح العلل: 314. وانظر: ابن عصفور، المقرّب: 380، وابن جني، المحتسب: 206/2.

(705) الأزهري، شرح التصريح: 407/1.

(706) ابن هشام، أوضح المسالك: 358/1.

(707) ابن هشام الأنصاريّ، شرح شذور الذهب: 176.

إلاّ أنّ هذه القاعدة لم تسلم فقد اخترمت بسببٍ من بعض القراءات الشاذّة، فقد قرأ ابن أبي إسحٰق الآية الكريمة[708] ﴿ فأَصْبَحُوا لا يُرىٰ إلاّ مَسٰكِنُهم﴾، بالتاء (تُرَى) [709] وهي قراءة ضعيفة في العربيّة عند ابن جني، والشعر أولى بجوازه عنده من القرآن، لأنّ التذكير واجبٌ ... والقول نفسه مع الفرّاء؛ وفيه قبحٌ في العربيّة، لأنّ العَرَب إذا جَعَلت فعل المؤنث قبل (إلاّ) ذكّروه، فقالوا: لم يَقُمْ إلاّ جاريتُك، وما قام إلاّ جاريتك، ولا يكادون يقولون: ما قامت إلاّ جاريتك، وذلك أنّ المتروك أحدٌ، فأحدٌ إذا كان لمؤنّث أو مذكّر ففعلهما مذكر".

وقد خالف الدكتور عبد الفتاح الحموز مَنْ سبقه، إذ ذهب إلى إجازة تأنيث الفعل اعتماداً على هذه القراءة، وشواهد الشعر [710]" ويظهر لي من كُلّ ما مرّ إجازة تأنيث الفعل مع فاعله حملاً على هذه القراءة، وعلى ما ورد من شواهد في كلام العرب من غير ترجيح، وهذه القراءة تعزّزها قراءة شيبة " [711] ﴿ إنْ كَانَت إلاّ صَيْحَةً واحدةً ﴾ بالرفع على أنّ (كان) تامّة، وعليه فيمكن أن يكون المقدّر مؤنّثاً كما قال اللقاني".

ويبدو لي أنَّ النّحاة قد وفّقوا فيما ذهبوا إليه في هذه المسألة؛ لأنّهم أداروها على المعنى؛ لأنّ مثالهم المصنوع جاء مَيْزاً لأسلوب الاستثناء من غيره، فمطلب المعنى يستوجب تصوّر وجود المستثنى منه، وهي مسألة قائمة على الردّ إلى الأصل، ليتحقّق فهم المعنى، وهي مسألة واقعة في باب الإسناد العقليّ عند البلاغيّين؛ لأنّ الفعل مسند في الظاهر إلى غير فاعله الحقيقيّ؛ لأنّ الفاعل الحقيقيّ محذوف يدرك بالتّصور العقليّ.

---

(708) الأحقاف : (25).

(709) الحموز، التأويل النحوي: 448/1.

(710) الحموز، التأويل النحوي: 449/1.

(711) يس : (29).

(4): فعل المدح والذّم

نعم وبئس فعلان ماضيان لا يتصرّفان تصرّف سائر الأفعال على المذهب البصريّ، وذكر النّحاة أنّ فاعل هذين الفعلين إنْ كان مؤنّثاً تأنيثاً حقيقيّاً أو مجازياً يجوز في فعله التذكير والتأنيث، فإن لحقت بالفعلين علامة التأنيث تحقّقت المطابقة، وإنْ حذفت التاء عُدَّ ذلك عدولاً عن المطابقة[712] " واعلم أنّ نعم تؤنّث وتذكّر، وذلك قولك: نِعْمَتِ المرأة، وإنْ شئت قلت: نِعْمَ المرأة، كما قالوا ذَهَبَ المرأةُ، والحذف في (نِعْمَتْ) أكثر".

ويبدو لي أنَّ شُقّة الخلاف بين النّحويين لم تكن واسعة في تفسير هذا العُدُول، ففي قولهم: نِعْم المرأة، أو بِئْسَ المرأة تَرْكُ التاء[713] لأنّ المراد بالمرأة الجنس، واسم الجنس يجري مجرى الجمع. ورأى المُبّرد أنّ قولهم: نعم المرأة وما أشبهه،[714] "فلأنّهما فِعْلان كَثُرا، وصارا في المدح والذّم أصلاً، والحذف موجود في كُلّ ما كَثُر استعمالهم إياه". فكأنّه يشير إلى علّة الفَرْق بين هذين الفعلين اللّذين خُصّا بمعنى المدح والذّم، فلازما هذا المعنى على خلاف غيرهما من الأفعال، وفي هذا المدار يجري قول الفرّاء:[715] " ليستا بفعل يلتمس معناه، وإنّما أدخلوهما لتدلاّ على المدح والذّم".

وكأنّ هذين الفعلين صارا[716] كالمَثَل الذّي لا يراعى فيه تذكير ولا تأنيث، ولا غيرهما من أحوال الأسماء كقولك: الصيفَ ضيعتِ اللّبن، وإن كان المخاطب رجلاً؛ لأنّ المعنى أنت عندي كالمرأة التي قيل لها: الصيفَ ضيعتِ اللبنَ.

---

(712) سيبويه، الكتاب: 178/2.

(713) السيوطي، همع الهوامع: 334/3، وأبو البركات الأنباريّ: أسرار العربيّة: 95، وابن جني، المحتسب: 11/2 وابن عقيل، شرح ابن عقيل: 483/1.

(714) المبّرد، المقتضب: 146/2.

(715) الفرّاء، معاني القرآن: 141/2.

(716) الجليس النّحوي، ثمار الصناعة: 98، والثمانيني، الفوائد والقواعد: 568.

وذهب الدكتور عبد الفتاح الحموز إلى أنّها مسألة محمولة على التغليب، إذ غُلّب المذكّر على المؤنّث[717]" ويظهر تغليب المذكّر بيّناً في هذه المسألة على الرغم من كون المراد الجنسَ؛ لأنّ الحمل على ظاهر اللفظ يعزّزه".

ويبدو لي أنّ هناك مناقلةً في المعنى بين (أل) الجنسيّة، ولفظ (كلّ)، (فأل) الجنسيّة في الفاعل المؤنّث تحمل على معنى "كلّ" لتدلّل على عموم الجنس، ولمّا كانت لفظة (كلّ) مذكّرة ذُكّر الفعل، وقد تحمل كُلّ على معنى (أل) على نَحْو ما مرّ في الجملة الاسميّة.

وممّا تطالعنا به المظانّ النحويّة في باب (نِعْمَ) مسألة تذكير الفعل مع فاعله المؤنّث تأنيثاً مجازيّاً، إذ وقف النحويّون نظرهم في قول العرب: هذا البلدُ نعم الدار، وهذه الدّار نِعْمَتِ البلدُ، وذهبوا إلى أنّها مسألة تدور في فلك المعنى[718] " وأمّا قولهم: هذه الدّار نِعْمَتِ البلدُ فإنّه لمّا كان البلدُ الدار أقحموا التاء، فصار كقولك: مَنْ كانَت أُمَّك، وما جاءت حاجَتك، ومَنْ قال: نعم المرأة، قال: نِعْمَ الدّارُ، وكذلك هذا البلدُ نِعْمَ الدّارُ، لمّا كانت البلدَ ذكّرت فلزم هذا في كلامهم لكثرته، ولأنّه صار كالمَثَل، كما لَزِمت التاء في ما جاءَت حاجَتَك".

وعلى حدِّ قول سيبويه، فإنّ تأنيث الفعل (نِعْمَت) مع مجيء المسند إليه (البلد) مذكّراً؛ لأنّ البلد حُمِلَ على معنى الدّار، ومثله تَرْكُ التاء في (نِعْمَ) عند الإسناد إلى الفاعل المؤنّث (الدّار)؛ لأنّها حُمِلت على معنى البلد، وإقحام (زيادة) التاء في نِعْمَت مع الفاعل المذكّر يشبه قول العرب: مَنْ كانت أُمَّك، فزاد تاء التأنيث في (كانت) مع أنّ (مَنْ) لفظ مذكّر، لأنّه

---

(717) الحموز، ظاهرة التغليب: 94.

(718) سيبويه، الكتاب: 179/2.

حمل ذلك اللفظ على معنى التأنيث، كما حمل (ما) على معنى التأنيث، فأنّث الفعل (جاءت)، وأصبحت (نعم) في هذا المدار جارية مجرى المَثَل.

وممّا جاء من كلام العرب في هذا المدار قولهم:[719] " بِئْسَ الرميّةُ الأَرْنَبُ، إنّما تُريدُ بئس الشيء ممّا يرمى، فهذه بمنزلة الذبيحة"، وزاد ابن قتيبة [720] " ممّا يرمى الأرنبُ " على تذكير (الأرنب)[721]؛ لأنّ الأرنب يذكّر ويؤنّث.

فقد ذكّر الفعل (بِئْسَ) والفاعل مؤنّث (الرميّة) وقد حُمِلَت (الرميّة) في نظر سيبويه وابن قتيبة على معنى الشيء، وممّا يظهر لي أنّ (الرميّة) قد حُمِلت على معنى (الصيّد)[722]؛ لأنَّ الرميّة في اللغة تعني الصيّد.

وممّا سُمِع في الشعر قول ذي الرُّمة:[723] (البسيط)

أَوْ حُـرَّةٌ عَيْطَـل ثَبْجـاءُ مُجْفِـرَةٌ دَعائِـمُ الـزَّورِ نِعْمَـت زَوْرَقُ البَلَـدِ

فأنث الفعل الجامد (نِعْمَت) والزَّورق مذكّرٌ؛ لأنّه حَمَل على معنى الحُرّة، وهي الناقة.

وممّا يغلب على الظنِّ في هذه المسألة أنّ تذكير الفعل أو تأنيثه قد يراعى فيه المخصوص بالمدح أو الذّم، إنْ كان المخصوص متقدّماً أو متأخراً، فإنْ ذُكّر المخصوص ذُكّر الفعل، وإنْ أُنّث المخصوص أنّث الفعل، ويعزّز هذا ما يفهم من ظاهر عبارة المبّرد في هذا المدار[724] " لأنّك عَنيت بالبلد داراً، وكذلك هذا البلد نِعْمَ الدّار؛ لأنّك قَصّدت إلى البَلَد".

---

(719) سيبويه، الكتاب: 648/3.

(720) ابن قتيبة، أدب الكاتب: 228.

(721) الزّبيديّ، تاج العروس: مادة (رنب).

(722) الزّبيديّ، تاج العروس: مادة (رنب).

(723) ابن عصفور، المقرّب : 102.

(724) المبرّد، المقتضب: 149/2.

وممّا يجرى مجرى نعم في المعنى (حبّذا) إلاّ أنّها تلزم صورة واحدة، إذ لا تثنّى، ولا تجمع، قال سيبويه:[725] "وزعم الخليل رحمه الله أنّ حبّذا بمنزلة حَبَّ الشيءُ، ولكنّ ذا وحَبَّ بمنزلة كلمة واحدة نحو لَوْلا،... ألا ترى أنّك تقول للمؤنّث حبّذا ولا تقول حبَّذِه، لأنّه صار مع حَبَّ على ما ذكرتُ لك، وصار المذكّر هو اللازم، لأنّه كالمَثَل".

وقد اختلف النحويّون في تفسير ملازمتها لصورة الإفراد والتذكير، إذْ نطالع لهم ثلاثة أقوال في هذه المسألة:[726]

(1) لأنّه كلام جَرَى مجرى المَثَل فلا يغيّر على نحو ما رأيناه في نصّ سيبويه ومَنْ لفَّ لفّه.

(2) التقدير على نيّة حذف المشار إليه، وهو مصدرٌ مضاف إلى المخصوص، وبحذفه حَلّ المضاف إليه في محلّه، نحو: حبّذا هندٌ، أي: حبّذا حُسْنُ هندٍ.

(3) ما ذهب إليه الفارسي في البغداديّات بأنّ (ذا) جنسٌ شائع، فالتزم فيه الإفرادَ لفاعل نعم وبئس المضمر، ولهذا يجامع التمييز، فقال: حبّذا زيدٌ رجلاً.

وممّا يذكر في هذه المسألة أنّ المخصوص بالمدح أو الذّم يرفع اللبس عن اسم الإشارة المبهم، ويقوّي هذا قول الثمانيني[727] " وذا اسم يشار به إلى المذكّر والمؤنّث والواحد والواحدة، والاثنين والجميع، استغنوا بما فيه من الإبهام عن التثنية والجمع والتأنيث، لأنّ ما بعده يدلّ عليه، والذي يدلّ على أنّه يقع على المؤنّث كما يقع على المذكّر قول الشاعر: (الرجز).

يا حبّذا القمراءُ واللّيلُ السَّاجْ وطُرقٌ مِثْلُ مُلاَءِ النَّسّاج

---

(725) سيبويه، الكتاب: 180/2.

(726) الأزهري، شرح التصريح: 90/2، والسيوطي، همع الهوامع: 39/3، والزمخشري، الأنموذج: 157.

(727) الثمانيني، الفوائد والقواعد: 575، والزمخشري، الأنموذج: 157.

ومثل ذلك قول جرير:[728](البسيط)

وحبّذا نَفَحاتٌ مِنْ يمانيّةٍ تَأْتِيْك من قِبَل الرَّيان أحياناً

(5) تأنيث الفعل وتذكيره مع جمع السلامة.

يرى النّحاة أنّ جمع المذكّر السالم يذكّر الفعل معه؛ لسلامة مفرده عند جمعه[729] " لم يبطل الجمع بالواو والنون التذكير الحقيقيّ؛ لبقاء المفرد فيه فاحترموه".

ولا نَعْدَمُ أَنْ نجد شيئاً قد عُدِل به عن هذه القاعدة، قال قُرَيط بن أُنَيْف: [730] (البسيط).

لَوْ كُنْتُ مِنْ مَازِنٍ لم تَسْتَبِحْ إِبِلِي بنو اللّقِيْطَةِ مِنْ ذُهْل بنِ شَيْبانَا

فقد أنّث الفعل (تستبح) وحقّه التذكير لأَنّه أُسْنِد إلى الملحق بجمع المذكّر السالم (بنو اللقيطة)، وارتأى النّحاة أَنّ المسند إليه (بنو اللقيطة) قد تغيّر مفرده عند الجمع فَأَشْبَه جمع التكسير، فعومل معاملته، لأَنّ الجميع يؤنّث على حدّ قول سيبويه[731] "لأنّ الجميع يؤنّث وإنْ كان كُلُّ واحدٍ منه مذكّراً من الحيوان، فلمّا كان كذلك صيّروه بمنزلة المَوات، لأَنّه قد خرج من الأوّل الأَمْكن حيث أردت الجميع. فلمّا كان ذلك احتملوا أَنْ يُجْروه مُجْرى المَوات، قالوا: جاء جواريك، وجاء نساؤك، وجاء بناتُك".

وممّا جاء في محكم التنزيل قوله تعالى:[732]﴿ إلاّ الَّذِي ءَامَنَتْ بِهِ بَنُو~ا إسرآءِيلَ ﴾، فأنّث (آمنت) مع الفاعل (بنو إسرائيل)، وقد توافقت تفسيرات النّحاة في هذا الجمع، فقد عُدِل

---

(728) جرير، (1978)، ديوان جرير، بيروت، لبنان: 493.

(729) الاستراباذي، شرح الكافية: 409/3.

(730) الاستراباذي، شرح الكافية: 410/3، وابن هشام الأنصاريّ، شرح شذور الذهب: 174.

(731) سيبويه، الكتاب: 39/2 وما بعدها.

(732) يونس : (90).

فيه عن تذكير الفعل؛[733] لأنّه لم يسلم فيه لفظ الواحد، فلمّا لم يسلم فيه بناء الواحد عومل معاملة جمع التكسير.

ويبدو لي أنّ لفظ (بنو اللقيطة) و (بنو إسرائيل) قد حُمِل على معنى (قبيلة)، فأنّث الفعل حملاً على المعنى في المسند إليه، [734] فبنو فلان قد يعني القبيلة.

أمّا جمع المؤنّث السالم فإنّ الفعل يؤنّث معه وجوباً، إلاّ أنّ عُدُولاً عن المطابقة نلحظه في قول الشاعر:[735] (الكامل).

فَبَكَى بَنَاتي شَجْوَهُنَّ وَزَوْجَتي والظَّاعنونَ إِليّ ثُمَّ تَصَدَّعوا

فقد ذكّر الفعل (بَكَى) مع إسناده إلى جمع المؤنّث السالم، وردّ النّحاة هذا العُدوُل إلى أنّ نظم الواحد لم يسلم عند جمعه، ولذا عومل جمع التصحيح معاملة جمع التكسير، فلفظ (بناتي) حُمِل على معنى (جمع) لذا ذكّر الفعل معه.

(6) : جمع التكسير.

ارتأى سيبويه أنّ الجميع يؤنّث؛[736] لأنّه صار بمنزلة الموات، ولهذا قالوا: جاء جواريك، وجاء نساؤك وجاء بناتُك.

وتذكير الفعل هنا؛ لأنّهم حملوا جمع التكسير على معنى (جَمْع)، وكأنّهم قالوا: جاء جَمْعُ جواريك، وجاء جَمْعُ نسائك، وجاء جَمْعُ بناتك، فإنْ أنّثوا الفعل بقولهم: جاءت جواريك، وجاءت نساؤك، وجاءت بناتُك فقد حُمِلَ على معنى (جماعة) كأنّه قيل: جاءت جماعةُ جواريك، وجاءت جماعةُ نسائك، وجاءت جماعةُ بناتك.

---

(733) الأزهري، شرح التصريح: 411/1، وابن هشام، شرح شذور الذهب: 174، وابن مالك، شرح التسهيل: 113/2، والخوارزمي، ترشيح العلل: 313، والسمين الحلبي، الدرّ المصون: 309/1.

(734) الزَبيديّ، تاج العروس: مادة (بنى).

(735) الصبّان، حاشية الصبّان: 77/2، والأزهري، شرح التصريح: 411/1، والأهدل، الكواكب الدرّية: 85/1.

(736) سيبويه، الكتاب: 39/2.

وجاء تذكير الفعل مع جمع التكسير (اسم جمع) الذي جاء فيه فاعل الفعل مؤنّثاً تأنيثاً حقيقيّاً، في قوله تعالى:[737] ﴿وَقَال نِسْوَةٌ في المدينة﴾، وذَكر الأخفش في معاني القرآن[738] أنّه ذَكّر الفعل عندما أراد الجمع، ولو أراد الجماعة لأنّث، وقال صاحبالكشّاف:[739] " والنّسوة اسم مفرد لجمع المرأة، وتأنيثه غير حقيقيّ كتأنيث اللمّة، ولذلك لم تلحق فعله تاء التأنيث " فكأن جمع التكسير يعامل معاملة المؤنّث تأنيثاً مجازيّاً، إذ يجوز معه تذكير الفعل وتأنيثه، كما جاز تذكير الفعل وتأنيثه مع المؤنّث تأنيثاً مجازياً.

فإن تقدّم جمع التكسير على المسند أجازوا فيه أمرين:[740] إنْ كان لجمع المذكّر العاقل، فيؤتى به جمعاً مذكّراً على الأصل، أي: بالمطابقة، نحو: الرجال فعلوا، أو أنْ يؤتى به مفرداً مؤنّثاً لكونه في معنى الجماعة، نحو: الرجال فَعَلَتْ، ومثله جمع المؤنّث السالم، وما دَلّ على غير عاقل نحو: الأيّام مَضَت، فإن كان جمع التكسير دالاً على التقليل خصّوه بالنون، وإذا كان جمعاً كثيراً جُعل على لفظ الواحدة المؤنّثة، ومن عدم المطابقة قول الشاعر:[741] (الوافر).

تَرَكْنا الخَيْلَ والنَّعَمَ المُفَدَّى وقُلْنا للنّساءِ بِهَا: أَقيمي

فقد جاء بلفظ الواحدة المؤنّثة (أَقيمي) وهو لجمع الكثير (النّساء)، وكان قياسه أَنْ يقول: أَقِمْنَ، إلاّ أنّه حَمَل النّساء على معنى (جماعة)، وكأنّ المراد (جماعة النساء بها أَقيمي).

ومثل ذلك قول الآخر:[742] (الكامل).

وإذَا العَذَارَى بالدُّخانِ تَقَنَّعَتْ واسْتَعْجَلَتْ نَصْبَ القُدُور فَمَلَّتِ

---

(737) يوسف : (30).

(738) الأخفش، معاني القرآن: 90/1. وانظر: الثمانيني، الفوائد والقواعد: 189.

(739) الزمخشري، الكشاف: 436/2. وانظر: أبا حيّان، البحر المحيط: 266/6.

(740) الزمخشري، الأنموذج: 109، والثمانيني، الفوائد والقواعد: 190، والسامرائي، د. فاضل، التعبير القرآني: 13.

(741) ابن عصفور، المقرّب: 381.

(742) الخوارزمي، ترشيح العلل: 316.

فقال: (العذارى) وأنبأ عنه بالمفرد المؤنّث (تقنَّعت)، وكان من حقّه أنْ يكون مطابقاً (العذارَى تَقَنَّعنَ) إلاّ أنّه حَمل جمع التكسير على معنى (جماعة) أي: جماعة العَذَارَى تَقَنَّعتْ.

ونحو ذلك قوله:[743] (الرجز).

لَوْ كَلَّمَتْ رُهْبانَ دَيْر في القُلَلْ لا نْحَدَر الرُّهبَانُ يمشي ونَزَل

فلم يطابق بين جمع التكسير (الرهُبان) والضمير في (يمشي ونَزَل)، وقياسه (الرُّهبان يمشون ونَزَلوا) فكأنّه جعل الرّهبان (شيئاً واحداً)، فوحّد الضمير معه في يمشي ونَزَل لتوحّد المعنى، أو أنْ يكون حَمَل (الرّهبان) على معنى (جمع الرهبان) فأفرد الضمير في الفعل.

(7) : فعل (الفاعل المؤنّث تأنيثاً مجازيّاً).

أجاز النحويّون المطابقة والعدول عنها في هذه المسألة، إذ يرى ابن يعيش أنّ المتكلّم يكون مخيراً عند إسناد الفعل إلى المؤنّث المجازي[744]" لأنّ التأنيث لمّا لم يكن حقيقيّاً ضَعُف، ولم يُعين بالدلالة عليه، مع أنّ المذكّر هو الأصل فجاز الرجوع إليه".

فهذا التعريف ينبيء عن ضعف المؤنّث المجازي، وأصالة المذكّر، ويبدو لي أنّها فكرة تقوم على التوسّع في المعنى، إذْ يُعَدُّ المجال واسعاً لحمل المؤنّث المجازي على أكثر من معنى على خلاف المؤنّث الحقيقيّ الذي لا يقبل التأويل لوضوحه وبيانه.

ومن الشواهد الشعريّة التي وقف عندها اللغويّون والنّحاة قول الشاعر:[745] (الوافر).

إذَا نَزَل السَّماءُ بأَرْضِ قومٍ رعيناه وإنْ كَانوا غِضَابَا

---

(743) الثمانيني، الفوائد والقواعد: 191.

(744) ابن يعيش، (د.ت)، شرح المفصّل، عالم الكتب، بيروت، لبنان: 88/5.

(745) ابن قتيبة، أدب الكاتب: 77، وابن فارس، الصاحبي: 95.

فذكّر الفعل (نَزَل) مع الفاعل المؤنّث تأنيثاً مجازيّاً (السّماء)، وحملوا السَّماء في هذا البيت على معنى (المطر) مستدلّين على ذلك بقوله تعالى:[746]﴿ وَنَزّلنا مِنَ السَّماءِ مَآءً مُبَـٰرَكاً﴾.

ويبدو لي أنّ للمدار البلاغيّ حضوراً في هذه المسألة، إذ السماء مجاز مرسل، فقد أطلق (المحلّ) أي: (السّماء) وأراد (الحالّ) وهو المطر، وعليه تكون العلاقة محليّة، ونبّه بعض البلاغيّين على الضمير المذكر في (رعيناه) العائد على السّماء وهي مؤنّث، وسمّوا ذلك بـ (الاستخدام)[747] الذي يراد باللفظ معنى، ثُمّ يراد بضميره معنى آخر، فالسّماء في البيت يراد بها المطر، وأمّا الضمير في (رعيناه) فيعني النبت.

على أنّ الفرّاء يطالعنا بقول الشاعر:[748] (الوافر).

فَلَو رَفَع السَّماءُ إليه قَوْماً لَحِقْنا بالنُّجومِ مَعَ السَّحابِ

وحمله الفرّاء على لغة قومٍ إذ ذُكّر الفعل (رفع) مع (السّماء) المؤنّثة؛ لأنّ بعض العرب تذكّر السّماء، وتؤنّث، قال صاحب تاج العروس:[749] "والسّماء هي التي تظلّ الأرض أُنْثى وقد تذكّر"، إلاّ أنّ النّحاة والمفسّرين[750] قد ذهبوا مذْهباً آخر، من حيث إنّه اسم جنس جمعي، فواحدته سماوة[751] " قال الأزهري: السّماء عندهم مؤنّث؛ لأنّها جمع سماءَة، وسُمّي المطر سماءً لخروجه من السّماء كما يقال: أصابتهم سماءٌ ".

---

(746) ق : (9).

(747) التفتازاني، المطوّل: 653، وابن كمال باشا، رسائل ابن كمال: 199 وما بعدها.

(748) الفرّاء، معاني القرآن: 199/3.

(749) الزّبيديّ، تاج العروس: مادة (سمو).

(750) الزركشي، البرهان: 346/3، وابن عطيّة، المحرّر الوجيز: 225/1، والفرّاء، معاني القرآن: 128/1، وابنه شيث القرشيّ، معالم الكتابة: 209.

(751) الزّبيديّ، تاج العروس: مادة (سمو).

وزعم الأخفش أَنّه جائز أَنْ يكون واحداً يراد به الجمع كما تقول كثير الدرهم والدّينار، وأنت تريد الدراهم والدنانير[752] "وقد تكون السّماء يريد به الجماعة، كما تقول: هَلَك الشّاةُ والبعيُر، يعني كُلّ بعير، وكُلّ شاة". ويبدو لي أَنّه رأي سديد في توجيه هذه المسألة.

ونرى صورة عدم المطابقة في هذا المدار في آي الذكر الحكيم، ومنه قوله تعالى:[753] ﴿ فَمَن جَآءه موعِظَةٌ مّن رَّبّه ﴾ وقرأ القرّاء ما عدا أبا عمرو، وابن كثير[754] ﴿وَلاَ يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَـٰعَةٌ﴾ بالياء، قال ابن زنجلة:[755] " إنّ تأنيث الشفاعة ليست حقيقيّة، فَلَكَ في لفظه في الفعل التذكير والتأنيث؛ لأَنّ معنى موعظة (وعظ)، والشفاعة والشفع واحد، فكذلك جاز التذكير والتأنيث على اللفظ والمعنى".

ويبدو لي أَنّ مسوّغ الفصل بيّنٌ في هذه المسألة، وإليه ذهب أبو حيّان في تفسير (ولا يقبل منها شفاعة) قال:[756] " قرأ ابن كثير وأبو عمرو: ولا تقبل بالتاء، وهو القياس، والأكثر، ومَنْ قرأ بالياء فهو أيضاً جائز فصيح لمجاز التأنيث، وحسّنه أيضاً الفصل بين الفعل ومرفوعه "، ومثل هذا ما ذكره في تفسير الآية الأخرى[757] " حذف تاء التأنيث من: جاءته، للفصل، ولأَنّ تأنيث الموعظة مجازيّ، وقرأ أُبيّ، والحسن فَمَن جاءته بالتاء على الأصل".

فهو يذكر أمرين: الفصل، والتأنيث المجازي، إذْ لا بأس من ضَمِّ تفسيرين لهذا العدول، ويبدو لي أَنّ الحملَ على المعنى يمكن

---

(752) الأخفش، معاني القرآن: 55/1.

(753) البقرة : (275).

(754) البقرة : (48).

(755) ابن زنجلة، حجّة القراءات: 95.

(756) أبو حيّان، البحر المحيط: 308/1.

(757) أبو حيّان، البحر المحيط: 708/2.

أنْ يدخل في هذه المسألة، على اعتبار أنّ الشفاعة حُمِلَت على معنى (الصَفْح) ، والموعظة حُمِلت على معنى (النُصْح)، وعليه جاز تذكير الفاعل المؤنّث تأنيثاً مجازيّاً.

وأمّا إذا تقدّم المؤنّث تأنيثاً حقيقيّاً أو مجازياً على فعله فيجب إلحاق تاء التأنيث بالفعل؛ لأنّ عدم إلحاق تاء التأنيث بالفعل يجعل الجملة خاضعةً لكثير من الاحتمالات، واللّبس، قال الأزهري:[758] " إنّما وَجَب تأنيث الفعل في ذلك لئلاّ يتوهم أنّ ثَمَّ فاعلاً مذكّراً منتظراً، إذ يقال: هند قام أبوها، والشمس طَلَعَ قَرْنُها".

ولكنّ شيئاً من العدول قد ورد في موروثنا الشعريّ، إذْ خرج على مقتضى الظاهر للقاعدة النحويّة، وقد نبّه عليه النحويّون في مظانّهم النحويّة، ومنه قول الشاعر:[759] (المتقارب).

فَلاَ مُزْنَةٌ وَدَقَتْ وَدْقَها وَلا أَرْضَ أَبْقَلَ إبقَالها

فطابق بين الفعل والفاعل في قوله: (فلا مزنة ودقت) إذا أنّث الفعل، وَعَدل عن ذلك في قوله (فلا أرض أَبْقَلَ) وكان القياس أن يقول: ولا أَرضَ أَبْقَلَت. وارتأى ابن الأنباريّ أنّ المؤنّث إذا لم تلحق به علامة التأنيث فإنّ العرب تجترىء على تذكيره[760] " والعربُ تجترىء على تذكير المؤنّث إذا لم تكن فيه الهاء، قال الشاعر: فلا مُزْنَةٌ...".

ومَرْجع هذا العدول عند النّحاة إمّا أنْ يكون ضرورة شعريّة، وإمّا أن يكون محمولاً على المعنى، جاء في أوضح المسالك في حاشية المحقّق[761] " ويروى: ولا أَرْضَ أَبْقَلَتِ أبْقَالَها، بكسر تاء التأنيث للتخلص من التقاء الساكنين، ووصل همزة

---

(758) الأزهري، شرح التصريح: 407/1.

(759) ابن عصفور، المقرّب: 381، والأزهري، شرح التصريح: 407/1، وابن عقيل، شرح ابن عقيل: 480/1.

(760) ابن الأنباريّ، المذكّر والمؤنث: 362/1.

(761) ابن هشام، أوضح المسالك: 354/1، والأزهري، شرح التصريح: 407/1.

القطع من (إبقالها) وهو تخلّص من ضرورة للوقوع في ضرورة أخرى ".

وقيل التذكير في أبقل على اعتبار حمل الأرض على معنى (المكان)[762]، والتأنيث في الضمير المتّصل في (إبقالها) على اعتبار البقعة، ولا مانع من إعادة ضميرين على جائز التذكير والتأنيث، أحدهما باعتبار تذكيره، والآخر باعتبار تأنثيه.

ويبدو لي أنّ (الأرض) قد حُملَت على معنى المكان أو معنى الكوكب فذكّر الفعل،[763] أو أنّ الأرض اسم جنس على حدّ قول الجوهري، أو جمع بلا واحد ولم يسمع أرضة، وعلى هذا القول فإن الأرض حُمِلتَ على معنى (جمع) وكأنّه قال: جمع الأرض أبقلَ.

ومثل هذا قول الأعشى:[764] (المتقارب)

فإمّا تَرَيْني ولي لمّةٌ فإنّ الحَوادث أوْدى بهَا

وذهب أبو عبيدة إلى[765] أنّ وجه الكلام أنْ يقول: أَوْدَيْنَ بها، فلمّا توسّع للقافية جاز على العكس، كأنّه قال: فإنّه أودى الحوادث بها.

أمّا الأخفش فيرأى أنّ تذكير الفعل في هذا البيت من أقْبح الضرورات[766] " وهذا التذكير في الموات أقْبح، وهو في الإنس أحسن، وذلك انّ كُلّ جماعة من غير الإنس فهي مؤنّثة، تقول: هي الحمير، ولا تقول: هم ".

---

(762) الصبّان، حاشية الصبّان: 76/2. والأزهري، شرح التصريح: 407/1.

(763) الزبيدي، تاج العروس: مادة (أرض).

(764) الأزهري، شرح التصريح: 408/1، وابن هشام، أوضح المسالك: 355/1.

(765) أبو عبيدة، مجاز القرآن: 268/1.

(766) الأخفش، معاني القرآن: 91/1.

ويبدو لي أنّ لفظ (الحوادث)، وهو جمع تكسير قد حُمِل على معنى (جَمْع)، كأنّه أراد: جمع الحوادث أودى بها، فذكّر الفعل.

وممّا يروى قول الشاعر:[767] (الكامل).

إنّ السَّماحة والمُروءةَ ضُمِّنا قَبْراً بِمَرْوَ على الطّريق الواضِح

فذكّر الفعل (ضُمّنا) وكان القياس أن يكون (ضُمِّنتا) لا شتمال الفعل على ضمير يعود على المؤنّث (السّماحة والمروءة) إلاّ أنّه عَدَل إلى التذكير (ضُمّنا)، وارتأى الدكتور عبد الفتاح الحموز أنّ جميع الشواهد النحويّة في هذه المسألة تحمل على التغليب[768] " ولعلّ هذه الشواهدَ وغيرها تعزّز تغليب الأصل المذكّر على الفرع المؤنّث؛ لأنّ حمل النَّص على الظاهر أولى وأظهر إذا لم يكن هناك محوج ما ".

ويمكن حَمْلُ السَّماحة على معنى[769] الجُوْد أو الكرم، وحملُ (المروءة) على كمال الرجوليّة، أو السمت الحَسَن أو حفظ اللسان، فالمعنى على التذكير لذا ذُكّر الفعل، وممّا يعزّز ذلك أنّ الفرّاء[770] حملها على معنى الحِلْمِ والإقدام.

(8) : المضاف ومسألة التذكير والتأنيث.

مِنْ مظاهر العدول عن المطابقة ما يطالعنا به النّحاة في مصنّفاتهم في باب ما يكتسبه المضاف من المضاف إليه، إذ ذهبوا إلى أنّ المضاف قد يكتسب التذكير أو التأنيث من المضاف إليه، ولَفَت نَظَرهم أنّ هذه المسألة لا تقتصر على مدار الشعر،

---

(767) ابن هشام، شرح شذور الذهب: 169.

(768) الحموز، د. عبد الفتاح، ظاهرة التغليب: 88.

(769) الزّبيديّ، تاج العروس: مادة (سمح، ومرأ).

(770) الفرّاء، معاني القرآن: 128/1.

بل وجدوا لها شواهد في كلام العرب، وآي الذكر الحكيم، وقراءات بعض القرّاء.

وقد جَدَّ النّحاة في طلب تفسيرٍ لهذه الظاهرة، ولعلّ سيبويه أوّلُ مَنْ فَتّق أكمام هذه المسألة، فذهب إلى أنّ المضاف يكتسب من المضاف إليه التذكير أو التأنيث؛ لأَنَّ المضاف إليه جزء من المضاف، كما أنّ تأنيث الفعل لا يتأتّى إلاّ بالنظر إلى المضاف إليه لا إلى المضاف، بدليل صحّة الاستغناء عن المضاف دون أَنْ يتأثّر المعنى[771] " ورُبمّا قالوا في بعض الكلام: ذَهَبَتْ بَعْض أصابعه، وإنّما أَنّث البعض، لأَنّه أضافه إلى مؤنّث هو منه، ولو لم يكن منه لم يؤنّثه"، وذكر في موضع آخر "[772] وسمعنا من العَرب من يقول ممّن يوثق به: اجتمعت أهلُ اليمامة؛ لأَنّه يقول في كلامه: اجتمعت اليمامة، يعني أهل اليمامة، فأنّث الفعل في اللفظ، إذ جعله في اللفظ لليمامة، فترك اللفظ يكونُ على ما يكون عليه في سعة الكلام".

وممّا استشهد به سيبويه على هذه المسألة من الشعر قول الأعشى: [773] (الطويل).

وتَشْرَق بالقول الّذي قَدْ أَذَعْتَهُ كَمَا شَرِقَتْ صدرُ القَنَاةِ من الدَم

ومثله قول جرير : (الوافر).

إِذَا بَعْضُ السِّنِينَ تَعَرَّقَتْنَا كَفَى الأيتَامَ فَقْدَ أَبي اليَتيمِ

وقول جرير: (الكامل).

لمّا أَتَى خَبَرُ الزُّبَيْرِ تَواضَعَتْ سُوْرُ المدينةِ والجبالُ الخُشَّعُ

ومثله قول ذي الرُّمّة: (الكامل).

مَشَيْنَ كما اهتزَّتْ رِماحٌ تَسفَّهَت أَعَالِيَهَا مَرُّ الرِّيَاحِ النَّواسمِ

---

(771) سيبويه، الكتاب: 51/1.

(772) سيبويه، الكتاب: 53/1.

(773) سيبويه، الكتاب: 52/1 وما بعدها.

وقـال العجّـاج: (الرجـز).

طُـولُ اللّيالـي أَسْرَعـتْ فـي نَقْضِـي

فأنّـث الفعـل فـي (شَرِقَـتْ) و (تعرّقتنـا) و (تَواضَعـت)، و (تسفّهـت) و (أسرعـت) وكـان القيـاس أنّ تذكّـر هـذه الأفعـال لأنّهـا أُسنـدت إلـى المذكـر (صَـدر) و (بعـض) و(سـورُ) و (مـرُّ) و (طُـولُ): وعلـى حـدّ قـول سيبويـه فإنّـه يمكـن الاستغنـاء عـن المضـاف المذكّـر، وإحـلال المضـاف فـي مكانـه دون أَنْ يُخِـلّ بالمعنـى، إذ يُصبـح التركيـب (شَرِقَـت القنـاة، والسنـون تعرّقتنـا، وتواضعـت المدينـة، وتسفهـت الرّيـاح، والليالـي أَسرعـت، وقـد أشـار النحويّـون المتأخـرون إلـى أَنّ شـرط صحّـة وقـوع التذكيـر والتأنيـث فـي هـذه المسألـة – علـى نحـو مـا يفهـم مـن كـلام سيبويّـه – [774] صلاحيـة المضـاف للاستغنـاء عنـه عنـد سقوطـه بالمضـاف إليـه مـع صحّـة المعنـى فـي الجملـة. والقـول نفسـه عنـد الفـرّاء، إذ ذهـب إلـى أَنّ الثانـي يغنـي عـن الأوّل، وذلـك بيّـن فيمـا ذكـره مـن قـراءة الحسـن ومجاهـد وقتـادة للآيـة الكريمـة [775] ﴿ يَلْتَقِطْـه بَعْـض السَّيَّـارةِ ﴾ بالتـاء،[776] ذهـب إلـى السّيـارة، والعـرب إذا أضافـت المذكّـر إلـى المؤنّـث، وهـو فعـل لـه أو هـو بعـض لـه قالـوا فيـه بالتذكيـر والتأنيـث، وإنّمـا جـاز هـذا كُلُّـه لأَنّ الثانـي يكفـي مـن الأوّل، وهـي قضيّـة قائمـة عنـده علـى مـدار المعنـى، لأنّ المعنـى معلّـق فـي المضـاف إليـه لا فـي المضـاف، ففـي الآيـة الكريمـة[777] ﴿يـا بُنـيَّ إنّهـا إن تَـكُ مثقـالَ حَبَّـةٍ مّـن خَـرْدَل﴾ [778] "جـاز تأنيـث تـك، والمثقـال مذكّـر لأَنّـه مضـاف إلـى الحبَّـة، والمعنـى للحبَّـةِ، فذهـب التأنيـث إليهـا".

---

(774) الأزهـري، شـرح التصريـح: 687/1.

(775) يوسـف : (10).

(776) الفـرّاء، معانـي القـرآن: 328/2.

(777) لقمـان : (16).

(778) الفـرّاء، معانـي القـرآن: 328/2.

على حين ارتأى أبو عبيدة أنّها مسألة أُسلوبيّة تجري في لسان العَرَب على نحو قوله تعالى:[779]﴿ وكُنْتُم على شَفَا حُفْرَةٍ من النَّار فَأَنْقَذَكُم مِنْها﴾، [780] ترك شَفَا، ووقع التأنيث على حفرة، وتصنع العَرَب مثل هذا كثيراً، قال جرير: (الوافر)

رَأَتْ مَرَّ السِّنينَ أَخَذْنَ منّي كَمَا أَخَذَ السِّرارُ مِنَ الهِلالِ

فأنث الفعل (أَخَذْنَ)، إذْ أعاد الضمير في الفعل على المضاف إليه (السنين) لا على المضاف (مرّ).

والقول نفسه مع السجستانيّ، إذ ذكر في باب الإضافة[781] " يحمل الكلام فيه على المضاف إليه لا على المضاف، وهو على المضاف أحسن وأكثرُ ".

وللمبّرد في هذه المسألة نَظَران، أولهما ينهض على المعنى من حيثُ إنّ بعض الأصابع إصبع، وثانيهما: أنّ هناك إقحاماً (زيادة)، إذ أقحم المضاف للتوكيد[782]" إنّ بعض الأصابع إصبع، والسبب الثاني وهو الأجود أنْ يكون المضاف مقحماً للتوكيد لأنّه خارج من المعنى".

وظهر لابن جني أنّ تأنيث المذكّر من أقبح الضرورات؛ لأنّه رَدّ أصل إلى فَرْع، وكأنّها مسألة لا تصحّ عنده، وإنْ أخضع ما جاء من مسائل هذه الظاهرة إلى المعنى وذلك بيّن من خلال نقله عمّا حُكي[783] " عن الأصمعي عن أبي عمرو بن العلاء أنّه سمع بعض العرب يقول: فلان لَغُوب، جاءته كتابي، فاحتقرها فقلت: أتقول: جاءته كتابي ؟ فقال: نعم، أليس بصحيفة"

---

(779) آل عمران: (103).

(780) أبو عبيدة، مجاز القرآن: 99/1.

(781) السجستاني، المذكّر والمؤنث: 224.المبّرد، الكامل : 668/2. وانظر: ابن السرّاج، الأصول في النحو : 477/3

(782) المبرّد، الكامل: 668/2. وانظر: ابن السرّاج، الأصول في النحو: 477/3.

(783) ابن جني، سر صناعة الإعراب: 26/1، والخصائص: 413/2.

وممّا ذكره من الشعر وحمله على المعنى،[784] قول لبيد: (الكامل).

فَمَضَى وَقَدَّمَهَا وَكَانَتْ عادةً منه إِذَا هِيَ عَرَّدَتْ إقدامُها

قالوا: أنّث الإقدام لأنّه ذهب بها إلى التقدمة".

وعلّق على ذلك كُلّه بالقول:[785] "وهذا من قبيح الضرورة، أعني تأنيث المذكّر، لأنّه خروج عن أصل إلى فَرْع، وإنّما المستجاز من ذلك ردُّ التأنيث إلى التذكير، لأنّ التذكير هو الأصل، بدلالة أنّ (الشيء) مذكّر، وهو يقع على المذكّر والمؤنّث".

ومع ما مَرَّ فإنّ ابن جنّي يميل إلى الحمل على المعنى فيما جاء معدولاً في هذه المسألة؛ لذا ردّ على ابن مجاهد مقالته في تخطئة قراءة أبي العالية للآية الكريمة[786] ﴿ لا يَنْفَعُ نَفْسَاً إيمانُها﴾ [787] " بالتاء فيما يروى. قال ابن مجاهد: وهذا غلط. قال أبو الفتح: ليس ينبغي أنْ يطلق على شيء له وجه من العربيّة قائم وإنْ كان غيره أقوى منه أنه غلط ... فكذلك يكون تأنيث (الإيمان) ألا تراه طاعة في المعنى ؟ فكأنّه قال: لا تنفع نفساً طاعتُها".

وممّن مال إلى تفسير هذه الظاهرة تفسيراً بلاغيّاً ابن فارس، فقد ذهب يذكرها في[788] "باب اقتصارهم على ذكر بعض الشيء وهم يريدونه كُلّه...، ومن ذلك قول الشاعر: (الكامل).

لمّا أَتى خَبَرُ الزُّبير تَواضَعَتْ سُورُ المدينة والجِبَالُ الخُشّعُ

---

(784) ابن جني، سر صناعة الإعراب: 26/1 .

(785) ابن جني، سر صناعة الإعراب: 25/1.

(786) الأنعام : (158).

(787) ابن جني، المحتسب: 236/1، 238. وانظر: أبا حيّان، البحر المحيط: 244/6.

(788) ابن فارس، الصاحبي: 251.

وقــول الجَعْـدِيّ: (الطويــل).

جَزِعْــتَ وَقَــدْ نَالَتْــك حَــدُّ رِمَاحِنــا بِفَوْهَــاءَ يُثْنَــى ذِكْرُهــا في المحافِــلِ

والــذي ذكــره ابــن فــارس سمّــاه البلاغيّــون (المجــاز المرســل)، إذ أطلــق (الجــزء) ، وأراد (الكُــلّ)، وهــذه علاقــة مــن علاقاتــه المشهــورة، علــى أنّ هــذا النَظَــرَ قــد يستقيــم فيمــا ذكــره ابــن فــارس مــن شواهــد، إلاّ أنّ هنــاك شعــراً، وآيــات لا يستقيــم معهــا هــذا النظــر، كمــا فــي قــول عنتــرة:[789] (الكامــل).

جَــادَت عَلَيْهــا كُــلُّ عَيْــنٍ ثَــرَّةٍ فَتَرَكْــنَ كُــلَّ حَديقَــةٍ كالدِّرهَــمِ

وقولــه تعالــى:[790] ﴿ وَجَــآءَت كُــلُّ نَفْــس مَّعَهَــا ســآئــقٌ وَشَهِيْــدٌ ﴾.

(فكــل) لفــظ مبهــم دالّ علــى عمــوم، وقــد أُنّــث الفعــل معــه (جــادت) و (جــاءت)، ولا يمكــن حملــه علــى المــدار البلاغــيّ علــى حســب نظــر ابــن فــارس مــن إطــلاق (الجــزء) علــى المضــاف، و (الكــلّ) علــى المضــاف إليــه. ويبــدو لــي مــرّة أخــرى أنّ لفــظ (كُــلّ) الــدال علــى العمــوم، قــد حــلّ فــي محــلّ (أل) الجنسيّــة وحمــل معناهــا، وعلــى هــذا يستقيــم تأنيــث الفعــل مــع مــا أُسنــد إليــه، فــي بيــت عنتــرة، والآيــة الكريمــة.

وذهــب الدكتــور إبراهيــم السامرائــي إلــى[791] " أنّهــا مسألــة ذات دلالــة تاريخيّــة، وأنّ الفعــل يرجــع إلــى مــا هــو أحــق بالفاعليــة فــي المعنــى، وكــأنّ النحويّيــن يجهلــون الحقائــق اللغويّــة، ولعــلّ ذلــك راجــع إلــى قلّــة استقرائهــم، وفاتهــم أنّ العربيّــة تميــل إلــى مراعــاة المعنــى فتنظــر إلــى المسنــد إليــه الحقيقــيّ ".

---

(789) الحضرمــي، محمــد بــن إبراهيــم، مشكــل الأشعــار الستــة: 11.

(790) ق : (21).

(791) السامرائــي، د. إبراهيــم: النحــو العربــي نقــد وبنــاء: 109 ومــا بعدهــا.

وذهب الدكتور عبد الفتاح الحموز إلى أنّها مسألة تخضع للتغليب، إذْ غُلّب المضاف إليه المؤنّث على المضاف المذكّر[792] " ويتراءَى لي أنّ ما في المظانّ المختلفة من شواهد تدور في فلك هذه المسألة يُعَدُّ من باب تغليب المضاف إليه (المؤنّث) على المضاف (المذكّر) ويعزّز ذلك قَيْدُ الاستغناء بالمضاف إليه عن المضاف ".

وممّا يظهر لي في هذه المسألة أنّ أَمْرَ المجاورة أو القربى بين اللفظين (المضاف والمضاف إليه) قد أحدث هذا العدول، إذ بدا المضاف غامضاً ومبهماً فيما جاء المضاف إليه واضحاً بيّناً، وإذا كانت العربيّة لا تقبل الإبهام والتعمية، فقد خَلَع الثاني (المضاف إليه) على الأوّل (المضاف) المعنى، فأنّث الفعل على هذا المعنى، ولا غروَ في هذا التأثّرَّ الرجعيّ إذا قَادَ إلى الإبانة والوضوح.

---

(792) الحموز، د. عبد الفتاح: ظاهرة التغليب: 108.

(8) : العَـدَد

وممّـا يُـدْرج فـي مسألـة التأنيـث مـا يقـع فـي بـاب العَـدَد، ومسألتـه أوقعـت علمـاء اللغـة فـي حَيْـرة؛ لمخالفتهـا الأصـل، إذ يذكّـر العـدد مـع المؤنـث، ويؤنّـث مـع المذكّـر، وقـد حاولـوا جاهديـن أنْ يصلـوا إلـى فهـم حقيقـة العـدد فـي هـذه المخالفـة إلاّ أنّهـم لـم يوفقـوا فـي الاهتـداء إلـى تفسيرهـا[793] " وهـذه القاعـدة ساميّـة الأصـل، وهـي مـن أَغْـرَب خصائـص اللغـات الساميّـة، وبـذل العلمـاء الجهـد الشديـد فـي حَـلّ مسألـة أصلهـا ولـم يوفقـوا إلـى ذلـك ".

وممـا يُعْـرَف فـي لغتنـا أَنّ الاسـم مـن حيـث العـدد إمّـا أنْ يكـون مفـرداً، أو مثنـى، أو جمعـاً، وذهـب علمـاء العربيّـة إلـى أَنّ الجمـع علـى ثـلاثـة أقسـام، منهـا جمـع التكسيـر الـذي توسّعـت فيـه العربيّـة، وجـاء علـى قسميـن: جمـع القلّـة وجمـع الكثـرة، ورأى بعـض علمـاء العربيّـةُ أنّ [794] " جمـع القلّـة يـدل حقيقيـة علـى ثلاثـة فمـا فوقهـا إلـى العشـرة، وجمـع الكثـرة يـدلّ علـى مـا فـوق العشـرة إلـى غيـر نهايـة، ويستعمـل كُـلّ منهمـا فـي موضـع الآخـر مجـازاً ".

ومـن متطلبـات العـدد والمعـدود أنْ يكـون المعـدود جمـع تكسيـر يفيـد القلّـة مـع العـدد المجمـوع دون العشـرة[795] " وإنّمـا تضـاف الثلاثـة ومـا وراءهـا إلـى الجمـع اعتبـاراً للأصـل؛ لأنّ الثلاثـة والأربعـة ومـا زاد لا تكـون مفـردة بـل مجموعـة ".

وذهـب الخوارزمـي إلـى أَنّ العَـدد [796] " يضـاف إلـى جمـع القلّـة لمحافظـة المشاكلـة بيـن التمييـز والمميّـز إلاّ إذا أعْـوَز فيؤتـى بجمـع الكثـرة ".

---

(793) براجستراسـر، التطـور النحـويّ: 80. وانظـر: بروكلمـان، فقـه اللغـات الساميّـة: 106.

(794) ابـن عقيـل، شـرح ابـن عقيـل: 452/2.

(795) ابـن سيـده، كتـاب العـدد: 24.

(796) الخوارزمـي، ترشيـح العلـل: 243.

ولكنّ مطالعة النص العربي تؤذن بأنْ ثَمّة عدولاً قد وقع، فمجيء المعدود جمعاً مجروراً يفيد القلّة بعد العَدَد من ثلاثة إلى عشرة قد يردّها الشاهد من كلام العرب، وشعرها، ويردّها الشاهد القرآنيّ، ومما جاء من كلام العَرَب، وذكره سيبويه[797] "وسألتُ الخليل عن ثلاثة كِلابٍ فقال: يجوز في الشعر، شبّهوة بثلاثة قُرودٍ ونحوها، ويكون ثلاثة كلاب على غير وَجهِ (ثلاثةُ أَكْلُبٍ)، ولكن على قوله (ثلاثة من الكلاب)، كأنّك قلت: ثلاثةُ عَبْدِي الله. وإنْ نوّنت قلت: ثلاثةٌ كِلابٌ على معنىً، كأنّك قلت: ثلاثةٌ ثُمّ قلت: كِلابٌ ".

فكأنّه من باب الاستخفاف إذ حذفوا حرف الجرّ (مِنْ) وأضافوا، فقالوا: ثلاثة كلاب.

ومثل ذلك قولهم[798]: ثلاثة رجالٍ. فقد أضيف العدد إلى جمع الكثرة، إذْ لم يتوفر الاستعمال على جمع القلّة فاستغني بجمع الكثرة عن القلّة[799] " وقد يستغنى ببعض أبنية الكثرة كَرَجُل ورِجال، وقَلْب وقلوب ".

وقد يَرِدُ الجمع للقلّة والكثرة، إلاّ أنّ العرب آثرت استعمال جمع الكثرة في مكان جمع القلّة، نحو قولهم: ثلاثة أشساع، ومفرده شِسْع، وهو أحد سيور النعل، وقد ورد جمع القلّة (اشْساع) قال عُبيْد بن أيّوب العنبري:[800] (الرجز).

يُدِيْرُ نَعْلَيْهِ لئلاّ تُعْرَفَا يَجْعَلُ أَشْسَاعَهُمَا نَحْو القَفَا

وجعله الأزهري من باب الجمع المسموع لقلّة استعماله [801] " وأَفْعَال قياس فيه، ولكنّه قليلُ الاستعمال ".

---

(797) سيبويه، الكتاب: 624/3.

(798) ابن سيده، كتأب العدد: 24.

(799) ابن عقيل، شرح ابن عقيل: 453/2.

(800) الزّبيديّ، تاج العروس: مادة (شسع)

(801) الأزهري، شرح التصريح: 455/2.

وأمّا الشاهد القرآني فقوله تعالى:[802]﴿ والمُطلَّقاتُ يَتَرَبَّصن بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾. وَ(قُرُوء) بوزن فُعُول جمع تكسير يفيد الكثرة، وهو جَمْعُ (قَرْء)، فوضع جمع الكثرة في موضع القلّة مع العدد (ثلاثة)، وكان القياس أنْ يقول : أَقْرُؤ بوزن أَفْعُل، لأنّ فَعْل لا يجمع على أفعال (أَقْراء) إلاّ شذوذاً، وقد سُمِع في قول الرسول – صلى الله عليه وسلم – [803] : " دَعِي الصّلاةَ أيّام أَقرائكِ".

وقد اختلفوا في معنى (القَرْء) بفتح القاف وسكون الراء، ففيه قولان: الأول بمعنى: الطُهْر، والثاني: الحَيْض، فقد سمّوا القَرْءَ طُهْراً على نحو ما جاء في قول الأعشى:[804](الطويل).

بِما ضاع فيها من قُرُوءِ نسائكا. مُورَّثَةٍ مالاً وفي الحيّ رِفْعَةً

وردّ الزمخشري هذا العدول إلى مذهب التوسّع عند العرب [805] " يتسّعون في ذلك فيستعملون كلّ واحدٍ من الجمعين، مكان الآخر لاشتراكهما في الجمعيّة. ألا ترى إلى قوله (بأَنفُسِهِنّ) وما هي إلاّ نفوس كثيرة، ولعلّ القروء كانت أكثر استعمالاً في جمع (قَرْء) من الأفراد، فأوثر عليه تنزيلاً لقليل الاستعمال منزلة المهمل، فيكون مثل قولهم: ثلاثة شسوع".

ووافق أبو حيّان الزمخشري فيما ذهب إليه، وأضاف تخريجاً آخر على تقدير (مِنْ قروءٍ)،[806] " لم يأتِ ثلاثة أقراء، وتوجيهه أنّه من باب التوسّع في موضع أحد الجمعين مكان الآخر، وتخريج آخر على إرادة مِنْ قُرُوءٍ ".

---

(802) البقرة : (228).

(803) الزمخشري، الكشاف: 298/1.

(804) الزمخشري، الكشاف: 298/1.

(805) الزمخشري، الكشاف،: 300/1. وانظر: ابن عطية المحرّر الوجيز: 271/2، والخوارزمي، ترشيح العلل: 243، وابن عقيل، شرح ابن عقيل، 406/2، الصبّان، حاشية الصبّان: 94/4، والأزهري، شرح التصريح: 455/2.

(806) أبو حيّان، البحر المحيط: 456/2.

ويبدو لي أنّها مسألة تنهض على إرادة المعنى على حَسب ما أورده صاحب تاج العروس[807] أنّ جمع الطُهْر (قُرُوء)، وجمع الحيض (أَقْرؤ)، فعلى هذا القول فإنّ معنى القُرُوء في الآية الكريمة – والله أعلم – الطُهْر، ولو أَرَاد الحيض لقيل: (أَقْراء) في الشذوذ و (أَقْرُوُ) في القياس.

وممّا جاء في الشعر معدولاً بحذف التاء من العدد مع المعدود المذكّر، وبإثباتها في العدد مع المعدود المؤنث ما دوّنه سيبويه في مصنّفه، ومنه قول الشاعر، وهو رجل من بني كلاب:[808] (الطويل).

وإنَّ كِلابَاً هذه عَشْرُ أَبْطُنٍ وأنت بَرِيءٌ من قَبَائِلِها العَشْرِ

وقال القتّال الكلابيّ: (الطويل).

قَبَائِلُنا سَبْعٌ وأنتم ثلاثةٌ وَلَلسَّبْعُ خَيْرٌ مِنْ ثَلاَثٍ وَأَكْثَرُ

فأنّث (أَبْطُناً) إذ كان معناها القبائل.

وقال الآخر، وهو الحطيئة : (الوافر).

ثلاثةُ أَنْفُسٍ وثلاثُ ذَوْدٍ لَقَدْ جارَ الزَّمانُ عَلَى عِيَالي

وقال عمر بن أبي ربيعة: (الطويل)

فكان نَصِيْري دُونَ مَنْ كُنْتُ أَتّقي ثلاثُ شُخُوصٍ كَاعِبَان ومُعْصِرُ

فأنّث الشخص إذ كان في معنى أُنْثى".

ففي البيت الأوّل قال:[809] عَشْرُ أَبْطُنٍ، حملاً على المعنى؛ لأنّ الأَبْطُن بمعنى القبائل، وأبان ذلك في قوله: من قبائلها العشر.

وفي قول القتّال الكلابي كان حقّ القياس أَنْ يقول: وأَنْتُم ثلاثٌ، أي: ثلاثُ قبائل، ولكنّه قال: ثلاثة [810] " فذكر على تأويل ثلاثة

---

(807) الزّبيديّ، تاج العروس: مادة (قرأ).

(808) سيبويه، الكتاب: 565/3.

(809) ابن فارس، الصاحبي: 254.

(810) ابن سيدة، كتاب العدد: 52.

أَبطن وأحياء، ثُمّ ردّها إلى معنى القبائل فقال: وللسبع خيرٌ من ثلاث على معنى ثلاث قبائل".

وأمّا قول الحطيئة (ثلاثة أنفس) وكان القياس أنْ يقول: (ثلاث أَنْفُس)، ولكنّه حمله على معنى ثلاثة شخوص، وأمّا قول ابن أبي ربيعة (ثلاث شخوص)، فقد حمله على معنى أَنْفُس أو [811] "لقصده النّساء، ثُمّ أبان عن إرادته وكشف عن معناه بقول: كاعبانِ ومُعْصِرُ ".

وجاء شيءٌ من هذا العدول في القرآن الكريم، ومنه قوله عزّ وجل[812]﴿مَنْ جَآء بالحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِها﴾، فالمعدود مذكّر (أَمثالها) والعدد مذكّر (عَشْرُ)، والقياس فيها أَنْ تكون (عَشْرة أمثالها)، وللمفسرين والنحويّين فيه ثلاثة أقوالٍ: أوّلها: الحمل على المعنى، فالأمثال بمعنى الحَسَنات، ولهذا حذفت التاء من العدد، وثانيها: تقدير موصوف، إذ الأصل: عشر حسنات أمثالها، وثالثها: أنّ المضاف (الأمثال) اكتسب التأنيث من المضاف إليه. فقد حمله[813] الفرّاء على المعنى؛ لأنّ (الأمْثال) بمعنى الحسنات، [814] وهو الأحسن عند ابن جنّي، وتقديره عند المبّرد [815] فله عَشْر حَسَنات أمثالها، وحمله[816] الخوارزمي على أنّه من باب اكتساب المضاف (الأمثال) التأنيث من المضاف إليه (الضمير المتصل) (الهاء)).

ويبدو لي أنّ الحمل على (الحسنات) بيّن في هذه الآية الكريمة، ومثل ذلك قوله تعالى:[817] ﴿ وَقَطَّعنَاهُمُ اثنَتَي عشرةَ أَسْباطاً أُمماً ﴾.

---

(811) ابن السرّاج، الأصول في النحو: 476/3. وانظر: ابن الأنباري، المذكّر والمؤنّث: 406/1.

(812) الأنعام: (160).

(813) الفرّاء، معاني القرآن: 366/1.

(814) ابن جني، المحتسب: 237/1.

(815) المبّرد، المقتضب: 149/2. وانظر: ابن السرّاج، الأصول في النّحو: 477/3.

(816) الخوارزمي، ترشيح العلل: 247.

(817) الأعراف: (160).

فالعدد المركّب لا يكون معدوده إلاّ مفرداً منصوباً، وقد ذكر الفرّاء أنّ[818]" من الأسرار اللطيفة أنّ المميّز مع جمع الكثرة، وهو ما زاد على عشرة فما دونها لمّا كان واحداً، وُحّد الضمير، ومع القلّة وهو العشرة وما دونها لمّا كان جمعاً جُمِع الضمير"،فجاء بالمعدود مجموعاً (أسباطاً)، وأنّث العدد، وذهب المفسّرون إلى أنّ (الأسباط) جَمْعٌ حُمِل على معنى الفرقة، أو الأمّة، أو الجماعة ولهذا أُنّث العدد معه، قال الأخفش:[819] " أراد اثنتي عشرة فرقة، ثُمّ أَخْبَر أنّ الفرقة أسباطٌ، ولم يجعل العدد على الأسباط". ومثل ذلك عند الفرّاء[820] الذي رأى أنّ التأنيث ذهب إلى معنى الأمم.

أمّا الزمخشري فقد ذهب في الكشاف إلى أنّ الأسباط حملت على معنى (القبيلة)[821] " فإنْ قلت: مميّز ما عدا العشرة مفرد، فما وجه مجيئه مجموعاً ؟ وهلاّ قيل: اثنى عشر سبطاً ؟ قلت: لو قيل ذلك لم يكن تحقيقاً ؟ لأنّ المراد وقطّعناهم اثنتي عشرة قبيلة، وكُلّ قبيلة أسباط لا سبط فوضع (أسباطاً) موضع قبيلة".

وذهب النحويّون إلى أنّ الأسباط فرقة[822] و "أسباطاً ليس بتمييز لأنّه جمع، وإنّما هو بدل من اثنتى عشرة، بدل كُلّ من كُلّ، والتمييز محذوف، أي: اثنتي عشرة فرقة ".

وهذا ينبيء عن اتفاق المفسّرين والنحويّين في حمل هذه المسألة على المعنى، وإن اختلفت عبارتهم (الجماعة، والأمّة، والقبيلة، والفرقة) ولكنّها جميعاً تعني المؤنّث المفرد.

---

(818) السيوطي، الإتقان: 401/1.

(819) الأخفش، معاني القرآن: 313/2.

(820) الفرّاء، معاني القرآن: 397/1.

(821) الزمخشري، الكشاف: 159/2.

(822) الأزهري، شرح التصريح: 461/2، السيوطي، الأشباه والنظائر: 123/3، والعكبري، اللباب: 320/1، وابن هشام، شرح شذور الذهب: 459.

ومن مسائل العَدَد أنّ المعدود بعد المائة وجب أنْ يكون مفرداً مجروراً إلاّ أَنْ يكون في ضرورة الشعر، إذ جاء المعدود منوّناً، قال الربيعُ بن ضَبُعٍ الفزاريّ:[823] (الوافر)

إذَا عاشَ الفَتَى مائَتَيْنِ عاماً فَقَدْ أَوْدَى المَسَرَّةُ والفَتَاءُ

فنوّن (عاماً) وأثبت النون في (مائتين) للضرورة الشعريّة.

ومثل ذلك الآية الكريمة[824] ﴿ ولَبِثُوا في كَهْفِهِمْ ثلاثَ مِائَةٍ سِنِيْنَ ﴾.

قرأ الجمهور:[825] (مائة) بالتنوين. قال ابن عطيّة: على البَدَل أو عطف البيان. وقيل: على التفسير والتمييز. وقال الزمخشري: عطف بيان لثلاثمائة. وحكى أبو البقاء أَنّ قوماً أجازوا أَنْ يكون بدلاً من مائة لأنّ مائة في معنى مئات، فأمّا عطف البيان فلا يجوز على مذهب البصريّين، وأمّا نصبه على التمييز فالمحفوظ من لسان العرب المشهور أَنّ مائة لا يفسّر إلاّ بمفرد مجرور، وإنّ قوله إذا عاش الفتى مائتين عاماً من الضرورات. وقرأ حمزة والكسائي وطلحة ويحيى والأعمش ...(مائة) بغير تنوين مضافاً إلى (سنين) أو مع الجمع موقع المفرد، وأنحى أبو حاتم على هذه القراءة ولا يجوز له ذلك.

وذكر النّحاة من مسائل العدول في باب العدَد ما يغلّب فيه التأنيث على التذكير، وقصروا ذلك على الليالي فإذا اجتمعت الأيّام، غُلّبت الليالي على خلاف المعهون، لأنّ المألوف أنْ يُغلّب التذكير على التأنيث، قال أبو عليّ الفارسيّ: [826] " اعلم أَنّ الأَيّام

---

(823) سيبويه، الكتاب: 208/1.

(824) الكهف: (25).

(825) أبو حيّان، البحر المحيط: 164/7. وانظر: الفارسيّ، الحجّة للقراء السبعة: 136/5، الخوارزمي، ترشيح العلل: 247، وابن سيدة، كتاب العدد: 35.

(826) ابن سيدة، كتاب العدد: 49.

والليالي إذا اجتمعت غُلّب التأنيث على التذكير وهو على خلاف المعروف من غلبة التذكير على التأنيث في عامّة الأشياء ".

وقد نبّه سيبويه على هذه المسألة ورأى أنّ الأيام داخلة مع الليالي[827]" وتقول خَمْسَ عَشْرةَ من بين يوم وليلةٍ؛ لأنّك ألقيت الاسم على الليالي ثم بيّنت فقلت: من بين يوم وليلةٍ... لأنّه قد عُلِم أنّ الأيام داخلة مع الليالي ".

وجرىٰ في هذا المدار قول ابن قتيبة[828] "ولا يغلّب المؤنّث على المذكّر إلاّ في الليالي خاصّة، وتقول: سِرْنا عَشْراً، فيعلم أنّ مع كُلّ ليلةٍ يوما ".

وجاء في الكواكب الدريّة[829] "وإنّما أرّخت بالليالي دون الأيام؛ لأنّ الليلة أوّل الشهر، فلو أرخت باليوم دون الليلة لذهبت من الشهر ليلة فالعدد يقع على الليالي، والعلم محيط بأنّ الأيام قد دخلت فيها ".

فمناط الأمر أنّ هذا العدول يحمل على المعنى، لأنّ العرب تؤرّخ بالليالي دُوْنَ (الأيّام)، فالشهر يبدأ برؤية الهلال ليلاً.

وممّا جاء في الشعر قول النابغة الجعديّ:[830] (الطويل).

فَطَافَتْ ثَلاثَاً بَيْنَ يومٍ وليلةٍ يَكون النَّكيرُ أَنْ تُضيْفَ وَتجأرا

فغلّب الليلة على اليوم إذْ قال: (ثلاثاً).

وممّا يلحق بباب العدد ما نبّه عليه ابن الأنباريّ من أنّ العرب قد تحذف المعدود وتبقي على العدد مذكراً ومؤنثاً في العبارة الواحدة، قالت العرب:[831] " هذا ثَوْبٌ سَبْعٌ في ثمانية"

---

(827) سيبويه، الكتاب: 563/3.

(828) ابن قتيبة، أدب الكاتب: 218.

(829) الأهدل، الكواكب الدريّة: 147/2.

(830) سيبويه، الكتاب: 563/3.

(831) ابن الأنباريّ، المذكّر والمؤنّث: 399/1. وانظر: الزّبيديّ، تاج العروس: مادة (سبع).

ذكّروا ثمانية، وأنّثوا سَبْعاً؛ لأنّهم أرادوا سبع أَذْرُعٍ في ثمانية أَشْبَارٍ".

فالحمل على المعنىَ بيّن في مسألة العدد، إذِ انصرف المفسّرون والنحويّون إلى حمل المعدود على المعنى دُوْن العدد، وبذلك يتحقّق أَمْرُ المطابقة بين العدد والمعدود.

(9): النعت السببيّ

يظهر العُدُول عن المطابقة جليّاً في هذا الباب؛ لأَنّ ذلك الوصف موضع نِزَاع بين اسمين: سابق ولاحق، أولهما يَفْرض عليه سلطان الحركة الإعرابيّة، والتعريف والتنكير، أمّا الاسم الآخر (اللاحق) فيترك له التذكير والتأنيث، دون أَنْ يعدم الاسم السابق الرابط مع الاسم الظاهر الذي رفعه الوصف؛ لأَنّ فقدان الضمير يترتب عليه فساد الصناعة النحويّة، وفساد المعنى، ويستقلّ ذلك الوصف بالإفراد دون النَظَر إلى تثنية ما بعده أو جمعه.

فهو يجري على غير صاحبه مع ما بينهما من الملابسة، إذ يخالفه في التذكير والتأنيث لأَنّه يذهب إلى الاسم الظاهر الذي رفعه ذلك الوصف، ويلازم صورة الإفراد، فلا يثنّى ولا يجمع، وذهب النحويّون في ذكر علّة ذلك إلى أَنّ الوصف عومل معاملة الفعل، فجرت أحكام الفعل عليه في وجوب الإفراد، ومراعاة التذكير والتأنيث فيه تبعاً للاسم الظاهر بعده[832] " وإن رفع الوصف الاسم الظاهر أُعطي حكم الفعل، ولم يعتبر حال الموصوف".

---

(832) الأزهري، شرح التصريح: 111/1، والثمانيني، الفوائد والقواعد: 721، والزمخشري، الأنموذج: 73، وابن عقيل، شرح ابن عقيل: 193/2، والاستراباذي، شرح الكافية: 331/2، والخوارزمي، ترشيح العلل: 273، والسجستاني، المذكّر والمؤنّث: 46.

وذهب الدكتور إبراهيم السامرائي من المحدثين إلى أنّ النعت السببيّ ظاهرة لغويّة، ومن الخطأ أنْ يُعَدَّ مسألة نحويّة، وأنْ لا حكم للقاعدة العامة التي أطلقها القدامى من أنّ الصفة تتبع الموصوف في هذه المسألة؛ لأنّ هذه الظاهرة تحمل على المجاورة[833] " والذي أراه غير هذا، وذلك أنّ مسألة المطابقة في الإعراب ترجع إلى ظاهرة لغويّة غير نحويّة، وهذه الظاهرة هي المجاورة ".

ويبدو لي أنّه أفاد من معطيات كلام ابن جنيّ عندما تكلّم على النعت بالمجاورة؛ إذ مذهبه يقوم على حذف المضاف وإنابة المضاف إليه في مكانه، على نحو ما ذكر في قول العرب: هذا جُحْرُ ضبٍّ خَرِبٍ[834] إذ ذهب ابن جني إلى أنّ الأصل (خَرِبٍ جُحْرُه) فحذف المضاف (جحر) وأناب المضاف إليه في مكانه، فارتفع واستتر؛ فابن جني قد سبق السامرائي في حمله النعت السببيّ على حكم المجاورة.

كما أنّ هذه الدّعوى قد سبقه إليها من قبلُ الدكتور مهدي المخزومي، إذ رأى أنّ حَمْلَ النَّعتِ السببيّ على باب التوابع تكلّف وتمحّل[835] " لأنّه لم يكن صفة لما قبله في المعنى، وإنّما كان لما بعده، فلا وجه لتسميته بالتابع، والذي دعا النّحاة إلى تسميته نَعْتاً هو ما لاحظوه من اتّفاق بين إعرابه، وإعراب ما قبله أمّا المعنى فلم يعبئوا به... ولكنّه يقوم على أساس من الإتباع للمجاورة، وما تقتضيه موسيقا الكلام من انسجام في الحركات، والإتباع للمجاورة أُسلوب شائع في العربيّة ".

---

(833)السامرائي، د. إبراهيم، النحو العربي، نقد وبناء: 120.

(834)ابن هشام، المغني: 896، والحموز، د. عبد الفتاح، الحمل على الجوار في القرآن الكريم: 47.

(835)المخزومي، النحو العربي، قواعد وتطبيق: 188.

وقد شارك المستشرقون في النَظَر إلى هذه المسألة، إذ ذهب براجستراسر إلى أنّها مسألة عائدة إلى الإسناد لا إلى الوصفيّة وأنّ في الكلام تقديماً وتأخيراً، يقول في مثاله المصنوع (مررتُ بِرَجُلٍ كثيرٍ أعداؤه)[836] " والأصح أنّ النسبة بين كثير والأعداء ليست بوصفيّة بل إسناديّة، فصفة الرجل هي كون أعدائه (كثير)، والعبارة المألوفة في وصف هذا الشيء بمعنيين أُسند أحدهما إلى الآخر هي الجملة الوصفيّة، وكان يمكن استعمالها في مثالنا، مررت برجل أعداؤه كثير، فيحتمل أنْ يكون الخبر قد قُدّم، ثم أتبعوا كلمة (كثير) للاسم السابق لها ".

وما ذهب إليه براجستراسر قد يكون اللبس فيه مأموناً إذا كان المنعوت نكرة، وكان الاسم الظاهر الذي رفعه الوصف مفرداً، إذ لم يخبرنا عن المنعوت إذا كان معرفة، أو إذا كان الاسم الظاهر المرفوع بالوصف مثنى أو جمعاً، فمثاله في التعريف (مررت بالرجل الكثير أعداؤه) فعلى حّد قوله بالتقديم والتأخير يكون المثال (مررت بالرجل أعداؤه الكثير)، وعلى هذا الوجه فإنّ لفظ (الكثير) يمكن أنْ يكون خبراً، ويمكن أَنْ يكون وصفاً، فيقع اللبس؛ لأَنّ هذا التركيب يُبْقي على الجملة خاضعة لكثير من الاحتمالات، إذ يقول قائل: مررت بالرجل أعداؤه الكثير عَدَدُهم أو حِقْدُهم...، ونعود إلى ما فررنا منه، وعلى نحو ذلك ما يحدث في التثنية للاسم الظاهر المرفوع بالوصف.

---

(836)براجستراسر، التطور النحويّ: 97.

أمّا المفسّرون فلم يخالفوا النحويّين في هذه القضيّة، فذكروا النعت السببيّ، وذلك بيّن في أثناء تفسيرهم للآية الكريمة:[837] ﴿ رَبَّنَآ أَخْرِجْنَا مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَهْلُهَا ﴾، قال صاحب الكشاف:[838] " (الظالم) وصف للقرية إلاّ أنّه مسند إلى أهلها، فأعُطي إعراب القرية لأنّه صفتها، وَذُكّر لإسناده إلى الأهل كما تقول: من هذه القرية التي ظَلَم أهلها"، وجاء في الدرّ المصون [839] أنّ الظلم جارٍ على القرية لفظاً، وهو لما بعدها معنى.

وممّا جاء في القراءات القرآنيّة ما نُقل عن أنس بن مالك في قراءته للآية الكريمة[840]﴿ألم تَرَ كيف ضَرَبَ اللهُ مَثَلاً كلمةً طَيّبةً كَشَجَرةٍ طَيّبةٍ أَصْلُها ثابتٌ وَفَرْعُها في السَّمَآءِ﴾، هذه قراءة الجمهور، أمّا قراءة أنس فهي:﴿ كَشَجَرةٍ طيّبةٍ ثابتٍ أَصْلُها﴾، قال ابن جنيّ:[841] "إلاّ أنّ لقراءة أَنس هذه وجهاً من القياس حسناً، وذلك أنّ قوله : " ثابت أصلُها" صفةٌ للشجرة، وأصل الصفة أَنْ تكون اسماً مفرداً لا جملة، يدلّ على ذلك أَنّ الجملة إذا جرت صفة للنكرة حُكم على موضعها بإعراب المفرد الذي هي واقعة موقعه. فإذا قال : (ثابتٍ أصلُها) فقد جَرَى لفظ المفرد صفة على النكرة، وإذا قال: (أصلُها ثابت) فقد وضع الجملة موضع المفرد، فالموضع إذاً له لا لها ".

وارتأى ابن جني أَنّ قراءة الجمهور أقوى معنى من قراءة أنس، وكأنه يريد بقوّة المعنى على قراءة الجمهور الجملة الاسميّة التي تفيد الثبوت على خلاف قراءة أنس فإنّها محمولة على الجملة الفعليّة التي تفيد الحدوث والتغيّر، ولهذا يقول:[842]

---

(837)النّساء : (75).

(838)الزمخشري، الكشاف: 566/1، والأخفش، معاني القرآن : 242/1، والفرّاء، معاني القرآن: 277/1

(839)السمين الحلبي، الدرّ المصون: 38/4.

(840)إبراهيم : (24).

(841)ابن جني، المحتسب: 363/1.

(842)ابن جني، المحتسب: 363/1.

" فإن قلت: فليس اللفظ مفرداً، ألا ترى أنّه ثابت أصلها ؟ قيل: هذا لا يبلغ به صورة الجملة، لأنّ ثابتاً جارٍ في اللفظ على ما قبله، وإنّما فيه أنّه وضع أصلها لتضمنه لفظ الضمير موضع الضمير الخاص بالأوّل، وليس كذلك أصلها ثابت؛ لأنّ معك صورة الجملة ألبتة، فهذا تقوية لقول أنس".

ويبدو لي أنّ المجاز العقليّ الذي نبّه عليه البلاغيّون بيّن في مسألة النعت السببيّ التي تنهض على المعنى فإسناد الوصف للاحق أمرٌ يستدعيه الإدراك العقليّ لحقيقة المعنى، وإن كان الحسّ الظاهريّ للفظ في الحركة الإعرابيّة على خلاف ذلك، وتلك حقيقة نبّه عليها النّحاة والمفسّرون، واختصرها صاحب الدرّ المصون بقوله:[843] " فالظلم جارٍ على القرية لفظاً وهو لما بعدها معنىً ".

---

(843)السمين الحلبي، الدرّ المصون: 38/4.

الفصل السادس

النكرة والمعرفة

حكم التنكير والتعريف لا يظهر إلاّ في باب الأسماء؛ لأنّه قَيْدٌ من قيودها، ولعلّ مسألة العُدُول في هذا الباب تبدو محصورةً إلى حدٍّ بعيد، إذْ لا تبدو إلاّ في باب التوابع، وعلى وجه الخصوص في باب النعت والتوكيد، وعطف البيان على ما فيه من خلاف، وبعض مسائل الحال؛[844] لأنّ شرط التنكير والتعريف في هذه الأبواب بَيّن، بينما أجازوا في البدل أنْ تبدل النكرة من المعرفة، وأنْ تبدل المعرفة من النكرة، لذا فرّوا في أثناء عرضهم للآية الكريمة من عطف البيان إلى البدليّة في قوله تعالى:[845]﴿فِيهِ ءايَـٰتٌ بَيِّنَـٰتٌ مَّقَامُ إِبراهِيمَ﴾؛ لأنّ التابع أعرف من المتبوع، وقد خالف الزمخشريُّ إجماع البصريّين، والكوفيّين في هذه المسألة على نحو ما يطالعنا في باب عطف البيان.

صور العدول عن المطابقة في التعريف والتنكير.

(أ) : النعت

ومن صور العدول عن المطابقة في التنكير والتعريف ما يَعِنُّ لنا في وصف النكرة بمعرفة على حسب مقتضى الظاهر، وقد نَبّه النحويّون على أنّ هذا النوع من العدول لا يقع إلاّ في باب الإضافة غير المحضة، وقد اهتدوا إلى معرفة الإضافة غير المحضة بدليلين، أولهما: أنّها تقع وصفاً للنّكرة على حدِّ ما قرّره سيبويه [846] " اعلم أنّ كُلّ مضاف إلى معرفة وكان للنكرة صفة فإنّه إذا كان موصوفاً أو وصفاً أو خبراً أو مبتدأ بمنزلة النكرة ".

---

(844) الأهدل، الكواكب الدريّة: 126/2، والزمخشري، الأنموذج في النحو: 75.

(845) آل عمران : (97).

(846) سيبويه، الكتاب: 425/1.

وثانيهما: أنّه يجوز تقدير تنوين بين المضاف والمضاف إليه دون أنْ يتأثر المعنى، وقد عبّر عنه بعض النحويّين بصورة أُخرى[847] " وإنّما لم يتعرّف باللفظيّة لأنّه في معنى الانفصال، ونعني بالانفصال أنّا نعرف له أصلاً يقتضي نصبه ورفعه ".

والمتفق عليه من الإضافة اللفظية ثلاثة:[848] اسم الفاعل واسم المفعول الدالاّن على الحال والاستقبال والصفة المشبّهة، وتحمل هذه الثلاثة على معنى الفعل، ولمّا كان الفعل لا يعرّف فقد حُملت على معناه. ودار في فلك هذا المعنى قول الجليس النحويّ:[849] " اسم الفاعل في الهيئة يشبه الاسم، وفي المعنى يحمل على الفعل والفعل لا يعرّف ".

وممّا استشهد به سيبويه قول جرير:[850] (الطويل).

ظَلِلْنا بِمُسْتَنِّ الحَرور كأَنّنا لَدَى فَرَسٍ مُسْتَقْبِلِ الرِّيح صَائِمِ

فالموصوف (فَرَس) وهو نكرة، والوصف (مستقبل الرّيح)، فقد أُضيف اسم الفاعل (مستقبل) إلى الاسم المعرفة(الرّيح)، ولكنّه لم يكتسب تعريفاً، فهو على حَدِّ تصور النّحاة يكون (لَدَى فَرَسٍ مستقبلِ الرِّيحَ)، فالإضافة لفظيّة لا تأثير لها في المعنى، وهذا الحَدُّ على رأي مَنْ قال بالتنوين بين المتضايفين، وَمَنْ حَمَل على معنى الفعل فإنّ التركيب لديه يكون (لدى فَرَس يستقبل الرِّيحَ)، والفعل لا يعرّف فحُمِل عليه اسم الفاعل.

وفي كلا التصوّرين فإنّ المضاف إليه في حال انفصاله ظهر النصب فيه ومثل هذا أنْ يكون الموصوف مضافاً إضافة غير محضة، والوصف نكرة، ومنه قول ذي الرُّمة:[851](الطويل).

---

(847)الخوارزمي، ترشيح العلل: 321.

(848) ابن عقيل، شرح ابن عقيل: 45/2، والأهدل، الكواكب الدرّية: 65/2.

(849)الجليس النّحوي، ثمار الصناعة: 109.

(850)سيبويه، الكتاب: 425/1.

(851) سيبويه، الكتاب: 426/1.

سَرَتْ تَخْبِطُ الظَّلماءَ مِنْ جَانِبي قَسَاً وَحُبَّ بها مِنْ خَابِطِ اللّيلِ زائرِ

فقد وصف (خابطِ الليل) بالنكرة (زائرِ)؛ لأنّ الموصوف جاءت إضافته غير محضة، والقول فيه كالقول في سابقه.

ولم يقتصر أمرُ الإضافة غير المحضة على الشعر بل جاء شيء من هذا في القرآن الكريم، ونبّه عليه المفسّرون والنّحاة، ومنه قوله تعالى:[852] ﴿هَدْياً بالِغَ الكَعْبَةِ﴾. فـ (هدياً) نكرة وصفها بـ (بالغَ الكعبة)، واسم الفاعل (بالغ) جاء مضافاً إلى الكعبة إلاّ أنّها إضافة غير محضة، قال الأخفش:[853] وليس قولك (بالغ الكعبة) بمعرفة؛ لأنّ فيه معنى التنوين؛ لأنّه إذا قال: هذا ضاربُ زيد في لغة مَنْ حذف النون، ولم يفعل بعد، فهو نكرة، ومثل ذلك:[854] ﴿ هٰذا عارِضٌ مُمطرنا ﴾، ففيه معنى التنوين، غير أنّه لا يوصل إليه، من أجل الاسم المضمر".

وجاء في ترشيح العلل:[855] " وإنّما لم يتعرّف باللفظيّة، لأنّه في معنى الانفصال، ونعني بالانفصال أنّا نعرف له أصلاً، يقتضي نصبه ورفعه، والبالغ يقتضي نصب الكعبة على المفعوليّة"، وكأنّ المراد: هَدْياً بالغاً الكعبة.

ومثّل النحويّون للرّفع بمثال مصنوع، إذ قالوا: (مررتُ برجُلٍ حَسَنِ الوجهِ)، فوصف (رجل) وهو نكرة، بـ (حَسَن الوجه)، إذْ لم يكتسب (حَسَن) التعريف بإضافته إلى (الوجه)؛ لأنّها إضافة غير محضة فالتركيب على نيّة الانفصال، وكأنّ المراد: برجلٍ حَسَنٍ وَجْهُه، فرفع المضاف إليه بالانفصال على أنّه فاعلٌ للصفة المشبّهة.

---

(852) المائدة: (95).

(853) الأخفش، معاني القرآن: 264/1. وانظر: الزمخشري، الكشاف: 311/4.

(854) الأحقاف : (24).

(855) الخوارزمي، ترشيح العلل: 321، 331.

وذهب براجستراسر إلى[856]" أنّ فائدة الإضافة هنا تخصيص المعنى، فالحُسْنُ يرجع إلى الوجه فقط لا إلى غيره، ونرى المضاف إليه في هذا التركيب دائماً معرّفاً في العربيّة تعريف جنس، ولا يُعَرَفُ في غيرها، ولذلك لا يُعَرّفُ المضافُ إليه المعرّفُ المضافَ ".

وممّا وقف عنده المفسّرون والنحويّون قوله تعالى:[857] ﴿ حمٓ تنزيلُ الكتـٰبِ مِنَ اللهِ العزيزِ العَليمِ غَافِرِ الذّنبِ وقابِلِ التَّوبِ شَدِيْدِ العِقَابِ ﴾.

[858] " فوصف المعرفة وهو اسم الله تعالى بالنكرة وهي (شديدُ العقاب)، وإنّما قلنا نكرة لأنّه من باب الصفة المشبهة، ولا تكون إضافتها إلاّ في تقدير الانفصال، والمعنى شديدٌ عقابُه ".

وذهب المفسّرون إلى أنّ (غافر الذّنب) و (قابل التوب) معرفتان[859] " لأنه لم يُرِد بهما حدوث الفعلين، وأنّه يغفر الذّنب ويقبل التّوب الآن، أو غداً حتّى يكونا في تقدير الانفصال، فتكون إضافتهما غيرَ حقيقية، وإنّما أُريد ثبوت ذلك ودوامه، فكان حكمهما حكمَ إله الخلق وربِّ العرش ".

ولكنّ الإشكال في (شديد العقاب)، وقد نصّ الزمخشري على ثلاثة وجوه في هذا العدول:[860] أوّلهما: أنْ يكون بدلاً، وهو قول الزّجاج، ورأى الزمخشريّ أنَّ فيه نبوّاً ظاهراً في كونه بدلاً وحده بين الصفات، والصّواب أنْ يجعلها جميعاً أبدالاً.

ثانيها: أنْ تكونَ صفات، وإنّما الألف واللام من شديد العقاب ليزاوج ما قبله وما بعده لفظاً.

---

(856) براجستراسر، التطور النحوي: 100.

(857) غافر : (1، 2، 3).

(858) ابن هشام، قطر النّدى : 286.

(859) الزمخشري، الكشاف: 152/4، وأبو حيّان، البحر المحيط: 233/9.

(860) الزمخشري، الكشاف: 153/4.

ثالثها: اختيار البدل على الوصف لأنه تعمّد تنكيره وإبهامه للدّلالة على فرط الشدّة وعلى ما لاشيء أدهى منه وأمر لزيادة الإنذار، وهذه النكتة هي الداعية إلى اختيار البَدل على الوصف.

وذهب أبو حيّان إلى أن (شديد العقاب) بَدَلٌ ولا يتعرّف بالإضافة إلى المعرفة. وذكر قول سيبويه:[861] " وقد نصّ سيبويه أنّ كُلَّ ما إضافته غير محضة إذا أضيف إلى معرفة جاز أنْ ينوي بإضافته التمحض فيتعرف وينعت به المعرفة إلاّ ما كان من باب الصفة المشبهة فإنّه لا يتعرّف.

(ب) : الوصف بالألفاظ المبهمة

وممّا يدرج في هذا الباب ما جاء من النكرات موصوفاً بالألفاظ المبهمة، قال الثمانيني[862] " فإنْ قدّرت بينهما تنويناً كانت الإضافة بينهما غير محضة، ولم يتعرّف الأول بالثاني إذا كان معرفة نحو: غيرك، ومثلك، وسواك، وكَفْيك، وشَرعك، وحَسْبك، وناهيك"، وزاد ابن عصفور:[863] شبهك، وتربك، وهدّك، وقيد الأوابد. وذهبوا إلى أنّها لم تتعرّف، لأنّها شديدة الإبهام ولا تخصّ شيئاً بعينه[864] " غير ومثل وخِدْن، وشبه، ونظير، وتِرْب، وحسب، فهذه كُلّها لا تفيد التعريف لتوغلها في الإبهام ولأنّ إضافتها للتخفيف لأنّها تشبه اسم الفاعل فإنّ غيرك بمعنى مغايرك، ومثلك بمعنى مماثلك".

---

(861) أبو حيّان، البحر المحيط: 233/9.

(862) الثمانيني، الفوائد والقواعد: 352.

(863) ابن عصفور، المقرّب: 283.

(864) الأهدل، الكواكب الدرّية: 66/2.

وممّا ذكره سيبويه من كلام العرب قولهم:[865] " مررتُ على ناقة عُبْرِ الهَوَاجر"، فوصف النكرة (ناقة) بـ (عُبْرِ الهواجر)، فأضاف (عُبْر) إلى المعرفة (الهواجر) لكنّها لم تكتسب تعريفاً، لأنّ إضافتها غير محضة، وكأن المراد: على ناقةٍ عابرةٍ الهواجر، فالإضافة على نيّة الانفصال ثَمّة.

وممّا جاء في المعجمات قول العرب:[866]ناقة عُبرُ أسفار، أيّ: قويّة تشقّ ما مررّت به، وحَمَل عُبْر أَسْفار، وَجَمَلٌ عُبْر أسفار، للواحد والجمع والمؤنّث.

أمّا مجيء (حسبك) مبتدأ في قولك: بحسبك درهم، ولا يبتدأ بنكرة، فلأنّ (حسبك) صورتها اللفظية معرفة، ولكنّها في المعنى نكرة، جاء في حاشية الصبّان[867] " (بحسبك درهم)، أيّ ممّا يلي (حسبك) فيه نكرة فإن وليها معرفة نحو: (بحسبك زيد) فالمعرفة هي المبتدأ وحسبك الخبر لأنّه نكرة لا يتعرّف بالإضافة". وذكر صاحب تاج العروس قولهم:[868] هذا رَجُلٌ حَسْبُك من رجلٍ، ومررت برجلٍ حَسْبِك من رجل، مدح للنكرة لأنّ فيه تأويل فعل كأنّه محسب لك، أي: كافٍ لك أو كافيك من غيره، للواحد، والتثنية والجمع لأنّه مصدر.

جاء في محكم التنزيل قوله تعالى:[869]﴿ فإنَّ حَسْبَك اللهُ﴾، تأولها الزمخشري على اسم الفاعل[870] " فإنّ محسبك الله، قال جرير: (الكامل).

إنّي وَجَدْتُ مِنَ المَكارِمِ حَسْبَكُمْ أَنْ تَلْبَسُوا خَزَّ الثّيابِ وَتَشْبَعوا "

---

(865) سيبويه، الكتاب: 424/1.

(866) الزّبيديّ، تاج العروس: مادة (عبر).

(867) الصبّان، حاشية الصبّان: 277/1.

(868) الزبيديّ، تاج العروس: ماد (حسب)

(869) الأنفال : (62).

(870) الزمخشري، الكشاف: 221/2.

وممّا يكون نعتاً للنكرة وهو مضاف إلى معرفة قول امرىء القيس:[871] (الطويل).

بِمُنْجَرِدٍ قَيْدِ الأَوَابِدِ لاحَهُ طِرادُ الهَوادِي كُلَّ شَأْوٍ مُغَرَّبِ

وصف النكرة (مُنْجرِدٍ) بـ (قَيْد الأوابد) وإن كان النعت مضافاً إلى ما فيه الألف واللام إلا أنّه لم يكتسب تعريفاً، لأنّ (قيد الأوابد) محمول على معنى الفعل، أي: يقيّد الأوابد، والفعل لا يعرّف.

ومثل ذلك قول أُميَّة بن أبي عائذ:[872](المتقارب).

وَيَأْوي إلى نِسْوةٍ عُطَّلٍ وَشُعْثٍ مراضيعَ مِثْلِ السعالي

فوصف النكرة (نِسْوة) بـ (مثل السعالي)وهي على حدّ قول سيبويه (يُشْبِهنَ السعالي)، فحمل (مِثْل) على معنى الفعل والفعل لا يُعَرّف.

وممّا جاء في القرآن الكريم من وصف النكرة بما أُضيف إلى معرفة قوله تعالى:[873]﴿ فَقَالُوٓا أَنُؤمِن لِبَشَرَينِ مِثْلِنَا﴾، فوصف المُثّنى النكرة (لبشرين) بما أضيف إلى معرفة (مِثْلِنا)، وهي إضافة غير محضة، فكأنّ مثل بمعنى (يشبه) حُملت على الفعل والفعل لا يُعرّف. قال الزمخشري:[874] " ومثل غير يوصف بهما: الاثنان، والجمع، والمذكّر والمؤنّث ".

ومثل ذلك قوله تعالى:[875] ﴿ قالوا مَآ أنتم إلاّ بَشَرٌ مِثْلُنا ﴾. وذهب المفسّرون إلى أنّ (غير) في الآية الكريمة[876] ﴿صِرَاط الّذينَ أَنْعَمْتَ عَلَيهم غَيْرِ المَغْضُوبِ عليهم ولا الضّآلين ﴾ بَدَلٌ أو

---

(871) سيبويه، الكتاب: 424/1.

(872) سيبويه، الكتاب: 399/1، والأزهري، شرح التصريح: 125/2.

(873) المؤمنون : (47).

(874) الزمخشري، الكشاف: 191/3.

(875) يس : (15).

(876) الفاتحة : (7)

صفة قال الأخفش:[877] " وأُجريت عليهم (غَيْرِ) صفةً أو بَدَلاً... و (غير) و (مثل) إنّما تكون صفة للنكرة، ولكنّهما قد احتيج إليهما في هذا الموضع، فأُجريتا صفةً لما فيه الألف واللام، والبدل في (غير) أجود من الصّفة لأنّ (الّذي) و (الذين) لا تفارقهما الألف واللام".

وجرى أبو إسحاق الزجاج في هذا المدار، إذ رأى أنّ (غير المغضوب عليهم) وقعت وصفاً[878] " قال أبو إسحاق: إنّ (غيراً) جرى وصفاً لـ (الّذين) هنا، لأنّ معنى الذين أنعمت عليهم: كلّ مَنْ أنعم الله عليه مُنْذُ زمن آدم إلى قيام الساعة وليسوا مقصوداً قصدهم ".

وذهب الزمخشري إلى القول بالبدليّة والوصفيّة، وعلّل لمجيء (غير) وصفاً[879] " فإن قلت: كيف صحّ أنْ يقع (غير) صفة للمعرفة، وهو لا يتعرّف، وإنْ أُضيف إلى المعارف ؟ قلت: (الذين أنعمت عليهم) لا توقيت فيه كقوله: ولقد أمرّ على اللئيم يسبّني، ولأنّ المغضوب عليهم والضالين خلاف المنعم عليهم، فليس في (غير) إذاً الإبهام الذي يأبى عليه أنْ يتعرّف، وقرىء بالنصب على الحال، وهي قراءة رسول الله (صلى الله عليه وسلّم) ".

وقراءة الرسول (صلى الله عليه وسلّم) بالنصب على الحال تنبيء بمجيء (غير المغضوب) نكرة، لأنّ الحال لا تكون إلاّ نكرة.

ويبدو لي أنّ (غير المغضوب) قد عُرّفت لوقوعها بين ضدّين وعليه نصّ بعض النَحاة،[880]" قال ابن مالك: غير ومثل قد يعنى بهما مغايرة ومماثلة خاصة فيحكم بتعريفهما، وأكثر ما

---

(877) الأخفش، معاني القرآن : 16/1 وما بعدها.

(878) الزجاج، إعراب القرآن: 165/1.

(879) الزمخشري، الكشاف: 58/1.

(880) الأهدل، الكواكب الدرّية: 67/2.

يكـــون إذا وقعـــت بيـــن ضدّيـــن كقولـــه تعالـــى:[881]﴿ غيـــر المغضـــوب عليهـــم﴾ ويبـــدو لـــي أنْ الزمخشـــري فـــي كلامـــه السابـــق علـــى هـــذه الآيـــة قـــد أشـــار إلـــى قضيّـــة المخالفـــة بقولـــه: ولأنّ المغضـــوب عليهـــم والضاليـــن خـــلاف المنعـــم عليهـــم، وإلـــى هـــذا ذهـــب صاحـــب ترشيـــح العلـــل[882]" لا تُعـــرَّف لتوغلهـــا فـــي الإبهـــام إلاّ إذا كـــان الأمـــر المضـــاف مشهـــوراً بالمغايـــرة والمماثلـــة نحـــو قولـــه تعالـــى: ﴿غيـــر المغضـــوب عليهـــم﴾ فجعلـــه صفـــة (الّذيـــن) والموصـــول مـــن المعـــرّف".

---

(881) الفاتحـــة : (7).

(882) الخوارزمـــي، ترشيـــح العلـــل: 239. وانظـــر: أبـــا حيّـــان، البحـــر المحيـــط: 49/1.

(ج): التوكيـد

ومـن المسائـل المعدولـة الـواردة فـي بـاب التنكيـر والتعريـف مـا يبـرز فـي بـاب التوكيـد، إذْ ينبـيء مقتضـى الظاهـر أنّ اللفـظ قـد خالـف، علـى نحـو مـا يطالعنـا فـي (بـاب أجمـع وأخواتهـا)، إذ لـم تعـرّف بـ (أل) التعريـف، ولـم تضـف إلـى معرفـة ولكنّهـا جـاءت توكيـداً للمؤكّـد المعرفـة، وقـد ذهـب النحويّـون إلـى أنّهـا معرفـة[882] لأنّهـا بنيّـة الإضافـة، أو بالعلميّـة، وشاهـد معرفتـه أنّـه لا يتبـع نكـرة.

ولـم ينكـر التعريـف فيـه أحـدٌ إذا مـا استثنينـا ذلـك الخبـر المزعـوم الـذي ذكـره صاحـب تـاج العـروس[884] مـن أنّ ثعلبـاً حكـى فيهـا التنكيـر والتعريـف جميعـاً، ويقـول: (أعجبنـي القَصْـرُ أجمَـعُ) بالرفـع علـى التوكيـد، والنصـب علـى الحـال.

والنصـب علـى الحـال يعنـي أنّ (أجمـع) جـاءت نكـرة؛ لأنّ الحـال لا تكـون إلاّ نكـرة. علـى أنّ أجمـع لا تقـع مبتـدأ ولا خبـراً، ولا تكـون فاعـلاً، ولا مفعـولاً بـه، وتـلازم دائمـاً التوكيـد علـى ذلـك نـصّ سيبويـه[885]" وأمّـا أجمعـون فلا يكـون فـي الكـلام إلاّ صفـة" أي: توكيـداً، قـال تعالـى:[886] ﴿ فَسَجَـدَ الملـٰـئكـةُ كُلُّهُـم أَجْمَعُـون﴾ وقـد كثـر دورانهـا فـي القـرآن الكريـم علـى هـذه الشاكلـة.

ويبـدو لـي أنّ النحويّيـن قـد حملـوه علـى مسـوّغ النيّـة فـي الإضافـة لمـا لاحظـوه مـن الثقـل الـذي يعتريـه، فيمـا لـو ظهـر ذلـك الضميـر.

---

(883)أبـو هـلال، الفـروق فـي اللغـة: 122، والثمانينـي، الفوائـد والقواعـد: 362، والجليـس النحـويّ، ثمـار الصـناعـة: 155، وأبـو البركـات الأنـباريّ، أسـرار العربيّـة: 209، وابـن الـورّاق، علـل النحـو: 251، والسيوطـي، همـع الهوامـع: 168/3.

(884) الزبيـدي، تـاج العـروس: مـادة (جمـع).

(885) سيبويـه، الكتـاب: 379/2.

(886)الحجـر : (30)

وممّا يلحق بهذه المسألة ما ذكره سيبويه، وجعله من باب التوهم، من أنّ العَرَب قد تغلط في التوكيد[887] " واعلم أنّ ناساً من العَرب يغلطون، فيقولون: إنّهم أجمعون ذاهبون، وإنّك وزيدٌ ذاهبان، وذاك أنّ معناه معنى الابتداء، فَيُرى أنّه قال: هم، كما قال:

ولا سابقٍ شيئاً إذا كان جائياً "

فقد حمله سيبويه على التوهم، وكأن التركيب عنده (هم أجمعون ذاهبون)، على توهم حذف الحرف المشبّه بالفعل، وعليه يستقيم أمر التوكيد، وهذه المسألة جَوّزها الأخفش، فقد حكى:[888] يا تميمُ كُلّكم، بنصبه عند الجمهور، ورفعه عند الأخفش، وتأوّل هذه المسألة على القطع، أي كُلُّكم مَدْعوٌّ، ولا توكيد فيها على هذا الوجه.

ويبدو لي أنّ لفظ (كُلّ) صالح التأويل فيه، على خلاف باب أجمع؛ لأنّ لفظ (كُلّ) يقع مبتدأ، ويقع فاعلاً، فيفارق باب التوكيد.

وقد قرّر البصريّون أنَّ النكرة لا تؤكّد بمعرفة[889] " لأنّ معنى التأكيد من أنّه لإزالة الشُبْهة، والنكرة شيء مجهول، فإذا لم يعلمه المخاطب بعينه، كيف يزول عنه الشُبْهة بالتأكيد فيما هو مشتبه بنفسه".

وقد أجازه الكوفيّون، ووافقهم الأخفش، ولكنّهم شَرَطوا لذلك حصول الفائدة بأنْ تكون النكرة محدّدة، ومن شواهدهم على هذه المسألة قول الشاعر:[890](البسيط).

---

(887)سيبويه، الكتاب: 155/2.

(888)السيوطيّ، همع الهوامع : 233/3.

(889) الخوارزمي، ترشيح العلل : 268، وانظر: أبا البركات الأنباريّ، أسرار العربيّة: 212، وابن عقيل، شرح ابن عقيل: 211/2، والسيوطيّ، همع الهوامع : 170/3.

(890) ابو البركات الأنباريّ، أسرار العربيّة: 212، وابن عصفور، المقرّب: 318، والعكبري، اللباب: 398/1.

لكنّــه شَاقَــهُ أَنْ قِيْــل ذا رَجَــبُ يَــا لَيْــتَ عِــدَّةَ حَــوْلٍ كُلِّــهِ رَجَــبُ

فأكّــد النكــرة (حَــوْل) بالمعرفــة (كُلّــه)، وقــد ردَّ أبــو البركــات الأنبــاريّ هــذه الروايــة، وأثبــت أنَّ الروايــة الحقيقيّــة (يــا ليــت عــدّة حولــي كُلّــه رَجَبــا) بالإضافــة، وهــو معرفــة لا نكــرة، و (رَجَبــا) منصــوب، لأنّ القصيــدة منصوبــة.

وأمّــا قــول الشاعــر:[891](الرجــز).

إذا القَعُــودُ كَــرَّ فيهــا حَفَــداً يَومَــاً جديــداً كُلَّــه مُطَّــرداً

فأكّــد (يومــاً)، وهــو نكــرة بــ(كُلَّــه)، واستدلّــوا أيضــاً بقــول الآخــر: (الرجــز).

حتّــى الضيِّــاء بالدُّجــى تَقَنَّعــا قَــدْ صَــرّتِ البَكْــرةُ يَوْمــاً أَجْمعــا

ورأى أبــو البركــات الأنبــاريّ أنّ[892] (كُلَّــه) تأكيــد للمضمــر فــي (جديــداً)، والمضمــرات لا تكــون إلاّ معــارف، وأمّــا البيــت الأخيــر (يومــاً أجمعــاً) فــلا يعــرف قائلــه، ولا تكــون فيــه حجّــة، ثُــمّ لــو صحّــت هــذه الأبيــات علــى مــا رَوَوه فــلا يجــوز الاحتجــاج بهــا، لقلّتهــا وشذوذهــا.

وممّــا يظهــر لــي فــي أمــر التوكيــد هنــا أنّ (المؤَكَّــد) قــد اقتصــر علــى (ظــرف الزمــان) فــي جميــع مــا استشهــد بــه الكوفيّــون (حَــوْلٍ كُلّــه) و (حَــوْلاً أَكْتَعَــا) و (يومــاً جديــداً كُلَّــه) و (يومــاً أجمعــا)، وكُــلُّ ذلــك نكــرة محــدودة، ممّــا يدلّــل علــى مــدّة معلومــة المقــدار، والفائــدة لا تقــوى إلاّ بالمعنــى.

---

(891) ابــو البركــات الأنبــاريّ، أســرار العربيّــة: 212

(892) ابــو البركــات الأنبــاريّ، أســرار العربيّــة: 213.

(د): العطـــف

(1): ومـن مسائـل التنكيـر والتعريـف مـا ذكـره النّحـاة مـن المعطـوف المعرفـة علـى المعطـوف عليـه النكـرة، ووقفـوا علـى ذلـك فـي المثـال المصنـوع (رُبّ رَجُـلٍ وأَخيـه)، فعطـف المعرفـة (أخيـه) علـى مجـرور (رُبّ) النكـرة، وقـد شَرَطـوا فـي هـذه المسألـة[893] أن يكـون العطـف بالـواو، وأَنْ تكـون الإضافـة علـى نيّـة الانفصـال، وكأنّـه قيـل: رُبَّ رَجُـل وأَخٍ لـه، لأنّ موضعـه مستحـقٌّ لنكـرة لا تقبـل التعريـف.

وذكـر سيبويـه أنّـه لا يجـوز العطـف فـي هـذه المسألـة حتـى تذكـر قبلـه نكـرة[894] " ولا يجـوز لـك أنْ تقـول: رُبَّ أخيـه حتّـى تكـون قـد ذكـرت قبـل ذلـك نكـرة"، وتأوّل سيبويـه موضـع النكـرة فقـال: [895] " وأَمّـا رُبَّ رَجُـلٍ وأخيـه منطلقيـن، ففيهـا قُبْـحٌ حتّـى تقـول: وأخ لـه".

[896] " ومثـل ذلـك قـول العـرب: كُـلُّ شـاةٍ وسَخْلتهـا، أي وسخلـةٍ لهـا... وقـال الأعشـى: (المتقـارب).

وَكـم دُوْنَ بَيْتِـكَ مِـنْ صَفْصَـفٍ وَدَكْـداك رَمْـلٍ وأَعْقَادِهـا
وَوَضْـعِ سقـاءٍ وإِحقابِـهِ وَحَـلّ حُلـوسٍ وإِغْمادهـا "

فقـد عطـف المعرفـة (أعقادهـا، وإحقابـه، وإغمادهـا) علـى النكـرة (صَفْصَـفٍ) وموقـع (صَفصَـفٍ) نصـبٌ علـى التمييـز، فكأنّـه أراد: أعقـادٍ لهـا وإحقـاب لهـا، وإغمادلهـا، أي: علـى نيّـة الانفصـال، لأنّـك لا تريـد بـه شيئـاً معينـاً، ولـو أردت بـه شيئـاً معينـاً كـان محـالاً علـى حـدّ قـول سيبويـه.

---

(893) المـرادي، الجنـي الدانـي: 449، وابـن هشـام، مغنـي اللبيـب: 908، والأهـدل، الكواكـب الدرّيـة: 67/2.

(894) سيبويـه، الكتـاب: 55/2.

(895) سيبويـه، الكتـاب: 54/2.

(896) سيبويـه، الكتـاب: 55/2 ومـا بعدهـا.

(هـ): عطـف البيـان

مذهـب البصريّيـن أنّ عطـف البيـان لا يكـون إلاّ فـي المعـارف، وعنـد الكوفيّيـن حكمـه حُكـم النعـت، فتتبـع النكـرة النكـرة، والمعرفـة المعرفـة، [897] وموافقـة التذكيـر والتأنيـث عنـد الفريقيـن موضـع اتّفـاق، وعنـد الفريقيـن أنّ النكـرة لا تبيّـن بمعرفـة، لأنّـه لا يجـوز التخالـف فـي عطـف البيـان، ولـم يخالـف فـي ذلـك أحـد إلاّ الزمخشـري فـي بيانـه للآيـة الكريمـة:[898] ﴿ فِيْـه ءَايـٰـتٌ بيّنـٰـتٌ مَّقـامُ إبراهيـمَ ﴾.

فصيّـر الزمخشـري (مقـامُ إبراهيـم)، وهـو مفـرد مذكّـر ومعرفـة، عطـفَ بيـانٍ مـن النكـرة المجموعـة والمؤنّثـة (آيـات)، وهـو بهـذا المذهـب يخالـف جمهـور النحويّيـن، فقـد ردّ أبـو حيـان مـا ذهـب إليـه الزمخشـريّ[899] " لـم يذكـر الزمخشـريّ فـي إعـراب (مقـام إبراهيـم) إلاّ أنّـه عطـف بيـان لقولـه: (آيـات بيّنـات)، وَرُدَّ عليـه ذلـك؛ لأنّ (آيـات) نكـرة، ومقـام إبراهيـم معرفـة، ولا يجـوز التخالـف فـي عطـف البيـان، وقولـه مخالـفٌ لإجمـاع الكوفيّيـن والبصريّيـن فـلا يلتفـت إليـه ".

وقـد اختلفـت عبـارة المفسّريـن فـي الآيـات، فقـال ابـن عبّـاس: [900] " مـن الآيـات المقـام: يريـد الحجـر المعـروف، والمشعـر، والـذي عليـه الجمهـور أنّ المقـام هـو الحجـر المعـروف، وقـال قـوم: هـو البيـت كلّـه، وذهـب آخـرون إلـى أنّ مكّـة كلّهـا مقـام إبراهيـم".

وكمـا اختلفـوا فـي التفسيـر اختلفـوا فـي الإعـراب، فذهـب الأخفـش إلـى أنّ (مقـام إبراهيـم) مبتـدأ أُضمـر خبـره، وتأوّلـه:[901] فيـه آيـات بيّنـات، منهـا مقـام إبراهيـم.

---

(897) الأزهـري، شـرح التصريـح: 149/2.

(898) آل عمـران : (97).

(899) أبـو حيّـان، البحـر المحيـط: 271/3.

(900) ابـن عطيّـة، المحـرّر الوجيـز: 224/3. وانظـر: النّحـاس، معانـي القـرآن: 444/1.

(901) الأخفـش، معانـي القـرآن: 210/1.

أمّا صاحب الكشاف فقد أجاب عن صحّة مجيء بيان الجماعة (آيات) بالواحد (مقام إبراهيم) بأنّه محمول على المعنى وفيه وجهان أحدهما:[902] لاشتماله على آيات؛ لأنّ أثر القدم في الصخرة الصمّاء آية، وغوصه فيها إلى الكعبين آية، وإلانة بعض الصخر دون بعض آية، والوجه الثاني: أن يجعل وحده بمنزلة آيات كثيرة لظهور شأنه وقوّة دلالته على قدرة الله ونبوّة إبراهيم من تأثير قدمه في حجر صلد كقوله تعالى:[903] ﴿ إنّ إبراهيم كان أُمّةً قانتاً لله حنيفاً﴾.

وذُكرت تقديرات أُخرى لهذا العدول منها:[904] أنّ مقام إبراهيم بَدَلٌ، والتعريف والتنكير في البَدَل لا يُعْتَدُّ به عند النّحويّين، ومنهم من جعله خبر ابتداءٍ على تقدير: هُنّ مقام إبراهيم، أو أنّه مبتدأ حذف خبره على تقدير منهنّ، ورجّح ابن عطيّة في المحرّر الرأي الأخير.

وإذا كان الكلام يبنى على الفائدة، فإنّي أرى أنّ الانتقال من بيان الجماعة إلى الإفراد قد بُني على المعنى لأنّ (مقام إبراهيم) آيات كثيرة[905] منها الصفا، والمروة، والركن والمقام على حدّ تفسير ابن النّحاس، أمّا الاختلاف في التنكير والتعريف فيغلب على الظّنّ أنّ النظر البلاغيّ فيها بيّن، إذ ذهب إلى ذكر الخاص (مقام إبراهيم) بعد العام (آيات بيّنات) للعناية والأهميّة، تعظيماً لشهرة المقام، وظهور شأنه على بقيّة الآيات في الحَرَم.

---

(902) الزمخشري، الكشاف: 415/1.

(903) النحل : (120).

(904) ابن النّحاس، معاني القرآن: 444/1. وانظر: ابن عطيّة، المحرّر الوجيز: 224/3، والأزهري، شرح التصريح: 149/2.

(905) ابن النّحاس، معاني القرآن: 444/1.

(و): (الحـــال)

نـــصَّ النّحويّـــون علـــى أنّ الحـــال لا تكـــون إلاّ نكـــرة، وصاحبهـــا معرفـــة لرفـــع اللبـــس بينهـــا وبيـــن النعـــت[906] " مِـــنْ أَوْصـــاف الحـــال أن تكـــون نكـــرة لا معرفـــة، وذلـــك لازم، لأنّ الغالـــب كونُهـــا مشتقـــة، وصاحبهـــا معرفـــة، فالتـــزم تنكيرهـــا لئـــلاّ يتوهـــم كونهـــا نعتـــاً إذا كـــان صاحبهـــا منصوبـــاً وحُمِـــل غيـــره عليـــه، فـــإن وردت بلفـــظ المعرفـــة أُوّلـــت بنكـــرة محافظـــة علـــى مـــا استقـــرَّ لهـــا مـــن لـــزوم التنكيـــر".

وممّـــا جـــاء معـــدولاً عـــن هـــذا الشـــرط، إذ جـــاءت الحـــال فيـــه علـــى الظاهـــر معرفـــة، ولكنّهـــا فـــي المعنـــى نكـــرة قولهـــم فـــي تعريـــف الحـــال:[907] ادخلـــوا الأوّل فالأوّل، وجـــاؤوا الجمـــاءَ الغفيـــر، فهـــي علـــى نيّـــة طـــرح (أل) التعريـــف، ثُـــمّ تأوّلـــوا: (الأوّل فالأوّل) بمعنـــى: مرتبيـــن، وتأوّلـــوا الآخـــر علـــى: جميعـــاً، ومثـــل هـــذا قولهـــم فـــي الإبـــل أرسلهـــا العِـــراكَ علـــى حـــدّ قـــول لبيـــد: (الوافـــر)

فأرسلهـــا العِـــراكَ ولَـــمْ يَذُدْهـــا ولَـــمْ يَشْفِـــق علـــى نَغَـــص الدِّخَـــالِ

فقـــال: العـــراك : وأراد معتركـــةً.

وممّـــا جـــاء فـــي القـــراءة القرآنيـــة للآيـــة الكريمـــة[908] ﴿ لَيُخرِجَـــنَّ الأَعَـــزُّ منهـــا الأَذَلَّ﴾،[909] قـــراءة الجمهـــور علـــى أنّ الأعـــزّ (فاعـــل)، والأذلّ (مفعـــول بـــه)، وهـــو مـــن كـــلام ابـــن سَلـــول، ويعنـــي بالأعـــزّ: نفســـه وأصحابـــه، والأذلّ: المؤمنيـــن. وقـــرأ الحســـن وابـــن أبـــي عبلـــة لَنُخرِجَـــنَّ بالنـــون، ونصـــب الأعـــزّ والأذلّ (فالأعـــزّ) مفعـــول، (والأذلّ) حـــال: وقـــرأ الحســـن فيمـــا ذكـــر أبـــو عمـــرو الدانـــي: لَنخرُجـــنّ بنـــون الجماعـــة مفتوحـــة وضـــم الـــرّاء، ونصـــب الأعـــزّ علـــى الاختصـــاص. ونصـــب (الأذلّ) علـــى الحـــال، وقـــرىء مبنيـــاً للمفعـــول وبالياء، والأعـــزّ

---

(906) الأزهـــري، شـــرح التصريـــح: 578/1، والأهـــدل، الكواكـــب الدريّـــة: 29/2.

(907) الأزهـــري، شـــرح التصريـــح : 579/1، وابـــن هشـــام، قطـــر النـــدى: 235.

(908) المنافقـــون : (8).

(909) أبـــو حيّـــان، البحـــر المحيـــط: 183/10، والزمخشـــري، الكشـــاف: 545/4.

مرفوع به، والأذل جاء منصوباً على الحال. (فالأذلّ) معرفة، وجاءت اللفظة على هذه القراءات (حالاً) على نيّة انفصال (أل) التعريف، وَحملَتْ على معنى (ذليلاً).

وممّا جاء من الحال مضافاً إلى معرفة قولهم:[910] جاء وَحْدَه: أي منفرداً، وَرَجَعَ عَوْدَهَ على بَدْئه، أي: عائداً، وجاؤوا قَضَّهم بقضيضهم، أي: جمعياً، وتقول: هذا عبد الله حَسْبَك من رَجُلٍ، فتنصب(حَسْبَك)، على الحال لأنَّه في تأويل: مُحْسِباً لك.

وممّا جاء في القرآن الكريم قوله تعالى:[911] ﴿ وَمِنَ النَّاس مَنْ يجادلُ في الله بِغَيْرِ عِلْمٍ ولا هُدَىً ولا كِتابٍ مُنير ثَانِيَ عِطْفِه﴾.

قال أبو حيّان:[912] " وانتصب (ثاني عطفه) على الحال من الضمير المستكنّ في (يجادل)، قال ابن عبّاس: متكبّراً، ومجاهد: لاوياً عنقه بقبح". فجاءت الحال في ظاهرها معرفة، لأنّها مضافة إلى معرفة (عطفه)، ولكنّ هذه الإضافة على نيّة الانفصال، وكأنّ المراد: ثانياً عطفه، أي متكبّراً على حدّ قول ابن عبّاس، أو لاوياً عنقه على قول مجاهد، قال الزجّاج[913] " أي: ثانياً عطفه، والإضافة في تقدير الانفصال، لولا ذلك لم ينتصب على الحال".

وقد يكون صاحب الحال نكرة خلافاً لشرط النحويّين إلاّ أنّهم قد قيّدوا ذلك بوجود مسوّغ، كأن تتقدّم الحالُ على صاحبها كقول الشاعر:[914] (الطويل).

وبالجِسْمِ منّي بيّناً لَوْ عَلِمْتِه شُحُوبٌ، وإنْ تَسْتَشْهِدي العَيْنَ تَشْهَدِ

---

(910) ابن هشام، شرح شذور الذهب: 250، وقطر النّدى: 235، والأزهري، شرح التصريح: 578/1، والزَّبيديّ، تاج العروس: مادة (حسب).

(911) الحج : (8، 9).

(912) أبو حيّان، البحر المحيط: 488/7.

(913) الزّجاج، إعراب القرآن: 161/1.

(914) ابن عقيل، شرح ابن عقيل: 634/1.

فالحال (بيّناً) تقدّمت على صاحبها النكرة (شُحُوب)، ومسوّغ تقديم الحال مجيء صاحبها نكرة أَوْ أنْ تخصّص النكرة بِوَصْفٍ، أو بإضافة، كقول الشاعر:[915] (البسيط).

نَجَّيتَ يا رَبِّ نُوْحاً، واسْتَجَبْتَ لَهُ في فُلْكٍ ماخرٍ في اليمِّ مَشْحُوناً

فـ (مشحوناً) حال من النكرة (فُلْكٍ ماخرٍ) وسوّغ ذلك مجيء صاحب الحال موصوفاً بـ (ماخرٍ).

ومن الإضافة قوله تعالى:[916] ﴿ فيها يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حكيمٍ أَمْراً مّن عِندنَآ ﴾. وذكر المفسّرون في هذه الآية ثلاثة أوجه، أولها: [917] النصب على الاختصاص، أي: أعني أمراً. وثانيهما: أنّه مصدر من معنى يفرق. وثالثهما: حال، واختلفوا في صاحب الحال، فقيل: إنّه من الضمير في (أنزلناه) في الآية السابقة، وإمّا من ضمير الفاعليّة(نا) أو ضمير المفعوليّة (الهاء)، وقيل حال من (كُلّ)، وقيل من (أَمْرٍ)، قال أبو حيّان:[918] "والذي تلقيناه من أشياخنا أنّه حال من (أمر) لأنّه وُصِف بحكيم فحسنت الحال منه".

وممّا ذكروه من قيود مجيء صاحب الحال نكرة أنْ يسبق بنفي أو شبهه (النهي والاستفهام) كقول الشاعر:[919] (البسيط).

يَا صَاحِ هَلْ حُمَّ عَيْشٌ بَاقِياً فَتَرَى لِنَفْسِكَ العُذْرَ في إبْعَادِها الأَمَلا

فـ (باقياً) حال، وصاحبها نكرة (عيشٌ)، وسوّغ مجيء صاحب الحال نكرة، لوقوعها بعد الاستفهام. ومثل ذلك الآية الكريمة في

---

(915) ابن عقيل، شرح ابن عقيل : 636/1.

(916) الدُخان : (4، 5).

(917) الزمخشري، الكشاف: 275/4، وأبو حيّان، البحر المحيط: 398/9.

(918) أبو حيّان، البحر المحيط : 398/9.

(919) ابن عقيل، شرح ابن عقيل: 638/1.

قولــه تعالــى:[920] ﴿ وَمَــآ أَهْلَكْنــا مِــنْ قَرْيَــةٍ إلاّ لهــا مُنْــذِرُون﴾ فالجملــة بعــد إلاّ (لهــا منــذرون) حــال مــن (قريــة) وصاحــب الحــال نكــرة، لأنّهــا فــي سيــاق النفــي.

فصاحــب الحــال شَرَطــوا لــه قيــوداً لأنّهــم لا يستطيعــون التــأوّل فيــه، بينمــا قَــوِي لديهــم نَظَــر التأويــل فــي الحــال، لأنّهــا وصــفٌ.

---

(920) الشعــراء : (208).

الفصـــل السابـــع

الحركـــة الإعرابيّـــة

(1) : النعـــت المقطـــوع.

أوْجـــب الـــنّحـــاة الإتبـــاع إنْ كـــان المنعـــوت مفتقـــراً إلـــى النعـــت، [921] " إذ لا يجـــوز القطـــع إذا كـــان النعـــتُ وحيـــداً، والمنعـــوت نكـــرة محضـــة لشـــدّة حاجـــتهـــا إلـــيـــه، فـــإن تعـــدّدت النعـــوت لواحـــدٍ وكـــان المـــنعـــوت نكـــرة محضـــة، وجـــب إتبـــاع النعـــت الأوّل لهـــا، فـــإن كـــان المنعـــوت معرفـــة جـــاز إتبـــاع النعـــوت المتعـــدّدة، وجـــاز قطعهـــا جميعـــاً، وإتـــبـــاع بعضهـــا، وقطـــع بعضهـــا شريطـــة أَنْ يتقـــدم النعـــت التابـــع علـــى النعـــت المقطـــوع ".

وفـــي القطـــع أَنْ يأتـــي التابـــع علـــى خـــلاف متبوعـــه فـــي الحركـــة الإعرابـــيّـــة؛ لـــداعٍ بلاغـــي محـــضٍ[922] هـــو التشويـــق وتوجيـــه الأذهـــان بدفـــع قـــويّ إلـــى النعـــت المقطـــوع، لأهميّـــة فيـــه تستدعـــي مزيـــداً مـــن الانتـــبـــاه، وجعلـــت الأمـــارة علـــى ذلـــك إضمـــار العامـــل، وتكويـــن جملـــة جديـــدة تفيـــد إنشـــاء المـــدح أو الـــذّم أو الترّحـــم.

وهـــذا المـــدار البلاغـــيّ لـــم يَغِـــبْ عـــن ذهـــن عبـــد القاهـــر الجرجانـــي فـــي كـــتابـــه النفـــيـــس دلائـــل الإعجـــاز، إذ نبّـــه علـــى أثـــر النعـــت المقطـــوع فـــي المعنـــى[923] " ومـــن المواضـــع التـــي يطّـــرد فيهـــا حـــذف المبـــتـــدأ، القطـــع والاستئنـــاف، يبـــدؤون بذكـــر الرّجـــل، ويقدّمـــون بعـــض أمـــره، ثـــم يَدَعُـــون الكـــلام الأوّل، ويستأنفـــون كلامـــاً آخـــر، وإذا فعلـــوا ذلـــك أَتَـــوا فـــي أكثـــر الأمـــر بخبـــر مـــن غيـــر مبتـــدأ ".

وســـاق لذلـــك شواهـــد شعريّـــة أبـــان فيهـــا عمّـــا أراد، إذ لاحـــظ أنّ قطـــع النعـــت علـــى الرفـــع أكثـــر، ومـــن ذلـــك مـــا وقـــع مـــن القطـــع فـــي بـــاب البَـــدَل، وعليـــه قـــول الشاعـــر:[924] (الكامـــل)

---

(921)حســـن، عبّـــاس، النحـــو الوافـــي: 488/3 ومـــا بعدهـــا. وانظـــر: الجليـــس النحـــويّ، ثمـــار الصناعـــة: 158.

(922)حســـن، عبّـــاس، النحـــو الوافـــي : 492/3.

(923)الجرجانـــي، عبـــد القاهـــر: دلائـــل الإعجـــاز : 105.

(924)الجرجانـــي، عبـــد القاهـــر: دلائـــل الإعجـــاز: 105.

وَعَلِمْتُ أَنّي يَوْمَ ذَاك (م) مُنازلٌ كَعْباً وَنَهْدا
قَوْمٌ إذا لبسوا الحديد تنمّروا حِلَقاً وقِدّا

وما ذهب الجرجانيّ إليه ينبئ عن أنّ مدار النعت المقطوع قائم على المعنى، ولهذا تكلّم عليه سيبويه في[925] (باب ما ينتصب على التعظيم والمدح).

والقطع ينشئ جملة جديدة، فإن كان النعتُ مرفوعاً فهو خبر لمبتدأ محذوف، بشرط أنْ يكون المنعوت السابق منصوباً أو مجروراً، والجملة الاسميّة المكوّنة تدلّ على الثبوت والدوام، وإن كان النعت منصوباً، فهو مفعول به لفعل محذوف، شريطة أنْ يكون الاسم السابق (المنعوت) مرفوعاً أو مجروراً، وعليه تكون الجملة فعليّة دالّة على التغيّر والتجدّد، وفي هذا المعنى دار قول النّحاة والمفسرين، يقول الفرّاء:[926] " فكأنّهم ينوون إخراج المنصوب بمدحٍ متجددٍ غير متبع لأول الكلام ".

ومثل هذا ما ذهب إليه العكبريّ[927] " دَلَّ الإضمار على زيادة المدح والذّم؛ لأنّه يصير بذلك جملة مستقلة". وقد اختلف النّحاة في أمر هذه الجملة المستقلة فمنهم مَنْ ذهب إلى أنّها استئنافية لا محلّ لها من الإعراب، ومنهم مَنْ رأى أنّها تُعْرَبُ حالاً إنْ وقعت بعد معرفة، أو صفة إنْ وقعت بعد نكرة[928] "مما تجب ملاحظته أنّ جملة النعت المقطوع، وهي: الجملة المكوّنة من المبتدأ المحذوف وخبره الذي كان في أصله نعتاً، أو من الفعل المحذوف وفاعله جملة مستقلة مستأنفة... ويرى بعض النّحاة أنّ هذه الجملة المشتملة على النعت المقطوع ليست مستقلة ولا مستأنفة، وإنّما هي حال إذا وقعت بعد معرفة محضة، ونعت إذا وقعت بعد نكرة محضة، والرأي الأوّل أقوم وأحسن ".

---

(925) سيبويه، الكتاب: 62/2.

(926) الفرّاء، معاني القرآن : 106/1، وأبو عبيدة، مجاز القرآن: 65/1.

(927) العكبري، اللباب: 407/1. وانظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل: 204/2، والمخزومي، النّحو العربيّ قواعد وتطبيق: 133، والسامرائي، د. فاضل: معاني النّحو: 413/1.

(928) حسن، عباس، النحو الوافي: 491/3 وما بعدها.

ومن صور النعت المقطوع في كلام العرب:

(1) : النعت

وممّا ذكره سيبويه من كلام العرب قولهم:[929] " الحمدُ لله الحميدَ، والحمدُ لله أَهْلَ الحَمْدِ، والمُلكُ لله أهلَ الملك ".

فالمنعوت الاسم المجرور (لله) والنعت المقطوع (الحميدَ) و (أهل الحمدِ) و (أهل الملك)، وجاز القطع فيها لأنّ المنعوت جاء معرفةً، وممّا يلحظ في مسألة القطع هذه أنّه انتقال من المجرور إلى المنصوب، على أنّ المقطوع منصوب بفعل فيه معنى المدح (أعني أو أمدح)، وبذلك تكون جملة فعليّة دالة على التجدّد.

وشواهد النعت المقطوع في الشعر العربي يكثر دورانها، قال الأخطل:[930] (البسيط).

نَفْسي فداءُ أَميْر المؤْمنينَ إذا أَبْدَى النَّواجِذَ يَوْمٌ بَاسِلٌ ذَكَرُ

الخائضُ الغَمْرَ والميمونُ طائرُه خليفةُ الله يستسقى بِهِ المَطَرُ

فالنعت المقطوع (الخائض)، والمنعوت جاء مجروراً على الإضافة (أمير المؤمنين)، فهو انتقال من الجر إلى الرفع، على اعتبار جملة اسميّه دالّة على الدوام والثبوت في صفة المدح.

وقالت الخِرْنِق بنت هفّان:[931] (الكامل).

لاَ يَبْعَدَنَ قومي الذّين هُمُ سَمُّ العُداةِ وآفةُ الجُزر

النّازلينَ بِكُلّ معتركٍ والطَّيّبون معَاقِدَ الأَزْرِ

فقطع على النصب (النّازلين) للمنعوت المرفوع (قومي).

---

(929) سيبويه، الكتاب: 62/2.

(930) سيبويه، الكتاب: 62/2.

(931) سيبويه، الكتاب: 64/2. وانظر: الصبّان، حاشية الصبّان: 100/3.

ومثل هذا في الابتداء قول ابن خيّاط العُكليّ:[932](البسيط).

وَكُلُّ قَوْمٍ أَطاعوا أَمْرَ مُرْشِدِهم إلاَّ نُمَيْراً أَطَاعَتْ أَمْرَ غاديها

الظَّاعنينَ وَلمّا يُظْعنوا أَحداً والقائلونَ لِمَنْ دارٌ نُخلّيها

فرفع (القائلون) على إضمار مبتدأ، أي: هم القائلون، لمّا قصد معنى الذّم، ولو أراد الوصف لأجراه على النصب، لأنّ المنعوت (نميرا) جاء منصوباً.

ومن هذا الباب ما جاء في النكرة قول أُميّة بن أبي العائذ: [933] (المتقارب).

وَ يَأْوي إلى نِسْوةٍ عُطَّلٍ وَشُعْثاً مَراضيعَ مِثْلِ السَّعالي

فنعت بـ (عُطّلٍ) على الإتباع لـ (نِسْوة)، وقطعَ (شُعْثاً)، وهو انتقال من المجرور إلى المنصوب على الذّم[934] " ذكر ذلك تشنيعاً لهنّ، وتشويهاً، قال الخليل: كأنّه قال: وأذكرهنّ شعثاً، إلاّ أنّ هذا فِعْلٌ لا يستعمل إظهاره، وإنْ شئت جررت على الصفة ".

وقد جاء شيء من النعت المقطوع في قراءة أبي جعفر، وخلف الكوفيّ للآية الكريمة:[935] ﴿ سُبْحانَ اللهِ عمّا يَصِفُونَ عَالِمِ الغَيْبِ والشَّهادةِ ﴾.

قراءة الجمهور على إتباع (عالم الغيب) للمنعوت المجرور لفظ الجلالة (اللهِ) [936] وأمّا قراءة أبي جعفر، وخلف الكوفيّ فبالقطع على الرفع (عالمُ الغيب) على أنّها خبر لمبتدأ محذوف [937] " قال الأخفش: الجرّ أجود ليكون الكلام من وجه واحد. قال أبو علي: الرفع أنّ الكلام قد انقطع، يعني أنه خبر مبتدأ محذوف، أي: هو عالم. وقال ابن عطيّة: والرفع عندي أبرع ".

---

(932) سيبويه، الكتاب: 64/2.

(933) سيبويه، الكتاب: 399/1، وابن هشام، أوضح المسالك: 13/3، وابن عصفور المقرّب: 301، والصبّان، حاشية الصبّان: 100/3.

(934) سيبويه، الكتاب: 66/2.

(935) المؤمنون : (92).

(936) ابن زنجلة، الحجّة في القراءات: 15. وانظر: الزمخشري، الكشاف: 203/3.

(937) أبو حيّان، البحر المحيط: 582/7.

(2): البـدل

وقـد نَـصَّ سيبويـه علـى مجيئـه فـي بـاب القطـع، وذلـك بيّـن مـن خـلال الشواهـد الشعريّـة التـي جمعهـا لهـذه الغايـة، وإنْ جـاءت متداخلـة مـع النعـت المقطـوع، ومـن ذلـك قـول مهلهـل:[938] (الكامـل).

وَلَقَـد خَبَطْـنَ بيـوتَ يَشْكُـرَ خَبْطَـةً أَخْوَالُنـا وَهُـمُ بَنُـو الأَعْمَـامِ

قـال سيبويـه:[939] " كأنّـه حيـن قـال: خَبَطْـنَ بُيـوتَ يَشْكُـر، قيـل لـه: ومـا هـم ؟ فقـال: أخوالنـا وَهُـمُ بنـو الأعمـام ".

فجـاء بالبـدل مقطوعـاً، وهـو (أخوالُنـا)، عـن المبـدل منـه المنصـوب (بُـيـوتَ يَشْـكُـرَ)، علـى أنّ (أخوالُـنـا) خـبـر لمبتـدأ محـذوف (هـم أخوالُنـا)، ومثـل ذلـك قـول مالـك بـن خويلـد الخُنَاعـيّ:[940] (البسيـط).

يـا مـيَّ إنْ تَفْقِـدي قَوْمَـاً وَلَدتِهِـمُ أَوْ تُخْلَسيهِـمَ فـإنَّ الدَّهـرَ خـلاّسُ

عَمْروٌ وَعَبْـدُ منـافٍ والّذي عَهِـدَتْ بِبَطـنِ عَرْعَـرَ آبـي الضَّيم عَبّاسُ

فقطـع عمـرو ومـا بعـده عمّـا قبلـه (قَوْمـاً). ولـو جـاء علـى الأصـل لقـال: عمـراً وَعَبْـدَ منـاف، ولكنّـه قطـع البـدل، ليكـون خبـراً لمبتـدأ محـذوف.

وقـال: [941] (الطويـل).

وَمَـا غَرَّنـي حَـوْزُ الرِّزامـيِّ مِحْصنـاً عوَاشِيهَـا بالجـوِّ وَهْوَ خَصيْـبُ

فقـال: (مِحْصـنـاً) وهـو بَـدَلٌ مـن (الرِّزامـيّ)، دون أَنْ يكـون مَدحـاً أو ذمّـاً علـى رأي سيبويـه، فقطـع البـدل بالنصـب بفعـل محـذوف، كأنـه أراد: أعنـي (مِحْصنـاً).

---

(938) سيبويـه، الكتـاب : 16/2.

(939) سيبويـه، الكتـاب: 16/2.

(940) سيبويـه، الكتـاب: 15/2.

(941) سيبويـه، الكتـاب: 74/2.

ونحو هذا قول عروة الصعاليك العَبْسي:[942] (الوافر).

سَقَوني الخَمْرَ ثُمّ تَكَنَّفوني عُداةَ اللهِ مِنْ كَذِبٍ وَزُوْرِ

فقطع (عُدَاة) على النصب وهو بدل من ضمير الجمع المرفوع في (تكنّفوني)، وقطع هنا على الذّم، كأنّ المراد: أَذُمُّ عُداة الله.

وذهب سيبويه إلى أنّ قطع بدل التبعيض على الرفع أقوى من البدل المطابق، وكأنّ قطع بدل المطابق على النصب أجود [943] "والابتداء في التبعيض أقوى، وهذا عربيّ جيّد: قولُه أخوالُنا".

وذكر على بدل التبحيض قول الفرزدق:[944] (الطويل).

وَرِثْتُ أَبِي أَخْلاقَه عَاجِلَ القِرىَ وعَبَطَ المَهاري كُومُها وَشَبَوبُها

فقطع (كومُها وشَبوبها) وهو بَدَل من المجرور (المهاري)، على تقدير مبتدأ، أي: هي كومُها وشَبوبها.

وممّا جاء في القراءات القرآنيّة من قطع الحركات ما نُقل من البدليّة إلى النّداء على حَدّ قراءة يعقوب، وأُبيّ بن كعب، وابن عبّاس، والحسن، ومجاهد بضم الرّاء في كلمة (آزر) في قوله تعالى: [945] ﴿ وإذْ قَالَ إبراهيمُ لأبيهِ ءَازرَ ﴾.

[946] (فآزرُ) عطف بيان أو بدل من (أبيه)، وحُمِلَت هذه القراءة على القطع بالنداء (ياآزرُ)، وقد ورد النداء في مصحف أُبيّ: يا آزرُ بثبوت حرف النّداء.

---

(942) سيبويه، الكتاب: 70/2.

(943) سيبويه، الكتاب: 17/2.

(944) سيبويه، الكتاب: 17/2.

(945) الأنعام : (74).

(946) الزمخشري، الكشاف: 38/2، وابن عطيّة، المحرّر الوجيز: 253/5، وأبو حيّان، البحر المحيط: 561/4.

(3): التوكيـد

ويبـدو لـي أنّ القطـع فـي هـذا البـاب نـادرٌ وقليـل علـى خـلاف النعـت والبـدل والعطـف، إذ يمكـن التقديـر فـي الأبـواب الثلاثـة، ولا يتوفّـر ذلـك علـى التوكيـد، وممّـا وقفنـا عليـه فـي هـذا المـدار[947] قـراءة أبـي عمـرو بـن العـلاء للآيـة الكريمـة:[948] ﴿ قُـلْ إِنَّ الأَمْـرَ كُلَّـه لله﴾، بالرفـع فـي (كُلُّـه) وقـرأ الجمهـور بالنصـب (كُلَّـه) علـى تأكيـد الأمـر، فعلـى قـراءة أبـي عمـرو (كُلُّـه لله) ابتـداء وإخبـار، ورَجّـح النـاس قـراءة الجمهـور لأنّ التأكيـد أمْلـك بلفظـة (كـل) فليـس ثَمَّـةَ شـيء محـذوف يُتَـأوّلُ علـى هـذه القـراءة، فالمبتـدأ والخبـر اسمـان ظاهـران علـى خـلاف مـا مَـرَّ مـن مسائـل القطـع.

(4): العطـف

ولعـلّ مسألـة القطـع فـي العطـف بيّنـة فـي آي الذكـر الحكيـم علـى نحـو مـا يطالعنـا فـي قولـه تعالـى:[949] ﴿ لـٰـكِـنِ الرَّاسخـون فـي العِلـم مِنْهُـم وَالمؤمِنُـون يؤمِنُـون بِمَـآ أُنْـزِلَ إِلَيْـكَ وَمَـآ أُنْـزِل مِـنْ قَبْلِـكَ وَالمُقيميـنَ الصَّلـٰـوة وَالمؤتُـون الزَّكـٰـوة﴾. و (المقيمـن) قطـع عمّـا قبلـه وعمّـا بعـده، فكـان حَقُّـه أنْ يكـون مرفوعـاً، لعطفـه علـى مرفـوع، وقـد أدرج سيبويـه هـذه الآيـة فـي بـاب[950] (مـا ينتصـب علـى التعظيـم والمـدح)، وذهـب إلـى القـول:[951] " فلـو كـانَ كُلُّـه رفعـاً كـان جيّـداً فأمّـا المؤتـون فحمـولٌ علـى الابتـداء ".

وذكـر ابـن عطيّـة [952] أنّ عائشـة (رضي الله عنها) ومعهـا أبـان بن عثمـان بـن عفّـان قـد قـالا: ذلـك مـن خطـأ كاتـب المصحـف، وقـد

---

(947) ابـن زنجلـة، الحجّـة فـي القـراءات: 177، وابـن عطيّـة، المحـرّر الوجيـز: 382/3.

(948) آل عمـران : (154).

(949) النّسـاء : (162)

(950) سيبويـه، االكتـاب: 62/2.

(951) سيبويـه، الكتـاب: 63/2.

(952) ابـن عطيّـة، المحـرّر الوجيـز: 290/4.

وردت بالرفع في مصحف ابن مسعود، وأُبيّ بن كعب، وقد ذهب ابن عطيّة إلى أنَّ هذا من قطع النعوت إذ كثرت على النصب بـ (أعني)، والرفع بعد ذلك بـ (هم).

وقد ردّ الزمخشري زعم مَنْ زَعَم أَنّ في خَطّ المصحف لحناً [953] " ورُبّما التفت إليه مَنْ لم ينظر في الكتاب، ولم يعرف مذاهب العرب، وما لهم في النصب على الاختصاص من الافتتان، وَغَبِيَ عليه أَنّ السابقين كانوا أبعد صحّة في الغيرة على الإسلام ".

والقول نفسه عند أبي حيّان "(والمقيمين) انتصب على المدح، والمؤتون ارتفع على إضمار (هم) على سبيل القطع ولا يجوز أَنْ يعطف على المرفوع قبله، لأَنّ النعت إذا انقطع في شيء منه لم يَعُد ما بعده إلى إعراب المنعوت". ومدار الأمر أَنّ (والمقيمين) عند النّحاة والمفسّرين منصوبة على المدح لبيان فَضْلِ الصلاة على غيرها، إلاّ أَنّنا لا نَعْدَمُ تخريجاتٍ أُخَرَ في هذا الحرف[954]، فذهب بعض النحويّين إلى أنّ (المقيمين) معطوفة على (ما) المجرورة، وقال آخرونَ[955]: مَعْطوفة على الضمير في (منهم)، وجعلها بعضهم معطوفة على (الكاف) في (مِنْ قبلك) وَمَع هذه التخريجات فقد ذهب المبّرد[956] إلى أنّ القرآن الكريم يُحْمَل على أشرف المذاهب.

ومِثْل هذه الآية في باب النعت المقطوع قوله تعالى:[957] ﴿ولـٰكنّ البرّ مَنْ ءامنَ بالله واليوم الأَخِرِ والملـٰئكة والكتـٰب والنبيّين وءاتَى المالَ على حُبّهِ ذوي القُرْبىٰ واليتـٰمىٰ والمسـٰكينَ وابن

---

(953) الزمخشري، الكشاف: 623/1. وانظر: الفرّاء، معاني القرآن: 106/1، والزركشي، البرهان: 447/2.

(954) أبو حيّان، البحر المحيط: 134/4.

(955) ابن عطيّة، المحرّر الوجيز: 292/4.

(956) المبّرد، الكامل : 930/2.

(957) البقرة : (177).

السَّبيلِ والسَّآئلين وَفي الرِّقاب وأَقَام الصَّلوٰةَ وءاتَى الزَّكوٰةَ والمُوفُون بعهدِهم إذا عٰهدُوا والصَّٰبرينَ في البَأسَآءِ والضَّرَّآءِ وَحينَ البَأسِ ﴾. قال سيبويه:[958] " ولو رفع (الصّابرين) على أوّل الكلامَ كان جيّداً. ولو ابتدأتَه فرفعته على الابتداء كان جيّداً " وذكر هذه الآية في باب ما ينتصب على المدح كسابقتها.

جاء في المحرّر الوجيز[959] " (والموفون) عطف على (مِنْ) في قوله: (مَنْ آمَنَ)، ويحتمل أَنْ يقدّر: وهم الموفون. (والصّابرين) نصب على المدح، أو على إضمار فعل، وهذا مهيع في تكرار النعوت. وفي مصحف عبد الله بن مسعود: [والموفين] على المدح، أو على قطع النعوت. وقرأ يعقوب، والأعمش، والحسن (والموفون والصّابرين) ".

وأمّا الخروج من نصب إلى رفع فعليه قوله تعالى:[960] ﴿ إنّ الّذين ءَامَنُوا والّذين هَادُوا والصّٰبئون والنّصٰرى مَنْ ءَامَنَ بالله ﴾ والصابئون قراءة الجمهور، وقرأ عثمان بن عفّان (رضي الله عنه) وأبيّ بن كعب، وسعيد بن جبير (والصابئين).

ومذهب الخليل وسيبويه في هذه الآية أنّ في الكلام تقديماً وتأخيراً وأنّ المراد هو[961](والصابئون والنصارى كذلك)، وذهب الفرّاء إلى أنّ [962] (الصابئون) معطوفة على (الّذين)، والّذين حرف على جهة واحدة في رفعه ونصبه وخفضه، فلمّا كان إعرابه واحداً وكان نصب (إنّ) نصباً ضعيفاً، وضعفه أنّه يقع على الاسم ولا يقع على خبره جاز رفع الصابئين،[963] وذهب الكسائيّ

---

(958) سيبويه، الكتاب: 64/2.

(959) ابن عطيّة، المحرّر الوجيز: 82/2.

(960) المائدة : (69).

(961) سيبويه، الكتاب: 155/2.

(962) الفرّاء، معاني القرآن: 310/1.

(963) ابن عطيّه، المحرّر الوجيز: 421/4، والزمخشري، الكشاف: 693/1.

إلى أنّها معطوفة على الضمير في (هادوا) والتقدير: (هادوا هم والصابئون).

ويبدو لي أنّ الخليل وسيبويه قد أدارا مسألة هذه الآية على المعنى المستفاد من إعادة ترتيب الكلام، بدليل وقوعه في الشعر أيضاً، إذ أنشد سيبويه قول الشاعر، بشر بن أبي خازم:[964] (الوافر).

وإلاّ فاعْلَموا أنّا وأنتمْ بُغَاةٌ مَا بَقِيْنَا في شِقَاقِ

أي: فاعلموا أنّا بغاةٌ وأنتم كذلك، وبهذا لا يترتب عليه فساد في المعنى، أو الصناعة النحويّة.

وممّا جاء في القراءات القرآنيّة قراءةُ الحسن بن أبي الحسن للآية الكريمة:[965]﴿ أُولَـٰٓئِك عليهم لَعْنَةُ اللهِ والملَـٰٓئكة والنّاسِ أَجْمَعْيِن﴾،[966] برفع (الملائكة والنّاسُ أجمعون)، وهو اسم معطوف على لفظ الجلالة المجرور،[967] "قال القرطبي: وتأويلها: أولئك جزاؤهم أنْ يلعنهم الله ويلعنهم الملائكة، ويلعنهم الناس أجمعون، كما تقول: كرهت قيام زيدٍ وعمروٌ وخالدٌ؛ لأنّ المعنى: كرهت أنْ قام زيدٌ ". فهذا المرفوع معطوف على موضع اسم الله؛ لأنّه عندهم في موضع رفع على المصدر، إذ قدّروه: أنْ لعنهم الله.

وقد ذهب أبو حيّان في تخريج هذه القراءة إلى ثلاثة أوجه "[968] أولها: على إضمار فعل، والتقدير وتلعنهم الملائكة، ثانيها: أنّه معطوف على لعنة الله على حذف مضاف، أي: لعنة الله ولعنة الملائكة، فلمّا حذف المضاف قام المضاف إليه في مكانه،

---

(964) سيبويه، الكتاب: 156/2.

(965) البقرة : (161).

(966) أبو حيّان، البحر المحيط : 72/2.

(967) ابن عطيّة، المحرر الوجيز: 46/2. وانظر: السيوطي، همع الهوامع: 242/3، والزمخشري، الكشاف: 235/1.

(968) أبو حيّان، البحر المحيط: 73/2.

ثالثها: أنْ يكون مبتدأ حذف خبره لفهم المعنى، أي والملائكة والناس أجمعون يلعنونهم.

ويبدو لي أنّ ما ذهب إليه المعربون والمفسّرون من أنّه معطوف على موضع اسم الله، رأي سديد إلى حدّ بعيد، لأنهم نظروا إلى حَلّ المصدر (لَعْنة) إلى (أَنْ والفعل)، وهو أقرب ممّا ذهب إليه أبو حيّان.

ونحو هذه القراءة في الآية الكريمة [969] ﴿إِنّ الله وملَـٰٓـئِكتَهُ يُصَلّون عَلىَ النَّبـيِّ﴾، برفع (ملائكة)، قال أبو عبيده:[970] " الرفع على شركة الابتداء، ولايعملون فيها (إنّ)، وقال بشر بن هلال: سمعنا الفصحاء من المحرومين يقولون: إنّ الحمدَ والنعمةُ لك". وحمله المازني على الغلط، قال:[971] " غلط أحمد بن سليمان يوماً فقرأ على المنبر (إنّ الله وملائكتُهُ يصلّون على النبي)، ثُمّ استحيا أنْ يرجع، ثُمّ أرسل إلى النحويّين، فقال: احتالوا لي فقالوا: عطفت على موضع الله، وموضعه رفع، فأجازهم".

وممّا يذكر في مسألة العطف ما يعطف على الاسم المنادى، فإن عطفت على هذا الاسم المفرد اسماً فيه الألف واللام جاز أنْ تشبهه بالصّفة المفردة، فتجيز فيه الرفع والنصب، فإن رفعت حملت على اللفظ، وإن نصبت حملت على المحلّ، ومما جاء في الشعر قوله: [972] (الوافر).

أَلاَ يَا زَيْدُ والضّحاكُ سِيْرا فَقَد جَاوَزتما خَمَرَ الطَّريق

فالضّحاك بالرفع يحمل على اللفظ، وبالنصب يحمل على المحلّ.

---

(969) الأحزاب: (56).

(970) أبو عبيده، مجاز القرآن: 22/2.

(971) الزجاجي، مجالس العلماء: 44، والزمخشري، الكشاف: 566/3.

(972) الثمانيني، الفوائد والقواعد: 452.

ومثل هذا الآية الكريمة، إذ قرأ الجمهور بنصب (الطيّر) وقرأ أبو عمرو ويعقوب وعاصم بالرفع[973] ﴿يا جبالُ أوّبي مَعَه والطّيْرَ﴾، [974] قراءة الجمهور بالنصب عطفاً على موضع (جبال)، وقراءة الرفع عطفاً على لفظ (جبال).

ومثل هذا العطف على اسم (لا)، إذ يجوز في المعطوف الرفع على موضع (لا واسمها) لأنّها في موضع رفع بالابتداء، وذلك على نحو قول الشاعر:[975] (الكامل)

هَذا لَعَمْرُكُم الصَّغار بِعَيْنِه لا أُمَّ لِيْ إنْ كَان ذاكَ ولا أَبُ.

فعطف (أبُ) على اسم لا (أمّ) وخالف في الحركة الإعرابيّة لأنّه حمل على موضع (لا واسمها) وموضعها رفع بالابتداء.

وممّا جاء من العدول بين الأفعال المتعاطفة قوله تعالى:[976] ﴿ فَيَقُولُ رَبّ لولآ أَخَّرتني ٓ إلى ٓ أَجَلٍ قريبٍ فأَصَّدَّقَ وأَكُنْ من الصَّالحينَ﴾، وهنا لم يتبع الفعل (أَكُنْ) ما قبله (فأصّدقَ)، [977] وحملها المفسّرون على أنّها عطف على محلّ (فأصّدق) كأنّه قيل: إنْ أخّرتني أصّدق وأكنْ، وحملها سيبويه والخليل على توهم الشرط الذي يدلّ عليه التمني فمن نصب عطف على اللفظ، ومَن رفع (أكونُ) فعلى القطع، أي: أنا أكون.

أمّا قوله تعالى:[978] ﴿ وإذا قَضَى ٓ أَمْراً فإنّما يقولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾، فرفع (يكونُ) وهو عطف على المجزوم (كنْ)، وخرّجوا هذا العدول[979] على أنّ العطف على الفعل المرفوع

---

(973) سبأ : (10).

(974) أبو حيّان، البحر المحيط : 525/8.

(975) الثمانيني، الفوائد والقواعد: 246.

(976) المنافقون: (10).

(977) ابن زنجلة، الحجّة في القراءات: 710، والفرّاء، معاني القرآن: 160/3، والزمخشري، الكشاف: 546/4، وابن يعيش، التهذيب: 251، وأبو حيّان، البحر المحيط: 184/10.

(978) البقرة : (117).

(979) ابن عطية، المحرّر الوجيز: 462/1، وابن زنجلة، الحجة في القراءات: 111، أبو حيّان، البحر المحيط : 585/1.

(يقــولُ)، وقيــل : علــى الاستئنــاف، والمعنــى فهــو يكــونُ، وقــال أبــو عبيــدة:[980] "رفــع فيكــون لأَنّــه ليــس عطفــاً علــى الأوّل، ولا فيــه شريطــة فيجــازى، إِنّمــا يخبــر أَنّ الله تبــارك وتعالــى إذا قــال: كُــن : كــان".

(980) أبــو عبيــدة، مجــاز القــرآن : 52/1.

الحمل على الجوار

نبّه النّحاة والمفسّرون على هذه الظاهرة في مظانّهم، وارتأوا أنّ الاسم الثاني قد يتأثر بمجاورة الأوّل، مع أنّ الاسم الثاني المجرور يكون عائداً على اسم سابق يمكن أنْ يكون مرفوعاً، ويمكن أنْ يكون منصوباً، ولكنّه خالف سابقه بحكم المجاورة: لأنّ الجار يؤخذ بحكم الجار على حدِّ قول العرب، قال ابن قتيبة في أدب الكاتب:[981] " فإن كان أَحَدٌ من الفصحاء سمَّى الشَعَر شُفْراً، فإنّما سمّاه بمنبته، والعَرَب تُسمّي باسم الشيء إذا كان مجاوراً له، أو كان منه بسبب ".

ولم ينكر أصحاب النظر من البلاغيين أمر المجاورة، قال عبد القاهر الجرجاني:[982] " فالشيء يَعْبَقُ برائحة ما يجاوره وينصبغُ بلون ما يدانيه".

وممّن أنكر أمر المجاورة من أصحاب النظر في العربيّة، السيرافيّ[983]، وابن جنّي، وتأوّلا قول العرب: " خرب" بالجر على أنّه صفة للضّب، على نحو ما مرّ في باب مسوّغات العدول عن المطابقة، وقد ارتأى بعض النحويّين أنْ يتلمّس قيود هذه المسألة، إذ أخضعها لثلاثة أحكام:[984] أوّلها: أنْ لا تكون إلاّ في ضرورة الشعر والقافية، وثانيها: أنْ لا يكون إلاّ بإزاء مجرور مجاور، وثالثها: أنْ لا تستعمل إلاّ فيما أصله النعت.

إلاّ أنّ هذه الشروط لا تقوى، لأنّ لمسألة المجاورة حضوراً في كلام العرب، وشعرها، وثّمة شواهد من القراءات القرآنيّة تعزّز وجودها، وقد جاءت هذه المسألة في غير النعت، إذ تجاوزت إلى باب العطف، والتوكيد، ولكنّها مسألة غالبة في باب النعت.

---

(981) ابن قتيبة، أدب الكاتب: 17. وانظر: ابن فارس، الصاحبي: 94.

(982) الجرجاني، أسرار البلاغة: 344.

(983) ابن هشام، مغني اللبيب: 896.

(984) ابن يعيش، التهذيب الوسيط: 253.

وقد حدا هذا الأمر الدكتور عبد الفتاح الحموز أَنْ يَتتبّع قيودها، ومسائلها في مؤلفات القدامى من نحويّين ومفسّرين وخلص إلى أنّ هناك خمسة شروط للخفض على الجوار،[985] أولاً: أَنْ يكون الخفض على الجوار في النكرات لا في المعارف. ثانياً: اتفاق المضاف والمضاف إليه في التذكير والتأنيث والإفراد والتثنية والجمع. ثالثاً: أَنْ يكون الخفض على الجوار في غير البدل والمعطوف وخبر المبتدأ. رابعاً: أَنْ يكون ذا نكتة لا لبس فيه. خامساً: أَنْ يكون في الخفض لا في الرفع.

وقد ردّ الشرطين الأوّل والثاني، لأَنّ الشواهد القرآنية والشعريّة ترد ذلك الزعم، وأجاز مجيء الحمل على الجوار في باب العطف[986] " ولسنا مع مَنْ يذهب إلى منع الحمل على الجوار في باب العطف، لأَنّ ما في التنزيل يردّ مزاعم هؤلاء".

ومن مسائل العدول عن المطابقة في هذا الباب:

(1) النعت

وهو أكثرُ دوراناً في هذا الباب، ولعلّه أوّل مسألة طالعها النّحاة في قول العرب: هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ، و(خَرِبٍ) جُرّت بمجاورتها للنكرة (ضَبٍّ)، وكان القياس فيها أَنْ تكون مرفوعة؛ لأنّها صفة لـ (جُحْر)، قال سيبويه:[987] " وممّا جرى نعتاً على غير وجه الكلام: " هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ ، فالوجهُ الرفعُ، وهو كلام أكثر العرب وأفصحهم. وهو القياس؛ لأَنّ الخَرِبَ نَعْتُ الجُحْر والجُحر رفع، ولكنّ بعض العرب يجرّه . وليس بنعتٍ للضبّ، ولكنّه نعتٌ للّذي أُضيف إلى الضّب، فجرّوه لأَنّه نكرة كالضّب ".

---

(985) الحموز، الحمل على الجوار في القرآن الكريم: 33.

(986) الحموز، الحمل على الجوار في القرآن الكريم: 40.

(987) سيبويه، الكتاب: 436/1.

وممّا يلحظ في هذه المسألة أنَّ المجاورة وقعت بين كلمتين نكرتين الأولى منهما مجرورة، فتأثرت اللفظة الثانية (خَربٍ) بالأولى(ضَبٍّ) تأثراً تقدّميّاً دون أنْ يتأثّر المعنى، وقد ردّ السيرافيّ وابن جنّي هذه المسألة إلى التقدير، إذْ يرى السيرافيّ أنّ الأصل (988) " خَربٍ الجحرُ منه " بتنوين خَربٍ؛ ورفع الجُحْر، ثُمّ حذف الضمير للعلم به، وحُوّل الإسناد إلى ضمير الضّب، وخفض الجحر كما تقول: مررتُ برجلٍ حَسَنِ الوجه، بالإضافة والأصل حَسَنٍ الوجهُ منه، ثُمّ أَتَى بضمير الجحر مكانه لتقدّم ذكره فاستتر. وقال ابن جنّي: الأصل خَربٍ جُحْرُه، ثُمّ أُنيب المضاف إليه عن المضاف فارتفع واستتر ".

وممّا يغلب على الظنّ أنّ مسألة المجاورة تفسّر بما يدعى عند البلاغيّين بالإسناد العقليّ، فمقتضى الظاهر أنّ لفظ (خَربٍ) عائد على الضبّ، إلاّ أنّ الإسناد العقليّ يأبى ذلك؛ لأنّ النعت هنا في إسناده العقليّ يكون للجحر لا للضّب، ولعلّ ابن جني، والسيرافي قد لَمَحا ذلك بحسّهما اللغويّ.

وممّا جاء في الشعر من الشواهد على هذه المسألة قول امرىء القيس:(989) (الطويل)

كَأَنَّ ثبيراً في عَرَانيْنِ وَبْلِهِ كَبِيْرُ أُنَاسٍ في بِجَادٍ مُزَمَّلِ

فجرّ (مُزَمَّلِ) لمجاورته النكرة (بِجَاد)، وكان حَقُّه أَنْ يكون مرفوعاً؛ لأنّه نعت لـ (كبيرُ أُناسٍ).

ومثل ذلك قول دُرَيْد بن الصِّمّة:(990) (الطويل).

فَطَاعَنْتُ عَنْهُ الخَيْلَ حَتَّى تَنَهْنَهَتْ وَحَتَّى عَرَاني حالُك اللون أَسْوَدِ

---

(988) ابن هشام، مغني اللبيب: 896.

(989) الزوزني، شرح المعلقات العشر: 78.

(990) ابن يعيش، التهذيب الوسيط: 253.

فجرّ (أَسْوَدِ) لمجاورته اللّون وهو معرفة، وكان القياسُ أَنْ يكون مَرْفوعاً؛ لأنّه نعتٌ لـ (حالِكُ).

وممّا جاء فيه المنعوت منصوباً، والنعت مجروراً قول الشاعر:[991] (البسيط).

كَأَنَما ضَرَبَتْ قُدّامَ أَعْيُنِها قُطْناً بِمُسْتَحْصَدِ الأَوْتَارِ مَحْلُوج

فقال: (مَحْلُوج) بالجرّ، وهو وصف لـ (قُطْناً) المنصوب، وقد جاء مجاوراً للمعرفة المجرورة (مستحصد الأَوْتار) وهذا البيت والبيت الذي قبله ردٌّ على مَنْ حصر المجاورة في التنكير.

وقال الأخر:[992]

تُرِيْكَ سُنَّةَ وَجْهٍ غَيْرِ مُقْرَفَةٍ مَلْسَاءَ لَيْسَ بِهَا خَالٌ وَلاَنَدَبُ

فَجَرَّ (غَيْرِ مُقْرفة)، والوجه أَنْ يقول: (غَيْرَ مُقْرَفةٍ) بالنصب، لأَنّ (غَيْرَ مُقْرفة) نعت للمنعوت المنصوب (سُنَّةَ وجهٍ)، ولكنّه جرّها لمجاورتها النكرة المجرورة (وَجْهٍ). وفي هذا البيت ردٌّ على ابن يعيش فيما ذهب إليه من أَنّه[993] " لا يجوز أَنْ يستعمل مجرور المجاورة في أوّل البيت ولا في وسطه "، وقال في موطن آخر: [994] " أَنْ لا يكون إلاّ في ضرورة الشعر، في القافية نفسها "، وهنا ورد في وسط البيت ولم يكن في قافية البيت ومثلُ ذلك قول الحطيئة:[995] (الوافر).

وإيَّاكم وَحَيَّةَ بَطْنِ وَادٍ هَمُوزِ النَّابِ لَيْسَ لكم بِسِيِّ

فجاء بالوصف (همُوز النّاب) مجروراً وحقّه في القياس أَنْ يكون منصوباً؛ لأنّه نَعْتٌ لـ (حيَّةَ بَطْنِ)، ولكنّه جرّه لمجاورته (وادٍ).

---

(991) الفرّاء، معاني القرآن: 75/2.

(992) الفرّاء، معاني القرآن: 75/2.

(993) ابن يعيش، التهذيب الوسيط: 255.

(994) ابن يعيش، التهذيب الوسيط: 253.

(995) الفرّاء، معاني القرّاء: 75/2.

وممّا جاء في محكم التنزيل قوله تعالى:[996] ﴿ وإِنّيٌ أَخَافُ عليكُم عَذَابَ يَوْمٍ مَّحيطٍ ﴾.

فالنعت (محيطٍ) جاء مجروراً، وهو وَصْفٌ لـ (عذابَ يومٍ)، فكأن قياسه أنْ يكون منصوباً، فهو مجرور بالمجاورة على حدّ[997]) قول أبي البقاء العكبريّ، فهو نعتٌ لـ (يوم) في اللفظ وللعذاب في المعنى. وذهب الزَّمخشريّ إلى أنّ[998] (محيطٍ) وصف لليوم، وهو أبلغ من وصف العذاب؛ لأنّ اليوم زمان يشتمل على الحوادث.

وممّا جاء في القراءات القرآنيّة ما نطالعه في قراءة أبي جعفر، وزيد بن عليّ للآية الكريمة[999] ﴿ وَكُلٌّ أَمْرٍ مُسْتَقِرٌّ ﴾، بخفض (مستقرٍّ) لمجاورتها (أَمْرٍ)، وكان القياس فيها أنْ تكون مرفوعةً؛ لأنّها خبرٌ للمبتدأ (كُلّ) وقد أنكر ذلك أبو حيّان[1000] " قرأ أبو جعفر، وزيد بن عليّ: مستقرٍّ بكسر القاف والرّاء معاً صفة لـ (أَمْر)... والأصل أنّه خبر لكلّ، فهو مرفوع في الأصل، لكنّه جُرَّ للمجاورة، وهذا ليس بجيّدٍ، لأَنَّ الخفض على الجوار في غاية الشذوذ، ولأَنّه لم يُعْهَد في خبر المبتدأ، إنّما عهد في الصفة على اختلاف النّحاة في وجوده، والأسهل أن يكون الخبر مضمراً لدلالة المعنى عليه، والتقدير: (وكُلٌّ أَمْر مستقرّ) بالغوه ".

وخرّجها الزمخشريّ على أنْ يكون (وكل) عطفاً على الساعة، أي:[1001] " اقتربت الساعة واقترب كُلّ أمرٍ مستقرّ. يستقرّ وتَبِين حاله ".

---

(996) هود : (84).

(997) الحموز، الحمل على الجوار في القرآن الكريم : 47.

(998) الزمخشري، الكشاف: 394/2.

(999) القمر : (3).

(1000) أبو حيّان، البحر المحيط: 34/10.

(1001) الزمخشري، الكشاف: 432/4.

ونحو هذا قراءة أبي عمرو[1002] ﴿ وواعدناكُم جانب الطُّورِ الأَيمنَ﴾، قرأ بخفض (الأَيمنِ) وهو نعتٌ للمنعوت المنصوب (جانب الطّور)[1003] ولكنّه جُرّ على المجاورة.

[1004] ومنه قراءة الأعمش وابن وثّاب بخفض (المَتين) صفة للقوّة، حملاً للقوّة على معنى الاقتدار، أو الحَبْل المتينِ في قوله تعالى:

[1005]﴿ إِنَّ اللهَ هُوَ الرَّزَّاق ذو القُوّةِ المتينُ﴾.

فشواهد الحمل على الجوار في مسألة النعت كثيرة الدوران في الشعر، وأي القرآن الكريم وقراءاته على ما مرّ.

(1002) طه : (80).

(1003) الزمخشري، الكشاف: 80/3.

(1004) الزمخشري، الكشاف: 409/4، وأبو حيّان، البحر المحيط: 562/9، والفرّاء، معاني القرآن: 90/3.

(1005) الذاريات : (58).

(2) العطف

لعلّ شواهد هذه المسألة جاءت مقصورة على القراءات القرآنيّة، وممّا يطالعنا في هذا المدار قراءة أبي عمرو، وحمزة، وابن كثير بخفض (وأرجلكم) في الآية الكريمة[1006] ﴿ يـٰٓأَيُّها الّذينَ ءامَنُوٓا إِذَا قُمْتُم إلى الصَّلَوٰةِ فاغْسِلُوا وُجُوهَكم وأَيْدِيَكم إلى المَرَافِقِ وامسَحُوا برُءُوسِكُم وأَرْجُلَكُم إلى الكَعْبينِ﴾. فقد أطال المفسّرون الوقوف عندها، إذ يترتب على هذه القراءة حُكم شرعيّ،

[1007] فقد قرأ نافع، وابن عامر، والكسائيّ وحفص (وأرجُلَكم)، وحُجّة من قرأ بالنصب أنّها معطوفة على الوجوه والأيدي، فأوجبوا الغسل، وأمّا مَنْ قرأ بالجرّ فقد عطف (وأرجلكم) على الرؤوس، وحجّتهم في ذلك ما روي عن ابن عبّاس أنّه قال: الوضوء غسلتان ومسحتان، وقال الشعبيّ: نزل جبرائيل بالمسح.

وذهب أبو عبيدة إلى أنّه مجرور بالمجاوره[1008] " والعرب قد تفعل هذا بالجوار، والمعنى على الأوّل، فكأنّ موضعه واغسلوا أرجلَكم "، وجرى في المدار نفسه قول الفرّاء بالمجاورة، وأنّ السنّة الغسل[1009] " وحدّثني محمّد بن أبان القريشيّ عن أبي اسحاق الهَمْدانيّ عن رَجُلٍ عن عليّ أنّه قال: نزل الكتاب بالمسح، والسنّة الغسل، قال الفرّاء: السنّة الغسل ".

وممّا ذكره أبو عليّ الفارسيّ في هذه المسألة[1010] " الحجّة لِمَنْ جَرَّ، فقال: وأرجلِكم، أنّه وَجَد في الكلام عاملين: أحدهما الغسل، والآخر (الباء) الجارّة، ووجه العاملين إذا اجتمعا في

(1006) المائدة : (6).

(1007) أبو حيّان، البحر المحيط: 191/4 وما بعدها.

(1008) أبو عبيدة، مجاز القرآن: 155/1.

(1009) الفرّاء، معاني القرآن: 302/1.

(1010) أبو عليّ الفارسيّ، الحجّة: 214/3.

التنزيل أنْ تحمل على الأَقْرب منهما دون الأبعد... فحمل في هذه الآية على أقربهما وهو (الباء) دون قوله : فاغسلوا ".

والقول نفسه عند ابن زنجلة[1011] " بالخفض حملت على العامل الأقرب للجوار، وهي في المعنى للأوّلَ كما يقال: هذا جحر ضبٍّ خَرِب فيحمل على الأقرب، وهو في المعنى للأوّل ".

وذكر أحمد بن محمّد المالكيّ أنّ الجرّ في هذه القراءة لم يوجه بما يشفي الغليل[1012] " والوجه فيه أن الغسل والمسح متقاربان من حيث إنّ كُلَّ واحد منهما إمساس بالعضو، فيسهل عطف المغسول على الممسوح، وعلّة إشراكه مع الممسوح الاختصار والإيجاز، وأصله واغسلوا أرجلَكم غسلاً خفيفاً لا إسراف فيه كما هو المعتاد، على أنّ المطلوب في الأرجل غسل خفيف يقارب المسح وَحَسُن إدراجه معه تحت صيغة واحدةٍ ".

وذهب أصحاب المذهب السلفيّ (ابن تيميّة، وابن قيمّ الجوزيّة) إلى أنّ هذه القراءة لا تُخَالِفُ السُنّة[1013] وفي هذه القراءة أوجه من التأويل، لأنّ ظاهرها يوحي بمسح الأرجل على مذهب الشيعة، وهي عند ابن تيميّة لا تخالف السنّة؛ لأنّ القراءتين، والسُنَّة الثابتة لا تخالف كتاب الله، وهي محمولة عنده على أنّ المسح اسم جنس، فالمسح الخاص الخالي من الإسالة والمسح الّذي معه إسالة، كُلّ واحدٍ منهما يُسمّى مسحاً، وليس في لفظ الآية ما يمنع كونَ المسح بالرِجل هو المسح الذي معه الإسالة، ويعزّز ذلك (إلى الكعبين)، وَمَنْ مسح على الرجلين من غير إسالة عنده مبتدعٌ مخالف للسُنَّة المتواتره والقرآن ".

(1011) ابن زنجلة، الخجّة في القراءات: 221. وانظر: ابن جني، النحتسب: 208/1.

(1012) الزمخشري، الكشاف، حاشية المحقق: 645/1.

(1013) الحمود، المذهب السلفيّ: 47.

[1014] " وقال: أبو اسحاق النحويّ الخفض على الجوار لا يجوز في كتاب الله عزّ وجل، وإنّما يجوز ذلك في ضرورة الشعر، ولكنّ المسح على هذه القراءة كالغسل، وممّا يدلّ على أنّه غسل أنّ المسح على الرِجل لو كان مسحاً كمسح الرأس لم يجز تحديده (إلى الكعبين)، كَما جاز التحديد في اليدين إلى المرافق. وقال أبو زيد: المسح في كلام العرب يكون إصابةَ البلل، ويكون غسلاً، يقال: مسحت يدي بالماء إذا غسلتها، وتمسّحت بالماء إذا اغتسلت، فهو للمعنيين معاً ".

وعِلّة هذا الوقوف الطويل عند هذه القراءة ما يترتب عليها من حكم شرعيّ، إذْ بالجرِّ يتحقّق المسح، وبالنصب يتحقّق الغسل.

وممّا أُدرج في القراءات على المجاورة، قراءة الجرِّ في قوله تعالى:[1015] ﴿ وَأَذَانٌ من اللهِ وَرَسولِه إلى النَّاس يوم الحجِّ الأَكْبرِ أَنَّ اللهَ بَرِىءٌ مّن المشركين وَرَسُولُه﴾، قُرِئت بخفض (ورسولهِ) في قوله: (من المشركين ورسوله)[1016] على الجوار، وقيل على القَسَم.

وقد أنكر أبو حيّان المجاورة في باب العطف [1017] " وذلك ضعيف؛ لأنّه لم يحفظ عن العَرَب، والفرق بينه وبين النعت والتوكيد أنّهما تابعان بلا واسطة فهما أشدّ مجاورة من العطف المفصول بحرف العطف ".

(1014) الزّبيديّ، تاج العروس: مادة (مسح).

(1015) التوبة: (3).

(1016) الزمخشري، الكشّاف: 233/2. وانظر: أبا حيّان، البحر المحيط: 367/5.

(1017) السيوطي، همع الهوامع: 535/2.

(3) : التوكيـد

وقعـت المجـاورة فـي التوكيـد علـى قلّـة علـى نحـو مـا يطالعنـا بـه قـول الشاعـر:[1018] (البسيـط).

يا صَـاحِ بَلِّـغ ذَوِي الزَّوجـاتِ كُلّهم أَنْ لَيْس وَصْلٌ إذا انحلّـت عُرَا الذَّنـبِ

فجـرّ (كُلّهـم) علـى المجـاورة (للزّوجـات)، وليـس توكيـداً للزّوجـات، ولـو كـان كذلـك: لقـال: كُلّهـن، ولكنّـه توكيـد للمضـاف (ذَوي)، ويمكـن القـول بأنّـه نَـزّل الزوجـات منزلـة الرّجـال وعليـه جـاء التوكيـد بـ (كُلّهـم).

(4) : الحمـل علـى التوهـم.

ومِـنْ مسائـل العـدول عـن المطابقـة فـي الحركـة الإعرابيّـة مـا وسمـه النّحـاة (بظاهـرة التوهـم)، وخفّـف بعضهـم هـذه التسميـة فوسمهـا بالعطـف علـى المعنـى تأدّبـاً مـع مـا ورد فـي القـرآن الكريـم مـن قـراءات تنـدرج تحـت هـذه الظاهـرة [1019] " والتوهـم أنْ يعامـل شـيء معاملـة آخـر علـى سبيـل الافتـراض، أو الاعتبـار لفائـدة فـي الدلالـة، وإنْ جـاء مخالفـاً للقيـاس، إلاّ أنّ هـذه الظاهـرة لـم تصـل إلـى درجـة القاعـدة العامّـة ".

وقـد وضعـوا لهـذه الظاهـرة شرطـاً يتمثـل[1020] فـي صحّـة دخـول ذلـك العامـل المتوهّـم. وهـذه المسألـة فـي الشواهـد الشعريّـة لا تعـدو أمريـن: إمّـا أنْ يكـون المعطـوف عليـه مجـروراً، والمعطـوف منصوبـاً، وإمّـا أنْ يكـون المعطـوف عليـه منصوبـاً والمعطـوف مجـروراً، فمـن الأوّل قـول عُقَيْبَـةَ الأَسـديّ:[1021] (الوافـر).

مُعـاوِيَ إِنَّنـا بَشَـرٌ فأَسْجِـح فَلَسْنـا بالجبـال ولا الحديـدا

(1018) الفـرّاء، معانـي القـرآن: 75/2، والسيوطـي، همـع الهوامـع: 535/2، وابـن هشـام، مغنـي اللبيـب: 895.

(1019) مجمـع القاهـرة، كتـاب فـي أصـول اللغـة: 326/1.

(1020) ابـن هشـام، مغنـي اللبيـب: 619.

(1021) سيبويـه، الكتـاب: 67/1.

فعطف (الحديدا) على (الجبال)، وكان القياس أن يقول (ولا الحديدِ)، لأنّ المعطوف على المجرور مجرور، إلاّ أنّه عَدَل عن ذلك توهماً بأنّ المعطوف لم يدخل عليه حرف الجرّ (الباء). فعطف على الموضع، قال سيبويه:[1022] " لأنَّ الباء دخلت على شيء لو لم تدخل عليه لم يُخلَّ بالمعنى، ولم يحتج إليها وكان نصباً ".

ومن شواهد [1023]سيبويه على هذه المسألة، قول لبيد: (الطويل).

فإنْ لم تَجِدْ مِنْ دونِ عَدْنانَ وَالِداً وَدُونَ مَعَدٍّ فَلْتَزَعْكَ العَوَاذِلُ

فعطف (دُوْنَ) على محلّ (من دون) لأنّ محلّها النصب من قبل أنّ (من) حرف جرّ زائد.

ومثل ذلك قول كَعب بن جُعَيْل: (الطويل).

أَلاَ حَيِّ نَدْمَانِي عُمَيْرَ بنَ عامرٍ إذا ما تلاقينا من اليوم أو غَدَا

فعطف المنصوب (غداً) على المجرور (اليوم) توهماً أنّ حرف الجرّ الزائد محذوف، فعطف على المحل فمحلَّ (اليوم) النّصب.

وقد يكون أَمْر هَذه المسألة مقبولاً إذا كان العامل في الأوّل موجوداً، ولكنّه في نيّة، أو حكم المنزوع فحُمِل عليه الآخر، ولكنّ الأمر على خلاف ذلك، إذا لم يكن العامل في الأوّل موجوداً، فيبقى تصوّر هذه المسألة ضرباً من التمحلّ البعيد، وللسيوطيّ في الهمع نظر لطيف في هذا السيّاق [1024] " إنّ وجود الحرف قد ينبيء بالتَّوهم إنْ كان سابقاً لكن إنْ لم يكن موجوداً فهو أمرٌ عسيرٌ ".

(1022) سيبويه، الكتاب: 67/1.

(1023) سيبويه، الكتاب: 68/1 وما بعدها.

(1024) السيوطي، همع الهوامع: 230/3.

ومن الثاني وهو العسير على حدّ قول السيوطيّ ودوّنه سيبويه[1025] قول صِرْمَة الأنصاريّ: (الطويل).

بَدَا لِيَ أَنّي لَسْتُ مُدْرِكَ ما مضى وَلا سابقٍ شيئاً إذا كان جَائيا

وقول الأحوص : (الطويل).

مَشَائيمُ لَيْسوا مُصلِحيْنَ عَشِيْرةً ولا نَاعبٍ إلاّ ببينٍ غُرابُها

فحرّ (سابقٍ) و (ناعبٍ) وهما معطوفان على المنصوب (مدرك) و (مصلحين) على نيّة وجود حرف الجرّ الزائد (الباء)، وكأنّه أراد: لست بمدرك، وليسوا بمصلحين. ويبدو لي أنّ حرف الجرّ قد أُسقط في هذه المسألة محافظة على الوزن الشعريّ، لأنّ دخول حرف الجر الزائد يُخِلّ بالوزن.

ومثل هذا قول الآخر:[1026] (البسيط).

ما الحَازِمُ الشَّهمُ مِقْداماً ولا بَطَلٍ إنْ لَمْ يكُنْ للهوى بالحقّ غَلاَّبا

فجرّ (بطلٍ) عطفاً على توهم دخول حرف الجرّ الزائد (الباء) على المعطوف عليه (مِقدماً).

وإذا كانت الشواهد الشعريّة قد استأثرت بالجرّ، فإنّ آي الذّكر الحكيم، والقراءات القرآنيّة قد استأثرت بالجزم، ومنه قوله تعالى:

[1027] ﴿ فَيَقُول رَبّ لَوْلآ أَخَّرْتَني إلىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ فأصَّدَّق وأَكُنْ من الصَّٰلحين﴾.

فجزم (أَكُنْ) وهو معطوف على منصوب (أَصّدّق) حملاً لـ (أَكُنْ) على موضع (فأصّدق) لأنّه موضع جزم لمّا كان جواب (لولا)، قال الزّجاج:[1028] " لأنَّ معناه: إنْ يُؤخرني أَصّدق وأَكُنْ حمل (أَكُنْ) على موضع فأصّدق لأنّه في موضع جزم ".

(1025) سيبويه، الكتاب: 306/1.

(1026) ابن هشام، المغني: 619.

(1027) المنافقون : (10).

(1028) الزجاج، إعراب القرآن: 620/2.

ومثل هذا قراءة حمزة والكسائيّ [1029] ﴿ مَن يُضْلِل اللهُ فَلاَ هَادِيَ لَه وَيَذَرُهم في طُغيانهم يعمهون ﴾.
(ويذرهم)[1030] قرئت بالجزم والعطف على محلّ (فلا هادى له) توهماً.

وممّا جاء من عطف الفعل المجزوم على الفعل المرفوع المتوهم فيه الجزم ما ذكر من قراءة قُنْبُل للآية[1031] ﴿ إنّه مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فإنّ الله لا يُضيعُ أَجْرَ المُحْسنينَ﴾، فقد قرأ:[1032] مَنْ يتّقي، فقيل: هو مجزوم بحذف الياء التي هي لام الكلمة، وهذه الياء إشباع. وقيل: جزمه بحذف الحركة على لغة مَنْ يقول: لم يرمي زيد، وقد حكوا ذلك لغة. وقيل: هو مرفوع، ومَنْ موصول بمعنى الّذي، وعُطف عليه مجزوم، وهو: يصبرْ، وذلك على التوهّم. كأنّه توهم أنّ (مَنْ) شرطيّة، ويتقي مجزوم. وقيل: ويصبر مرفوع عطفاً على مرفوع وسكّنت الرّاء لتوالي الحركات ".

وقد وَرَد عطف المجزوم على المرفوع توهماً بجزم الأوّل في الشعر على قِلّة، ومن ذلك قول أبي دؤاد الإياديّ:[1033] (الوافر).

فَأَبْلُوني بَليَّتكم لعلّي أُصالِحُكم وأَسْتَدْرِجْ نَوَيَّا

فجزم (وأستدرجْ) وحقّه الرفع عطفاً على المرفوع (أُصالِحُكم)، ولكنّه جزم حملاً على موضع الفاء المحذوفة وما بعدها من لعلّيّ توهماً.

(1029) الأعراف: (186).
(1030) الزجاج، إعراب القرآن: 623/2. وانظر: الزمخشري، الكشاف: 172/2، وابن هشام، المغني: 553.
(1031) يوسف : (90).
(1032) أبو حيّان، البحر المحيط: 320/6. وانظر: الحموز، التأويل النّحوي في القرآن الكريم: 1213/2.
(1033) أبو عليّ الفارسيّ، الحُجّة: 293/6. وانظر: ابن هشام، المغني: 553.

وقـــال الآخـــر :[1034] (الكامـــل)

أَيَّـــاً سَلَكْـــتُ فإنَّنـــي لَـــكَ كَاشِـــحٌ وَعَلَـــى انتقاصِـــكَ فـــي الحيّـــاةِ وَأَزْدَدْ

حمـــل و (أزدد) علـــى موضـــع الفـــاء ومـــا بعدهـــا.

ويبـــدو لـــي ممّـــا مـــرّ أنّ الحمـــل علـــى التوهـــم قـــد أُديـــر علـــى حركـــة الجـــرّ فـــي الغالـــب كمـــا هـــو فـــي الشواهـــد الشعريّـــة، ومِثْـــلُ ذلـــك الحمـــل علـــى الجـــوار لمـــا لحركـــة الجـــرّ مـــن قـــوّة بَيّنـــة بقيـــة الحركـــات، ويُعـــزّز ذلـــك مـــا ذهـــب إليـــه الدكتـــور فاضـــل السامرائـــيّ مـــن أنّ الشواهـــد الشعريّـــة فـــي مسألـــة التوهـــم تحمـــل علـــى الضـــرورة، وأمّـــا مـــا جـــاء فـــي المثـــال المصنـــوع فـــرأى أنّ للمعنـــى دوراً بيّنـــاً فـــي هـــذه المسألـــة: "[1035] لأنّ العطـــف علـــى إرادة معنـــى مغايـــر للأوّل، فالمجـــرور أقـــوى، مـــن المنصـــوب وآكـــد، فقولـــك: مـــا زيـــد قائمـــاً ولا بمسافـــر يفيـــد أنّ نفـــي السفـــر آكـــد، ولذلـــك جئـــت بـــه مجـــروراً، وهـــو مقابـــل لقولنـــا: مـــا زيـــد بقائـــم ولا مسافـــراً ".

(1034) أبـــو علـــيّ الفارســـيّ، الحُجّـــة : 294/6.

(1035) السامرائـــي، د. فاضـــل، معانـــي النّحـــو: 288/1.

نتائـــج البحـــث

أفضـــت هـــذه الدّراســـة البحثيّـــة إلـــى النتائـــج الآتيـــة:

1- أبـــرز البحـــث أهميّـــة ظاهـــرة العـــدول عـــن المطابقـــة فـــي العربيّـــة، إذْ كَثُـــر دورنهـــا فـــي المـــوروث الشعـــريّ، وكـــلام العـــرب، ولغـــة القـــرآن الكريـــم وقراءاتـــه.

2- كشـــف البحـــث عـــن جهـــود أصحـــاب النظـــر مـــن نحويّيـــن، ومفسّريـــن، وبلاغيّيـــن، وأنّ تلـــك المحـــاولات كانـــت مبعثـــرة، ومشتّتـــة فـــي أثنـــاء الأبـــواب النحويّـــة والصرفيّـــة، ومظـــانّ أهـــل التفسيـــر والبلاغـــة.

3- جـــاء الحمـــل علـــى المعنـــى مـــن أَهـــمِّ الضوابـــط والمصـــادر التـــي اعتمدهـــا المفسّـــرون بشكـــل خـــاص، والنحويّـــون والبلاغيّـــون بشكـــل عـــام فـــي معالجـــة هـــذه الظاهـــرة وردّهـــا إلـــى أصـــول معنويّـــة تقـــف وراء تبايـــن الأنمـــاط اللغويّـــة.

4- أنّ العـــدول عـــن المطابقـــة ليـــس وهمـــاً أو خطـــأً فـــي الاستعمـــال، ولكنّـــه خـــروج علـــى شـــرط النحويّيـــن، ولـــو كـــان خطـــأً لاستبعـــده النـــصّ القرآنـــي، وهـــو أفصـــح اللغـــات وسيّدهـــا.

5- بيّـــن البحـــث أنّ ثَمّـــةَ تَباينـــاً فـــي العـــدول عـــن الأحكـــام المقـــرّرة عنـــد النحويّيـــن، فالأحكـــام المعنويّـــة المتعلّقـــة بالعـــدد والنـــوع استأثـــرت بمسائـــل هـــذه الظاهـــرة، بينمـــا جـــاءت المخالفـــة للأحكـــام اللفظيّـــة محـــدودة فـــي بـــاب التعريـــف والتنكيـــر والحركـــة الإعرابيّـــة، ولَعَـــلَّ غيـــاب الفعـــل عـــن مـــدار التعريـــف والتنكيـــر قَلَّـــل مـــن مسائـــل هـــذه الظاهـــرة فـــي هـــذا البـــاب.

6- لَفَـــتَ البحـــث النظـــر إلـــى التوفّـــر علـــى عنصـــر المناصفـــة بيـــن الأحكـــام، إذْ استأثـــرت الجوانـــب المعنويّـــة بخمســـة، وقابلهـــا الجانـــب

اللفظي بخمسة أحكام، ومن المعادل المنظور أنّ العدد في الإفراد والتثنية والجمع يقابل الحركات الثلاث.

7- انفرد الاسم بحظ وافر من مسائل هذه الظاهرة تبعاً لجريانه في العدد والنوع، والتعريف والتنكير، والحركة الإعرابيّة، بينما جاءت المسائل المتعلقة بالفعل أَقَلَّ، إِذْ لاحَظّ للفعل في بعض هذه الأحكام.

8- كثر دوران مسائل هذه الظاهرة في النصّ القرآنيّ، إذ أُدِيْرَت هذه المسائل على المعنى.

قائمـــة المراجـــع

ابـــــــن الأثـــــــيـــر، (1998)، المـــــــثـــل الســـــــائـــر، ت: الشـــيـــخ محمّـــد كامـــل عويضـــة، دار الكتـــب العلميّـــة، بيـــروت، لبنـــان، ط1.

ابـــن الأثيـــر (د.ت)، النهايـــة فـــي غريـــب الحديـــث والأثـــر، ت: محمـــود محمـــد الطناجـــي، دار إحيـــاء الكتـــب العربيّـــة، عيســـى البابـــي الحلبـــي وشركـــاه.

الأخفـــش، سعيـــد بـــن مسعـــدة، (1979)، معانـــي القـــرآن، ت: د. فائـــز فـــارس، المطبعـــة العصريّـــة، الكويـــت، ط1.

الأزهـــري، خالـــد، (2000)، شـــرح التصريـــح علـــى التوضيـــــح، ت: محمّـــد باســـل، دار الكتـــب العلميّـــة، بيـــروت، ط1.

الاستراباذي، رضـــي الديـــن (1998) شـــرح كافيـــة ابـــن الحاجـــب، ت: د. إميـــل بديـــع يعقـــوب، دار الكتـــب العلميّـــة، بيـــروت، لبنـــان، ط1.

الأنبـــاري، أبـــو البركـــات، (1999)، أســـرار العربيّـــة، ت: بركـــات هبّـــود، شركـــة دار الأرقـــم؛ بيـــروت، لبنـــان، ط1.

ابـــن الأنبـــاريّ، أبـــو بكـــر، (1981)، المذكّـــر والمؤنّـــث، ت: د. محمـــد عبد الخالق عضيمة، القاهرة، لجنة إحياء التـــراث.

الأندلســـيّ، أبـــو حيّـــان، (1992)، البحـــر المحيـــط، دار الفكـــر، بيـــروت، لبنـــان.

الأندلســـي، ابـــن عطيـــة، (1977)، المحـــرّر الوجيـــز، ت: الرّحالـــي الفـــاروق وزملائـــه، الدوحـــة.

الأنصـــــــاريّ، ابـــــن هشـــــام، (1963) قطـــــر الـــــندى، ت: محمد محيي الديـــن عبـــد الحميـــد، م. السعـــادة بمصر، ط1.

الأنصاريّ، ابن هشام، (1979)، مغني اللبيب، ت: د. مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، بيروت، ط5.

الأنصاريّ، ابن هشام، (1985) مسألة الحكمة، ت: د. عبد الفتاح الحموز، دار عمّار، عمّان، ط1.

الأنصاري، ابن هشام، (1986)، أوضح المسالك، ت: محمد محيي الدّين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط8: 279/2.

الأنصاريّ، ابن هشام ، (د. ت)، شرح شذور الذهب، ت: محمد محيي الدين عبد الحميد.

الأنطاكيّ، محمّد، (د.ت)، المحيط في أصوات العربيّة ونحوها وصرفها، دار الشرق العربي، بيروت، لبنان.

أنيس، د. إبراهيم، (1970)، من أسرار العربيّة، مكتبة الأنجلو المصريّة، ط5.

أنيس، د. إبراهيم، (1973)، في اللهجات العربيّة، مكتبة الأنجلو المصريّة، ط4.

الأهدل، محمد ، (1986)، الكواكب الدريّة، شرح الشيخ محمد الرعيني، دار القلم، بيروت، لبنان.

أيوب، د. عبد الرحمن، (د. ت)، دراسات نقديّة في النّحو العربيّ، مؤسسة الصباح، الكويت.

براجستراسر، (1929) التطور النَّحْويّ، مطبعة السماح.

بركات، د. إبراهيم (1988)، التأنيث في اللغة العربيّة، دار الوفاء، مصر، ط1.

بركلمان، كارل (1977)، فقه اللغات الساميّة، ترجمة الدكتور، رمضان عبد التواب، مطبوعات جامعة الرياض.

بكر، د. السيد يعقوب، (1971)، نصوص في النّحو العربيّ من القرن (6-8)، دار النهضة العربيّة، بيروت.

التفتازاني، سعد الدين (2001) المطوّل، ت: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلميّة؛ بيروت، لبنان، ط1.

التونسي، أحمد، (1986)، كتاب جامع العبارات في تحقيق الاستعارات، ت: محمد رمضان الجربي، الدار الجماهيريّة، ليبيا، ط1.

الثمانينيّ، عمر بن ثابت، (2002)، الفوائد والقواعد، ت: د. عبد الوهاب محمود الكحلة، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط1.

الجرجاني (1981)، عبد القاهر، أسرار البلاغة، ت: السيّد محمد رشيد رضا، دار المعرفة؛ بيروت، لبنان.

الجرجاني، عبد القاهر، (د.ت)، دلائل الإعجاز، ت: أحمد مصطفى المراغي، المكتبة المحموديّة التّجاريّة، مصر، ط2.

الجليس النحويّ، الحسن بن موسى، (1994) ثمار الصناعة، ت: د.حنّا حدّاد، وزارة الثقافة الأردنيّة، عمّان، ط1.

ابن جني، (1386)، المحتسب، ت: علي النجدي ناصف وزميليه، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة.

ابن جني، (1988)، الخاطريّات، ت: علي ذي الفقار شاكر، دار الغرب الإسلامي، ط1.

ابن جني، (2000)، سر صناعة الإعراب، ت: محمد حسن محمد، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط1.

ابن جني، (د.ت)، الخصائص، ت: محمّد علي النّجار، دار الهدى، بيروت، لبنان، ط2.

الجواري، د. أحمد عبد الستار (1984)، الوصف بالمصدر، مجلة المجمع العلمي العراقي، المجلد (35) (ج1).

حسّان، د. تمّام (1979)، اللغة العربيّة معناها ومبناها، الهيئة المصريّة العامة للكتاب، ط2.

حسّان، د. تمّام (1991)، الأصول، دار الثقافة، الدار البيضاء.

حسن ، عبّاس، (د.ت)، النحو الوافي، دار المعارف، مصر، ط7.

الحضرميّ، محمّد، (1995)، مشكل إعراب الأشعار الستّة الجاهليّة، ت: د. علي الهروط، جامعة مؤتة.

حلواني، د. محمد خير، (1999)، المغني الجديد في علم الصرف، دار الشرق العربي، بيروت، لبنان، ط5.

الحموز، د. عبد الفتاح، (1984)، التأويل النّحوي في القرآن الكريم، مكتبة الرشد، الرياض، ط1.

الحموز، د. عبد الفتاح، (1985)، الحمل على الجوار في القرآن الكريم، مكتبةالرشد، الرياض، ط1.

الحموز، د. عبد الفتاح، (1986)، المذهب السلفي، مؤتة للبحوث والدراسات، مجلد (1)، العدد (1).

الحموز، د. عبد الفتاح، (1993)، ظاهرة التغليب في العربيّة، منشورات جامعة مؤتة، ط1.

ابن حنبل، أحمد (1998) المُسند، بيت الأفكار الدولية للنشر والتوزيع، الرياض، رقم الحديث.

الخضري، (1940)، حاشية الخضري، شركة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط: أخيرة.

الخطفي، جرير بن عطيّة، (1978)، ديوان جرير، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت.

ابن خلدون، عبد الرحمن، (د.ت)، مقدّمة ابن خلدون، مؤسسة الأعلي للمطبوعات، بيروت، لبنان.

الخوارزمي، القاسم بن الحسن، (1998)، ترشيح العلل في شرح الجمل، ت: عادل العميري، منشورات جامعة أم القرى، ط1.

الخويسكي، د. زين كامل، (1996)، ظاهرة الاستغناء في قضايا النحو والصرف، دار المعرفة الجامعيّة.

الدالي، د. محمد أحمد (1993) لغة أكلوني البراغيث، مجلة مجمع اللغة العربيّة بدمشق، مجلد (68)، ج3.

ابن دُرُستوريه (1998)، تصحيح الفصيح وشرحه، ت: أحمد بدوي المختون، وزارة الأوقاف، القاهرة.

ابن أبي ربيعة، عمر (د.ت)، ديوان عمر بن أبي ربيعة، ت: علي مكّي، منشورات دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.

الرشود، حصّة (2000)، الوجوب في النّحو، جامعة أم القرى، السعودية، ط1.

الزبيديّ، محمّد مرتضى (د.ت)، تاج العروس، مكتبة دار الحياة، بيروت، لبنان.

الزجّاج، أبو إسحق (1999)، إعراب القرآن، ت: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب المصري، ط4.

الزجاجي، عبد الرحمن بن إسحق (1983)، مجالس العلماء، ت: عبد السلام محمّد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2.

الزركشي، محمد بن عبد الله (د.ت) البرهان في علوم القرآن، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصريّة، بيروت.

الزمخشري، محمود بن عمر (1417)، شرح الفصيح، ت: د. إبراهيم الغامدي، منشورات جامعة أم القرى، السعودية.

الزمخشري، محمود بن عمر (1998)، أساس البلاغة، ت: محمد باسل، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط1.

الزمخشري، محمود بن عمر (2001)، الكشاف، ت: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط2.

الزمخشري (د.ت) الأنموذج في النحو، شرح جمال الدين الأردبيلي، ت: د. حسني عبد الجليل، مكتبة الآداب، القاهرة.

ابن زنجلة، عبد الرحمن (1997)، حجّة القراءات، ت: سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط5.

الزوزني، الحسين بن محمّد (1979)، شرح المعلقات العشر، دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان.

السامرائي، د. إبراهيم (1994)، من سعة العربيّة، دار الجيل، بيروت، لبنان، ط1.

السامرائي، د. إبراهيم (1997)، النحو العربي نقد وبناء، دار عمّار،عمّان، ط1.

السامرائي، د. فاضل (1981)، معاني الأبنية، جامعة بغداد، ط1.

السامرائي، د. فاضل (1986)، معاني النحو، جامعة بغداد.

السامرائي، د. فاضل (2002)، التعبير القرآني، دار عمّار، عمّان، ط2.

السجستاني، سهل بن محمد (1997)، المذكّر والمؤنث، ت: د. حاتم الضامن، دار الفكر، دمشق، ط1.

ابن السرّاج، محمد بن سهل (1999)، الأصول في النّحو، ت: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، ط4.

ابن السكّيت، (د.ت) إصلاح المنطق،
ت: أحمد محمّد شاكر وعبد السلام محمد هارون،
دار المعارف، ط4.
سلمان، د. عدنان محمد (1981) ظاهرة التثنية في العربيّة،
مجلة المجمع العلمي العراقي، مجلد (32) الجزء (1 + 2).
سلمان، د. فتح الله أحمد (1990)، الأسلوبيّة،
الدار الفنيّة، القاهرة.
السمين الحلبي، أحمد بن يوسف (1986)، الدرّ المصون،
ت: د. أحمد محمّد الخرّاط، دار القلم، دمشق، ط1.
أبو سليم، د. أنور (1987)، المطر في الشعر الجاهلي،
دار عمّار، عمّان، ط1.
سيبويه، عمرو بن عثمان (1983)، الكتاب،
ت: عبد السلام محمّد هارون، عالم الكتب، ط3.
ابن سيده، علي بن إسماعيل (1993)، كتاب العدد في اللغة،
ت: عبد الله بن الحسين الناصر وعدنان محمد
الظاهر، ط1.
السيوطي، جلال الدين، (1986)، الأشباه والنظائر،
مطبعة مجمع اللغة العربيّة بدمشق.
السيوطي، جلال الدين، (1987)، الإتقان في علوم القرآن،
دار الكتب العلميّة، بيروت.
السيوطي، جلال الدين، (د.ت)، تفسير الجلالين.
السيوطي، جلال الدين (د.ت)، همع الهوامع،
ت: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقيّة، مصر.
الشريوفي، د. عيسى (2000)، المؤنّث المجازي ومشكلا التقعيد،
حوليّات الآداب (العدد 21) جامعة الكويت.

الصبّان، محمد بن علي (1938) حاشية على شرح السَّلم المنورق لأحمد الملويّ، مطبعة البابي، الحلبي، مصر، ط2.

الصبّان، محمد بن عليّ (1997)، حاشية الصبّان، ت: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط1.

الصّغاني، الحسن بن محمّد (1989)، المرتجل في شرح القلادة السامطيّة، ت: د. أحمد خان، جامعة أم القرى، السعودية، ط1.

طبانة، د. بدوي (1988)، معجم البلاغة العربيّة، دار المنارة، جدة، السعوديّة، ط3.

طحّان، د. ريمون (1972)، الألسنيّة العربيّة، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ط1.

ابن عبّاد، الصاحب (1994)، المحيط في اللغة، ت: الشيخ محمد حسن آل ياسين، عالم الكتب، ط1.

عبد التواب، د. رمضان (1987)، فصول في فقه العربيّة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3.

عبد المطلب، د. محمد (1984)، البلاغة والأسلوبيّة، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

عبده، د. داود (1973)، أبحاث في اللغة العربيّة، مكتبة لبنان، بيروت.

أبو عبيدة، معمر بن المثنى (د.ت)، مجاز القرآن، ت: د. محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي، القاهرة.

العسكري، أبو هلال (د.ت)، الفروق في اللغة، ت: حسام الدين المقدسي، دار زاهد المقدسي.

ابن عصفور، علي بن مؤمن (1998)، المقرّب، ت: عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط1.

ابن عقيل، (د.ت)، شرح ابن عقيل، ت: محمد محيي الدّين عبد الحميد.

العكبري، أبو البقاء (1995)، اللباب في علل البناء والإعراب، ت: د. غازي مختار طليمات، دار الفكر، دمشق، ط1.

العكبري، أبو البقاء (1998)، التبيان في إعراب القرآن، ت: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط1.

عمايرة، د. إسماعيل (1992)، خصائص العربيّة في الأفعال والأسماء، دار حنين، ط2.

عمايرة، د. إسماعيل (1993)، ظاهرة التأنيث، دار حنين، ط2.

عمر، د. أحمد مختار (1996)، اللغة واختلاف الجنسين، عالم الكتب، القاهرة، ط1.

العناتي، د. وليد (2001)، التباين وأثره في تشكيل النظريّة اللغويّة العربيّة، وزارة الثقافة، الأردن.

فاخر، د. علي محمد (1999)، التوجيهات والآثار النّحويّة والصرفيّة للقراءات الثلاثة بعد السبعة، مكتبة وهبة، القاهرة، ط1.

ابن فارس، أحمد (1963)، الصاحبي في فقة اللغة، ت: د. مصطفى الشُّويمي، مؤسسة أ. بدران للطباعة والنشر، بيروت، لبنان.

الفارسيّ، أبو عليّ (1987)، الحّجة للقرّاء السبعة، ت: بدر الدين قهوجي وبشير جويجاتي، دار المأمون للتراث، دمشق، ط1.

الفرّاء، يحيى بن زياد (1980)، معاني القرآن، ت: محمّد علي النّجار، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط2.

فـك، يوهان (1980)، العربيّة دراسات في اللغة واللهجات والأساليب، ترجمـة: د. رمضـان عبـد التـواب، مكتبـة الخانجـي، مصر.

فليـش، هنـري (د.ت)، العربيّة الفصحى نحـو بنـاء لغـويّ جديـد، تعريـب: د. عبـد الصبـور شاهين، المطبعة الكاثوليكية، بيروت.

فـودة، د. علـي (1985)، ابـن هشـام الأنصـاريّ (آثـاره ومذهبـه النحـويّ)، منشورات جامعة الملك سعود، ط1.

ابـن فتيبـة، عبـد الله بـن مسلـم (1963)، أدب الكاتـب، ت: محمّـد محيـي الديـن عبـد الحميـد، ط4.

القرشـيّ، ابـن شيـث (1988)، معالـم الكتابـة ومغانـم الإصابة، ت: محمـد حسيـن شمـس الديـن، دار الكتـب العلميّـة، بيـروت، ط1.

القزوينـي، الخطيـب (د.ت)، الإيضـاح فـي علـوم البلاغـة، ت: د. محمـد عبـد المنعم خفاجـي، دار الكتـاب اللبنانـي، ط2.

الكفـراوي، حسـن (1954)، شرح الكفراوي على متن الآجروميّة، شركـة مكتبـةومطبعـة مصطفـى البابي الحلبـي، مصر، ط3.

الكفـويّ، أبـو البقـاء أيـوب بـن موسـى (1998)، الكلّيـات، ت: د. عدنان درويش، مؤسسة الرسالـة، بيـروت، لبنـان، ط2.

ابـن كمـال باشـا (1980)، رسائـل ابـن كمـال باشـا، ت: د. ناصـر سعـد الرشيـد، النـادي الأدبـي بالريـاض.

لاشيـن، د. عبـد الفتـاح (1980)، التراكيـب النّحويّـة مـن الوجهـة البلاغيّـة عنـد عبـد القاهـر الجرجانـي، دار المريـخ، الريـاض، السعوديّـة.

ابـن مالـك (1990)، شـرح التسهيـل، ت: د. عبـدالرحمـن السيّد ومحمّـد المختـون، دار هجـر، القاهـرة، ط1.

المبـرّد، محمـد بـن يزيـد (1993)، الكامـل فـي اللغـة والأدب، ت: د. محمّـد أحمـد الدالـي، مؤسسـة الرسالة، بيروت، ط2.

المبـرّد، محمـد بـن يزيـد (د.ت)، المقتضـب، ت: د. محمد عبد الخالـق عضيمـة، عالـم الكتـب، بيـروت.

المتنبـي، أحمد بن الحسين (1971)، ديوان المتنبي بشرح العكبريّ، ت: مصطفـى السقّـا، مكتبـة ومطبعـة مصطفـى البابـي الحلبـي، طبعـة أخيـرة.

مجمـع اللغـة العربيّـة فـي مصـر (د.ت) المعجـم الوسيـط، دار الفكـر، ط2.

مجمـع اللغـة العربيّـة فـي مصـر (د.ت)، كتاب في أصـول اللغـة..

المخزومي، د. مهدي (1966)، النحـو العربـي (قواعـد وتطبيـق)، شركـة ومطبعـة مصطفـى البابـي الحلبـي، مصـر، ط1.

المخزومـي، د. مهـدي (1986)، النحـو العربـي (نقـد وتوجيه)، دار الرائـد العربـي، بيـروت، ط2.

المـرادي، الحسيـن بـن قاسـم (1983)، الجنـى الدانـي، ت: د. فخـر الديـن قبـاوة، دار الآفـاق الجديدة، بيروت، ط2.

المراغـي، أحمد مصطفى (د.ت)، علـوم البلاغـة، دار الكتب العلميّة، بيـروت، لبنـان.

مصطفـى، إبراهيـم (1937)، إحيـاء النّحـو، مطبعـة لجنـة التأليـف والترجمـة والنشـر.

أبو المكارم، د. علي (1986)، الظواهـر اللغويّـة في التـراث النحـويّ، القاهـرة الحديثـة للطباعـة، ط1.

المنيـاوي، الشيـخ مخلـوف (1938)، حاشيـة علـى شـرح اللـبّ المصـون للدمنهـوريّ، مطبعـة مصطفى البابي الحلبي، ط2.

الميداني، أحمد محمّد (1996)، مجمع الأمثال، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الجيـل، بيـروت، لبنـان.

النّحاس، أبو جعفر (1988)، معاني القرآن الكريم، ت: الشيخ محمد علي الصابوني، منشورات جامعة أم القرى السعودية، ط1.

النّحاس، أبو جعفر (2002)، شرح ديوان امرىء القيس، ت: د. عمر الفجّاوي، وزارة الثقافة، الأردن، ط1.

نحلة، د. محمود (1988)، مدخل إلى دراسة الجملة العربيّة، دار النهضة العربيّة، بيروت.

الهاشمي، السيد أحمد (د.ت)، جواهر البلاغة، دار الكتب العلميّة، ط6.

ابن الورّاق، محمد بن عبد الله (د.ت)، علل النَّحو، ت: د. محمود جاسم الدرويش.

ابن يعيش، محمد بن علي (1991)، كتاب التهذيب الوسيط في النحو، ت: د. فخر صالح قدارة، دار الجيل، بيروت، ط1.

ابن يعيش، محمد بن علي (د.ت)، شرح المفصّل، عالم الكتب، بيروت، لبنان.